

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة باتنة 01

كلية اللغة والأدب العربي والفنون

قسم اللغة والأدب العربي

جهود محمد الخضر حسين اللغوية  
دراسة وصفية تحليلية  
في ضوء علم اللغة الحديث

رسالة مقدّمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم  
تخصص : لغة

إشراف الأستاذ الدكتور:

لخضر بلخير

إعداد الطالب :

مسعود طواهرية

رئيسا	جامعة الحاج لخضر باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ السعيد بن إبراهيم
مشرفا ومقررا	جامعة الحاج لخضر باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ لخضر بلخير
عضوا مناقشا	جامعة الحاج لخضر باتنة 1	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ فرحات عياش
عضوا مناقشا	الجامعة الإسلامية قسنطينة	أستاذ التعليم العالي	أ.د/ ذهبية بورويس
عضوا مناقشا	جامعة محمد خيضر بسكرة	أستاذ محاضر	د/ عمار ربيح
عضوا مناقشا	جامعة حمه لخضر الوادي	أستاذ محاضر	د/ العزوزي حرزولي

الموسم الجامعي : 2015م - 2016م / 1436هـ - 143

---

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

﴿ وَأُنزِلَ اللَّهُ عَلَيْكَ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ

وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ وَكَانَ

فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴾

.النساء: الآية / 113.

## شكر وعرفان

أُتقدّم بالشكر الجزيل إلى الذين عن طريقهم عرف هذا البحث النور وخرج إلى الوجود:

إلى أستاذي المشرف الدكتور: **لخضر بلخير** أوجه كلمة العرفان والتقدير والاحترام على تعبته المضيئي في السهر على نجاح هذا البحث، حرصاً، ونصحاً، وتوجيهاً، وإفادة . . .

وإلى كل أساتذتي الأفاضل في جامعة باتنة.

إلى كل من أفادني برأي، أو نصيحة، أو تقويم، أو تسديد . . .

أسأل المولى أن يجازي كل هؤلاء عني خيراً الجزاء، إنه لا يضيع أجر من أحسن عملاً.



من الأعلام الذين برزوا في النصف الأول من القرن العشرين الشيخ محمد الخضر حسين - رحمه الله - فقد كانت له اليد الطولى في إصلاح الفكر الديني والسياسي والاجتماعي ، وترسيخ الثقافة العربية وصياغتها للأجيال الصاعدة ، ولقد كان رجلا معلما ، ومؤلفا مبدعا ، وشاعرا مجيدا ، وناقدا من طراز رفيع، ومصلحا له منهجه التتوييري في تناول قضايا الفكر الإصلاحية، ولغويا حجة ، فكان هواه مع العربية لغة وثقافة وعقيدة وسلوكا ، فلم يكتف بطرح المسائل اللغوية في محاضراته، بل تجاوز ذلك إلى العمل الميداني من خلال الجمعيات الثقافية، ومن خلال العمل المؤسساتي، فقد أدرك أن اللغة وعاء حضاري ، ولا بدّ أن تواكب تطور المجتمعات العربية ، وهو ممّن حرص على حذق اللغة الأجنبية والتفتح على الآخر ومواكبة الواقع المتجدّد ...

وقد خلف هذا العالم الجليل عددا من الكتب والرسائل ، والتي عالج فيها كثيرا من قضايا اللغة ، وكتاباته تتميز بالعمق ، والتحليل ، والقوة ، ولكنها لم تأخذ حظها من الشهرة والذيع ، ولم تتل حقا وقيمتها العلمية .

كما يمثل محمد الخضر رفقة جيل من العلماء ، أمثال أحمد الإسكندري وعبد القادر المغربي وعلي الجارم ومصطفى الغلاييني وغيرهم إحدى الحلقات المهمة في تاريخ الدراسات اللغوية الحديثة ، والمحاولات الجادة في النصف الأول من القرن العشرين ، والتي كانت تستهدف تيسير اللغة العربية وتنميتها، والنهوض بها، وتجديد بنائها حتى تواكب العصر الحديث ومستجدات الحضارة ومخترعاتها .

ولا شك أن دراسة جهود هؤلاء الأعلام مهمة لمعرفة ماضيها، وبناء حاضرنا، والتخطيط لمستقبلنا ، فنتمم ما بدأه ، ونبني على ما بنوا ، حتى يصل بناء العربية إلى أحسن صورة من الرقي والكمال .

وقد وقع اختياري على جهود محمد الخضر حسين موضوعا لدراستي في هذا البحث ، فكان العنوان المختار لهذه الدراسة هو ( جهود محمد الخضر حسين اللغوية دراسة وصفية تحليلية في ضوء علم اللغة الحديث). ومن الطبيعي أن تتعدد هذه الجهود ، وتتنوع في شكلها وموضوعاتها، فمنها : الرسائل ، والبحوث ، والمحاضرات، والمقالات ، والآراء والانتقادات ، والمقترحات، وشرح القرارات الجمعية والاحتجاج لها...

ومن أبرز القضايا اللغوية التي تناولها محمد الخضر : إصلاح متن العربية ، ومقترحات تطوير معجمها ، وفضل العربية وآليات حياتها ونموها، ومعالجة مشكلة العامية ، وقواعد وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها ، ومسألة مفهوم النحو العربي وقضايا إصلاحه وتيسيره، هذا الموضوع الذي شغل الكثير من المحدثين ، ولعل من أبرز جهوده اللغوية أيضا رسالته في القياس التي حاز بها شرف السبق بين المحدثين ، وتحدث فيها بما يعبر بها عن عقلية اللغوي ذي البصر باللغة العربية والإحاطة بمباحثها .

وقد حرصت في دراسة جهود محمد الخضر ومناقشة آرائه أن أقرنها بأراء علماء اللغة المحدثين أمثال : أحمد أمين ، وإبراهيم مصطفى ، وعبد القادر المغربي ، وإبراهيم أنيس ، وعبد الواحد وافي، وأنيس فريحة ، ومحمد حسن عبد العزيز، وجوزيف فندريس وغيرهم ، وبقرارات المجامع العلمية على رأسها مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وكنت أرمي بهذه المقاربة إلى إبراز المكانة الرفيعة لهذا اللغوي ، وقيمة آرائه العلمية المتميزة .

وقد كان وراء اختيار هذا الموضوع الدوافع الذاتية والموضوعية الآتية:

- المساهمة في البحث العلمي الأكاديمي بوضع لبنة في صرح الدراسات اللغوية الجادة ، والمشاركة في خدمة لغتنا العربية وترقيتها ، باعتبارها لغة تواصل ، وعلم ، وثقافة ، وحضارة .
- دراسة جهود محمد الخضر حسين اللغوية ، التي لم تحظ بدراسة مستقلة عميقة شاملة - في نظري - فكثير من الدراسات لم توفه حقه - وهو العالم اللغوي المجمعى - بل اكتفت بإشارات عابرة موجزة لبعض آرائه في الاحتجاج ، والقياس ، وفضل العربية ، ولعل من أبرزها : في أصول النحو لسعيد الأفغاني ، القياس في النحو العربي لسعيد جاسم الزبيدي ، القياس في اللغة العربية لمحمد حسن عبد العزيز ، فقه اللغة لمحمد بن إبراهيم الحمد . فأردت بهذه الدراسة المستقلة الكشف عن آرائه المتميزة ، وإبراز مكانته العلمية المعتبرة .
- استكشاف ملامح منهج علمي في الدرس اللغوي العربي الحديث ، ينتهجه محمد الخضر يجمع بين الأصالة والحداثة ، ويقوم على القراءة الواعية للتراث اللغوي القديم ونقده وتثمينه مع الاستفادة من المناهج الحديثة عن وعي واقتدار .

ومن أهداف الدراسة التي أسعى إلى تحقيقها :

- إبراز آراء محمد الخضر حسين في القضايا العامة للغة ، كأصل اللغة، وعلاقة اللغة بالفكر ، وعلاقة اللغة بالمجتمع ، واللغة العالمية الموحدة ...

- تحليل موقف محمد الخضر من إصلاح متن العربية ، ومن استعمال الكلمات غير القاموسية.

- بيان رأيه في فضل العربية وخصائصها الذاتية المميزة ، وتحليل آليات نموها ، وقدرتها على التطور ومواكبة مستجدات الفكر والحضارة .

- تحليل رأيه في حل مشكلة العامية ومسألة الثنائية اللغوية .

- إبراز حقيقة القياس في اللغة العربية مصادره، وفائدته، وأنواعه ، ودوره في نمو اللغة واتساعها

- مناقشة وتحليل آراء محمد الخضر حسين وردوده على مشاريع إصلاح النحو العربي وتيسيره.

وأما إشكالية هذا البحث ، فيمكن تجليتها من خلال الأسئلة الآتية :

لمحمد الخضر حسين جهود لغوية متنوعة، وله آراء متميزة ، فما قيمة هذه الآراء في ضوء مستجدات الدرس اللغوي العربي الحديث ؟ وفي ضوء قرارات المجامع العلمية ؟ وكيف عالج

قضايا اللغة العربية الراهنة كإصلاح متنها ، ووسائل نموها ، وتيسير قواعدها ؟

إن طبيعة الموضوع اقتضت الجمع بين المنهج الوصفي والمنهج الموازن ، فبالوصف

استطعت أن انتبع آراء محمد الخضر اللغوية، وأكشفت عنها وأحللها ، وأناقش أبعادها وآثارها ،

وبالموازنة قارنتها بغيرها من الآراء والمواقف العربية والعالمية قصد تقييمها وتثمينها ، وباختيار

هذا المنهج حاولت أن أصل إلى دراسة أعمق ، وأحقق نتائج أكثر دقة وموضوعية .

وللإجابة عن إشكال هذا البحث وتحقيق أهدافه اخترت له خطة انتظمت في مدخل وأربعة

فصول ذيلتها بخاتمة جمعت فيها أهم النتائج المحققة .

فخصصت المدخل لترجمة حياة محمد الخضر وأثاره ، فمسيرة حياته كانت حافلة بشتى

النشاطات العلمية والثقافية والإصلاحية والسياسية، مما ساهم في ثراء وعمق مؤلفاته وتنوعها.

أما الفصل الأول ، فخصصته لآراء محمد الخضر في قضايا اللغة وفي إصلاح العربية .

فعالجت فيه رأيه في مفهوم اللغة ، وفي أصلها ، وعلاقتها بالفكر ، وعلاقتها بالمجتمع ، ورأيه

في اللغة العالمية الموحدة ، وبينت موقفه من إصلاح متن العربية في نقده لمقترحات أحمد

أمين، ثم كشفت عن منهجه في دراسة العامية وحل مشكلة الثنائية اللغوية ، كما حلت رأيه في استعمال الكلمات غير القاموسية .

والفصل الثاني جعلته لفضل العربية ووسائل نموها واتساعها . فكشفت فيه عن رأي محمد الخضر في فضل العربية وخصائصها المميزة ، وأبرزت فيه وسائل نموها واتساعها عنده ، من ترجمة ، واشتقاق ، ومجاز ، وتعريب . كما أوضحت القواعد التي اقترحها لوضع المصطلح العلمي وتوحيده .

وخصت الفصل الثالث للقياس عند محمد الخضر في ضوء آراء المحدثين وقرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بينت فيه رأيه في مصادر القياس، كما كشفت فيه عن فائدة القياس وأنواعه ، وقد ركزت في مباحثه التطبيقية على إبراز دور قياس الصيغ والمشتقات في نمو اللغة واتساعها.

أما الفصل الرابع ، فتناولت فيه قضايا إصلاح النحو وتيسيره ، في مبحثين خصت الأول لنقد محمد الخضر إبراهيم مصطفى في مفهوم النحو عند القدماء، والمبحث الثاني خصص لتحليل موقف الخضر من مشروع وزارة المعارف المصرية في تيسير النحو .

أما عن أهم المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها، فكان أساسها موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين ، وعلى رأسها الكتابان اللذان جمعا الكثير من بحوثه ومقالاته اللغوية وهما : دراسات في العربية وتاريخها ، ودراسات في اللغة . بالإضافة إلى المصادر والمراجع القديمة والحديثة وأهمها : كتاب سيبويه ، الخصائص لابن جني ، شرح المفصل لابن يعيش ، مغني اللبيب لابن هشام ، لسان العرب لابن منظور، القاموس المحيط للفيروزآبادي ، فقه اللغة لعبد الواحد وافي ، إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ، اللغة لجوزيف فندريس، القياس في اللغة العربية لمحمد حسن عبد العزيز، النحو الوافي لعباس حسن ، مجموعة القرارات العلمية لمجمع القاهرة ، أعداد من مجلة مجمع القاهرة ، أعداد من مجلة المجمع العلمي بدمشق ...

وقد اعترضت سبيل هذا البحث صعوبات لعل من أبرزها :

تشعب المادة اللغوية المدروسة واتساعها، ومرد ذلك لغزارة جهود محمد الخضر اللغوية وتنوعها، وللتغلب على هذه الصعوبة ركزت في بحثي على أهم آرائه المتميزة التي لها آثارها



---

البارزة في مسيرة الدرس اللغوي الحديث، كإصلاح متن اللغة، ووسائل نموها، ومشاريع تيسير قواعدها.

أما الصعوبة الثانية ، فتمثلت في غياب توثيق أغلب النصوص والآراء التي ينقلها محمد الخضر في كتاباته عن اللغويين القدماء ، فتجده يشير إلى رأي عالم دون ذكر مؤلفه ، وإن ذكر لا يشير إلى طبعته أو جزئه، وقد يذكر رأيا أو نصا لمؤلف له عدة كتب كابن جني، وابن هشام. ولعل الخضر في هذا كان يتبع منهج القدماء ، ويعتمد على المخطوطات قبل أن تطبع هذه المصادر . وللتأكد من هذه النصوص وضبطها رجعت إلى أغلبها في مصادرها المطبوعة قدر الإمكان .

وبعد أن استوى هذا البحث على سوقه ، وظهر على هذه الصورة الأخيرة في شكله ومضمونه ، أرجو أن أكون قد ألممت بكل جوانبه ، ووفيته حقّه ، وحققت أهدافه . ولا يسعني في الأخير إلا أن أحمد الله أولا ، وأشكره أن وفقني إلى إتمام هذا البحث ، وأن أتوجه بالشكر ثانيا إلى الأستاذ المشرف : الدكتور لخضر بلخير على حسن رعايته ، ورحابة صدره ، وعلى آرائه المفيدة وتوجيهاته السديدة .

**والله ولي التوفيق وهو الهادي إلى سواء السبيل**

# مُدْخُل

ترجمة لحياة محمد الخضر حسين وآثاره

المبحث الأول : مراحل حياته

أولا : المرحلة التونسية

ثانيا : المرحلة السورية

ثالثا : المرحلة المصرية

المبحث الثاني : ملامح شخصيته وآثاره

أولا : الرجل العالم في علوم الدين

ثانيا : اللغوي الباحث

ثالثا : الشاعر

رابعا : الرجل المؤرخ

خامسا : الصحفي

سادسا : الناقد الناقض

سابعا : الرجل المصلح

## المبحث الأول : مراحل حياته

### أولاً: المرحلة التونسية :

1-اسمه ونسبه : هو محمد الأخضر<sup>1</sup> بن الشيخ الحسين بن علي بن عمر الشريف . يرجع نسبه إلى أسرة جزائرية عريقة في الدين والعلم والشرف ، إذ تنتمي إلى النسب النبوي الشريف ، ويرتفع نسبها إلى الأمراء الأدارسة بالمغرب ، كما يعود أصل الأسرة إلى جنوب الجزائر ، إلى بلدة طولقة بالذات ، وهي تبعد زهاء الأربعين كيلومتر عن مدينة بسكرة<sup>2</sup> . وقد كان والده الشيخ الحسين من مريدي الشيخ مصطفى بن عزوز الذي أسس زاويته المشهورة في نفطة بالجنوب التونسي - والتي تنسب إلى الطريقة الرحمانية - عندما هاجر إليها مع عدد كبير من أتباعه سنة 1837م ، حيث التحق به إلى بلدة نفطة ، وتزوج من ابنته حليلة السعدية وعلى هذا يكون محمد الخضر الجزائري الأصل عن طريق أبيه وأمه<sup>3</sup> .

### 2- مولده ونشأته :

في الجنوب التونسي وفي زوايا العلم ، حيث الإشعاع الفكري والروحي، وفي واحات النخيل الباسقة ، ولد محمد الخضر حسين في بلدة نفطة يوم 26 رجب 1293هـ 21 جويلية 1873. حيث نشأ هناك على سلامة الطوية والصدق ، وترعرع على مبادئ الورع والتقوى وفي وسط علمي وثقافي. هذه البلدة التي انبثت عددا من العلماء، حتى وصفوها بالكوفة الصغرى<sup>4</sup> . وفي هذه النشأة الأولى حفظ القرآن الكريم منذ صغره على يد شيخه عبد الحفيظ اللموشي، وألم بجانب من الأدب والعلوم العربية والشريعة ، حيث أخذ علومه الأولى من بيته ، من فكر أمه الراحدة حليلة السعدية ، التي قامت بتدريسه مع إخوته العلوم الدينية واللغوية ، حتى إنه أخذ عنها كتاب الكفراوي في النحو وكتاب السفطي في الفقه المالكي<sup>5</sup> .

- 
- (1) وقد أبدل اسمه - فيما بعد - إلى محمد الخضر حسين بناء على اقتراح محمد الطاهر بن عاشور، صديقه مدى الحياة . ينظر: محمد الخضر حسين شيخ الأزهر الأسبق، أبو القاسم محمد كرو، دار المغرب العربي، تونس، ط1، 1971، ص: 12
- (2) ينظر : المرجع نفسه ، ص : 11
- (3) ينظر : المرجع نفسه ، ص : 11
- (4) ينظر : محمد الخضر حياته وآثاره ، محمد موعدة ،الدار التونسية للنشر . تونس ، د ط ، 1974 ، ص:21
- (5) ينظر: المرحلة التونسية في حياة الإمام محمد الخضر حسين ، محمد موعدة ، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين ، دار النوادر سوريا ط 1 ، 2010 ، مج 15 ، ص : 40

وعن نشأته الأدبية المبكرة في بلدته نراه يقول في هذه الحقبة : ” وكان للأدب المنظوم والمنثور في هذه البلدة نفحات تهب في مجالس علمائها، وكان حولي من أقاربي وغيرهم من يقول الشعر، فتذوقت طعم الأدب من أول نشأتي. وحاولت في سن الثانية عشرة نظم الشعر.“<sup>1</sup>

**3- التحاقه بجامع الزيتونة في مدينة تونس :**

في سن الثالثة عشرة من عمره انتقلت عائلة الخضر من نفطة إلى تونس العاصمة في أواخر سنة 1306هـ، 1886م لتلقي العلوم بجامع الزيتونة، وصحب معه أخوته محمد الجنيدي ، ومحمد العروسي ، ومحمد المكي ، وزين العابدين .

ومن أبرز الشيوخ في الجامع الأعظم الذين تأثر بهم محمد الخضر وترجم لهم في كتاباته :  
- **محمد المكي بن عزوز:** وهو خال الخضر ، من كبار علماء عصره اشتهر بالحديث والفقہ والأصول والأدب مع الصلاح الظاهر، درّس في جامع الزيتونة متطوعا ، ثم رحل إلى استنبول ودرّس الحديث هناك إلى أن توفي سنة 1334هـ .

ويتحدث الخضر عن عناية خاله به فيقول : ” أستاذي الذي شبّبت في طوق تعليمه فكري، وتغذيت بلبان معارفه في أول نشأتي العلامة الهمام القدوة محمد المكي بن عزوز.“<sup>2</sup>

- **عمر بن الشيخ ( ت 1911م - 1329 هـ )** ويقص طريقته في التدريس ، فيقول : ” أما أسلوب الأستاذ في التعليم ، فمن أنفع الطرق، كان يقرر عبارة المتن ، ويبسطها حتى يتضح المراد منها ، ثم يأخذ في سرد عبارات الشرح ، وما تمس الحاجة إليه من الحواشي والكتب التي بحثت في الموضوع، لاسيما التي استمد منها شارح الكتاب ، ويتبعها بالبيان جملة جملة ، ولا يغادر عويصة أو عقدة إلا فتح مغلقتها، وأوضح مجملها ... “<sup>3</sup>

هذه الطريقة المتبعة في الشرح والتلقين هي نفسها الطريقة الأزهرية القديمة التي نادى الشيخ محمد عبده بوجوب إصلاحها، ودعا إلى نمط آخر من الدراسة يهتم باللباب دون القشور، وأرجح أن بعض أساتذة الزيتونة لم يكونوا من هذا الطراز.<sup>4</sup>

(1) خواطر الحياة ، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين ، دار النوادر سوريا ط 1، 2010 ، مج 7 ، ص : 6

(2) السعادة العظمى ، الأعمال الكاملة للإمام ، دار النوادر سوريا ط 1، 2010 ، مج 12 ، ص : 46

(3) تونس وجامع الزيتونة ، الأعمال الكاملة للإمام ، دار النوادر سوريا ط 1، 2010 ، مج 11 ، ص : 141 ، 142

(4) ينظر: النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، محمد رجب البيومي، دار القلم دمشق، ط1، 1995 ج1، ص: 53

- سالم بوحاجب ( ت 1925م - 1345هـ ) : وقد كان نمطا من العلماء المصلحين الأفاضل الذين يهتمون بالحقائق العلمية الخالصة ، ولعل وجود هذا الأستاذ في حياة الخضر العلمية كان ذا أثر بعيد في اتجاهه الفكري ، فهو الذي حدا به إلى البعد عن دائرة الحواشي والمتون والتقارير ، وهياًه إلى أن يرد التراث العلمي من أصفى موارده في أمهات الكتب للشافعي وابن حزم والغزالي والفخر والشاطبي وأمثال هؤلاء من العلماء .

ولا نجد تعليلاً لنبوغ الخضر المبكر ، وتفوقه عن أقرانه غير صفاء مورده ، ودسامة غذائه الفكري، على حين يظل الزملاء في مصر وتونس مولعين بكتب المباحكات، وحواشي المتون .<sup>1</sup>

4- حياة الشيخ في تونس بعد تخرجه : حصل الخضر على شهادة التطوع يوم الأحد 14 من صفر عام 1316هـ 1898 م ، وهي الشهادة التي تمكن صاحبها من التطوع لإلقاء الدروس في جامع الزيتونة ، كما تؤهله للقيام بوظائف علمية ودينية .

ورأى محمد الخضر أن خير ما ينفق فيه جهده تنبيه الأفكار وبعث اليقظة في نفوس الناس، وقد كان صاحب طموح كبير، فلم يقنع بالعمل في الإدارة والاستقرار بها، ولم يكتف بالجهد العلمي الذي كان يبذله في سبيل نشر العلم والمعرفة ، بل خلق وسائل أخرى أكثر تأثيراً وانتشاراً . ويمكن تلخيص أهم أعماله وجهوده في هذه المرحلة في الجوانب الآتية :<sup>2</sup>

- إنشاء مجلة السعادة العظمى : في شهر أفريل 1904 أصدر الأستاذ الخضر مجلة علمية أدبية جامعة هي الأولى من نوعها في المغرب العربي ، استمرت قرابة العام ، وبلغت واحداً وعشرين عدداً ، تنتشر محاسن الإسلام ، وترشد إلى مبادئه وشرائعه ، وتوقظ الغافلين من أبناء أمته ، وتفضح أساليب الاستعمار . وقد أيدها علماء الإصلاح ، مثل الشيخ سالم بوحاجب ، الذي خاطب تلميذه الخضر بقوله : لا تعباً بما يلقيه هؤلاء في سبيل عمك ، وتأسس بالنبي - عليه الصلاة والسلام - إذ قال له ورقة بن نوفل: لم يأت أحد بمثل ما جئت به إلا عودي ، يشير إلى النقد الذي لقيته المجلة من بعض الناقدین.<sup>3</sup>

(1) ينظر : المرجع السابق ، ص : 53 ، 54

(2) ينظر : المرجع السابق محمد الخضر حسين، محمد علي النجار، مجلة مجمع اللغة العربية ، ع14/1963، ص: 327، وكذا محمد موعدة ، المرحلة التونسية في حياة الإمام العلامة محمد الخضر حسين، الأعمال الكاملة للإمام م15، ص: 42

(3) ينظر : تونس وجامع الزيتونة ، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين ، مج11 ، ص : 186

- **تولي القضاء** : في سنة 1905 تقلد منصب القضاء بمدينة بنزرت ، كما عهد له بالخطبة والتدريس بجامعة الكبير ، واستمر قائما بهذه الوظائف سنة ويضعة أشهر ، ولما رأى خطة القضاء محفوفة بالمكاره ، لم ترقه هذه المهنة . لأنها تحول دون ما يريد من الدعوة للجهاد ، ومناهضة المستعمر ، فترك هذا المنصب ورجع إلى العاصمة .

- **التدريس بجامع الزيتونة والمدرسة الصادقية** : في سنة 1906 درّس متطوعا في جامع الزيتونة ، كما كلف بتنظيم مكتبته العامرة بالكتب والمخطوطات . كما عين مدرسا من الطبقة الثانية للعلوم الدينية والعربية بهذا الجامع ، إثر نجاحه في مناظرة اجتازها في أوت 1907م . ثم اختير للتدريس بالمدرسة الصادقية وكانت المدرسة الثانوية الوحيدة في تونس ، ودعي للتدريس بالجمعية الخلدونية.

- **تأسيس الجمعيات والنوادي وإلقاء المحاضرات** : في 9 يونيو 1906 ألقى الخضر في نادي قداماء خريجي المدرسة الصادقية محاضرة عن الحرية في الإسلام ، كشف فيها عن موقف فكري ذي مغزى في بلد يستبد بحكمه المستعمرون الفرنسيون . وفي سنة 1907 اشترك الخضر في تأسيس الجمعية الزيتونية ، ثم كلف بالخطابة في الخلدونية . وفي أكتوبر 1909 م ألقى محاضرة في نادي الجمعية الخلدونية عن : حياة اللغة العربية .

- **الرحلة إلى الجزائر** : قام الخضر برحلتين علميتين إلى الجزائر الأولى سنة 1903م ، والثانية سنة 1904م ، فزار المساجد والمكتبات ، وحضر بعض الدروس الدينية واللغوية ، كما ألقى بعض المسامرات في الفقه والتفسير والحديث ، وشارك في بعض المجالس الأدبية .

- **التنديد بالغزو الإيطالي** : شارك الخضر في التنديد بالحرب التي شنتها إيطاليا ضد ليبيا سنة 1911م ، فقد حث المواطنين على مساعدة الشعب الليبي المسلم والحكومة العثمانية ضد الإيطاليين ، ونشر قصيدته الشهيرة التي نلمس فيها بوضوح حبه للحرية ، وعواطفه الوطنية والإسلامية الجياشة <sup>1</sup>.

ردوا على مجدنا الذكر الذي ذهباً \*\*\*  
يكفي مضاجعنا نوم دهى حقبا  
ولا تعود إلى شعب مجادته \*\*\*  
إلا إذا غامرت هماته الشهباً

(1) ينظر : خواطر الحياة ، الأعمال الكاملة ، مج 7 ، ص : 40

## ثانيا : المرحلة السورية

لأمور سياسية وضيق عام إثر الضغط المسلط على الناس من حكومة الاستعمار في تونس ، وكبت الحريات ، ثم لأجل أمور عائلية ، منها : هجرة خاله الشيخ محمد المكي ابن عزوز إلى الأستانة ، وهجرة عائلته إلى دمشق ، ثم إخفاقه في نيل التدريس من الطبقة الأولى بجامع الزيتونة ، لأجل كل هذه العوامل مجتمعة فكر الشيخ في الرحيل وزيارة الأهل والأقارب<sup>1</sup> . وبسفره إلى المشرق بدأ الخضر المرحلة الثانية من حياته التي سميت بمرحلة التنقل والاستكشاف بحثا عن فضاء أرحب لنشاطاته ، لاسيما وهو من أنصار الجامعة الإسلامية الذين يؤمنون بخدمة الملة الإسلامية خدمة لا تضيق بها حدود الأوطان .

وفعلا سافر في رحلة استكشافية يوم الخميس (4 شعبان 1330هـ - 18 جويلية 1912 م) وزار جزيرة مالطة ، والإسكندرية ، والقاهرة ، فلبث فيها مدة وجيزة ، حيث ألقى درسا بالأزهر ، وتعرف على كوكبة من العلماء المناضلين ، منهم : الشيخ طاهر الجزائري ( ت 1920 ) ، والسيد محمد رشيد رضا ( ت 1935 م ) ، ومحب الدين الخطيب ( ت 1969 م ) ، وأحمد تيمور ( ت 1930 م ) . كما زار فلسطين ودمشق والتقى هناك بأخوته ، وقضى معهم شهر الصيام ، ثم انتقل إلى بيروت ، ومنها إلى استنبول لزيارة خاله ، ثم رجع بعدها إلى تونس في نوفمبر 1912 .<sup>2</sup>

عاد محمد الخضر إلى تونس ظانا أن الأمور قد هدأت بها ، لكنه أصيب بخيبة أمل ، ولم تطب له الإقامة مجددا لظروف متعددة.

ثم عزم على الرجوع إلى دمشق نهائيا ، فغادر تونس في ديسمبر 1912 م متنقلا إلى الجزائر ، فمصر ، فدمشق ، ثم قصد عبر القدس الحجاز ، حيث حج ، ثم زار ألبانيا ومعظم بلاد البلقان ، والأستانة ، ومنها قفل إلى دمشق ، وهناك استقر مع عائلته : والدته وإخوته الأربعة . وكانت سنة تهاز الأربعين ، وقد تكونت شخصيته العلمية والمعرفية ، وسبقته شهرته

(1) ينظر: الشيخ محمد الخضر من خلال آثاره العلمية، محمود الشام ، الأعمال الكاملة للإمام ، دار النوادر سوريا ط 1،

2010 ، مج 13 ، ص : 265

(2) وقد نشر الخضر خلاصة رحلته هذه بجريدة الزهرة سنة 1913 وطبعت في كتابه الرحلات، الأعمال الكاملة ، مج 11

ص: 47

إلى دمشق ، فاستقبل بها بالتكريم والتقدير ، وامتدت إقامته في دمشق من سنة 1912 م إلى سنة 1920 م ، واتصفت هذه المرحلة من حياة محمد الخضر بكثرة الترحال والتنقل في العالم العربي وبعض البلدان الأوربية .

ومن خلال إقامته في دمشق تبرز لنا ثلاث محطات رئيسية :<sup>1</sup>

### 1- نشاطه العلمي الغزير، ومكانته السامية في الأوساط السورية :

دخل محمد الخضر إلى دمشق وقد سبقته شهرته العلمية إلى الأوساط الثقافية ، فبادر العلماء والأدباء للترحيب به في المجالس والنوادي ، كما التف حوله طلبة العلم في حلقات الدرس والبحث ، فأعطى كل فريق حقه ، فوطد علاقاته مع كبار العلماء والمفكرين ، ومنهم : محمد كرد علي (رئيس المجمع العلمي السوري ) ، وعلامة الشام محمد بهجة البيطار، والشاعر خليل مردم ، وخير الدين الزركلي ( صاحب كتاب الأعلام ) ، وغيرهم .

كما وزع نشاطاته وأوقاته في: إلقاء الدروس والمحاضرات في المسجد الأموي والنوادي الأدبية ، وتدريس اللغة العربية والفلسفة في المدرسة السلطانية . والعضوية في المجمع العلمي العربي السوري منذ جلسته الأولى سنة 1919 . وعقد مسامرات علمية وثقافية ومجالس خاصة على مدار الأسبوع .

### 2- دخوله السجن ومحنته مع جمال باشا :

عانى الخضر الاضطهاد على يد حاكم دمشق جمال باشا، وقبل الابتلاء بكل إيمان وصبر، فاعتقل في خان مردم بك بدمشق مدة ستة أشهر وأربعة عشر يوماً في شهر رمضان 1334هـ الموافق أوت 1916م ، ووجهت إليه تهمة الإخلال بأمن الدولة العثمانية ، لحضوره اجتماعاً خاض فيه المجتمعون بسياسة الدولة ، واستفتى فيه أحد المحامين الإمام عن نكث العهد من طاعتها والخروج عليها، ودعا بعض الحضور إلى تأسيس جمعية للعمل على الانفصال عن الدولة العثمانية .

---

(1) ينظر : ترجمة الإمام محمد الخضر حسين، نور الدين طالب ، الأعمال الكاملة للإمام، دار النوادر سوريا ط 1، 2010 ، مج 1 ، ص: 14 ، وكذا علي الرضا الحسيني ، المرحلة السورية في حياة الإمام محمد الخضر حسين ، الأعمال الكاملة للإمام ، دار النوادر سوريا ، ط 1، 2010، المجلد 15، ص: 47 وما بعدها .



وبالرغم من أن الخضر من دعاة الوحدة الإسلامية ، ولا يرتضي مثل هذه الدعوات ، إلا أن السلطة اعتبرت عدم إبلاغها عن الاجتماع تهمة ، وأحالته إلى المجلس العرفي العسكري الذي حكم له بالبراءة مما نسب إليه من حيث النتيجة ، وقدم الاعتذار للشيخ .

### 3- نضاله في ألمانيا من أجل المغرب العربي والإسلام :

جند الاستعمار الفرنسي- بالترغيب والترهيب- الآلاف في صفوف جيشه من أبناء المغرب العربي ، وزج بهم في مذابح الحرب العالمية الأولى، وألقى بهم في خطوط النار الأولى من المعارك التي خاضتها فرنسا ضد ألمانيا ، ووقع منهم العدد الكبير أسرى لدى القوات الألمانية . وما كاد الخضر يستقر بالآستانة في منصبه الجديد بوزارة الحربية ، حتى كلف بالسفر إلى ألمانيا والاتصال بالأسرى ليحرضهم على القتال ضد فرنسا، لأن بلادهم أحوج إليهم في هذا الموقف .

أقام في ألمانيا على مرحلتين : تسعة أشهر في سنة 1917 م ، وسبعة أشهر في عام 1918 م ، كما التقى بالأحرار من أنصار الفكرة الإسلامية أمثال : محمد فريد ، وعبد العزيز جاويش ، وعبد الحميد سعيد ، وكانوا يعملون جميعا على استقلال الدول الإسلامية أمدا طويلا في وطأة الحرب، وبين طلاقات المدافع، وأزيز الطائرات، في مسرح جهنمي تشيب له الرؤوس .<sup>1</sup> قام الخضر بتأليف ( اللجنة التونسية الجزائرية ) لتحرير المغرب العربي ، وألقى المحاضرات على الجنود المغاربة الأسرى في المعتقلات ، وسعى إلى ضمهم تحت لواء الثورة على الاستعمار من أجل الاستقلال والحرية لأوطانهم . وكان يكتب منشير التحريض ، لتلقى بواسطة المدافع وراء خطوط القتال على الجنود المغاربة ، يدعوهم فيها إلى التمرد والعصيان .<sup>2</sup> اغتنم الخضر الفرصة ، فأتقن اللغة الألمانية خلال مدة إقامته في برلين ، واطلع على أحوال المجتمع الألماني وعاداته وأخلاقه ، كما درس علوم الكيمياء والطبيعة على يد البرفسور الألماني ( هاردر ) أحد العلماء المستشرقين الألمان . وتقول بعض المصادر إنه كان يخطب باللغة الألمانية في بعض المناسبات.<sup>3</sup>

(1) ينظر : المرحلة السورية في حياة الإمام محمد الخضر حسين ، الرضا الحسيني ، الأعمال الكاملة ، مج 15 ، ص : 56

(2) ينظر : المرجع نفسه ، ص : 56

(3) ينظر : المرجع نفسه ، ص : 56 ، 57

## ثالثا : المرحلة المصرية

عند احتلال الجيش الفرنسي لسورية إثر معركة ميسلون يوم 24 جويلية 1920، أصبحت إقامة الخضر معرضة للخطر، وهو المتابع من السلطات الفرنسية من تونس ، ثم لنشاطه السياسي بالآستانة وبرلين. ولذلك بالرغم من حنينه إلى وطنه تونس، فقد قرر الانتقال إلى مصر والاستقرار بها. فقد كانت القاهرة مقر الجامع الأزهر، وكعبة العلماء والباحثين . وفي هذه الأجواء الجديدة وبعد أن وضعت الحرب أوزارها ، وأخذت البلاد العربية والتركية هيئة غير هيئاتها ، هبط محمد الخضر مصر، فلقى على ضفاف النيل علما زاخرا وأدبا جما .

وتعد المرحلة المصرية هي المرحلة الثالثة والأخيرة من حياة محمد الخضر ، حيث امتدت طيلة أربع وعشرين سنة ، من سنة 1920 إلى وفاته سنة 1958. وهي المرحلة التي أطلق عليها محمد الفاضل بن عاشور : مرحلة المجد الثقافي والشهرة العلمية . ولذلك كانت من أغزر مراحل حياته إنتاجا علميا وثقافيا وإعلاميا ، وأبرزها مكانة وشهرة وفعالية.

ولتحديد معالم هذه المرحلة بوضوح ، نتتبع أبرز المحطات ، وأهم النشاطات والأعمال التي اضطلع بها الخضر خلال إقامته بمصر.

**1- أيامه الأولى بالقاهرة :** منذ أيامه الأولى قام بالاتصال بالطلبة المغاربة بالجامع الأزهر، كما تمكن من الحصول على وظيفة مصحح ومراجع النصوص بدار الكتب المصرية ، بتدخل من صديقه الحميم العلامة أحمد تيمور. ومما يستحق الذكر هو : اعتماد الخضر على نفسه ، وهو الوحيد البعيد عن الأهل والأقارب ، وتحمله لشتى الأتعاب والمشاق بكل أنفة ، وشعور بعزة النفس .

### 2- تكوين الجمعيات في مختلف المجالات :الاجتماعي والديني والتربوي والسياسي

- تأسيس جمعية تعاون جاليات إفريقيا الشمالية سنة 1924: والتي تألفت من شخصيات مغربية، من تونس ، والجزائر ، وليبيا والمغرب ، وقد تحمل مسئولية رئاستها. وكان هدفها الرفع من مستوى هذه الجاليات ماديا واجتماعيا وثقافيا .

- تأسيس جمعية الهداية الإسلامية سنة 1928 : جمع الخضر حوله ثلثة من العلماء ، كالأستاذ مصطفى المراغي شيخ الأزهر، والأستاذ عبد الحليم النجار، وطائفة من شباب الأزهر

المثقفين فأسسوا هذه الجمعية واختاروا العلامة الخضر رئيسا لها ، وكان نشاطها علميا أكثر منه اجتماعيا ، وقد كون بها الشيخ مكتبة كبيرة كانت مكتبته الخاصة نواة لها.

وقد استعمل مؤسسو الجمعية وسيلتين لتحقيق هذه الأهداف ، وهما :

- إلقاء المحاضرات والمسامرات في المساجد وفي بعض النوادي التابعة لفروع الجمعية.

- إصدار مجلة تحمل اسم الجمعية ، يشارك في تحريرها نخبة من العلماء والفقهاء في

الدين والأدب واللغة ، كانت تحمل الروائع من التفسير والتشريع واللغة والتاريخ .<sup>1</sup>

- تأسيس جبهة الدفاع عن شمال إفريقيا : كان الخضر إلى جانب صفاته الإصلاحية شعلة

من نار على أعداء الشعب خاصة الاستعمار الذي احتل البلاد ، واستعبد رقاب العباد ، فأسس

هذه الجبهة سنة 1945 رفقة الأمير سعيد الجزائري ، والشيخ الفضيل الورتلاني ، والأمير عبد

الكريم الخطابي ، والزعيم التونسي لحبيب بورقيبة وغيرهم. وبدأ الخضر يحرض إخوانه المغاربة،

ويؤلبهم حتى يكافحوا كفاحا مستميتا بهدف تقويض صرح العدو وانتزاع حرية أوطانهم. وكان

لهذه الجبهة الدور الفعال في شد أزر الزعماء والمقاومين، وإبلاغ صوتهم إلى المنظمات الدولية.<sup>2</sup>

### 3- معاركه الفكرية والعلمية :

كانت للخضر مساهمات هامة وفاعلة في المناظرات ، بل في الصراعات الفكرية والعلمية

والدينية والأدبية خلال هذه المرحلة. ولعل من أبرز هذه المساهمات التي أبانت عن مكانة محمد

الخضر العلمية ، ولفتت إليه الأنظار، وحاز بسببها الإعجاب والتقدير هو رده العلمي القوي

الحجة ، الساطع البرهان على كل من الشيخ علي عبد الرازق ، والدكتور طه حسين .

فقد كتب الشيخ عبد الرازق في سنة 1925م كتابا سماه : الإسلام وأصول الحكم ، نفى فيه

أن تكون الخلافة من الدين ، وزعم أن الدين لا يتدخل في شئون الحكم ، وقد رد عليه الشيخ

محمد الخضر ونقضه بكتاب من 252 صفحة سماه : نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم ،

فطبع الرد في السنة نفسها ، ونفذت طبعته في شهر.<sup>3</sup>

(1) ينظر : الشيخ محمد الخضر حسين ، محمد مواعدة ، ص : 89

(2) ينظر : لمسة وفاء ، الأستاذ حسين المزوغي ، من الإرث الفكري للإمام محمد الخضر حسين ، الأعمال الكاملة للإمام ،

دار النوادر ، سوريا ط 1، 2010 ، مج 13 ، ص : 208

(3) ينظر : الإمام محمد الخضر حسين ، محمد الهادي الحسني ، الأعمال الكاملة للإمام ، دار النوادر سوريا ، ط 1 ،

2010 ، مج 13 ص: 379 .

وفي العام التالي سنة 1926 ظهر كتاب: في الشعر الجاهلي للدكتور طه حسين، ادعى فيه أن هذا الشعر منحول ، مرددا في ذلك دعوى المستشرق مارجيليوث ، فتصدى الخضر لهذه الدعوى ولصاحبها ، وكتب ردا تحت عنوان : نقض كتاب في الشعر الجاهلي، فنده فقرة فقرة ، وفكرة فكرة ، مع أدب رفيع في الحوار، وبراعة في الجدل ، كشفت عن عقل متمكن ومتمرس في ميدان البحث والمناظرة ، يغترف صاحبه من معين من العلم لا ينضب <sup>1</sup>.

#### 4- التدريس بقسم التخصص بجامعة الأزهر :

إن تواصل نشاط الخضر العلمي والثقافي أكد حضوره المتميز في المجتمع المصري، وخاصة لدى علماء الأزهر . ولذلك وقع انتدابه في كلية أصول الدين بهذه المؤسسة العلمية سنة 1927 بصورة مؤقتة ، ثم بصورة رسمية سنة 1928 عندما أصبح الشيخ المراغي شيخا للأزهر.

#### 5- نشاطه في المجمع اللغوي :

عند تأسيس مجمع اللغة العربية بالقاهرة بمرسوم ملكي أصدره الملك فؤاد الأول في : 13 ديسمبر 1932م. ثم صدر مرسوم ثان تم بموجبه تعيين الأعضاء العاملين بالمجمع، منهم : محمد الخضر حسين ، أحمد الإسكندري ، والمستشرقان: هلمتون جيب، ونالينو مرسينيون. <sup>2</sup> وقد ترأس الخضر لجنة اللهجات ، وشارك في أعمال عدة لجان علمية ، وألقى عديد البحوث نشرت بمجلة المجمع ، كما مثل هذه المؤسسة اللغوية في مؤتمرات دولية عديدة .

#### 6- العضوية في جماعة كبار العلماء بالأزهر :

تقدم الخضر برسالته: القياس في اللغة العربية لعضوية جماعة كبار العلماء، وتشكلت لجنة من قساة الممتحنين، وكان العالم الفاضل عبد المجيد اللبان رئيسا للجنة، فأبدى الخضر من التمكن ما أدهش الحاضرين، وبهرهم بغزارة علمه، وفاض عليهم بما وهبه الله من معارف. وفي 29 أبريل من سنة 1951 صدر أمر ملكي بتعيين الشيخ محمد الخضر حسين عضوا في جماعة كبار العلماء ، وكانت هذه العضوية سبيله إلى عرض اسمه على مجلس الوزراء عندما أراد المجلس اختيار شيخ الأزهر من كبار العلماء <sup>3</sup>.

(1) ينظر: الإمام الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين ، محمد عمارة ، الأعمال الكاملة للإمام ، مج 13 ، ص: 349

(2) ينظر: الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المطبعة الأميرية ببولاق ، القاهرة ، 1935، ص : 12

(3) ينظر: ومضات من حياة العلامة محمد الخضر حسين، علي الرضا الحسيني، الأعمال الكاملة، مج 15، ص: 44، 45

## 7- الإمام في مشيخة الأزهر :

يروى الخضر : أن أمه حينما ولدتها ، وكبر قالت له : إنها كانت تربت عليه وهو صغير وتقول له : إن شاء الله يا أخضر ، تكبر وتروح الأزهر . واستجابت السماء لدعوة الأم الطاهرة ، وإذا بأصيل طولقة ، ووليد نفطة يجوب العالم داعية للإسلام ، وتنتهي به رحلة الإيمان إلى أن يصبح إماما وشيخا في الجامع الأزهر.<sup>1</sup>

وقدم استقالته من مشيخة الأزهر في جانفي 1954م لكبر سنه ، إذ تجاوز الثمانين ، ولتدهور حالته الصحية ، ولخلافات عديدة بينه وبين مجلس قيادة الثورة ، وهو العالم الجليل صاحب الشخصية القوية ، والكبرياء والأنفة ، والذي لا يخشى في الله لومة لائم. ومما يذكر عنه في أثناء توليه مشيخة الأزهر : إن الأزهر أمانة في عنقي ، أسلمها حين أسلمها موفورة كاملة ، وإذ لم يتأت أن يحصل للأزهر مزيد من الازدهار على يدي ، فلا أقل من أن لا يحصل له نقص . وكان كثيرا ما يردد : يكفيني كوب لبن ، وكسرة خبز ، وعلى الدنيا العفاء.<sup>2</sup>

8- وفاة الشيخ : واصل الخضر بعد مشيخة الأزهر نشاطه في المجمع اللغوي ، وفي جماعة كبار العلماء ، وكتابة المقالات والبحوث الدينية في بعض المجالات إلى أن وافته المنية، ورجعت نفسه الطاهرة إلى ربها راضية مرضية بعد ظهر يوم الأحد 13 رجب سنة 1377هـ ، 02 فيفري 1958 ، وصلى عليه في الجامع الأزهر، ومشى في موكب جنازته علماء الأزهر ، وأعيان الأمة، والمنتسبون إلى العلم، ودفن إلى جوار صديقه أحمد تيمور بوصية منه بالقاهرة.<sup>3</sup> وقد نعاها زميله العلامة محمد علي النجار بقوله : ” إن الشيخ اجتمع فيه من الفضائل ما لم يجتمع في غيره إلا في النَّدرى ، فقد كان عالما ضليعا بأحوال المجتمع ومراميه ، لا يشذ عنه مقاصد الناس و معاهد شؤونهم ، حفيظا على العروبة والدين ، يرد ما يوجه إليهما ، وما يصدر من الأفكار منابذا لهما ، قوي الحجة ، حسن الجدل ، عف اللسان والقلم ، لا يتناول المنقود بما يخزيه وما يتلم عرضه ، وكان يكره ذلك لمجادله وخصمه . “<sup>4</sup>

(1) ينظر : المرجع السابق ، ص : 45

(2) ينظر : في الذكرى الخمسين لوفاة العلامة التونسي محمد الخضر حسين ، محمد موعدة، الأعمال الكاملة، مج15، ص: 196

(3) ينظر : المرجع نفسه ، ص : 196

(4) المرجع السابق محمد الخضر حسين ، محمد علي النجار ، مجلة مجمع اللغة العربية ، ع14/1963، ص : 334

## المبحث الثاني: جوانب من شخصيته وأثاره الثقافية والعلمية

لم يخلف محمد الخضر من حطام الدنيا شيئاً ، لكنه ترك ذكرى طيبة ، وسيرة حسنة ، ومواقف جريئة في ميادين العلم والسياسة والجهاد ، والقدوة الحسنة ، وترك كنوزاً من الفكر والأدب شاهدة على عقله المبدع ، وجهده الدؤوب .

ومن المسلم به : أن الذي يتلقى علومه من النبع الصافي، كمثّل الجامع الأعظم- جامع الزيتونة- ويأخذ عن شيوخ أجلاء اتخذوا من العلم عبادة ، وتفرغوا له بالدرس والتدريس ، يتخرج من قلعة راسخة بالإيمان والمعرفة ، ينطلق في الحياة بزاد لا ينفد ، ويعطي عطاء من يغرف من بحر لا ساحل له .

كان الخضر عالماً ، فقيهاً ، لغوياً ، شاعراً مجيداً ، وكاتباً من الرعيل الأول أسهم في الحركة الفكرية الإسلامية في النصف الأول من القرن العشرين بنصيب وافر ، فكتب في كل ما أثير في عصره الخصب في الفكر والبحث والنقد والإصلاح ... وترك للمكتبة العربية زادا ثرياً . كتب في الخلافة ، وفي الشعر الجاهلي ، وفي حكمة الشريعة ، وفي صلاحية الشريعة لكل زمان ومكان . فقد كان عالماً تفرغ للعلم ، لم يشغله عنه شاغل من شواغل الدنيا ، أو الجاه والسلطان .

وقد بلغت آثار الخضر أكثر من عشرين مؤلفاً ، وذلك فضلاً عن الرسائل وعددها خمس عشرة رسالة ، وقد توزعت على عدة اختصاصات أبرزها: التفسير ، علوم القرآن ، التشريع الإسلامي ، السيرة والتراجم ، التاريخ ، علوم اللغة ، الأدب والنقد ، الرحلات ، الشعر ، الإصلاح ، المجالات ...

## أولا : الرجل العالم في شؤون الدين

ترعرع محمد الخضر وشب في إطار يحيط الدين به من كل جانب ، وقد دخل الرجل جامع الزيتونة ، فدرس أمهات الكتب في الفقه والتفسير وعلم الأصول على أبرز الشيوخ<sup>1</sup> ، كما قام بتدريس بعضها بعد تخرجه ، وتعمق في بحثها وتمحيصها ، ” ولم يكن في ذلك الناقل لأقوال الأئمة والعلماء بل كان يورد نظرياتهم وما ذهبوا إليه في أي فن من الفنون ثم يناقشها ، ويرجح ما يراه أقرب إلى المنطق السليم ، ومسايرا روح العصر الذي يعيش فيه وحضارته “<sup>2</sup> .

ومن أبرز المجالات التي خاض غمارها الخضر وترك فيها بحوثا وآثارا قيمة نذكر ما يأتي:  
1- في الشريعة وأصولها : له في هذا المجال عدة مقالات وبحوث جمعت في مؤلفات وهي :  
أ- دراسات في الشريعة الإسلامية<sup>3</sup> : ومن موضوعاته : الله موجود ، الأحكام العادلة ، كيف تستنبط القواعد من الكتاب والسنة ، مراعاة العرف ، الذرائع سدها وفتحها ...

ب- الشريعة صالحة لكل زمان ومكان<sup>4</sup> : ومما تناول فيه : الاجتهاد في أحكام الشريعة ، بناء الشريعة على حفظ المصالح ودرء المفسدات ، الأصول النظرية الشرعية ، العمل بالحديث الشريف .  
ت- نظرات في الإسلام وأصول الحكم : ومما ورد فيه : بحث في الاحتجاج بالإجماع ، القرآن والخلافة ، وجه قيام التشريع على أصول عامة ، التشريع الإسلامي والأصول السياسية والقوانين ...  
2- في علوم القرآن والتفسير :

حفظ محمد الخضر القرآن الكريم ، وأجاده لفظا ومعنى منذ صغره ، ، ونلمس بوضوح في آثاره العلمية كثرة استشهاده بكتاب الله ، كما وجه الخضر بالغ عنايته إلى القرآن الكريم دراسة وتحليلا ، كاشفا مواطن فصاحته وإعجازه ومتصديا إلى كل من يحاول تحريف آياته و الإلحاد بها ، وفي هذا المضمار صدر له أثران قيمان هما :

أ- بلاغة القرآن<sup>5</sup> : جمع هذا الكتاب مجموعة من محاضرات الخضر التي ألقاها في كلية الأصول بالجامع الأزهر ، بالإضافة إلى البحوث والردود والمقالات النقدية التي نشرت في

(1) ينظر : هؤلاء الشيوخ في هذا البحث ، ص : 12 ، 13

(2) محمد الخضر حسين حياته وآثاره ، محمد موعدة ، ص : 208

(3) وأصل هذا الكتاب مقالات نشرها الشيخ في مجلة لواء الإسلام ، وطبعت ضمن موسوعة الأعمال الكاملة للإمام المجلد 2

(4) طبع أول مرة بدمشق سنة 1971 ، كما طبع ضمن موسوعة الأعمال الكاملة للإمام ، دار النوادر ، المجلد الرابع

(5) وقد أشرف على جمعه وطبعه علي الرضا الحسيني ابن أخ الشيخ في طبعة أولى ، بالمطبعة التعاونية بدمشق سنة 1979

مجلتي الهداية الإسلامية ، ولواء الإسلام .ومن أبرز الموضوعات التي جمعها : بلاغة القرآن ، نقل معاني القرآن إلى معاني أجنبية ، رأي في تفسير القرآن ، المحكم والمتشابه في القرآن الكريم، إعجاز القرآن وبلاغته ...

ب- أسرار التنزيل<sup>1</sup> : وقد ضم هذا الكتاب تفسير آيات من سورة البقرة (1-195) ، وقد نشره الخضر في أعداد من مجلة لواء الإسلام ، بالإضافة إلى دروس التفسير التي ألقاها في بعض النوادي والجمعيات الإسلامية ، ونشرت في مجلة الهداية الإسلامية .

ويبين محمد الخضر منهجه في التفسير من خلال تعريفه لعلم التفسير ، وتحديد موضوعه وأغراضه ، وهو يراه علما من أشرف الصناعات ، لأن موضوعه كلام الله تعالى ، والغرض منه الاعتصام بالعروة الوثقى ، مع أن الناس في حاجة شديدة إليه ...<sup>2</sup>

ويعد أسرار التنزيل من التفاسير السهلة التي اعتنى فيها صاحبها بالصور البيانية ، والمحسنات المعنوية . وابتعد فيه عن ذكر مصطلحات الفنون ، والتوسع فيما لا يفهمه العامة ، وهو يتفق مع تفسير المنار لرشيد رضا ، برغم عدم التأثر المباشر بمدرسة المنار .

هذه الميزة وغيرها جعلته في منهجه المعتدل تفسيرا عصريا ومثاليا بمعنى الكلمة ، يعكس بصدق ووضوح توجهات العصر ، وحاجة المجتمع الإسلامي المعاصر والمكتبة الإسلامية إلى هذه النوعية من التفاسير ، ومن ثمة بدت علاقاته بمعطيات عصره الثقافية والاجتماعية والسياسية وثيقة جدا .<sup>3</sup>

ولعل أبرز حسنات هذا التفسير أن صاحبه عاش مشكلات مجتمعه فسخر تفسيره وبقية آثاره للحديث عنها ، محاولا إيجاد حلول للكثير منها ، وقد وظف فهمه للآيات بعرض أمراض المجتمع ومحاولة التركيز على فعالية القرآن في حلها .<sup>4</sup>

---

في 216 صفحة ، كما طبع ضمن الموسوعة الكاملة للإمام محمد الخضر حسين المجلد الثاني، بدار النوادر، سوريا 2010

(1) وقد جمع هذا الكتاب وطبعه علي الرضا الحسيني ، في طبعة أولى بدمشق سنة 1976 ، كما طبع ضمن الموسوعة الكاملة للإمام محمد الخضر حسين المجلد الأول ، بدار النوادر ، سنة 2010 .

(2) ينظر: بلاغة القرآن، محمد الخضر حسين، موسوعة الأعمال الكاملة للإمام دار النوادر سوريا ط2010، 1، مج2، ص: 24

(3) ينظر: منهج الشيخ محمد الخضر حسين في تفسير القرآن الكريم من خلال آثاره ، أنور بن خليفة ، أطروحة دكتورا ، جامعة الزيتونة ، تونس 2005-2006 ، ص : 234

(4) ينظر: المرجع نفسه ، ص ، 234



## ثانيا : اللغوي الباحث

من العلوم التي حرص الإمام محمد الخضر على توجيه العناية الفائقة لها : علوم اللغة العربية ، فقد بدأ حياته العلمية بتعلمها وإتقانها ، فصال وجال في ميادينها الشاسعة ، وحاز فيها قصب السبق بكل جهد وأمانة .

ومن أوائل بحوثه اللغوية في تونس : محاضراته حياة اللغة العربية ، والتي ألقاها في الجمعية الصادقية سنة 1909 ، وقد تناول فيها : دلالة الألفاظ ، وتأثير اللغة في الهيئة الاجتماعية ، وأطوار اللغة ، وفصاحة مفرداتها ، واتساعها ...

وبعد هجرته إلى دمشق وقع تعيين الخضر عضوا عاملا في المجمع العلمي السوري منذ جويلية 1919 ، واستمر في عضويته بعد انتقاله إلى القاهرة ، وبقي عضوا مراسلا فيه .

وفي القاهرة عين عضوا عاملا في مجمع اللغة العربية منذ تأسيسه، وشارك في لجانه : اللهجات، الآداب والفنون ، المعجم الوسيط ، الأعلام الجغرافية ، دراسة معجم فيشر ، كما قدم بحوثا نشرت في مجلة المجمع من مقالات ومحاضرات وردود وتعليقات .

ومن أبرز عطائه اللغوي المتميز بحثه : القياس في اللغة العربية الذي نشره تباعا بمجلة المنار في سنة 1922 ، وهو نفس البحث الذي نال به عضوية كبار العلماء بالجامع الأزهر سنة 1950 .

وقد جمع علي الرضا الحسيني لغويات الشيخ في كتابين مطبوعين هما :

أ- دراسات في العربية وتاريخها<sup>1</sup> : وجمع هذا الكتاب أبحاثا طبعت أول مرة في كتيبات منفردة،

وهي : - حياة اللغة العربية : طبع بالمطبعة التونسية سنة 1909 ، في 60 صفحة

- القياس في اللغة العربية : طبع بالمطبعة السلفية بالقاهرة سنة 1924 في 124 صفحة

- الإمتاع بما يتوقف تأنيته على السماع .

كما جمع بحوثا وردودا أخرى ، نشرت في مجلة الهداية الإسلامية وهي :

- الاستشهاد بالحديث الشريف في اللغة، بحث قدم إلى مجمع القاهرة ونشر في مجلته ع3

---

(1) وقد طبع الطبعة الأولى في دمشق سنة 1960 ، كما طبع ضمن الموسوعة الكاملة للإمام محمد الخضر حسين ، المجلد

السادس ، بدار النوادر ، سنة 2010 .

- 
- موضوع علم النحو: وهو رد ونقد لكتاب إحياء النحو ، للأستاذ إبراهيم مصطفى
  - التضمين : بحث ألقاه الشيخ في مجمع اللغة العربية.
  - حول تبسيط قواعد النحو والصرف والرد عليها : ملاحظات على تقرير لجنة النظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة .
  - طرق وضع المصطلحات الطبية وتوحيدها في البلاد العربية : بحث قدمه الشيخ إلى المؤتمر الطبي العربي المنعقد بالقاهرة سنة 1939 ممثلاً عن المجمع
  - تيسير وضع مصطلحات الألوان : بحث قدمه الشيخ إلى المؤتمر الطبي العربي الثالث بالقاهرة سنة 1940 ممثلاً عن المجمع
  - ب- دراسات في اللغة<sup>1</sup> : وقد ضم هذا الكتاب مجموعة أخرى ومتممة من الأبحاث اللغوية والمقترحات والنقد ، معظمها مقدمة لمجمع اللغة العربية ، نشرت في مجلته ، وبعضها نشر في مجلة الهداية . ومن أبرزها:
    - المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة العربية .
    - من وثق من علماء اللغة ومن وثق فيه .
    - اللهجات العربية في هذا العصر .
    - اسم المصدر في المعاجم .
    - شرح قرارات المجمع والاحتجاج لها تكملة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات ولم ترد بقيتها
    - نقد اقتراح بعض الإصلاح في متن اللغة .
    - الألفاظ المؤنثة من طريق السماع .

---

(1) طبع أول مرة بدمشق سنة 1975 ، كما طبع ضمن الموسوعة الكاملة للإمام محمد الخضر حسين ، المجلد السادس ، بدار النوادر ، سنة 2010 .

### ثالثا : الشاعر

ابتدأ الخضر حياته الأدبية شاعرا قبل أن يبدأها ناثرا ، وعن دوافع نشأته المبكرة يقول: ” فقد نشأت في إقليم الجريد بتونس، وكان للشعر في هذا الإقليم مكانة ومنزلة، وكان الكثير من أقاربي يقولون الشعر، وكنت ألمس ما يلاقونه من تكريم وحفاوة عن طريق قولهم الشعر، فتعلقت بأسبابهم من أول النشأة، وحاولت النظم وأنا في الثانية عشرة من عمري، ولما التحقت بجامع الزيتونة ، رأيت المنافسة على أشدها بين الطلاب والأساتذة في قرض الشعر.“<sup>1</sup>

ولكن سرعان ما انقلب الخضر إلى النثر فعبر به عن جميع قضايا الحياة والمجتمع والفكر، وقد فسر ذلك التراجع بقوله : ” إن حبي للعلم تغلب على ميلي للشعر ، ولعل السبب في ذلك هو أنني لم أرض عن شعري الذي أقوله ، وأتذكر أنني قلت عن الشعر: أجوده ليس في متناول قريحتي ، وغير الأجود تتسامى عنه همتي .مع انصرافي إلى العلم والقضايا العامة ، لم تتقطع صلتني بالشعر، بل ظللت أقوله بين الفينة والفينة في النواحي الإصلاحية والأخلاقية والاجتماعية والوطنية والدينية . “<sup>2</sup>

ورغم ذلك فقد ترك الخضر شعرا غزيرا ومتنوعا ضم مجموعتين كبيرتين من شعره ، وقد طبعت مجموعته الأولى تحت عنوان : خواطر الحياة<sup>3</sup> ، ويقع ديوانه هذا في 207 صفحة من الحجم المتوسط ، ويضم حوالي مئة وثمانين قصيدة ومقطوعة ، وهو قصير النفس في معظم شعره ، إذ إن أكثره مقطوعات لا تتجاوز الأبيات الخمسة ، إلا قليلا ، على أن هناك قصائد مطولة تصل إلى أربعين بيتا ، وقد تصل نادرا الثمانين ، ومنه كما في موشحة صقر قريش .

وإذا تصفحنا هذا الديوان ، نجد أنفسنا أمام شاعر انصرف في أكثر شعره إلى الموضوعات المتفرقة ، كوصف منظر، أو تسجيل موقف ، أو رصد حكمة ، أو تأمل تجربة من تجارب الحياة وأخلاق الناس ، كما دارت أغراض شعره بين: الإخوانيات والوطنيات والإسلاميات والمراثي...

(1) حديث من عالم الخلد ، كتابات حول الإمام محمد الخضر حسين ، الأعمال الكاملة للإمام دار النوادر سوريا ط 1،

2010 ، مج 14، ص: 78

(2) ينظر : المرجع نفسه ، ص: 78 ، 79

(3) طبع بمصر الطبعة الأولى سنة 1944، وطبعة ثانية سنة 1953، وطبع ضمن موسوعة الأعمال الكاملة ، 2010

## رابعاً : الرجل المؤرخ

لقد جمع وطبع علي الرضا الحسيني للإمام ثلاثة كتب هامة في فن التاريخ والسير ، وهي:

1- محمد رسول الله وخاتم النبيين<sup>1</sup> : والإمام محمد الخضر الذي أتقن علم التفسير وعلوم القرآن قال : ” طالع كتب التاريخ ، عربية وغير عربية ، وأمعن انظر في أحوال عظماء الرجال ، من مبدأ الخليقة إلى هذا اليوم ، فإنك لا تستطيع أن تضع يدك على اسم رجل من أولئك العظماء ، وتقص علينا سيرته ومزاياه وأعماله الجليلة ، حديثاً يضاهي أو يداني ما نحدثك عن هذا الرسول العظيم .“<sup>2</sup>

كتب الخضر رسالة بحجم صغير بعنوان محمد رسول الله وخاتم النبيين ، تحدث فيها عن سيرته ﷺ بشكل كامل وموجز ، وله بحوث في نواح أخرى من سيرته ﷺ ، كما له ردود يفند بها مزاعم الضالين والمبطلين الذين تحدثوا في السيرة النبوية عن غواية وإفساد وزيف عن العقيدة .

ضمت هذه الرسالة والبحوث ، والمقالات والمحاضرات التي كتبها أو ألقاها الشيخ في مناسبات دينية عديدة وطبعت في كتاب . ولن يحيط مجموع هذا الكتاب بكامل السيرة النبوية الزاهرة ، وإنما تناول جوانب من السيرة الشريفة في مقالات عن : رفقته ، وحكمته في السياسة ، وسيرته في الناس ، وصبره ومتانة عزمه ، وبلاغته ، وشجاعته ، ورجاحة عقله ، وآداب خطبه ، وهجرته ، وإبادته للأصنام ، ودعوته ، وقضائه على المزاعم الباطلة ، وعظمته ...<sup>3</sup>

2- تراجم الرجال<sup>4</sup> : ضم هذا الكتاب تراجم لأعلام كتبها الشيخ في مجلتي: الهداية الإسلامية، ونور الإسلام ، كما ألقى بعضها في صورة محاضرات ، ورتبها جامعها تبعاً للتسلسل التاريخي لولادة المترجم لهم ، وعددهم أربعة عشر علماً من كبار الشخصيات كالخلفاء ، والقادة، والأئمة والفقهاء والمحدثين والأدباء وغيرهم . وختم الكتاب بترجمة أحد المثقفين المصريين المعاصرين وهو أحمد تيمور ، وصف فيها خصاله وفضله وعلمه .

(1) طبع طبعة أولى بالقاهرة سنة 1933، كما طبع بدمشق سنة 1971، كما طبع ضمن موسوعة الأعمال الكاملة للإمام،

بدار النوادر المجلد الثالث

(2) محمد رسول الله خاتم النبيين ، محمد الخضر حسين، الأعمال الكاملة دار النوادر سوريا ط 1، 2010، مج 3 ، ص: 56

(3) ينظر : المصدر نفسه ، مقدمة علي الرضا الحسيني ، ص : 3 ، 4

(4) طبع بدمشق سنة 1971 ، كما طبع ضمن موسوعة الأعمال الكاملة للإمام ، بدار النوادر المجلد الثالث

ويرمي الخضر من هذه التراجم إلى تعريف الشباب المسلم بعظمة الرجال الذين يترجم لهم ، فقال في خاتمة ترجمة علي زين العابدين : ” هذه صحيفة من سيرة رجل من عظماء آل البيت ، نعرضها على حضراتكم ، وفي سيرة العظماء عبرة وأسوة لأولي الألباب . “<sup>1</sup>

كما وظف الخضر هذه التراجم لبيث دعوته الإصلاحية في الأخلاق والدين والسياسة والمعرفة ، لعل الناس - وخاصة الشباب والحكام - أن يكون لهم هؤلاء الأعلام قدوة ومثلاً أعلى<sup>2</sup> . ولذلك ختم ترجمته للخليفة عمر بن عبد العزيز بما يدل على ذلك : ” هذه محادثة أخذنا فيها بطرف من سيرة رجل من أعظم رجال الإسلام ، عسى أن يكون موضع قدوة لكل من تولى أمراً من أمور المسلمين ، وأراد أن يكون له لسان صدق في الآخرين . “<sup>3</sup>

**3- تونس وجامع الزيتونة :**<sup>4</sup> وقد ضم هذا الكتاب عددا من المحاضرات والمقالات ألقاها أو كتبها الخضر عن البلاد التونسية وعلمائها، وجاءت هذه المقالات على نوعين: مقالات تتحدث عن الجوانب التاريخية والعلمية والأدبية والسياسية بتونس ، ومقالات - وهي الأكثر عدداً - تتناول حياة بعض الشخصيات العلمية التونسية ، وعدد من الشيوخ الذين كانوا يدرسون بجامع الزيتونة ، أمثال سالم بوحاجب ، وعمر ابن الشيخ ، ومحمد الطاهر بن عاشور .

وقد بين الشيخ في هذا الكتاب مدى اهتمامه وصلته بوطنه تونس من حيث متابعة أخباره ، والسعي إلى التعريف بقضيته، وبرجاله العظماء وتاريخه المجيد ، فيقول مفتخراً بفقهاء تونس : ” فإذا ما تصدى مؤرخ للحديث عن الفقهاء الذين برعوا في فهم حكمة التشريع وشملوا الحقوق برعاية وصيانة ، فإن كثيراً من فقهاء تونس أهل لأن يذكروا في مقدمة أولئك الفقهاء “<sup>5</sup> . وعن شعراء تونس يقول : ” وما أتى هذا العصر - وهو القرن الرابع عشر - حتى تهيأت في تونس نهضة أدبية محكمة الأساس فلم تتبأ أن صارت تنافس نهضة الأدب في البلاد الشرقية . “<sup>6</sup>

- 
- (1) تراجم الرجال ، محمد الخضر حسين ، الأعمال الكاملة للإمام ، دار النوادر سوريا ط 1 ، 2010 ، مج 3 ، ص : 30
  - (2) ينظر : الإمام الشيخ محمد الخضر حسين ومنهجه في التراجم ، عمار الطالب ، الأعمال الكاملة للإمام مج 15 ، ص : 55
  - (3) المصدر السابق ، ص : 54
  - (4) صدر في أول طبعته سنة 1971 بدمشق ، كما طبع ضمن موسوعة الأعمال الكاملة للإمام ، بدار النوادر ، المجلد 11
  - (5) تونس وجامع الزيتونة ، حسين محمد الخضر ، الأعمال الكاملة ، مج 11 ، ص : 13
  - (6) المصدر نفسه ، ص : 19

## خامسا : الصحفي

لم يشتغل محمد الخضر حسين بالصحافة كمهنة يرتزق منها ، ولا انقطع لها كما ينقطع الصحفي المحترف، ولكنه مارسها كرسالة للتعبير عن مذهبه في الإصلاح وآرائه في الدين والحياة والفكر.<sup>1</sup>

كتب الخضر مجموعة كبيرة من المقالات ، جمع البعض منها في كتب<sup>2</sup> ، وقد قام في السنوات الأخيرة ابن أخيه السيد علي الرضا الحسيني بجمع البعض الآخر.<sup>3</sup>

وفي ما يأتي استعراض لأبرز مجلتين قدم فيهما الشيخ بصماته العلمية والإعلامية الواضحة:  
**1- السعادة العظمى** : أسس الشيخ هذه المجلة تلبية للحاجة الملحة التي كان يشعر بها المحافظون في تونس إلى لسان يعبر عن نظرياتهم وأفكارهم ، كما كانت مجلة المنار بالنسبة للحركة الإصلاحية في جميع البلدان الإسلامية .

صدر العدد الأول من هذه المجلة في شهر محرم 1322هـ أبريل 1904م ، وكانت تبرز في أول كل نصف شهر عربي ، وتطبع بالمطبعة التونسية بالعاصمة . وقد حدد الشيخ محتوى هذه المجلة في العدد الأول الذي حرر جميع صفحاته ، ويشمل ستة أغراض هي<sup>4</sup>:

- المقالة الافتتاحية التي تتناول المواضيع التي تقتضيها المحافظة على حياة مجدنا القديم.
- المباحث العلمية .
- الآداب وينشر في هذا الباب ما يكون مرعاة للتقدم في صناعتي النثر والشعر .
- الأخلاق ، ويبحث فيه كيف ينحرف مزاجها ، وبماذا يستقيم اعوجاجها .
- الأسئلة والاقتراحات . ثم خاتمة في مسائل شتى .

وبعد صدور العدد الأول من هذه المجلة أكدت أنها لم تكن فقط لسان المحافظين، ذلك أن البعض منهم قد أنكر على صاحبها قوله : ودعوى أن باب الاجتهاد مغلق لا تسمع إلا بدليل

(1) ينظر : محمد الخضر حسين شيخ الأزهر الأسبق ، أبو القاسم محمد كرو ، ص : 62

(2) مثل : السعادة العظمى ، ورسائل الإصلاح ...

(3) مثل : بلاغة القرآن ، والهداية الإسلامية ...

(4) ينظر : السعادة العظمى ، الموسوعة الكاملة للإمام ، دار النوادر سوريا ط 1 ، 2010 ، مج 12 ، ص : 9

ينسخ الأدلة التي انفتحت بها أولاً<sup>1</sup> . وطلبوا من الوزير محمد عبد العزيز بوعتور بتوقيفها فرفض شكواهم قائلاً : أن ما تنشره المجلة لا يعارض الشرع ولا القانون .<sup>2</sup>

تواصل صدور المجلة إلى شهر جانفي سنة 1905 ، ثم انقطع بعد ذلك وقد بلغ واحدا وعشرين عددا ، أما سبب الانقطاع فقد عزاه بعض الباحثين<sup>3</sup> إلى انتقال الخضر إلى بنزرت ، حيث تولى خطة القضاء . وقد عزاه البعض الآخر إلى أسباب مالية .<sup>4</sup> ولعل أبرز ما اهتمت به المجلة تأييدها للإصلاح الشامل ، ودعوتها لتغيير مناهج التعليم الزيتوني ومطالبتها بتدريس الأدب واللغة فيه ، ونشرها لأولى محاولات التجديد في الشعر ، ودفاعها عن اللغة العربية .

**2- مجلة الهداية الإسلامية :** وهي مجلة إسلامية شهرية أسسها الخضر في القاهرة بعد استقراره بها وبرز شأنه وصيته فيها ، وذلك سنة 1928 . وكانت هذه المجلة لسان جمعية الهداية الإسلامية التي دعا الخضر إلى تأسيسها وتولى رئاستها إلى آخر يوم من حياته .<sup>5</sup> وهذه المجلة هي أكبر عمل صحفي قام به الخضر ، لطول حياتها وتواصل ظهورها ، وإشرافه على تحريرها واتخاذها لها منبرا وصوتا يطالب بالإصلاح والدفاع عن الإسلام والمسلمين . وإلى جانب ذلك كله كانت لسان المغرب العربي في مصر والمشرق طيلة ثلاثين سنة ، حتى اعتبرت بحق مجلة مغربية تصدر في القاهرة ، لما كانت تختص به من اهتمام كبير بقضايا المغرب العربي وتاريخه وثقافته وأدبه ، وكفاحه التحريري ضد الاستعمار والفرنسة .<sup>6</sup> هذا وقد جمعت مقالات الخضر التي نشرها في هذه المجلة في كتاب عنوانه : الهداية الإسلامية<sup>7</sup> ، ضم أربعة وعشرين مقالا ، نذكر منها : آداب الحرب في الإسلام ، الطب في الإسلام ، القضاء العادل ، السياسة الرشيدة في الإسلام ، حقوق الجار ...

(1) ينظر: المصدر السابق ، ص : 17

(2) ينظر : محمد الخضر حسين حياته وآثاره ، محمد موعدة ، ص : 138

(3) ينظر: محمد الخضر حسين شيخ الأزهر الأسبق أبو القاسم محمد كرو ، ص : 14

(4) ينظر: المرجع السابق ، ص : 138

(5) تطوع الشيخ لرئاسة هذه الجمعية وتحرير مجلتها ولم يتلق أي راتب على ذلك إلى آخر حياته

(6) ينظر: المرجع السابق ، ص : 64

(7) ضم الكتاب مقالات لم يسبق لها أن نشرت في أي كتاب صدر للإمام ، وقد طبع ضمن الموسوعة الكاملة للإمام، مج 10

## سادسا : الناقد الناقض

ظهر كتابا الإسلام وأصول الحكم لعلي عبد الرازق ، وفي الشعر الجاهلي لطف حسين، وقد أحدثا ضجة كبيرة في الأوساط الثقافية والدينية والسياسية في الثلث الأول من القرن العشرين، فرد عليهما الخضر في كتابين ردا كشف عن مكانته العلمية ،وقد لفت إليه الأنظار وحاز بسببه الإعجاب والتقدير .

وقد كان موقف الخضر من الكتابين موقف الرفض ، ولذلك استعمل كلمة نقض التي تفيد تهديم وإبطال ما جاء فيهما من أفكار ونظريات عوض كلمة نقد ،التي تفيد التمييز بين المحاسن والعيوب، وذلك لاعتقاده خطورة كل من الكتابين على القراء ، وضرورة تجنب المسلمين والشبان منهم خاصة ، التأثير بما فيهما من شبهات وتحريف وظلال .<sup>1</sup>

### 1- نقض كتاب الإسلام وأصول الحكم :

يحدد الخضر منهج كتابه وطريقته في النقض قائلا :”وطريقتنا في النقض أن نضع في صدر كل كتاب ملخص ما نتناوله من أمهات المباحث ، ثم نعود إلى ما نراه مستحقا للمناقشة من دعوى أو شبهة ، فنحكي ألفاظه بعينها ، ونتبعها بما يزيح لبسها أو يحل لغزها أو يجتثها من منبتها ، وتخبرنا هذا الأسلوب لتكون هذه الصحف قائمة بنفسها، ويسهل على القارئ تحقيق البحث، وفهم ما تدور عليه المناقشة ، ولو لم تكن بين يديه نسخة من هذا الكتاب...”<sup>2</sup>

والخضر يذكر في خلاصة كتابه ، فيؤكد أن الشريعة الإسلامية حاوية لكل القوانين والقواعد الصالحة لبناء دولة عصرية قوية ، وأن المسلمين في غنى عن الاعتماد على قوانين وضعية أجنبية عن الإسلام وتعاليمه ، ثم ختم نقضه بوصف كتاب الإسلام وأصول الحكم بأنه : يحمل سموما لو تجرعاها المسلمون لتبدلوا الكفر بالإيمان والشقاء بالسعادة والذلة بالعزة .<sup>3</sup>

وقد أشاد الدكتور محمد عمارة بهذه الدراسة معتبرا أنها أجود دراسة فكرية كتبت ضد كتاب الإسلام وأصول الحكم .<sup>4</sup>

(1) ينظر: محمد الخضر حسين حياته وآثاره ، محمد مواعدة ، ص : 163

(2) المرجع نفسه ، ص : 10

(3) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 296 وما بعدها

(4) ينظر: الإمام الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين، محمد عمارة، مجلة الدوحة، قطر، العدد125، ماي، 1986، ص: 22



ولاشك أن محمد الخضر كان في مؤلفه هذا مثالا للعالم المحقق ذي الخلق الرفيع ، يقرع الحجة بالحجة ، ويرد الدليل بالدليل ، ولا يسفّ في تعبيره ، ولا يخرج عن حدود النقد النزيه المدعم ، وإن كتابه هذا شرح وإيضاح ونقد لكتاب الشيخ علي عبد الرازق ، يبين غموضه ، ويوضح عيوبه ، ويكشف هفواته وزلاته ، ويحاول إصلاحها .<sup>1</sup>

## 2- نقض كتاب في الشعر الجاهلي :

ألف طه حسين سنة 1926 كتابا سماه في الشعر الجاهلي اعتبر فيه أن الشعر منتحل، لا يمثل الحياة الدينية أو العقلية أو الاجتماعية، ولا يمكن أن تعتمد على هذا الشعر في تصوير اللغة وخصائصها عند الجاهليين، محتجا بما يروى من الخلاف بين لغة الشمال وبين لغة الجنوب.<sup>2</sup>

كما يتناول طه حسين ذكر إبراهيم وإسماعيل - عليهما الصلاة والسلام- بكلام أقل ما يوصف به أنه كفر بكتبه ورسله يؤدي إيمان المسلمين، ويفسد عقائد صغار الطلاب الذين ألقى عليهم ، فيقول : ” للتوراة أن تحدثنا عن إبراهيم وإسماعيل ، وللقرآن أن يحدثنا عنهما أيضا ، ولكن ورود هذين الاسمين في التوراة والقرآن لا يكفي لإثبات وجودهما التاريخي ، فضلا عن إثبات هذه القصة التي تحدثنا بهجرة إسماعيل بن إبراهيم إلى مكة ...“<sup>3</sup>

وقد انبرت أقلام غيورة لتفنيد ما جاء في كتاب في الشعر الجاهلي ، من أمثال الرافعي والخضري والغمراوي ، ومحمد فريد وجدي ، ومحمد الخضر حسين.<sup>4</sup>

ومن منطلق الغيرة الدينية يرد الخضر على طه حسين ، مؤكدا أنه لا يعارض المؤلف في انتهاج أسلوب بحثه ، بشرط ألا يكون في ذلك مساس بالدين الإسلامي، وانحراف عن الحقيقة.<sup>5</sup> كما بين الشيخ أن منهج الشك ليس جديدا ، فقد ذهب إليه علماء الشرق كالعزالي وابن خلدون قبل ديكرت .<sup>6</sup>

(1) ينظر: الشيخ محمد الخضر حسين من خلال آثاره العلمية ، محمود الشام ، الأعمال الكاملة ، مج 13، ص : 279

(2) ينظر: في الشعر الجاهلي ، طه حسين ، دار المعارف للطباعة والنشر ، تونس ، د ط ، د ت ، ص : 36

(3) المرجع نفسه ، ص : 38

(4) ينظر: كتاب مصادر الشعر الجاهلي لناصر الدين الأسد ، والذي يعتبر من أهم الكتب التي درست هذا الكتاب والردود عليه ، دار الجيل ، لبنان ، ط 7 ، 1988 ، ص : 379 وما بعدها

(5) ينظر: نقض في الشعر الجاهلي، موسوعة الأعمال الكاملة للإمام ، دار النوادر سوريا ط 1، 2010 ، مج 8 ، ص : 11

(6) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 41 ، 42

## سابعاً : الرجل المصلح

لقد كان محمد الخضر صاحب غيرة دينية ونزعة إصلاحية معتدلة ، حيث اهتم في مقالاته التي جمعت في كتابه رسائل الإصلاح<sup>1</sup> بمجالات الدين والاجتماع والأخلاق ، فركز على الخصال التي يجب أن يتحلى بها الفرد وبخاصة العالم ، وما يجب أن تتحلى به الأمة حتى تسلم من التفكك والانحلال ، كما بين أهمية الدين في المجتمعات الحديثة ، وضرورة عناية حكوماتها بنشره ، وأن تستمد قوانينها من تشريعه الواسع ، كما هاجم العلمانية وبين مخاطرها<sup>2</sup> .

ومن أبرز المبادئ التي دعا إليها الخضر في الإصلاح الديني والاجتماعي والحضاري ما يأتي:

- 1- رفض الجمود والتعصب، والدعوة إلى الاهتمام بقضايا العصر والتفتح على الحضارة بدون التفريط في مقوماتنا الأساسية ، وهي دعوة شعارها لا إفراط في الحداثة ، ولا تفريط في التراث
- 2 - يرى أن النهضة لا تكون إلا بالتربية والتعليم ، ومكافحة البدع والمزاعم الباطلة ، وربط قلوب الناس بالاعتقاد الصحيح ، وبمسايرة حضارة اليوم والاستفادة من علومها وتقنياتها<sup>3</sup> .
- 3 - يرى أن سبب تخلف المسلمين عن ركب الحضارة يكمن في التعليم ، وتهاون العلماء والحكام في الأخذ به ، كما أنه مصدر سعادة الأمة يحفظ لها توازنها الاجتماعي والسياسي<sup>4</sup> .
- 4 - تفتن الخضر إلى الدور الذي تؤديه وسائل الإعلام من صحف ونشريات، وكذلك للدور الذي تؤديه الجمعيات والنوادي ، وهذا الدور يكون إيجابياً إذا تحمل مسؤولية هذه الصحف والجمعيات العلماء الذين تتوفر فيهم شروط : الوعي ، والاستقامة ، والقوة الحسنة ، القدرة على التأثير، والتمكن من العلوم الإنسانية ، مثل علم النفس ، ومراعاة أذواق المخاطبين وأحوالهم.
- 5- ضرورة أن يقوم العلماء بدورهم السياسي المتمثل في قولهم كلمة الحق وإسداء النصح لأرباب المناصب والولايات ، فمن واجبه إذا أبصروا عوجاً نصحوا لهم بأن يستقيموا ، أو رأوا حقاً مهملًا ، لفتوا أنظارهم وأعانوا على إقامته<sup>5</sup> .

(1) طبع بالقاهرة سنة 1939 ، ثم بدمشق سنة 1971 ، ثم طبع في موسوعة الأعمال الكاملة للإمام ، 2013 ، المجلد 5 الخ

(2) ينظر: من أعلام الفكر الإسلامي المعاصر الشيخ محمد الخضر حسين ، محمود حمدي زقزوق ، موسوعة الأعمال

الكاملة للإمام ، دار النوادر سوريا ط 1 ، 2010 ، مج 14 ، ص : 157

(3) ينظر: التربية الدينية والشباب ، الدعوة إلى الإصلاح ، الأعمال الكاملة للإمام ، مج 5 ، ص : 86

(4) ينظر: أصول سعادة الأمة ، رسائل الإصلاح ، الأعمال الكاملة للإمام ، مج 5 ، ص : 130 وما بعدها

(5) ينظر: العلماء وأولوا الأمر ، الدعوة إلى الإصلاح ، الأعمال الكاملة للإمام ، مج 5 ، ص : 98

# الفصل الأول

آراء محمد الخضر حسين في اللغة  
وفي إصلاح متن العربية

المبحث الأول : قضايا عامة في اللغة

المبحث الثاني : رأي محمد الخضر حسين في إصلاح متن  
العربية في رده على مقترحات أحمد أمين

المبحث الثالث : رأي محمد الخضر حسين في دراسة

العامة وإصلاحها

المبحث الرابع : رأي محمد الخضر حسين في استعمال

الكلمات غير القاموسية ردا على مقترحات عبد القادر المغربي

## توطئة

استيقظ العرب في مطلع النهضة الحديثة من سبات قرون الانحطاط ، فوجدوا أنفسهم في مواجهة مشكلات متعددة ، وفي شتى المجالات: السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية ...

ولعل من أبرز هذه المشكلات التي تعيق مسيرة التطور العلمي والحضاري مشكلة اللغة، فاللغة باعتبارها الوعاء الحاضن للتراث ، والأداة الفعالة للتواصل الثقافي والاجتماعي ، وأهم وسيلة من وسائل النهوض والرقى ، باتت في أمس الحاجة إلى الإصلاح والتجديد والنمو في : متنها ، ومعجمها ، وقواعدها ، لتواكب مسيرة الحضارة الحديثة ومستلزماتها <sup>1</sup> . ولهذا الغرض نادى الكثير من الدارسين بإصلاح متن العربية والتخفيف من مفرداتها ، وحذف الكثير من ألفاظها غير المستعملة في عصرنا، ومدّها بالمصطلحات العلمية الضرورية ، والكلمات المولدة ، وألفاظ الحضارة الحديثة .

كما نادى البعض الآخر إلى تيسير قواعدها، بالتصرف تارة في المادة النحوية عن طريق الحذف والتغيير، و بإصلاح المناهج وطرق التدريس تارة أخرى .

ولعل من المشكلات التي تباينت حولها آراء الدارسين المحدثين مشكلة العامية والثنائية اللغوية ، فقد ثارت حولها معارك متطاحنة ، وتركت آثارها الخطيرة في مسيرة اللغة العربية . وقد كان لمحمد الخضر حسين آراء واضحة وصريحة تجاه مسائل إصلاح العربية ، أقامها على أسس علمية موضوعية ، وعلى منهج معتدل هادئ بعيد النظر .

وفي هذا الفصل من البحث نكشف عن هذه الآراء في أربعة مباحث ، نطرح فيها بعض القضايا اللغوية الهامة ، ونحلل موقف محمد الخضر منها ، كما نبرز آراء بعض الدارسين المحدثين فيها .

---

(1) نادى أنيس فريحة إلى التعجيل في حل ثلاثة مشاكل أساسية في العربية : الثنائية اللغوية ووضع حدود بين الفصحى والعامية ، مشكلة المفردات والمعاجم العربية ، إصلاح قواعد اللغة وإعادة النظر في أقوال وآراء العلماء القدماء . ينظر: اللهجات وأسلوب دراستها ، أنيس فريحة ، دار الجيل بيروت ، ط1 ، 1989 ، ص : 7 ، 8 كما دعا الكثير من الباحثين إلى الإصلاح الشامل : في المعجم العربي ، في تعليم النحو، في تعليم البلاغة، تفعيل دور المجمع العلمية في وضع المصطلحات ونشرها، في العناية بالبحث اللساني الحاسوبي العربي... ينظر: التجديد اللغوي الشامل، عبد الرحمان الحاج صالح ، موقع الألوكة : <http://www.alukah.net> : ( ت : 2015/02/03 - سا 10 )

## المبحث الأول : مفاهيم حول اللغة

لمحمد الخضر حسين آراء متميزة في اللغة عبر عنها بوضوح في بدايات بعض بحوثه ومحاضراته ، تناول فيها : مفهوم اللغة ، وطبيعتها ، وأصل نشأتها ، وعلاقتها بالمجتمع وغيرها من المسائل التي سنستعرضها في هذا المبحث ، بإبراز آراء الخضر فيها وموقف اللغويين المحدثين منها .

### 1- تعريف اللغة

اللغة ظاهرة إنسانية عامة ، في المجتمعات البشرية كلها ، وهي تتكون من أصوات منتظمة في كلمات منتظمة في جمل ، لتؤدي معاني مختلفة .

قدّم كثير من العلماء القدامى والمحدثين تعريفات للغة تختلف فيما بينها في بعض التفاصيل . وقد اكتفى محمد الخضر بنقل تعريف ابن جنبي(ت 392 هـ) في قوله : اللغة أصوات يعبر بها كل قوم عن أغراضهم . دون شرح أو تعليق أو تعقيب . فهذا التعريف على إيجازه يراه مانعا جامعا.<sup>1</sup>

وهذا التعبير دقيق ، ويتفق في جوهره مع عناصر تعريف اللغة عند الباحثين المعاصرين من جانب الطبيعة الصوتية للرموز اللغوية ، ويبين أن وظيفتها الاجتماعية هي التعبير ، ونقل الفكر في إطار البيئة اللغوية .

وهو على إيجازه يتضمن معظم الجوانب التي اتفق عليها المحدثون في تعريف اللغة ، فهو يشير إلى الوظيفة التعبيرية للغة ، ويفصح أيضا عن كون اللغة اجتماعية ، أي إنها لا توجد إلا في أحضان جماعة لغوية معينة يتعاملون بها تعبيرا عن أغراضهم.<sup>2</sup>

وهو بهذا التعريف لا يبعد كثيرا عن أحدث التعريفات ، فضلا عن أنه يتضمن عناصر أساسية في اللغة ، وهي :

أ- صوتية اللغة : لقد وضّح ابن جنبي الطبيعة الصوتية للغة، وأكد أن اللغة أصوات، فتعريفه ينصب على اللغة المنطوقة ذات الجرس المسموع المسمى بالكلام ، وهو بهذا يستبعد

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، محمد الخضر حسين ، الأعمال الكاملة للإمام ، دار النوادر ، سوريا ، ط 1 ،

2010 ، مجلد 6 ، ص : 14

(2) ينظر: علم اللغة ، حاتم صالح الضامن ، منشورات جامعة بغداد ، د ط : 1989 ، ص : 32

الخطأ الشائع الذي يتوهم أن اللغة في جوهرها ظاهرة مكتوبة ، ويوضع تعريف ابن جني للغة طبيعتها من جهة ووظيفتها من جهة أخرى .<sup>1</sup>

فاللغة في هيئتها الخارجية نظام معين من الأصوات ، تعارفت عليه الجماعة اللغوية المعنية ، هذه الأصوات التي عناها ابن جني هي ما عناها علماء اللغة المحدثون في تعريفهم للغة ، بأنها نظام من الرموز .<sup>2</sup>

ب- اجتماعية اللغة : تضمن التعريف أن المعبرين بها قوم من الأقسام وجماعة من الجماعات : وهو ما نعبر عنه اليوم بمجتمع من المجتمعات ، فاللغة تنشأ من تكون المجتمع وتحيا في ظلاله .

ت- وظيفة اللغة : نجد في عبارة ابن جني ما يشير إلى أن اللغة تعبير عن ما تعارفت عليه الجماعة اللغوية من نظام معين ذي دلالة معينة على أفكار معينة .

وأهم شيء في هذا التعريف هو ما قرره في أن اللغة أصوات ، وهذا ما يؤكد اللغويون المحدثون وفي مقدمتهم العالم اللغوي دي سوسور (De Saussure) الذي يرى أن اللغة في جوهرها : نظام من الرموز الصوتية ، أو مجموعة من الصور اللفظية تختزن في أذهان أفراد الجماعة اللغوية ، وتستخدم في التفاهم بين أبناء مجتمع معين ، ويتلقاها الفرد عن الجماعة التي يعيش معها عن طريق السماع .<sup>3</sup>

---

(1) ينظر: المرجع السابق ، ص : 10

(2) ينظر: اللغة جوزيف فندريس ، ت عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، د ط ، د ت : أعمّ تعريف يمكن أن يعرف به الكلام أنه نظام من العلامات ، ص:31 ، ودور الكلمة في اللغة ، ستيفن أولمان ، ت كمال بشر ، مكتبة الشباب ، مصر ، د ط ، 1975 : اللغة نظام من رموز صوتية مخزونة في أذهان أفراد الجماعة اللغوية ، ص : 23 ، وعلم اللغة الحديث ، محمد حسن عبد العزيز ، مكتبة الآداب القاهرة ، ط 1 ، 2011 : اللغة نظام من الرموز المنطوقة المكتسبة تستخدمه جماعة معينة من الناس بهدف الاتصال وتحقيق التعاون فيما بينهم ، ص : 22

(3) ينظر: علم اللغة العام، فردينان دي سوسور، ترجمة يوثيل يوسف عزيز، دار آفاق عربية، بغداد، د ط ، د ت، ص:33

## 2- إنسانية اللغة

اللغة عند محمد الخضر حسين ميزة عرف بها الإنسان ، ولم يعرف في البشر أمة ليس لها لسان تعبر به عن حاجاتها : وقد حاول بعض الباحثين أن يثبت من تركيب أدمغة أشخاص عاشوا في القرون الخالية أنهم كانوا محرومين من هذه المزية . فلم يستطع أن يقيم على ما يقوله دليلا تام المقدمات صحيح النتائج . وإذا كانت اللغة ميزة بشرية مؤكدة ، فلم يستطع العلم أن يثبت لغير الإنسان من الحيوان لغة تخاطب .<sup>1</sup>

وليس معنى هذا أن الإنسان هو الكائن الحي الوحيد الذي وهبه الله القدرة على التفاهم، ومنحه وسيلة الاتصال بين بني جنسه ، وإنما يشركه في ذلك سائر الكائنات الحية من حيوانات وحشرات وطيور ، وقد أشار القرآن الكريم في أكثر من موضع إلى هذه الحقيقة ، فقال: ﴿ قَالَتْ نَمَلَةٌ يَتَأَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَكِنَكُمْ ﴾<sup>2</sup>.

حقا إن الحيوانات - وبخاصة الراقية منها- يتصل بعضها ببعض ، ويؤثر بعضها في بعض بالصياح أو الإشارات أو بغير ذلك من الوسائل<sup>3</sup> ، ولكن هذه الوسائل تختلف اختلافا نوعيا عن اللغة الإنسانية ، كما أن الإنسان يختلف عن الحيوان ، فلم يكن الإنسان يوما حيوانا ، ولن يقدر للحيوان - مهما طال الزمن وعاش في بيئة إنسانية - أن يكون إنسانا .<sup>4</sup> وقد عقد الباحثون<sup>5</sup> في ميدان الأنثروبولوجيا وعلم النفس وعلم اللغة مقارنة شاملة بين ما تستخدمه بعض الحيوانات من أشكال للاتصال بأفراد نوعها واللغة الإنسانية ، ومن أهم ما انتهوا إليه في ذلك :

(1) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، محمد الخضر حسين ، ص : 14

(2) سورة النمل 18

(3) ينظر : هذه الوسائل ، نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ، علي عبد الواحد وافي ، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ، دط ، 2003 ، ص : 16 وما بعدها

(4) ينظر : علم اللغة الحديث ، محمد حسن عبد العزيز ، ص : 13

(5) ومن هذه البحوث : ذكاء الفصائل العليا من القرود لكوهلر، النمل والنحل والزنابير للويوك ، الذكاء الحيواني لرومان، ينظر تفصيلها : نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ، علي عبد الواحد وافي ، ص : 16 وما بعدها ، وكذلك : لغة الحيوان في كتاب : أنا واللغة والمجتمع أحمد مختار عمر ، عالم الكتب القاهرة ، ط 1 ، 2002 ، ص : 154 وما بعدها .

أ- الأشكال التي تستخدمها الحيوانات في الاتصال محدودة للغاية ، كما أنها محصورة في إطار ضيق من الغرائز والرغبات ، أما اللغة الإنسانية ، فتبلغ حدا لا يمكن حصره ، وتتسع مضامينها حتى تشمل كل تجارب الإنسان ومعارفه .

ب- الأصوات أو الإشارات عند الحيوان رد فعل مباشر لما يحسه أو يتعرض له في بيئته، أما الرموز التي يستخدمها الإنسان ، فليس بينها وبين ما تدل عليه علاقة مباشرة ، ولو كانت كذلك لكان للبشر جميعا لغة واحدة .

ت- إن صيحات الحيوان لا تتضمن وحدات شبيهة بالوحدات التي تتألف منها لغة الإنسان ، وتفتقر إلى التأليف أو التركيب الذي توصف به .

ث- لغة الإنسان مكتسبة يتلقاها الأبناء عن الآباء ، أما سلوك الحيوان الاتصالي ، فليس محصلة تعليم أو اكتساب بل هو سلوك غريزي يتوارثه أفراد النوع كما يتوارثون أنواع السلوك الأخرى .<sup>1</sup>

ولا يمتاز الإنسان بهذا الصدد عن بقية فصائل الحيوان باللغة الصوتية فحسب ، بل يمتاز عنها كذلك بطائفة من المراكز المخية التي تشرف على مختلف مظاهر هذه اللغة ( مركز إصدار الألفاظ ، مركز حفظ الكلمات المسموعة... ) ، فقد ثبت أن هذه المراكز لا يوجد لها نظير في مخ أي فصيلة حيوانية أخرى، حتى الفصائل العليا من القردة نفسها.<sup>2</sup>

وقد تقدمت البحوث التي تدور في هذا المجال تقدما باهرا ، وتؤكد هذه البحوث أن المنطقة اليسرى من المخ الإنساني تضم مراكز معينة لإنتاج الكلام واستقباله وتفسيره لا نظير لها عند الحيوانات ، أضف إلى ذلك أن ما يطلق عليه أعضاء النطق عند الإنسان مهياً لإنتاج أصوات الكلام ، وليس كذلك الحال بالنسبة لنظائرها عند بعض الحيوانات .<sup>3</sup>

وهكذا يبدو من كل ما سبق أن الإنسان مهياً بيولوجيا وعقليا للكلام ، كما أن لغته صوتيا وتركيبيا ودلاليا تختلف اختلافا نوعيا عن أدوات الاتصال عند الحيوان .

(1) ينظر : علم اللغة الحديث ، محمد حسن عبد العزيز ، ص : 14

(2) ينظر : نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ، علي عبد الواحد وافي ، ص: 28

(3) ينظر : المرجع السابق ، ص : 13



### 3 - أصل نشأة اللغة :

يرى محمد الخضر أن قضية نشأة اللغة الإنسانية<sup>1</sup> قد شغلت المفكرين على مر العصور ، وتصدى للبحث فيها كثير من العلماء ، والفلاسفة ، والمتكلمين ، واللغويين ، وذهبوا في البحث مذاهب شتى : هذا يقول : مصدرها التوقيف من الله، وذلك يقول : مبدؤها الطبيعة ، وآخر يقول : منشؤها الاصطلاح والتواطؤ.<sup>2</sup>

ولمّا تأمل الخضر في هذه النظريات والمذاهب لم يجد في أدلتها ما يجعل النفس في قرارة من علم لا يخالطه ريب ، فرأى قصارى ما وصل إليه البحث اللغوي الحديث اليوم : أن الناظر في اللغة متى توغل في أطوارها إلى أقصى ما يسعه التاريخ يصل إلى شذوذ في تركيب الكلمات : أو تركيب الكلام ، بحيث يعتقد أن هذه اللغة لم تبلغ حالتها الحاضرة إلا بعد أن تقلبت في أطوار مرت عليها أحقابا.<sup>3</sup>

وهكذا ينتهي إلى أن الحكم في أصل نشأة هذه اللغات أمر صعب لا يصل إلى نتائج مرضية حاسمة ، وأن إدخال هذه المسألة في علم الأصول من الفضول ، وإنما أقصى ما يستفيد الدارس من بحثه في اللغات التي بين يديه ، أنها تكون في أول أطوارها قليلة الكلمات ، غير متنوعة الأساليب ، ثم تغزر مادتها ، وتتعدد أساليبها ، على حسب ما يكون للناطقين بها من ثقافة أو حضارة.<sup>4</sup>

وقد كان الخضر على حق لأن الخوض في أصل اللغة يعد حتى الآن ضرباً من التخيل أو التفلسف لا جدوى منه ، وكيف يبحث عن نشأة اللغة الأولى ، وأهم حلقاتها مقطوعة أو مفقودة ؟ وما السبيل لتتبع مراحلها من وضعها الراهن المعقد إلى بدايتها المجهولة .

(1) ينظر: في عرض ومناقشة نظريات نشأة اللغة المؤلفات :

- دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية القاهرة ، ط5 ، 1984 ، من ص : 13 إلى 37

- نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ، علي عبد الواحد وافي ، ص : 19 إلى 44

- فقه اللغة في الكتب العربية ، عبد الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، ط 3 ، د ت ، ص : 77 إلى 99

- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط 3 ، 1997 ، ص :

109 إلى 124

(2) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 14

(3) ينظر : المصدر نفسه : 15

(4) ينظر : المصدر نفسه : 15

ويرى جوزف فندريس ( Joseph Vendryes ): أن مشكلة أصل اللغة لا تدخل في اختصاص العالم اللغوي ، ولا يدلي في هذا الموضوع إلا بإشارات يحوطها الحذر الشديد ، والواقع أنها مسألة سيكولوجية ، وأن أصل اللغة تعوزه تماما الأدلة التاريخية .<sup>1</sup> ويقرر عدم الجدوى من دراسة هذه المسألة ، قائلا : ” فحال اللغة حال جميع المخترعات البشرية ، فكثيرا ما احتدم الجدل حول معرفة ما إذا كانت اللغة الإنسانية واحدة الأصل أو متعددة ، وهذه مسألة لا طائل من ورائها . “<sup>2</sup>

ورغم كل ما بذل من محاولات وجهود يظل موضوع لغة الإنسان الأول ونشأة اللغة الإنسانية من الأسئلة المغلقة التي عجز العلم عن الإجابة عنها ، ووقف حائرا أمام اكتشاف سرها ومعرفة كنهها .<sup>3</sup>

وهكذا نرى أن موضوع نشأة اللغة ، لا يزال الخوض فيه من الأمور الفلسفية الميتافيزيقية ، التي تخرج الباحث فيها عن نطاق الحقائق العلمية إلى البحث في ما وراء الطبيعة ، وفي أمور لا نملك منها اليوم أية وثائق أو مستندات .<sup>4</sup>

ولهذه الأسباب انصرف الباحثون مؤخرا عن الخوض في هذا الموضوع ، وقررت الجمعية اللغوية الفرنسية عام 1886 عدم مناقشة هذا الموضوع نهائيا، ورفض أي مقال حول نشأة اللغة، إيمانا منها بأنه لن يأتي بشيء ذي بال في هذا المجال .<sup>5</sup>

وقد كانت الجمعية اللغوية هذه على شيء من الحق في منع الموضوع ، لأنه لا يدخل في نطاق علم اللغة ، بل هو أقرب إلى الحدس والخيال .<sup>6</sup>

---

(1) ينظر: اللغة ، جوزيف فندريس ، ص : 03

(2) المرجع نفسه ، ص : 36

(3) ينظر: أنا واللغة والمجتمع ، أحمد مختار عمر ، ص : 149

(4) المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، رمضان عبد التواب ، ص : 124

(5) ينظر: علم اللغة ، حاتم الضامن ، ص : 95 ، ومحاضرات في فقه اللغة زبير دراقي ، د م ج الجزائر، ط 2،

1994، ص : 37

(6) ينظر: اللهجات وأسلوب دراستها ، أنيس فريحة ، ص : 39

#### 4- علاقة اللغة بالفكر :

اللغة طريق تسهل الفكر أو هي كما يقول ساپير ( Edward Sapir ): " طريق ممهد أو أهدود كالأخاديد التي تراها على سطح أسطوانة تمهد وتحدد السبيل للإبرة لتمر فيه لتردد الصوت. وإن كانت اللغة تسهل الفكر وتساعد على نموه ، فإن الفكر نفسه يعود فيؤثر في نمو اللغة وتطورها.<sup>1</sup>

والرأي الشائع عن الصلة بين اللغة والفكر ، هو الذي عبر عنه الفيلسوف الإنجليزي جون لوك ( John Locke ) في قوله : إن الكلمات إنما هي علامات حسية على الأفكار، وهذه الأفكار هي معناها المباشر . فاللغة هي وسيلة المواصلات للفكر، أو هي التمثيل الطبيعي والخارجي لحالة داخلية أو اللغة عبارة عن سلسلة من الكلمات عن تفكير كامل.<sup>2</sup>

وقد أثبتت الدراسة العلمية للغة عند عدد من الباحثين أنه لا يمكن القول بأسبعية الفكر على اللغة ، أو بأسبعية أحدهما على العموم ، وأنهما يخضعان لتأثير متبادل قد يكون متساويا ، بل إن تأثير اللغة في الفكر ، قد يكون أقوى من تأثير الفكر في اللغة .<sup>3</sup>

#### أ- تأثير الفكر في اللغة :

للفكر عند محمد الخضر أثر في اللغة عظيم ، ولولا الفكر ، لفقدت اللغة خواصها ، ولم يكن لوجودها أية فائدة ؛ فإن الفكر هو الذي يربط الألفاظ بمعانيها ، فيعمد إليها وهي أصوات فارغة ، فيردها كالأصداف تحمل من درر المعاني ما يبهر العقل ، أو كالأغصان تحمل من الثمار ما تشتهيه النفس .<sup>4</sup>

فالكلمة كائن حي لها جسم وروح ، فجسمها هو المادة الصوتية التي تتألف منها والشكل الذي تجعل فيه تلك المادة أو البناء الذي تبني عليه ، وروحها هو معناها وما تفيده وتدل عليه مادتها .

(1) نظريات في اللغة ، أنيس فريحة ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، ط2 ، 1981 ، ص : 59

(2) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية ، عبده الراجحي ، ص : 74

(3) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 75

(4) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 15 ، 16

والفكر هو الذي يتوصل به الإنسان إلى توسيع نطاق اللغة وتنظيمها ، فيدخل فيها عند الحاجة كلمات جديدة ، أو يبتدع فيها أساليب طريفة ، ويضع لها قواعد تساعد الناس على تعلمها ، وتحفظهم من الخطأ عند النطق بها .

ومن شواهد تأثير الفكر على اللغة - في رأي الخضر - : أن اللغة لا يرتفع شأنها ، وتظهر فصاحة ألفاظها وغازة مادتها وحسن بيانها ، إلا أن تلد أرضها رجالا ذوي عقول نيرة وقرائح جيدة .<sup>1</sup>

### ب- تأثير اللغة في الفكر:

تؤثر اللغة في الفكر من جهة أن المعاني لا تتمايز ، ولا تخرج في وضوح ، إلا أن يشار إلى كل معنى بلفظ يخصه ، فاللغة وسيلة إيضاح المعاني الغامضة، وتنسيق المعاني المختلطة، والرجل الذي يريد أن يؤدي المعنى في صورة منتظمة ، يفكر في اختيار الألفاظ والأساليب أكثر ممن لا يبالي أن تقع صور المعاني في ذهن مخاطبه مبهمة مختلطة .

وفي هذا الشأن نجد العرب لم يدعوا معنى من المعاني الطبيعية التي تتعلق بالحياة الروحية أو البدنية مما تهياً لهم إلا رتبوا أجزاءه ، وأبانوا عن صفاته بألفاظ متباينة تعين تلك الأجزاء والصفات على مقاديرها .

فمن المعاني الروحية نجد الحب مثلا لهم عندهم مراتبه : أول مراتب الحب الهوى ثم العَلاقة ، وهو الحب اللازم للقلب ، ثم الكَاف : وهو شدة الحب ، ثم العِشْق ، ثم الشَّعَف : وهو إحراق الحب القلب مع لذة يجدها ، وكذلك اللوعة واللاعج، فإنَّ تلك حرقه الهوى ، ثم الشَّعَف وهو أن يبلغ الحب شغاف القلب وهي جلدة دونه ، ثم الجوى وهو الهوى الباطن ، ثم التَّيْم وهو أن يستعبده الحب ، ثم التَّبَل وهو أن يسقمه الهوى ، ثم التَّدْلِيه وهو ذهاب العقل من الهوى ، ثم الهَيُوم وهو أن يذهب على وجهه لغلبة الهوى عليه . وكذلك فعلوا في ترتيب أوصاف العداوة والسرور والغضب والحزن.<sup>2</sup>

(1) ينظر: المصدر السابق ، ص : 16

(2) ينظر: فقه اللغة وسر العربية ، أبو منصور بن محمد الثعالبي ، ت إملين نسيب ، دار الجيل بيروت، ط 1، 1998،

ص : 215 ، 216 ، 217 ، 218

ومن معاني الحياة المادية أصول المعاش عند العرب التي هي قوام أمرهم كالمطر، والنبات،  
والنخل ، والخيل ، واللبن ، والشاء .<sup>1</sup>

وتأثير اللغة في وضوح المعنى وتنظيمه في ذهن المخاطب أمر لا شبهة فيه ، والذي  
يمارس التدريس أو التحرير ، قد يحس في نفسه معاني مجملة أو مختلطة ، فيأخذ في معالجتها  
بالبسط أو التنسيق ، وإنما يستعين على بسطها أو تنسيقها بكلام نفسي ، وليس هذا الكلام  
النفسي إلا صور من ألفاظ لغوية تتسرب من قوة الحافظة إلى المفكرة ، فلغة تأثير على الفكر  
من قبل أن يعبر عنه بالقلم أو اللسان .<sup>2</sup>

ولقد أكد أكثر الباحثين أننا : ن فكر بجمل ، وأن اللغة وعاء الفكر، كما أنه لا وجود للفكر  
دون لغة ؛ وعلم المنطق الذي يعتبر علم قوانين الفكر ، قد اتخذ اسمه عند الأوربيين لفظة  
( Logic ) أو مشتقا من لفظة ( Logos ) اليونانية التي تعني الكلمة أو اللغة ، كما أن العرب  
اشتقوا كلمة المنطق من النطق ، إشارة إلى ما بين اللفظ والفكر من صلات .<sup>3</sup>

واللغة - كما يرى الخضر - تصور ما يخطر في الفكر من المعاني ، وهي التي تجعل  
المعاني محفوظة باقية ، وكذلك يقول أحد الفلاسفة : الأفكار التي لا تودع في الألفاظ  
كالشرارات التي لا تبرق إلا لتموت .<sup>4</sup>

فالتفاعل بين اللغة والفكر أمر واقع . إن ولادة فكرة ما يسبقها عادة نوع من التعبير اللغوي  
الواضح أو غير الواضح ، ولكن هذه الفكرة المولودة جديدا، لا يصبح لها كيان ذاتي، ما لم  
تتلبس رمزا لغويا .<sup>5</sup>

---

(1) ينظر: أدب الكاتب ، أبو محمد عبد الله بن قتيبة ، ت علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1988 ،  
ص : 77 ، 78 ، 80 ، 86 ، 130 ، 135 ، والمزهر في علوم اللغة وأنواعها ، عبد الرحمان جلال الدين السيوطي ،  
ت منصور فؤاد ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1 ، 1998 ج1/342 ، فقد ذكر للبن حوالي سبعين اسما ، منها  
: اللبأ ، المفصح ، الصريف ، الصريح ، المحض ، السامط ، الخامط ، القارض ، الرائب ...

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 16 ، 17

(3) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية ، عبده الراجحي ، ص : 74

(4) ينظر: المصدر السابق ، ص : 17

(5) ينظر: نظريات في اللغة ، أنيس فريحة ، ص : 59

ولا تقتصر اللغة على نقل ما يجري في أقوال الأجيال الماضية من المعاني الحيوية، أو الآراء العلمية أو الأدبية ، بل تنتقل إلينا طرق تفكيرهم ، ومن الواضح أن الأقسام يختلفون في طرق التفكير، وطرز تفكير كل قوم ماثوث في ألفاظهم، ومدلول عليهم بأساليب مخاطباتهم.<sup>1</sup> وقد كانت العربية - مثلا - متصلة بالأمة التي حملتها قرونا ومعبرة عن خصائصها العقلية والنفسية والروحية ، وقد أوضح ذلك من خلال دراسة بعض الألفاظ عالمان جليان هما العقاد ومحمد المبارك . وانتهى الأول إلى أن اللغة العربية في طليعة اللغات المعبرة بين لغات العالم الشرقية أو الغربية ، فلا يعرف علماء اللغات لغة قوم تتراءى لنا صفاتهم وصفات أوطانهم من كلماتهم وألفاظهم كما تتراءى لنا أطوار المجتمع العربي من مادة ألفاظه ومفرداته في أسلوب الواقع والمجاز.<sup>2</sup>

وقال الثاني: "إن بين خصائص اللغة العربية وخصائص العرب أنفسهم وشيجة ونسبا."<sup>3</sup> فالكلمات في العربية لا تعيش فرادى منعزلات ، بل مجتمعات مشتركات كما يعيش العرب في أسر وقبائل ، وإذا كان بين أفراد القبيلة الواحدة عند العرب روابط مشتركة تربطها وتصل بينها ، ونسب محفوظ تلتقي عنده ، ومعان يجتمعون عليها ، ومكارم يتوارثونها ، فإن بين مفردات لغتهم من الاشتراك كذلك ما بين أفرادهم .<sup>4</sup>

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 17

(2) ينظر: اللغة الشاعرة ، عباس محمود العقاد ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، د ط ، 1995 ، ص : 62

(3) فقه اللغة ، محمد المبارك ، ص : 243

(4) ينظر : المرجع نفسه ، ص : 264

## 5- تأثير اللغة في الحياة الاجتماعية :

ليست اللغة غاية في حد ذاتها، وإنما هي أداة يتواصل بها أفراد مجتمع معين لتستقيم علاقاتهم ، وتسير أمور حياتهم ، ولهذا كانت معرفة اللغة أو تعلمها ضرورة من ضرورات الحياة الاجتماعية التي تستقر ، وتستقيم بها حياة الفرد في المجتمع الذي يعيش فيه .

يؤكد محمد الخضر قوة الصلة بين اللغة والمجتمع ، إذ أن الشخص الذي يحل بين أقوام يجهل لغتهم يبقى منفردا عن جماعتهم ، غير معدود في زميرتهم ، وتتوعر الطرق الموصلة إلى انخراطه في سلوكهم ، وتبادل المنافع معهم ، فإذا تعلم من لسانهم ما يطلع به على آدابهم وعوائدهم ومعارفهم ، انعقدت بينه وبينهم صلة التعارف والمعاشرة ، وأصبح عضوا متصلا بهم ، عاملا في هيئة مجتمعهم . هذا ما ينشأ عن مجرد حفظ اللغة .<sup>1</sup>

وتقوى هذه الصلة ، ويزداد هذا الشخص اندماجا معهم ، إذا أدرك من تلك اللغة فصاحة ورونقا ، ورأى تلك الآداب والعوائد والمعارف قائمة على أساس الحكمة ، واستحسان العقل الصحيح ، ترقى فوق ذلك إلى مكان التقرب منهم بفؤاده ، والتحم معهم بجامع التحابب التحام الأنامل بالراحة .<sup>2</sup>

واللغة لا تنفصل عن المجتمع ، لأن العلاقة بينهما علاقة جدلية ، فلا وجود لها من دونه ، ولا وجود له من دونها ، لذلك فإن إدراكنا للغة لا يتم من خلال ملاحظة ظواهرها فحسب ، وإنما من خلال دراسة المجتمع الذي نشأت فيه ، ونمت وترعرعت ، كما أن معرفتنا لمجتمع ما بكل بناءه تبقى ناقصة ، إن لم نقل مشوهة ، ما لم تستند إلى اللغة التي تشكل أهم أركانه . وقد قال أندريه مارتيني : إنما نتوخي من اللغة أن نتمكن بواسطتها من تحديد رؤية كل منا للعالم الذي يحيط به .<sup>3</sup>

واللغة عند محمد الخضر من أبرز مقومات الأمة، ومن أقوى عوامل وحدتها الوطنية ؛ ولهذا ترى الداعي إلى الوحدة الوطنية يسعى في تعليم لغة الوطن ، وتعميم نشرها ، حتى تكون هي اللغة الجارية في خطاباتهم وتحريراتهم ، ومتى أهملت الأمة لغتها، وزهدت في تعلمها ،

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 121، 122

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 122

(3) ينظر: فصول في علم اللغة العام ، محمد علي عبد الكريم الرديني دار الهدى ، الجزائر، دط ، 2009 ، ص: 15

انفصمت عرا جامعتها لا محالة ، فإذا قام مناد يدعو أمة إلى نبذ لغتها ، وأن تستبدل بها لغة أخرى ، فإنما يريد انقسام وحدتها ، وإخراجها من صيغة جنسها .<sup>1</sup>

فاللغة إذن أحد مقومات الوطن والوطنية ، وذلك نظرا لما تخلف من شراكة في الفكر والإحساس بين المتكلمين بها ، فتكون بالتالي مدعاة للوحدة الوطنية ، ورابطا قويا يجمع الشعب الناطق بلغة واحدة . واللغات المختلفة في الأمة الواحدة ، أو الوطن الواحد مدعاة للتفكك والانهييار .<sup>2</sup>

واللغة بعد هذا كله عند الخضر أهم وسيلة لرقى الأمة ونهضتها ، وعلى قدر ما تحتفظ به الأمة بلغتها ترتقي في حياتها الأدبية ، فمثل اللغة مع حال الأمة كالمثاقيل التي توضع في مقابلة الموزون ، فبحساب ما ينقص من اللغة، ينزل ما يقابلها من حال الأمة على درك الشقاء؛ إذ لا يؤثر على إحساسهم في تذكيرهم بمجد الآباء ، أو يهيج بعواطفهم على الاتحاد ، والأخذ بوسائل السعادة غير لغتهم الراقية .<sup>3</sup>

ومجمل القول فاللغة كما يعبر أحد الدارسين : ” مرآة الشعب ، ومستودع تراثه ، وديوان أدبه ، وسجل مطامحه وأحلامه ، ومفتاح أفكاره وعواطفه ، وهي فوق هذا وذاك رمز كيانه الروحي ، وعنوان وحدته وتقدمه ، وخرانة عاداته وتقاليده . “<sup>4</sup>

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 122، 123

(2) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية ، إميل بديع يعقوب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط1 ، 1982، ص : 24

(3) ينظر: المصدر السابق ، ص : 123

(4) تعريب التعليم بين القائلين به والمعارضين له، جميل صليبا ، مجلة العربي ، الكويت ، ع 182، 1974، ص: 120



## 6- إنشاء لغة عالمية :

هل يمكن اتحاد البشر في لغة واحدة ؟ سؤال يطرحه محمد الخضر، ويحاول أن يجد الجواب والنموذج المحتذى لهذه اللغة .

وقد انطلق الخضر مما أثبتته الباحثون في اللغات : أن اللغات كانت في أول الأمر فقيرة مختلفة ، إذ كان لكل جماعة صغيرة من البشر لسان خاص، وبكثرة اختلاط صنوف البشر ، واشتراكهم في المنافع ، أخذ بعض اللغات يقترب من بعض ، بل أخذ بعضها يندمج في بعض ، فقل عددها ، واتسع نطاق بعضها .<sup>1</sup>

ولمبررات حضارية واقتصادية واجتماعية نفعية دعت البشر إلى التفكير في إنشاء لغة عالمية . فقد رأى بعض علماء أوربا مثل ديكرت (DeKart) : أن تعدد اللغات أدى إلى صعوبة التفاهم بين الأفراد المختلفة الشعوب، وهذا ما يجعل سير المدنية بطيئا، فارتأوا وضع لغة جديدة لتكون لسان البشر جميعا .<sup>2</sup>

وقد سعى لتنفيذ هذا الرأي الطبيب البولوني : لودفيج زامنهوف (LudWing Zmenhof) ، فوضع اللسان المسمى ( Esperanto ) .

وقد اعتمد في تأليفه على ثمانية وعشرين حرفا ، ووضع لها ست عشرة قاعدة ، ومعظم كلماته من اللغة الرومانية والإنجليزية وفي العالم جمعيات تدعو لهذا اللسان يقدرونها بنحو : 1776 جمعية لها مركزان أساسيان ، أحدها في جنيف والآخر في باريس، وفي أوربا وأمريكا والصين واليابان صحف تصدر بهذه اللغة ...<sup>3</sup>

وتعد الاسبرانتو أشهر اللغات العالمية المصنوعة ، فقد اتخذت أداة التفاهم في عدة مؤتمرات ، وشجعت عصبة الأمم على دراستها في المدارس والمعاهد في توصية لها سنة 1921، أما اليونسكو تلك المنظمة الثقافية العالمية ، فقد دعت إلى دراسة الاسبرانتو وشجعت عليها في قوة وإيمان منذ سنة 1955 .<sup>4</sup>

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 17

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 17

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 17 ، 18

(4) ينظر: اللغة بين القومية والعالمية ، إبراهيم أنيس ، دار المعارف ، مصر ، د ط ، د ت ، ص : 312

وأهم صفات هذه اللغة الاطراد ، فلكل وحدة نطقية فونيم رمز كتابي متميز ، أي أنها تكتب كما تنطق ، وليست كبعض اللغات الحية التي بعدت فيها الرابطة بين المنطوق والمكتوب ، وأعيى إملؤها كثير من الدارسين . والتزمت هذه اللغة الاسبرانتو موضعاً محددًا للنبر ، فهو يقع دائماً على المقطع ما قبل الأخير من كل كلمة ، وأداة التعريف في هذه اللغة هي دائماً La ، أي الأداة الفرنسية المؤنثة ، فنطقها واضح واستعملت في كل حالات الأسماء ، أي مع المذكر والمؤنث ومع المفرد والجمع . وخصصت هذه اللغة علامات تنتهي بها الكلمات ، وتدل كل علامة منها على الوظيفة النحوية للكلمة ، فعلامة الاسمية هي o ، وكل اسم مفرد يجب أن ينتهي بها ، أما في حالة الجمع فالاسم ينتهي بالعلامة j ، التي ينطق بها يا ، وتنتهي الصفة بالعلامة A ، وينتهي الظرف بالعلامة E ، وينتهي المصدر بالعلامة I ، أما الأفعال فينتهي كل فعل معبر عن الزمن بعلامة : الحاضر بـ as ، والماضي بـ is ، والمستقبل بـ os ، وفعل الأمر ينتهي بـ u ... الخ .<sup>1</sup>

ويقال إن عدد المتكلمين بهذه اللغة في العالم بلغ بضعة ملايين ، ويؤكد لنا المتحمسون لهذه اللغة أنها تصلح لترجمة الأدب الكلاسيكي أو الأدب الشعبي ، وأن التخاطب بها ميسر حتى على متوسطي الذكاء والفهم ، فهي إذن تحقق الوظيفتين الأساسيتين لكل لغة ناجحة : الوظيفة التعاملية التي تستخدم للتفاهم بين أفراد المجتمع ، والوظيفة التعبيرية التي تعبر عن المشاعر والأفكار والتأملات .<sup>2</sup>

وعلى الرغم من الانتشار الواسع لهذه اللغة المصنوعة والدعم الكبير من المؤسسات الدولية لها ، وما امتازت به من سهولة قواعدها واضطرادها ، وتحمس مؤيديها لها ، فإن محمد الخضر يقلل من جدوى هذه اللغة ، ويرى من الصعب جداً أن تنتشر بين الشعوب على اختلاف مواطنها لغة تستولي على ألسنتها ، وتطمس على آثار لغتها ، لأن الألسنة تابعة لأحوال التفكير والإحساس، وهل من سبيل إلى أن تتحد الأمم في تفكيرها وإحساسها .<sup>3</sup>

(1) ينظر: المرجع السابق ، ص : 312

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 312 ، 313

(3) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 18

---

وعليه فإن التفكير في إنشاء الاسبرانتو لتغذو اللغة الإنسانية الجامعة ضرب من التحدي  
للنواميس اللغوية ، فإن فيه من الحماسة والغرور مثل ما في التعصب للغة القومية حرصاً  
على الوحدة الثقافية للأمة <sup>1</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن نؤكد أن علم اللغة الحديث قد أبعد من مجال البحث - ولو  
مؤقتاً على الأقل- هذه المسألة لأنها لا تتفق مع طبيعة العلم التي اتصفت بها الدراسات  
اللغوية ؛ وأما التفكير في إنشاء لغة عالمية ، فهو عند المحدثين ضرب من الرؤى والخيالات  
أصحابه حالمون ومثاليون . <sup>2</sup>

---

(1) ينظر: في علم اللغة ، غازي مختار طليمات ، دار طلاس للنشر ، دمشق ، ط2 ، 2000 ، ص : 59

(2) ينظر: علم اللغة مقدمة للقارئ العربي ، محمود السعران ، دار النهضة العربية بيروت : د ط : د ت : ص : 348

## المبحث الثاني : رأي محمد الخضر حسين في إصلاح متن العربية في رده على مقترحات أحمد أمين

قدم الأستاذ أحمد أمين<sup>1</sup> إلى مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة بحثاً عنوانه : اقتراح ببعض الإصلاح في متن العربية<sup>2</sup> ، ألقاه في الجلسة السابعة للمؤتمر سنة 1934 وتناقشه أعضاء المجمع في جلسات متعددة ، ورد عليه العضوان محمد الخضر حسين وإبراهيم حمروش ببحثين ألقيا في الدورة الرابعة عشرة ، ثم أحييت هذه المقترحات وردود الأعضاء عليها إلى لجنة الأصول لدراستها والانتهاء إلى قرارات فيها . وفي هذا المبحث عرض وتحليل لأهم هذه المقترحات ورأي محمد الخضر فيها<sup>3</sup> .

### أولاً : في التخفيف من تضخم الألفاظ في العربية

الأصل في اللغة أن يوضع اللفظ الواحد لمعنى واحد ، بحيث يكون مقابل المعنى الواحد فيها لفظ واحد ، ولكن أسباباً وظروفاً تنشأ في اللغة تؤدي إلى تعدد الألفاظ لمعنى واحد ، أو تعدد المعاني للفظ واحد .

وهذه مشكلة من مشكلات المعنى في نظر بعض الدارسين ، لأن الأصل أن يدل كل لفظ على معنى واحد ، وأن يكون للمعنى الواحد لفظ واحد يدل عليه<sup>4</sup> .  
والحقيقة أنه لم تكن لغة بمثل ما غنيت به العربية ، من تعدد الألفاظ الدالة على معنى واحد من ناحية ، أو تعدد معاني اللفظة الواحدة ، إلى درجة التضاد بينهما في بعض الأحيان .  
وإذا كان المحدثون من علماء اللغات ، يسلمون بوقوع أمثلة من هذه الأنواع الثلاثة في اللغات المختلفة، فإن اللسان العربي قد طال باعه وامتد ذراعه في كل نوع من هذه الأنواع .

---

(1) أحمد أمين ابن الشيخ إبراهيم الطباخ (1878 - 1954 م) : عالم بالأدب ، غزير الاطلاع على التاريخ ، من أكثر كتاب مصر تصنيفاً وإفاضة . وكان من أعضاء المجمع العلمي العربي بدمشق ، ومجمع اللغة بالقاهرة ، والمجمع العلمي العراقي ببغداد .. ( ينظر الأعلام للزركلي ج1/ 101 )

(2) ينظر : مجلة مجمع فؤاد الأول للغة العربية ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، 1951 ، ع 6 ، ص : 87

(3) تجنباً لتكرار بعض المقترحات أخرجتها إلى الفصل الثالث لصلتها الوثيقة بالقياس ، ولأن الفصل الثالث فيه عرض مفصل لرأي محمد الخضر فيها وهي : تنظيم وضبط مصادر الفعل الثلاثي ، وتوسيع صيغ الفعل المزيد .

(4) ينظر : مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد محمد يونس علي، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط1، 2004، ص: 67

ويعزى سبب تضخم المعجم العربي إلى كثرة أمثلة الترادف والمشارك والأضداد في اللغة العربية في كثير من الأحيان.<sup>1</sup>

## 1- مقترحات أحمد أمين<sup>2</sup> :

يرى أحمد أمين أن اللغة العربية واسعة سعة عظيمة أكثر من اللازم في مواضع، وضيقاً شديداً في مواضع أخرى. والسبب في ذلك أن اللغة العربية كانت لغة قبائل بدوية مختلفة، فما كان منها يتصل بحياة البدو من الإبل وحياتها، والأرض وأنواعها، والخيام وما إليها، حتى لم يتركوا شيئاً من ملابس حياتهم إلا لحظوه ووضعوا له اسماً، وكانت كل قبيلة تفعل ذلك، فلما جمع العلماء من قبائل مختلفة تنوعت الأسماء المتعددة لذلك، ووجد ما نسميه بالمترادفات.

وعلاج ذلك - في نظره - التخفف من كثير من مفردات اللغة التي في المعاجم، فلسنا في حاجة إلى الثمانين ألف مادة التي وردت في لسان العرب، ولابد من طرح بعض الألفاظ وإماتتها إلا أن تكون كتباً مؤرخة للغة، وذلك ضروري لفسح مجالاً للكلمات الجديدة في المسميات التي نحن في حاجة إليها، ولو أبقينا القديم كما هو عليه، وأضفنا إليه الجديد لتضخم متن اللغة. ومما دعا إليه أحمد أمين :

أ- طرح وإماتة الكلمات الحوشية<sup>3</sup>: وهي التي يمجه الذوق ويكرهها السمع، وقد مثل لها بأبيات لصفي الدين الحلبي منها :

---

(1) ينظر : هذه الظواهر في الكتب الآتية :

- دراسات في فقه اللغة، صبحي الصالح، دار العلم للملايين، بيروت، ط16، 2004، من ص: 292 إلى 313

- فصول في فقه العربية، عبد التواب رمضان، مكتبة الخانجي القاهرة، ط 6، 1999، من ص: 308 إلى 357

- فقه اللغة وخصائص العربية، إميل بديع يعقوب . من ص : 173 إلى 175

- فقه اللغة مناهاله ومسائله محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية بيروت، ط 1، 2005

(2) ينظر: هذه المقترحات، بحث قدمه أحمد أمين للمجمع، مجلة مجمع اللغة العربية، عدد 6، المطبعة الأميرية

القاهرة، ص : 8

(3) وفي كتب البلاغة تدعى الوحشية بسبب غلظتها وتناثر حروفها وغرابتها مما أخرجها من حيز الكلمات الفصيحة،

ينظر: مثلاً : علوم البلاغة للمرغني، ص : 18 : والبلاغة العربية، عبد الرحمان الميداني، ص : 30، وجواهر

البلاغة للسيد الهاشمي، الأعلمي للطبوعات، بيروت، ط1، 2008 ص : 13

إنما الحَيْرُونُ والدَرْدَبِيْسُ      والطَّخَا والنُّقَاخُ والعَطْلَبِيْسُ<sup>1</sup>  
لُغَةً تَتَفَرُّ المَسَامِعَ مِنْهَا      حِينَ تُرَوَى وتَشْمِزُ النَفُوسُ

فيدعو أحمد أمين إلى استبعاد هذه الألفاظ وأمثالها ، وكما يكون عملنا في المعاجم التفتيش عما يصلح ، يكون من عملنا أيضا التفتيش عما لا يصلح وتقرير استبعاده وعدم إدخاله في المعاجم الجديدة .

**ب- استبعاد الكثير من المترادفات :** التي لا حاجة إليها ، فما حاجتنا إلى أن يكون للعسل ثمانون اسما وللسيف نيف وخمسون... في حين أن أهم من ذلك ليس له اسم واحد ، ويقصد به مستجدات الحضارة والمدنية .

وعلى الرغم من أن بعض المترادفات ليس مترادفا لدلالته على وصف أو نحو ذلك ، لكن الكثير منها لا يدل على شيء غير الذي يدل عليه اللفظ الآخر فلا حاجة إليه .

ولئن كانت كثرة المترادفات ضرورية للشعر العربي العمودي الذي يلتزم وحدة القافية والروي في القصيدة ، ففي نظر أحمد أمين هذا عيب آخر يضاف إلى عيوب المترادفات ، فوحدة القافية والروي في القصيدة الطويلة أضعفت من الشعر إلا على يد المهرة ، وجعلتهم يشدون المعاني شدا ليعثروا على القافية ، ومن ثم لا يمانع لو تعددت القوافي في القصيدة الواحدة ، ذلك أروح للسمع وأفسح مجالا للشاعر .

**ت- حذف كلمات الأضداد والقضاء عليها :** منها : ولى إذا أدبر ، وولى إذا أقبل ، وقسط جار ، وأقسط عدل ، والغريم المطالب والغريم الطالب ، ونحو ذلك من مئات الكلمات ، فيعتبر هذا كله أسخف شيء في اللغات ، وهو مفسد للقصد من اللغة ، فإن اللغة موضوعة للإبانة عن المعاني ، فلو جاز وضع لفظ واحد للدلالة على الشيء وضده لضاعت قيمة اللغة ، وكان هذا تسمية لا إبانة ، وتغطية لا كشفا ، واللغة لم توضع ألغازا .

**ث- التخفف من المشترك اللفظي :** وحجته في ذلك أن المشترك مثل التضاد مبهم لمعاني اللغة مريبك لها ، ولده اختلاف القبائل العربية ، ولعل القارئ لشرح ابن الأنباري للمفصليات يرى في كل قصيدة الاختلاف في فهم المعاني لكثرة هذا المشترك . ولهذا يدعو إلى التخفيف منه قدر الإمكان.

(1) الحيزون : المرأة العجوز - الدردبيس : خرز سوداء ، الشيخ الكبير - الطخا : الظلام - النقاخ : الماء العذب .

## 2- رأي محمد الخضر حسين :

عن ضرورة التخفيف من كثير من مفردات اللغة التي في المعاجم ، يرى محمد الخضر أن المعاجم توضع لهدفين : ليأخذ الناس منها ألفاظا يؤلفون منها خطبهم ومراسلتهم وأشعارهم ، كما توضع لتيسير فهم ما يقوله بلغاء اللغة من شعر ونثر . ودراسة آداب اللغة تقتضي أن نكون مستعدين لتفهم كل ما يصل إلينا من ذلك الشعر والنثر .

وعليه يجب وضع نوعين من المعجمات : معجمات متوسطة لجمهور المثقفين في الكشف عن الكلمات التي تكثر الحاجة إليها ، فيحسن التخفف من مفردات اللغة فيها ، ومعجمات كبيرة مبسطة تورد فيها كل الألفاظ العربية الصحيحة لا للتاريخ فحسب ، بل توضع لأنه يحتاج إليها في فهم شعر أو نثر قد يكون مشتملا على حكمة بالغة أو معنى جليل .<sup>1</sup>

ولحل هذه المشكلة تبنى مجمع اللغة العربية بالقاهرة في أهداف إنشائه سنة 1934 وضع معجمات ثلاثة : معجم وجيز يناسب الدراسات الأولى، ومعجم وسيط يتوسع فيه بمقدار ما يناسب الدراسات الوسطى ، ومعجم بسيط يكون ديوانا عاما للغة جامعا شواردها وغريبها مبينا أطوار كلماتها في عصور اللغة المختلفة . وقد نفذ المجمع أهدافه ، وأصدر المعجم الوجيز سنة 1980، والمعجم الوسيط سنة 1961 ، وبعض أجزاء من المعجم الكبير سنة 1956 .<sup>2</sup>

أ- إن في إعدام الكلمات الحوشية - في نظر الخضر- إعداما للشعر والنثر الذي يحملها، فالحيزيون مثلا ورد في شعر عبيد بن الأبرص من الجاهلية ، والدردبيس وردت في شعر جزي الكاهلي، بل نجد أشعار البلغاء من الإسلاميين والمحدثين عامرة بكثير من الكلمات الحوشية . فحتى وإن كانت هذه الكلمات مخلة بالفصاحة عند أهل البلاغة ، فلا يمنع هذا من حفظها في المعاجم المبسطة .<sup>3</sup>

(1) ينظر: دراسات في اللغة ، محمد الخضر حسين ، الأعمال الكاملة للإمام ، دار النوادر ، سوريا ط 1 ، 2010 ، مجلد 6 ، ص : 97

(2) ينظر: هذه المعاجم ، البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 6 : 1988 ، ص : 322

(3) ينظر: دراسات في اللغة ، محمد الخضر حسين ، ص : 98

وعلى هذا يوصي مجمع القاهرة في قراره السيد الذي جاء فيه : ” من الواجب أن يكون من المعاجم ما يتضمن كل كلمات اللغة ، أما وصف بعض الألفاظ بأنها حوشية فذلك اعتبار بلاغي لا لغوي ، ولا يستبعد اللفظ من المعاجم بأنه حوشي “<sup>1</sup>

وقد أحسن هذا المجمع صنعا حينما ضم الكثير من الكلمات الحوشية إلى معجمه الكبير حرصا منه على حفظ أدبنا القديم ، ولم يضمها إلى معجميه الوجيز والوسيط ؛ ومن أمثلة ذلك : الحَبْرَقْس والحَبْرَقَش (الصغير الخلق من جميع الحيوان ) ، الحَبْرَكَي (الفرد) ، الحَبْرَكَل ( الغليظ الشفة ) ، الحَبْشُوقَة ( دُويبة ) ، احْبَبْتُأ واحْبَبْتُي ( انتفخ بطنه ) ، احْبَوَيْط (أسرع غضبه) ، المُحْبَبُطِيء (الممتلئ بطنه أو غضبا ) ، الحَبْطِيْطَة (الشيء الحقير الصغير) .<sup>2</sup>

**ب- وفي حفظ المترادفات :** حفظ لأدب اللغة - يرد الخضر - وإن دعوة الشعراء أن يهجروا وحدة القافية والروي في قصائدهم ، وبأخذوا بطريقة تعدد القافية ، حتى نتمكن من إعدام الكثير من المترادفات، هو أمر لا تسيطر عليه المجمع ، وإنما هو متروك لذوق الشاعر وتجربته .<sup>3</sup>

ولا تخفى - في الواقع - فوائد الترادف المتعددة ، فمنها تمكين العارف به من شرح الكلمات الصعبة أو الغريبة وهو أسلوب الشراح والمفسرين . ومن فوائده أيضا إكثار الوسائل التعبيرية للمتكلم الذي قد تخونه ذاكرته وتغيب عنه اللفظة المقصودة ، أو يعسر عليه نطقها بسبب لثغة في لسانه ، فيجد في المترادفات ما يعينه على الإفصاح عما في نفسه . كما للمترادفات فائدة لا تنكر وقيمة لا تقدر عند الشعراء والخطباء والمترسلين الذين يلجأون إليها في نظمهم ونثرهم لتحقيق صنف من صنوف البديع كالتجنيس والترصيع والتطريز .<sup>4</sup>

(1) مجموعة القرارات العلمية ، ص : 34 ، وقد جاء هذا القرار تعقيا على اقتراح أحمد أمين بإعدام الكلمات الحوشية

(2) ينظر : المعجم الكبير ، مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ط 1 ، 2000 ، الجزء الخامس ، حرف الخاء ، الصفحات على الترتيب : 29 ، 30 ، 36 ، 38 ، 39

(3) ينظر : دراسات في اللغة ، ص : 99

(4) ينظر : محاضرات في فقه اللغة ، زوبير دراقي ، د م ج الجزائر ، ط 2 ، 1994 ، ص : 106 ، 107



ومهما يكن من أمر الترادف ، فإنه من المفيد أن يعنى كل العناية بتبيان الفروق الدلالية بين الكلمات ما أمكن، بحيث يتحدد المعنى الخاص الدقيق لكل كلمة وبذلك تضيق دائرة المترادفات.<sup>1</sup>

ت - أما إعدام التضاد : بحجة إفساده للغة وإبهامه للمعاني، فيرد عليه محمد الخضر: بأن صناع الفصاحة والبيان أعرف بما يقتضيه المقام ، فيفرقون بين الكلام الذي يجب أن يكون نصا صريحا كالمؤلفات العلمية ، وعقود المعاهدات والمعاملات ، والكلام الذي يحسن أن تقوم فيه القرائن الجلية مقام التصريح أو القرائن الخفية مقام القرائن الجلية ، أو يقوم فيه الإبهام مقام الإيضاح .

ولا يشك أحد في أن كثيرا من المراسلات والمحاويرات الأدبية والسياسية تقوم على البراعة في هذا الأسلوب من الكلام ، وقد يكون لنحو التورية والتوجيه والإبهام أغراض نبيلة وصور من المعاني تستروح إليها النفوس، ويزداد بها أدب اللغة ثراء .<sup>2</sup>

ث - يحسن التخفف من المشترك في المعجمات المتوسطة التي يراد منها إسعاف الجمهور، بأن تذكر المعاني التي كثر استعمال اللفظ المشترك فيها ، وترك المعاني التي قلما يستعمل فيها ذلك اللفظ ، ولكن يجب أن تستوفى في المعجم المبسوط معاني الألفاظ المشتركة إجابة لداعي أدب اللغة ، فإن معاني هذه الألفاظ قد عرفت من الشعر والنثر العربي القديم وصارت ماثلة حتى في العصور القريبة منا .<sup>3</sup>

ومجمل القول : إنه مهما كان سبب التضاد والاشتراك واختلاف اللغويين حولهما ، فإن ما ثبت من كلمات التضاد والاشتراك اللفظي ليست كثيرة ، ويعول في تحديد معناها على السياق والقربنة ، ووجودهما في المعجم قد يحتاج إليه في فهم النصوص القديمة، وليس فيها مع ذلك عبء على اللغة، وليست العربية بدعا في ذلك ، ومهمة واضعي المعجم أن يتحروا هذه الألفاظ في النصوص الصحيحة قبل الحكم أنها من الأضداد أو المشترك اللفظي.<sup>4</sup>

(1) هذا ما أوصت به لجنة الأصول لمجمع القاهرة في ردها على مقترح أحمد أمين ، ينظر : مجموعة القرارات العلمية ص: 32

(2) ينظر: دراسات في اللغة ، ص: 98

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص: 99

(4) ينظر: مجموعة القرارات العلمية ص: 32

ثانيا : ضبط أبنية الفعل الثلاثي المجرد :

### 1- أبنية الفعل الثلاثي

حصر الصرفيون أبنية الفعل الثلاثي المجرد تبعا لشكل عين الماضي والمضارع في تسعة أبواب ، أخرجوا منها ثلاثة قالوا : إنها لم ترو عن العرب ، وهي : فَعَلَ يَفْعَلُ ، وَقَعَلَ يَفْعُلُ ، وَقَعِلَ يَفْعُلُ .

وقد روى أبو عبيدة ( ت206هـ ) فعلا على فَعَلَ يَفْعُلُ هو فَضِلَ . وروي أن بعض العرب يقول : نَعِمَ يَنْعُمُ مثل فَضِلَ يَفْضُلُ<sup>1</sup> . وقد زعم ابن جني أن هذا من تداخل اللغة أي أن الذين يقولون فَضِلَ يَفْضُلُ أخذوا الماضي المكسور العين من لغة والمضارع المضموم العين من لغة أخرى . فنعم في الأصل ينعّم وينعم في الأصل مضارع نعم ثم تداخلت اللغتان فاستضاف من يقول نعم لغة من يقول ينعّم فحدثت هناك لغة تالفة<sup>2</sup> .

وليس مما ذكره الصرفيون واللغويون عن أبواب الفعل الثلاثي الواردة عن العرب قاعدة مطردة بل الأمر في النهاية مرجعه إلى السماع ، وكل ما حاولوه أن وضعوا ضوابط تقيد الأبنية فحسب<sup>3</sup> .

ويمكننا أن نستخلص مما ذكره الصرفيون واللغويون الضوابط الآتية<sup>4</sup> :

- الباب الأول: فَعَلَ يَفْعُلُ فتح فضم مثل : نصر ينصر ، قعد يقعد ، أخذ يأخذ ، غزا يغزو ، مر يمر ، ويجيء منه الأجوف الواوي مثل : قال يقول ، والناقص الواوي مثل : سما يسمو .

(1) ينظر: أدب الكاتب ، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّيَنَوْرِي ، شرح وتحقيق علي فاعور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 1988 ، ص : 315

(2) ينظر: الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ط 4 ، د ت . ، ج 1/ 379

(3) ينظر: الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة ، محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ط 1 ، 1993 ص : 170

(4) ينظر: نفسه ، ص : 170 وما بعدها ، والمؤلفات الآتية :

- شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيـش الموصلي ، ت إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط 1 ، 2001 ، ج 4 ، ص : 425 وما بعدها

- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي ، المكتبة الثقافية ، بيروت ، د ط ، د ت ، ص : 29 وما بعدها

- تصريف الأسماء والأفعال ، فخر الدين قباوة ، مكتبة المعارف ، بيروت ، ط 2 ، 1988 ص : 85 وما بعدها

- المستقصى في علم التصريف ، عبد اللطيف محمد الخطيب ، دار العروبة الكويت ط 1 ، 2003 ص : 273 وما بعدها

- الباب الثاني : فعَل يفعل فتح فكسر مثل : ضرب يضرب ، فرّ يفرّ ، ويجيء منه المثال الواوي مثل : وزن يزن ، والأجوف اليائي مثل: باع يبيع ، والناقص اليائي: رمى يرمى.
- الباب الثالث : فعل يفعل فتح ففتح مثل: فتح يفتح ، ذهب يذهب ، سعى يسعى ، سأل يسأل ، قرأ يقرأ ، ويجيء من هذا الباب ما كانت عينه أو لامه من حروف الحلق الستة، وهي : الهمزة والهاء والعين والحاء والغين والخاء .<sup>1</sup>
- الباب الرابع : فعل يفعل كسر ففتح ، مثل: فرح يفرح ، علم يعلم ، خاف يخاف ، رضي يرضى ، أمن يأمن ، قوي يقوى ، حزن يحزن ، غضب يغضب ، طرب يطرب . يقول الرضي: " اعلم إن القياس في مضارع فعَل المكسور العين فتحها . " <sup>2</sup> ولم تخل هذه القاعدة من الاستثناءات .<sup>3</sup>
- الباب الخامس : فعل يفعل كسر فكسر ، مثل : حسب يحسب ، نعم ينعم ، ورث يرث ، وثق يثق . هذا الباب جعله اللغويون فرعا عن باب : فعَل يفعل ، وجعله بعضهم بابا مستقلا ، وأدخلوا فيه ما استثناءه اللغويون من الباب السابق .
- الباب السادس : فعَل يفعل ضم فضم، وقياس فعَل أن يجيء على يفعل بضم العين ولا يجيء إلا لازما لأنه موضوع للغرائز والهيئة مثل: كرم يكرم ، شرف يشرف ، حسن يحسن.<sup>4</sup>

(1) يرى ابن يعيش أن فتح عين المضارع في فعل ليس أصلا ، وإنما هو لضرب من التخفيف بتجانس الأصوات ، وقد جاءت أفعال على يفعل بفتح العين وليس عينها أو لامها حرف حلق عدوا منها أبى يأبى وقلى يقلى وغسا يغسى وسلا يسلى وركن يركن وهلك يهلك ، ينظر شرح المفصل للزمخشري ، ابن يعيش ، ج 4 / 428 ، وأدب الكاتب ، ابن قتيبة ، ص : 314

(2) شرح الشافية ، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي ، ت ، محمد محي الدين عبد الحميد ، ومحمد نور الحسن ، ومحمد الزفزاف ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، د ط ، 1975 ، ص : 135

(3) وقد استثنى اللغويون أفعالا صحيحة رويت بالفتح والكسر وهي : حسب ويئس ونعم ويئس ، كما استثنوا من المثال الواوي ثمانية أفعال لم يرد في مضارعها الفتح ، وهي : ورم ، ولي ، وثق ، ومق ، ورع ، ورث ، وري ، وفق . ينظر ابن قتيبة ، أدب الكاتب ، ص : 315

(4) استثنى اللغويون من ذلك: كُدت بالضم أكاد والقياس أكود . ينظر : ابن قتيبة أدب الكاتب ، ص: 315 ، وشرح المفصل ، ابن يعيش ج 4 / 428 ، وشرح الشافية ، الرضي ، ص : 138

ويتبين لنا مما ذكرنا أن أبواب الفعل الثلاثي المجرد لا تخضع لقاعدة مطردة ، فلم يخل باب منها من استثناء ، ومن غير المعقول كما يقول إبراهيم أنيس أن تتسبب هذه الأبنية للغة موحدة كاللغة النموذجية الأدبية التي نزل بها القرآن الكريم ، وجاءت بها الآثار الجاهلية ، ويظهر أن الرواة قد تلقنوها من لهجات عربية متباينة خضعت كل منها لقاعدة خاصة في اشتقاق الماضي من المضارع أو العكس .<sup>1</sup>

## 2 - مقترحات أحمد أمين

يرى أحمد أمين : أن من أشق الأمور على دارس اللغة العربية : وزن الفعل الثلاثي ماضيه ومضارعه ، ومضى في تصوير هذه الصعوبة حتى قال : ولو ترك هذا الأمر على حاله ، ما أمكن النطق الصحيح الدائم ، مهما طال الزمن ، وكثر الدرس .

ويشير إلى أن هذه الصعوبة قديمة أدركها بعض العلماء القدماء ، واجتهدوا فيها ، فقد روى القاموس في مقدمته عن أبي زيد الأنصاري (ت215هـ) : إذا جاوزت المشاهير من الأفعال التي يأتي ماضيها على فَعَل ، فأنت في المستقبل بالخيار ، إن شئت قلت : يفعل -بضم العين - وإن شئت قلت يفعل - بكسرها -<sup>2</sup>

كما يعقب على هذا الاجتهاد ، ويعترض عليه قائلاً : وهو اجتهاد حسن لا بأس به ، ولكن يجب أن يكون لنا من الحق ما لأبي زيد فننظم الأفعال الثلاثية كلها ، ولا نقصر على ما كان من باب فَعَل ، ولا نجيز أن يكون مضارع فَعَل من باب ينصر أو يضرب ، فإن هذه توسعة ضارة لا حاجة إليها، بل نكتفي بوزن واحد ، وليكن وزن يضرب .<sup>3</sup>

## 3- رأي محمد الخضر :

يقر الخضر بهذه الصعوبة في الأفعال الستة ، ويرى بالإمكان تذليلها بإقرار التزام شكل الحروف، فمتى قرر ذلك، وصار الناشئ يقرأ الأفعال الكثيرة الاستعمال في وجهها الصحيح،

(1) ينظر : من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو العربية ، ط 6 ، 1978 ، ص : 48

(2) ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، العدد 06 ، ص : 91

(3) ينظر : المرجع نفسه ، ص : 91 ، 92

لكثرة ما يسمعا ، أو تقع عليها عينه وهي واضحة الشكل ، لم تبق إلا القليلة الاستعمال، فربما لقي صعوبة عادية حيث يحتاج في معرفة بابها إلى مراجعة بعض المعجمات.<sup>1</sup>

ويرى حديث أبي زيد على أفعال المضارعة يخص الفعل الذي لم يسمع مضارعه ، ويستدل على ذلك بشرح المرتضي في التاج لهذه العبارة حيث يقول : ويريدون بمجاوزة المشاهير : أن يرد عليك فعل لا تعرف مضارعه بعد البحث في مظانه ، أما إذا ورد في بعض المعجمات أنه من باب نصر أو من باب ضرب ، فيتعين الوجه الذي جاء في المعجمات . ويعطف على ذلك بقول صاحب المصباح إذ يقول : وإن لم يسمع في المضارع بناء ، فإن شئت ضمنت ، وإن شئت كسرت ، إلا الحلقي العين أو اللام ، فالفتح للتخفيف وإلحاقا بالأغلب .<sup>2</sup>

إن اجتهاد أبي زيد - كما فهمه علماء اللغة - في رأي الخضر حسين لا ضرر به ، ويعترض على أحمد أمين في قوله : ولا نجيز أن يكون مضارع فعل من باب ينصر . فله أن يكتفي بوزن واحد ، ولا يحجر على غيره أن ينطق به على وزن ينصر مادامت قواعد اللغة تسمح بذلك .<sup>3</sup>

وقد استشعر اللغويون القدامى ما في هذا الباب من استثناءات ، فأتاحوا للمتكلم أن يختار ما يستحسن مما سمع عن العرب ، بل أجازوا له حين لا يعرف المروي عن العرب أن يضم أو يكسر .

يقول ابن درستويه ( ت347هـ ) معلقا على اختيار ثعلب الكسر في ينفر ويشتم : إنه لا علة ولا قياس ، بل هو نقض لمذهب العرب والنحويين جميعا في هذا الباب ... قال أبو زيد: طفت في عليا قيس وتميم مدة طويلة أسأل عن هذا الباب صغيرهم وكبيرهم لأعرف ما كان منه بالضم

(1) ينظر : دراسات في اللغة ، ص : 106 ، 107

(2) ينظر : المصدر نفسه ، ص : 107

(3) ينظر : المصدر نفسه ، ص : 108

أولى وما كان منه بالكسر ، فلم أعرف لذلك قياسا ، وإنما يتكلم به كل امرئ على ما يستحسن ويستخف لا على غير ذلك .<sup>1</sup>

ويقول ابن يعيش (ت643 هـ) : ” وإذا عرف أن الماضي « فَعَلَ » بفتح العين ، ولم يعرف المستقبل فالوجه أن يكون « يفعل » بالكسر ، لأنه أكثر ، والكسر أخف من الضم ، وقيل : هما سواء فيما لا يعرف . “<sup>2</sup>

وقد بحث مجمع اللغة العربية بالقاهرة أبنية الفعل الثلاثي ودرس إمكانية ضبطها ، ونوقشت بحوث ومقترحات قدمها أعضاؤه ، من أبرزها اقتراح الدكتور محمد حسن عبد العزيز خبير لجنة الأصول ، الذي يرى أن باب فَعَلَ وفَعُل يكاد يطرد مضارعهما ، والاستثناء فيهما قليل ، ويبقى باب فَعَلَ المفتوح العين مع ضم مضارعه وكسره وفتح ، فوضع له قواعد تضبطه يوجزها في قوله : إذا لم تعرف ضبط عين مضارع فَعَلَ يجوز لنا أن نضمها ونكسرهما ، إذا لم يكن عينه أو لامه حرف حلق ، فإن كان حلقي العين أو اللام ، ولم نعرف أنه مضموم أو مكسور فهو مفتوح دائما .<sup>3</sup>

درس المجمع هذا المقترح وغيره مما قدم في هذا الموضوع ، وانتهى إلى قرار يجيز فيه ما اقترحه محمد حسن عبد العزيز ، وجاء في هذا القرار ما يأتي :

تدارست اللجنة ما قدم في الموضوع من مذكرات ، وما عرض عليها من مقترحات ، ورأت أن جمهرة من اللغويين والنحاة كأبي زيد والمبرد وثلعب وابن درستويه وأبي علي الفارسي وغيرهم يقولون بجواز ضم مضارع فعل وكسره فيما لم يشتهر من الأفعال : ويستأنس في الجواز بأن الكسر والضم يتعاقدان في الفعل الواحد كثيرا ولهذا تقترح اللجنة ما يأتي :

- أ- ما شاع بين المتكلمين فلا يكادون يخطئون فيه: يضرب يقتل ، فيبقى على الوجه الشائع  
ب- ما اشتهر من ألفاظ حلقيه العين أو اللام بالفتح فالوجه فيها الفتح ، مثل : فتح يفتح ، سبح يسبح ، ووضع يضع ، رأى يرى ، نأى ينأى .

(1) ينظر: تصحيح الفصحى وشرحه ابن درستويه ، تح محمد بدوي المختون ، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة ، د ط ،

1998 ، ص : 35 ، 36

(2) شرح المفصل ، 4/ 426

(3) ينظر: الوضع اللغوي في اللغة المعاصرة ، محمد حسن عبد العزيز ، ص : 173

ج- ما كان لمعنى الغلبة مثل : خصمته فالباب فيه الضم  
د- ما كان واوي الفاء كوعد ، أو يائي العين أو اللام كباع ورمى ، والمضاعف اللازم مثل :  
حسن والباب فيه الكسر .<sup>1</sup>

### ثالثا : تيسير المذكر والمؤنث

#### 1- المذكر والمؤنث في اللغة :

تختلف اللغات فيما بينها بالنسبة إلى تقسيم أسمائها تذكيرا وتأنيثا ، فثمة لغات كالفارسية مثلا ، ليس فيها مذكر ومؤنث ، ولغات مجموعة البانتو في جنوب إفريقيا يراعي المتكلم بها في صيغ الأسماء التفرقة بين الحي والجماد .<sup>2</sup>

ومن اللغات الأوربية ما يقسم الأسماء فيها إلى قسمين : مذكر ومؤنث كاللغة الفرنسية ، ومنها ما يقسمها على ثلاثة أقسام : مذكر ومؤنث ومحاييد كاللغة الألمانية .

واللغات السامية - ولغتنا منها - تنقسم الكلمات فيها بالنسبة إلى الجنس قسمين : مذكر ومؤنث ، والأصح تقسيمها في لغتنا العربية إلى ثلاثة أقسام : مذكر ومؤنث ، وما يذكر ويؤنث .<sup>3</sup>

وإذا استثنينا المذكر الحقيقي والمؤنث الحقيقي<sup>4</sup> ، نجد أنه لا صلة عقلية بين الاسم وجنسه ، وقد ترتب عن فقدان هذه الصلة جملة أمور منها<sup>5</sup> :

- إن كلمة ما قد تكون مذكورة في لغة ، ومؤنثة في لغة أخرى ، والعكس بالعكس ، ف الخمر مؤنثة في العربية ، وهي اسم مذكر في الألمانية ، والقمر مذكر في العربية ، ومؤنث في الفرنسية ، والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصى ، وكثير ما يؤدي هذا الاختلاف إلى أخطاء في الترجمة .

(1) مجموعة القرارات العلمية ، ص : 41

(2) ينظر : من أسرار اللغة ، إبراهيم إنيس ، ص : 91

(3) ينظر : معجم المذكر والمؤنث ، أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1994 ، ص : 8

(4) يقسم المذكر والمؤنث في العربية إلى حقيقي ومجازي ، وإلى أقسام أخرى ، ينظر : تفصيل ذلك : النحو الوافي عباس

حسن ج4 ص : 587 ، المستقصى في التصريف ، عبد اللطيف محمد الخطيب ، ص : 648

(5) ينظر : المرجع السابق : ص : 8

- إن كلمة ما قد تكون مذكرة عند بعض القبائل العربية ومؤنثة عند بعضها الآخر، فالإبهام تؤنثه العرب إلا بني أسد ، والهدى أكثر العرب على تذكيره إلا بني أسد فإنهم يؤنثونه .  
- كان من نتيجة اختلاف لغات القبائل العربية فيها حول تذكير وتأنيث بعض الكلمات هو جمع اللغويين العرب لمفردات اللغة العربية من جميع هذه اللغات إلى أن نشأت ظاهرة صحة تذكير عدد من الكلمات وتأنيثها .

- إن الكثير من متكلي اللغة وكتابها يخطئون أحيانا بالنسبة إلى تذكير بعض الكلمات أو تأنيثها. ومما يزيد الأمر تعقيدا أن علامات المؤنث الثلاث ، وهي الألف المقصورة والألف الممدودة والتاء المربوطة قد نجدها في المذكر، نقول مثلا : رجل خنثى ، ورجل بركاء للشديد القتال ، ورجل علامة .

ولعل هذا الأخير هو الذي دفع الباحثين العرب قديما وحديثا إلى العناية بمسألة المذكر والمؤنث عناية تفوق عنايتهم بمعظم القضايا النحوية ، فقلما نجد لغويا إلا وأفرد لهذه المسألة كتابا خاصا أو رسالة خاصة أو تطرق إليها في أبحاثه اللغوية ، وكذلك اهتم بها المحدثون ، فحققوا الكتب الخاصة بها ، كما وضعوا بعض الكتب فيها <sup>1</sup> .

## 2- اقتراح أحمد أمين :

يرى أحمد أمين أن هذا الباب من أصعب الأبواب وأكثرها خلطا في اللغة العربية ، فيؤنث المذكر فيقال : هو راوية للشعر وعلامة ونسابة ، ويذكر المؤنث فيقال : هي كاعب وناهد ، وهناك ألفاظ يطلق فيها اللفظ الواحد على الذكر والأنثى من غير تغيير، كقولهم: شاب ألمود وجارية ألمود ، وبعير ظهير وناقاة ظهير أي قوي، وجمل ضامر وناقاة ضامر.

كما يرى الحيرة في أسماء هل هي مؤنثة أم مذكرة ، كالدرع والرمح والرحم ، فلا بد من الإمعان في الكشف عنها، وقد لا تجد نسا . وهناك ما يذكر ويؤنث على السواء كالسلاح والصاع والسكين والدلو والسوق والعسل والدوح . <sup>2</sup>

(1) من أشهر ما ألف في هذا الموضوع : المذكر والمؤنث للفراء ، المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري ، وحديثا : الإمتاع فيما يحتاج تأنيثه إلى سماع لمحمد الخضر حسين، معجم المؤنثات السماعية لحامد صادق قنبي، ينظر بالتفصيل،

معجم المذكر والمؤنث : إميل بديع ، ص : 15

(2) ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع 6 ، ص : 90



وأمام هذه الصعاب المربكة يدعو أحمد أمين إلى تسهيلها والجرأة في تنظيمها ، ووضع قواعد عامة ، وإزالة الصعاب التي شوهت اللغة وجعلت تعلمها عسيراً ، ولو خالفنا فيها بعض النصوص . ويقترح في ذلك الضوابط الآتية :<sup>1</sup>

أ- جواز تأنيث كل مؤنث بإلحاق تاء التأنيث إليه فنقول : هي كاعبة وناهدة ، وشاب المود وجارية المودة ، وجمل ضامر وناقاة ضامرة .

ب- كل ما لم يرد فيه نص فالأنثى بالهاء ، والمذكر بدون هاء من غير توقف على نص .  
ت- كل ما ليس مؤنثاً حقيقياً كأسماء الجماد إذا لم تكن فيه علامة التأنيث كالدلو والبئر والأرض والسماء والنجم يجوز تذكيره وتأنيثه لما حكى صاحب المصباح عن ابن السكيت وابن الأنباري إذ قالوا: إن العرب تجتري على تذكير المؤنث إذا لم تكن فيه علامة التأنيث .<sup>2</sup>

### 3- رأي محمد الخضر :

يبيد الخضر تحفظه على الجرأة التي دعا إليها أحمد أمين في تنظيم هذا الباب ولو بمخالفة بعض النصوص ، حيث يرى : للأستاذ أن يضع قاعدة تخالف نصوص النحويين ، وللمجمع أن ينظر في هذه القاعدة ، ويوزنها بمقاييس اللغة المأخوذة من موارد الكلام الفصيح ، وليس للأستاذ أن يضع قاعدة تبطل استعمالاً شائعاً في استعمال اللغة ، وتفرض على أبناء العربية استعمالاً لم يألوه فيما ينطق به فصحاؤهم في القديم والحديث .<sup>3</sup>

وقد رد محمد الخضر على مقترحات أحمد أمين بالملاحظات الجوهرية الآتية :

أ- دخول التاء على الأسماء : وبالنسبة للهاء في رابطة الشعر وعلامة ونسابة ونحوها يراها محمد الخضر للمبالغة ، وأي ضرر في استعمال الهاء للمبالغة حيث لا يحتمل المقام إرادة التأنيث .<sup>4</sup>

وإذا كان الأصل في دخول التاء على الأسماء في اللغة العربية ، إنما يأتي لتمييز المؤنث من المذكر ، فقد ذكر الأشموني ( ت 900 هـ ) وغيره حالات أخرى تدخل فيها التاء على

(1) ينظر : المرجع السابق ، ص : 90

(2) وقولهم كف مخضب على معنى ساعد مخضب ، ومنه الأذن والكبد ... ينظر المصباح المنير في غريب الشرح

الكبير ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، المكتبة العلمية ، بيروت ، د ط ، د ت ، ج 2 ، ص : 702

(3) ينظر : دراسات في اللغة : 102 ، 103

(4) ينظر : المصدر نفسه ، ص : 103

الأسماء لغير التأنيث ومن هذه الحالات : تمييز الواحد من الجنس، نحو نخل ونخلة ، والمبالغة نحو راوية ، وتأكيده المبالغة نحو : علامة ونسابة ، وغيرها .<sup>1</sup>

ب- الصفات الخاصة بالإناث : أما الأوصاف التي تختص بها الإناث مثل كاعب وناهد وطالق، فيرى الخضر : أن النحاة التزموا فيها حذف التاء اختصاراً ، لأن التاء يوتى بها في الأصل للفرق بين المذكر والمؤنث ، فاستغني عنها في مثل هذه الأوصاف ، لظهور التأنيث من نفس الوصف .<sup>2</sup>

والأصل في الصفات المختصة بالإناث ألا تلحقها التاء ، وقد علل ذلك ابن مالك بقوله : بأن الصفات المختصة بالإناث مستغنية عن التاء نحو "حائض" و"طامث" و"مرضع" و"مطفل" لأن مجرد لفظها مشعر بالتأنيث إشعاراً لا احتمال فيه. فإن قصد معنى الفعل جيء بالتاء، فقيل : هذه مرضعة ولدا غدا أو الآن ، فلو لم يقصد إلا أنها ذات أهلية للإرضاع دون تعرض للفعل لقليل : مرضع ..<sup>3</sup>

كما أكد هذه الميزة اللغوية من المحدثين رمضان عبد التواب في قوله : " وفي اللغة العربية تستغني عن علامة التأنيث مطلقاً تلك الصيغ التي تعبر عن الأحوال الخاصة بالمؤنث ، والناجئة عن خصائص ذلك الجنس ، مثل : حائض وعافر وناهد ومعصر وكاعب وعانس وناشز. " <sup>4</sup>

ويرى عباس حسن أن الصفات الدالة على المعنى الخاص بالأنثى ، الملازم لتكوينها وليس أمراً طارئاً عليها ، نحو امرأة حامل أو حاملة - ومعناها حبلى - ومرضع ومرضعة ... دخول التاء وعدمه سياتر والأمران قياسيان لكن الحذف أحسن .<sup>5</sup>

(1) ينظر : همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، ت عبد الحميد الهنداوي ، المكتبة

التوفيقية ، مصر ، دط ، دت ، ج3/330 ، والمستقصى في التصريف ، عبد اللطيف محمد الخطيب ، ص : 650

(2) ينظر : دراسات في اللغة ، ص : 103

(3) بنظر : شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله ، ابن مالك الطائي ، ت عبد المنعم أحمد هريدي ، جامعة أم القرى

مكة المكرمة ، ط1 ، دت ، ج4/1737 ، 1738

(4) المدخل في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، ص : 264

(5) ينظر : النحو الوافي ، ج 4 / 593 ، 594

وعلى هذا الأساس يصدر مجمع اللغة العربية بالقاهرة قرارا بجواز تأنيث ما جاء على صيغة فاعل المختصة بالمؤنث بعد تعقيبه على اقتراح أحمد أمين ، ونص قراره على الآتي :  
” يجوز تأنيث ما جاء على صيغة فاعل من الصفات المختصة بالمؤنث بالتاء ، وإن لم يقصد الحدوث . “<sup>1</sup>

**ت- الصفات المشتركة :** والأوصاف التي لا تختص بالإناث ، كأملود وضامر ، لا يمانع الخضر أن تلحقها التاء على وجه الجواز ، وقد اعتمد في ذلك على ما ورد في المعجمات ، فقال صاحب القاموس : شاب أملود وجارية أملودة<sup>2</sup> ، وقال صاحب اللسان : وناقاة ضامر ذهبوا إلى النسب ، وضامرة ، وقال : بعير ظهير: إذا كان شديدا قويا ، وناقاة ظهيرة<sup>3</sup> .  
وقد أجاز دخول التاء على هذه الصفات المشتركة ابن عقيل ( ت769هـ ) في كتابه المساعد حيث قال : صفات مشتركة ، قالوا : رجل جنب وامرأة جنب ، وكذا بالغ وضامر ، ووصي، ووزير، ووكيل ، وكفيل ، وشاهد ، وليس بخطأ أن تقول : وكيلة ووصية ، إذا أفردتها وأردتها بذلك .<sup>4</sup>

ويرى أكثر النحاة أن بعض الصفات لا تدخلها التاء مطلقا ، فيستوي فيها المذكر والمؤنث ، وأشهرها ما كان على الأوزان الخمسة الآتية<sup>5</sup> :

- **فَعُول** : نقول : رجل صبور ، وامرأة صبور ، رجل عجوز ، وامرأة عجوز ، رجل شكور وامرأة شكور، رجل عدوّ وامرأة عدوّ .<sup>6</sup>
- **مِفْعَال** : مثل : مهداء ، مهذار ، معطار ، منحار ... وقد سمع امرأة ميقانة ( توفن بكل ما تسمع ) ، ولا يقاس عليه .

(1) مجموعة القرارات العلمية ، ص: 126

(2) ينظر: القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي ، ت مكتب تحقيق التراث بإشراف:

محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط 8 ، 1426 هـ - 2005 م، مادة ( ملده )، ج3/1 320

(3) ينظر: لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الإفريقي ، دار صادر

بيروت ط3 - 1414 هـ ، مادة ( ضمير ) ج4، ص: 491 ، ومادة ( ظهر ) ج4 ، ص : 522

(4) ينظر: المستقصى في التصريف ، عبد اللطيف محمد الخطيب ، ص : 656 الهامش

(5) ينظر: النحو الوافي 591/2 ، وشذا العرف لأحمد الحملوي ، ص : 86 ، والمستقصى في التصريف ، ص : 657

(6) شذ كلمة عدوة ، ولعلها ألحقت بضمها صديقة ، أما ملولة فتأوها للمبالغة لا للتأنيث ، ووصف بها المذكر فقيل :

رجل ملولة ، وأما ركوبة وحلوبة فلا تخالفان القاعدة لأنهما بمعنى مفعول : مركوبة ومحلووبة لا بمعنى فاعل .

- **مَفْعِيل** : مثل : مكثير ، معطير ، منطبق ، ومسكين .<sup>1</sup>
- **مِفْعَل** : مثل : رجل مغشم و امرأة مغشم ، رجل مهذر وامرأة مهذر .
- **فَعِيل** : بمعنى مفعول<sup>2</sup> ، مثل: جريح وقتيل ، ويصح هذا إذا لم يحذف موصوفه أي : إذا قيل : رجل جريح وامرأة جريح ، وأما إذا لم يكن هناك موصوف ولا قرينة ، فتدخل التاء لإزالة اللبس تقول : في الميدان ستة جرحى وقتيلة .
- ودرس مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا الرأي الشائع للنحاة ونظر فيه طويلا وتناوله بالبحث والدراسة ، وأجاز في الأخير أن تلحق هذه الصفات تاء التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث ، وأصدر قرارين في هذا الشأن ، مستندا إلى آراء بعض النحاة :
- القرار الأول : لحق تاء التأنيث لفعول صفة بمعنى فاعل<sup>3</sup> .
- والقرار الثاني : إلحاق تاء التأنيث بمفعيل ومفعال ومفعل صفة المؤنث<sup>4</sup> .
- إن جواز إلحاق التاء في الصفات المشتركة كما رآه محمد الخضر ، وكما أقره مجمع القاهرة ، فإنه وإن لم يكن جاريا في رأي أكثر النحاة على الغالب ، فلا حرج في استعمال غير الغالب أو القليل ، إذا كان في استعماله تيسير لصعوبة التذكير والتأنيث ، ورجوع به إلى الأصل في أغلب الصفات التي تلحقها علامة التأنيث للفرق بين المذكر والمؤنث .
- ث- المؤنث المجازي** : يرى محمد الخضر في اقتراح أحمد أمين الذي يجيز بموجبه تذكير وتأنيث كل مؤنث مجازي كأسماء الجماد ، إذا لم تكن فيها علامات تأنيث حكما مطلقا لا يخلو من التعسف والاضطراب ، ومخالفا للاستعمال الفصيح .

- (1) وشذ مسكينة حملا على فقيرة ، وقد سمع امرأة مسكين على القاعدة ، قال ابن مالك ومن العرب من يقول : امرأة مسكين على القياس ، حكاه سيبويه ، ينظر ، شرح الكافية الشافية ج4/1739 والكتاب، أبو البشر عمرو بن عثمان ابن قمير سيبويه ، ت عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت ، د ط ، د ت ، 640/3
- (2) وخرج نحو : مريض وشريف فإنهما للفاعل ، فيقال : المؤنثة مريضة وشريفة : وقالوا : امرأة صديق وهو شاذ
- (3) جاء في نصح : "يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة فعول بمعنى فاعل ، لما ذكره سيبويه من أن ذلك جاء في شيء منه ، وما ذكره ابن مالك في التسهيل من أن امتناع التاء هو الغالب ، وما ذكره السيوطي في الهمع من أن الغالب أن لا تلحق التاء هذه الصفات ، وما ذكره الرضي من قوله : ومما لا يلحقه تاء التأنيث غالبا مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمؤنث : فعول " ، مجموعة القرارات العلمية ص : 131
- (4) جاء نصح : يجوز أن تلحق تاء التأنيث صيغة مفعيل ومفعال ومفعل ، سواء ذكر الموصوف أو لم يذكر ، مثل : مسكين ، ومسكينة ، ومعطار ومعطارة ، ينظر مجموعة القرارات العلمية ، ص : 132

ولا سبيل إلى معالجة صعوبة التفريق بين المذكر المجازي ، والمؤنث المجازي إلا بسلوك الطريق الذي سلكه أسلافنا من علماء العربية عندما ألفوا الكتب والرسائل في المذكر والمؤنث ، وبينوا فيها ما هو مذكر من الأسماء وما هو مؤنث ، وما روي فيه التذكير والتأنيث .

وقد سار محمد الخضر على هذا النهج ، وحين تتبعتها في مؤلفات العلماء القدامى وجدها تبلغ حوالي مئة وستين اسما<sup>1</sup> ، وقد تختلف عباراتهم في واجب التأنيث وجائزه ، واعتبر الخضر أن كل ما روي فيه أحد العلماء الوجهين من التذكير والتأنيث من قبيل المتفق على أنه جائز التأنيث<sup>2</sup> . وبقي فيما يجب تأنيثه حوالي أربعين كلمة ونيف<sup>3</sup> ، وهذا المقدار يراه قريب المأخذ متى أردنا أن نحافظ على ما هو جار في الاستعمال الفصيح .<sup>4</sup>

ويرى محمد الخضر أن المؤنث عن طريق السماع في العربية أمر يسير مقارنة باللغات الحديثة كالألمانية ، فكلماتها التي يرجع تأنيثها عن طريق السماع لا تكاد تدخل تحت حساب ، ولم يخطر على طائفة من علمائها أن يبدلوا هذا الوضع من أوضاعها بدعوى أنه فوضى واضطراب .<sup>5</sup>

وقد قرر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ما ذهب إليه محمد الخضر، وجاء في قراره المتعلق بالتذكير والتأنيث : أسماء غير الحيوان الخالية من علامات التأنيث إما واجبة التأنيث ، وإما واجبة التذكير، وإما جائزة الأمرين، ولو في رأي . وتيسيرا على المتعلمين قسمه إلى نوعين :

- واجب التأنيث : وأشهر المنقول من أمثله من أعضاء الإنسان : العين ، الأذن ، السرة اليد ... ومن المتنوعات : الأرض ، الشمس ، الفأس ، الطاس ، البئر ...

- 
- (1) جمعها مرتبة على حروف المعجم في رسالة بعنوان : الإمتاع بما يتوقف تأنيثه على السماع ، ومن المؤلفات التي جمع منها : لسان العرب ، القاموس المحيط ، المخصص لابن سيده ، المذكر والمؤنث لابن الحاجب ، الصحاح في العربية للجوهري ... ينظر دراسات في العربية وتاريخها ص : 273
  - (2) مثل : الإبط ، البلد ، الإصبع ، الروح ، السراب ، السبيل ، الزقاق ، السكين ، السوق ، الطريق ، الطاغوت ، العسل ...
  - (3) مثل : اليد ، النفس ، الناب ، الكتف ، الكأس ، القدر ، الكرش ، الكف ، لطي ، العين ، الفأس ، الفخذ ، العقب ، سقر ...
  - (4) ينظر : دراسات في اللغة ، ص : 103 ، 104
  - (5) ينظر : المصدر نفسه ، 104

---

- ماعدا واجب التأنيث فتذكيره صواب <sup>1</sup>.

ومن الجدير بالذكر - كما يؤكد علماء اللغة المحدثون - أن اللغات السامية تحتوي على الكثير من الكلمات المؤنثة بلا علامة تأنيث ، وهو ما يسمى بالمؤنثات السماعية ، مثل : عين وأذن وعضد وكتف وذراع وقدم وكف وجناح وغير ذلك كثير في العربية <sup>2</sup>.  
ومن الواضح أنه ليس هناك قاعدة في معرفة التذكير والتأنيث المجازيين ، بل المدار في معرفة ذلك على السماع ، بالرجوع إلى كتب اللغة، ونلاحظ أن بعض الأسماء يذكر ويؤنث، مثل : الطريق والسوق والذراع والخمر ... فتصح فيها المعاملتان فنقول : هذا الطريق واسع هذه الطريق واسعة . والمرجع في معرفة ذلك المعجمات اللغوية <sup>3</sup>.

---

(1) ينظر: مجموعة القرارات العلمية ص: 126 ، 127

(2) ينظر: المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغة ، رمضان عبد التواب ، ص: 264

(3) ينظر: الموجز في قواعد اللغة العربية ، سعيد الأفغاني دار الفكر بيروت ، د ط ، 2003 ، ص: 120

## المبحث الثالث : رأي محمد الخضر حسين في دراسة العامية وإصلاحها :

الفصحى والعامية ثنائية يَرَجَّح أنها نشأت منذ نشوء العامية<sup>1</sup> نفسها ، أي في عصور الفتوحات الإسلامية الأولى ، بعد اختلاط العرب بالأعاجم وظهور اللحن ، فظهرت العربية المولدة الدارجة التي نشأت من حياة العرب ومخالطتهم للشعوب التي أخضعوها ، فصارت لغة التخاطب والتفاهم ، لكن هذه العامية لم تتميز عن الفصحى بشكلها الواضح إلا بعد فترة استطاعت من خلالها أن تتسم ببعض السمات في المادة الصوتية ، وصوغ القوالب، وتركيب الجمل ، والقواعد النحوية ، والمادة اللغوية ، وطرائق التعبير.<sup>2</sup>

لقد ترتب على هذه الثنائية مشكلة عويصة جوهرها كما يرى بعض الباحثين<sup>3</sup> : أننا نستخدم في تعبيرنا وتفاهمنا أداتين لغويتين ، تختلف إحداها عن الأخرى ، لناحية الأصوات وقواعد بناء الجملة ، وتصريف المشتقات ودلالات الألفاظ والأساليب ، نلجأ في إحداها في بعض شؤوننا وإلى الثانية في الشؤون الأخرى ، وإحدى هاتين الأداتين ، وهي العامية مستخدمة في الحديث اليومي دون الكتابة ، ويكتسبها العربي بالتقليد والمحاكاة بدءاً من مراحل الطفولة ، فتنمو معه وتتأصل فيه ببسر وسلاسة . في حين أنه بحاجة إلى تعلم الفصحى في المدرسة بما يشبه تعلم اللغة الأجنبية ، ويقضي سنين طويلة قبل أن يتمكن من إتقانها واستخدامها استخداماً يقتصر في كثير من الأحيان على الكتابة دون الحديث اليومي.

ويغالي بعض الباحثين في عرض هذه المشكلة ، وحشد مخاطر الثنائية وآثارها على الفكر والتربية والشخصية والأخلاق والفنون الجميلة، كما فعل الدكتور أنيس فريحة في كتابه : نحو عربية ميسرة.<sup>4</sup>

(1) يطلق على العامية أسماء أخرى كالدارجة والمحكية واللهجة الشائعة .

(2) ينظر : العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب يوهان فك ، ترجمة وتعليق د رمضان عبد التواب ، مكتبة

الخانجي مصر ، 1980 ، د ط ، ص : 110،111

(3) ينظر : فقه اللغة علي عبد الواحد وافي، دار نهضة مصر القاهرة ، ط7 ، ص : 153 ، 154 ، و فقه اللغة محمد

النادري ص: 350

(4) وقد ناقش د إميل بديع يعقوب في كتابه فقه اللغة العربية وخصائصها ( ص: 160-167 ) أفكار الدكتور أنيس

فريحة حول أثر ثنائية اللغة في المجتمع مناقشة جيدة أنصح بقراءتها .

في حين أن بعضاً آخر من الباحثين ينفي وجود المشكلة في الأصل ، ويرى أن الثنائية من دلائل تحضر الإنسان ، وأن الهمج وحدهم لا يزاولونها .<sup>1</sup>

ولكن في واقع الأمر أن لكل لغة من اللغات الراقية مستويات ، لغة عليا يكتب بها الأدب : شعره ونثره ، ولغة وسطى تكتب بها العلوم بأسلوب خال من التتميق في أغلب المجالات ، ولغة عامية لا تلتزم بقواعد النحو أو مخارج الأصوات وصفاتها ، وتكون متأثرة بعوامل إقليمية اجتماعية أو ثقافية . وليست اللغة العربية بدعا بين اللغات التي لها مستوى عامي يرقى أحيانا نحو روح الفصحى ، فيما نطلق عليه الأدب الشعبي أو الأدب العامي .<sup>2</sup>

### أولاً- نظرة محمد الخضر حسين لثنائية الفصحى والعامية :

ينظر محمد الخضر إلى هذه المشكلة نظرة موضوعية متفائلة ، ويدعو إلى معالجة اللهجات والعاميات في إطار علمي دقيق ضمن أعمال المجامع العلمية الرسمية سعياً إلى تطويرها وتخليصها مما قد اعتراها من تحريف وفساد .

ويؤكد هذا المنهج قائلاً : ” لهجات العربية اليوم أصلها العربية الفصحى دخلها فساد من وجوه شتى ، وظهر في كثير من ألفاظها وأساليب مخاطبتها ، ولما كان المجمع الملكي يعمل لسلامة اللغة العربية ، وسد ثغور حاجتها وإصلاح ما اعتراها من خلل ، كان من حقه دراسة تلك اللهجات بقدر المستطاع ، متخذاً هذه الدراسات وسيلة لتخليصها مما طرأ على ألفاظها وأساليبها من فساد “<sup>3</sup>

وقبل استجلاء منهج محمد الخضر وتحليل خطواته الإجرائية نقف معه عند الجوانب الآتية :

### 1- العامية فصحى محرفة :

ويصرح بذلك قائلاً : ” إذا تتبعنا لغة التخاطب الآن ، لنعلم نسبتها من العربية ، وجدناها نفس العربية ، ولكن طراً عليها التحريف بنقص أحوال الإعراب ، أو تغيير حروف بعض الكلم بالحركة أو السكون ، أو التخفيف أو التشديد ، أو الحذف أو الزيادة ، أو القلب

(1) ينظر : في فلسفة اللغة كمال يوسف الحاج ، دار النشر للجامعيين ، بيروت ، ط 1 ، دت ، ص : 232

(2) ينظر : اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة ، حسني عبد الجليل يوسف ، دار الوفاء ، مصر ط 1 ، 2007 ،

ص : 120

(3) دراسات في اللغة ، ص : 25



أو الإبدال ، وقد يرد الخطأ من ناحية الاشتقاق ، نحو: شائب ، ومهبول ، ومبروك ، فإن الصحيح عربية : أشيب ، وأهيل ، ومبارك .

وهناك كلمات دخيلة اقتضتها سنة المخاطبة، وقدرها بعض المحررين بالنسبة إلى ما هو عربي في لسان المصريين بخمسة في المئة ، وليس التفاوت بينهم وبين التونسيين ببعيد.<sup>1</sup> ويؤرخ محمد الخضر لبداية هذا الانحراف عند شيوع اللحن في اللغة العربية الفصحى، وذلك بعد دخول أمم غير عربية بين العروبة ، واستيلائهم على كثير من مراكز الدولة كما وقع في أواخر الدولة العباسية .

كما يعتبر اللحن مظهراً من مظاهر الانحطاط الذي أصيبت به الأمة من ناحية الثقافة والاجتماع ، وليس تطوراً في الحياة يجب مسايرته كما يرى بعض الدارسين .<sup>2</sup> بالإضافة إلى اللحن يعتبر أن ظهور العامية واتساع الفرق بينها وبين الفصحى مرده إلى عامل أساسي هو انحطاط الأمة وقلة حظها من التعليم وإطلاق الألسنة تتطرق بالكلم على جهالة كيف تشاء .<sup>3</sup>

وعلى الرغم من أهمية هذه العوامل الاجتماعية والثقافية التي أكدها الخضر ، غير أن بعض الدارسين المحدثين يرجعون السبب الرئيسي لنشأة اللهجات المحلية إلى اختلاف الأقاليم وما يحيط بها من ظروف ، وخصائص تاريخية وجغرافية وسياسية ونفسية ، وقد يرجع إلى اختلاف الناس في الإقليم الواحد وما يكتنف كل طبقة من شؤون في شتى مظاهر الحياة .<sup>4</sup>

## 2- الثنائية ظاهرة طبيعية :

يرى محمد الخضر أن ثنائية الفصحى والعامية ظاهرة لغوية عالمية حيث يقول : ” ولا ننسى أن لغة العامة في كل أمة لا تنطبق بجملتها على اللسان الذي يكتب به علماءها ،

(1) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 162

(2) ينظر: دراسات في اللغة ، ص: 129

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 131

(4) ينظر: فقه اللغة علي عبد الواحد وافي، ص : 133 وما بعدها، وكذا المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي،

رمضان عبد التواب ، ، ص: 169

وإن كان الفرق بينهما في ممالك أوروبا على ما ينقل أقل من الفرق بين لغة التخاطب عندنا والعربية الفصحى، لأن أولي الأمر منهم في الأعصر القريبة كانوا أشد عناية بشأن التعليم، وأحرص بتعميمه بين رعاياهم، واستقامة السنة الأمة. <sup>1</sup>

ومن الجدير بالذكر أن هذه الثنائية ليست وفقا على المجتمع العربي، وإنما تتجاوز هذا المجتمع إلى مجتمعات أخرى كثيرة؛ وقد كان حظ الفرنسية مثلا أن خصها بعضهم بكتاب مستقل تناول فيه هذه الظاهرة اللغوية. <sup>2</sup>

ولقد أشار الدكتور علي عبد الواحد وافي إلى وجود هذه الظاهرة في اللغات الأجنبية، مؤكدا أن اختلاف لغة الكتابة عن لغة الحديث ليس أمرا شاذا حتى نلتمس علاجاً له، بل هو السنة الطبيعية في اللغات. <sup>3</sup>

وينطبق هذا التباين حتى على اللغة الإنجليزية، فإن في لندن لغة عامية تسمى بـ (الكُونِي) لا تستعمل إلا في التخاطب اليومي كالعاميات العربية، وكذلك هو الأمر بالنسبة إلى الألمانية والإيطالية، إلا أن لغة الثقافة في كل البلدان هي وحدها اللغة الرسمية. <sup>4</sup>

ولكمال الحاج في هذا الصدد رأي يذهب إلى أن ثنائية اللغة امتداد لازدواجية العقل والحس في الإنسان، وهذا يعني عنده أن الثنائية ليست وفقا على العربية وحدها، ففي كل لغة لسان عامي ولسان فصيح، لكن هذه الثنائية على درجات إذ تختلف شدة من لغة إلى لغة، المهم أنها كائنة في كل لغة. <sup>5</sup>

وهكذا نرى أن وجود مستويين من اللغة، عامي وفصيح ظاهرة إنسانية عامة، تشترك فيها كل لغات العالم، ولهذا فإن أكثر الذين يدعون تفرد العربية بوجود مستويين من اللغة هم أقرب

(1) دراسات في العربية وتاريخها، ص: 163

(2) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية، إميل بديع يعقوب، ص: 147

(3) ينظر: فقه اللغة علي عبد الواحد وافي، ص: 161

(4) ينظر: العاميات العربية ولغة التخاطب الفصيحة عبد الرحمان الحاج صالح، أعمال الملتقى الدولي بالجزائر،

الفصحى وعامياتها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، 2008، ص: 88، 89

(5) ينظر: في فلسفة اللغة، كمال يوسف الحاج، ص: 232

إلى تصيد الهنات وافتراء الأخطاء منهم إلى النقد العلمي الجاد ، وهم أقرب إلى السفسطة منهم إلى الفلسفة .<sup>1</sup>

### 3- التحذير من الدعوة إلى العامية :

إذا كان محمد الخضر يعتبر أن لغة التخاطب الآن عربية ، ولكنها ابتليت بفساد وعلل يرجى برؤها منها، وعودها إلى تمام صحتها بالمعالجة شيئاً فشيئاً، فإنه يرفض الدعوة إلى العامية والكتابة بها قائلاً: فلا يحسن بنا أن نهجر اللغة الفصحى، ونسعى في تدوين لغة العامية على علاتها، فإن تحريفها يختلف بحسب اختلاف الأقطار والبلاد، حتى يكاد أهل الأقطار المتباعدة لا يفهم بعضهم خطاب بعض ، وإن اشتركوا في فهم العربية الصحيحة .<sup>2</sup>

كما يحذر من عواقبها الوخيمة بقوله : ” وإذا أريد أن أهل كل قطر أو بلاد يدونون لسانهم المحرف ، فانظروا ماذا ترون ؟ أيجمل بنا أن نعد إلى لغة يشترك في التفاهم بها جميع المسلمين على اختلاف أجناسهم ، ويتخاطب بها ابن الصين مع ابن مراكش بدون واسطة ترجمان ، وبينهما من المسافة ما بين الخافقين ، ونفرقها إلى لغات شتى تفريقاً يجعلها - على الأقل - لغات سافلة منزوعة من سر الفصاحة والرونق ، ولا تجد قوة تذود بها عن حياضها كما وجدت العربية من ذات الفصاحة حانياً ونصيراً . “<sup>3</sup>

وإلى هذا لفت الدكتور طه حسين وهو يقرع ناقوس الخطر قائلاً: ” فلنحذر أن نشجع الكتابة باللغات العامية ، فيمضي كل قطر في لهجته ، وتمعن هذه اللهجات في التباعد والتدابير ، ويأتي يوم يحتاج فيه المصري إلى أن يترجم إلى لهجته كتب السوريين واللبنانيين والعراقيين ، ويحتاج أهل سوريا ولبنان والعراق إلى مثل ما يحتاج إليه المصريون من ترجمة الكتب المصرية إلى لهجاتهم كما يترجم الفرنسيون عن الإيطاليين والإسبانيين ، وكما يترجم هؤلاء عن الفرنسيين . “<sup>4</sup>

(1) ينظر: اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة ، حسني عبد الجليل يوسف ، ص : 136

(2) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 164

(3) المصدر نفسه ، ص : 164

(4) خصام ونقد ، طه حسين ، دار العلم للملايين ، لبنان ، ط 12 ، 1985 ، ص : 193

ولنسأل أنفسنا آخر المطاف : أيهما خير ؟ أن تكون للعالم العربي لغة واحدة بها يحفظ الماضي ويبني المستقبل، وهي اللغة الفصحى يفهمها أهل العراق كما يفهمها أهل المغرب ، أم أن تكون لهذا العالم لغات بعدد الأقطار التي تتألف منها، وأن يترجم بعض عن بعض ؟ فالجواب - في نظري - أن نؤثر وحدة اللغة ، ففي وحدتها وحدة للأمة وتكامل لرسالتها الحضارية والثقافية والسياسية والاقتصادية .

### ثانيا - منهج محمد الخضر حسين في دراسة العامية وسيلة لا هدف

إن الجدل الذي شهدته الحياة اللغوية في العصر الحديث بشأن موضوع العامية والفصحى، والحماسة التي يبديها كل فريق لوجهة نظره ، لا يمكن أن تقدم في هذا الموضوع شيئا . وفي هذا الأمر تقطن محمد الخضر إلى ضرورة دراسة اللهجات دراسة علمية موضوعية أوسع نطاقا وأعظم نفعا ، فقدم إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة - وقد كان من أعضائه المؤسسين ورئيسا للجنة اللهجات- مذكرة بعنوان: اللهجات العربية في هذا العصر، يدعو فيها إلى دراسة اللهجات العربية بقدر المستطاع متخذا هذه الدراسة وسيلة إلى تخليصها مما طرأ على ألفاظها وأساليبها من فساد .<sup>1</sup>

ويقترح الخضر خطة يوضح فيها منهجه هذا في خطوات إجرائية نوضحها كالاتي :<sup>2</sup>  
1- التنبيه في اللهجات الدارجة إلى وجود كثير من الألفاظ العربية المبتذلة في السنة العامة يتحاماها الكتاب والشعراء والمؤلفون ورد الاعتبار لها .  
ومن أمثلة ذلك ألفاظ فصيحة وردت في المعاجم رصدتها في العاميات العربية ، نذكر منها :

- كرف : كرف الشيء شمه ، وكرف الحمار إذا شمّ بول الأتان ثم رفع رأسه وقلب شفته.<sup>3</sup>
- هرد : هرد الثوب يهرده هردا مزقه ، وهرده شققه .<sup>4</sup>

(1) ينظر : دراسات في اللغة ، ص : 25

(2) ينظر : نفسه ، ص : 25 ، هذا وقد وضع الخضر هذه الخطة دون توضيح أو تمثيل لها ونحاول أن نشرحها ونوضحها بالأمثلة الموثقة قدر الإمكان .

(3) ينظر: لسان العرب ، ج9/296 ، والقاموس المحيط ، ج1/848 ، المخصص ، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن

سيده المرسي ، ت: خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي - بيروت، ط 1 ، 1417هـ- 1996م ، ج2/271

(4) ينظر : لسان العرب ، ج3/435 ، والمخصص ، ج1/395 .

- طَخَ : الشيء يطخه ألقاه من يده فأبعده .<sup>1</sup>
- شاف: شاف الشيء يشوف شَوْفاً: جلاه ، والشَّوْفُ : الجُلُو.<sup>2</sup>
- عَسَّ : عَسَّ يَعُسُّ عَسًّا وعسسا : أي طاف بالليل يحرس الناس فهو عاسّ .<sup>3</sup>
- بَخَتَ : نقول فلان عنده بخت : له حظ وجد وهو مبخوت وبخيت ومجدود ومحظوظ .<sup>4</sup>
- شُوِيَّةَ : أصلها شُوِيٌّ تصغير شيء ، وقد ألحقت بها اللغة اليومية المتداولة هاء السكت، فأصبحت شُوِيَّةً ، وهو إلحاق جائز وبذلك تكون عربية سليمة .<sup>5</sup>
- كُوِيْسٌ: تقال في استحسان أي شيء حسي أو معنوي، وهي تصغير كَيْسٍ بمعنى لطيف أو حسن ، ويقلب الياء واوا على رأي الكوفيين وابن مالك ، وهذا سائغ في العربية .<sup>6</sup>
- كما يشيع في لغتنا المعاصرة مكتوبة ومنطوقة بعض مفردات وتراكيب يستوحش منها المتشددون لأنهم لا يرونها في الكتب القديمة ، أولم تسجلها المعاجم اللغوية ، أو سجلتها ، أو لم يلتفت إليها ، فظننت من العامية ، وهذا الذي يستوحش منه إنما هو عربي معرّق ، فإن لم يكن فهو مولد استحدثته بيئة عربية في زمن بعيد . ومن أمثلة ذلك : مَجَّانا ، الطَّرِيحة ، فرجة ، استفرد به ، زَرَجَنَ (بمعنى غضب وأعرض وامتنع ) ، وَقَعُوا في دُوكة في اختلاط ، مَاشِي الحال ، على عينة يا تاجر، أَيَشِّ لك في الموضوع ( وأصلها : أي شيء )<sup>7</sup> ، بك منه الدم ( سقط ووقع ) .<sup>8</sup>

- (1) ينظر: لسان العرب ، ج3/38 ، والمخصص ، ج4/101 .
- (2) ينظر: لسان العرب ، ج 9/184 ، وأساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله ، ت: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1419 هـ - 1998 م ج1/526
- (3) ينظر: لسان العرب ، ج 6/139 ، القاموس المحيط ، ج 1/ 558 ، أساس البلاغة ج1/652
- (4) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، إسماعيل بن حماد الجوهري ، ت أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط 4 ، 1987 ج1/243 ، وأساس البلاغة ج 1/47
- (5) ينظر: تيسيرات لغوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، مصر ، د ط ، د ت ، ص: 180
- (6) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 191
- (7) وقد خففت بحذف الياء من أيّ ، وحذف الهمزة من شيء بعد أن نقلت حركتها إلى الحرف الساكن قبلها ، ثم أعلنت الكلمة إعلال الاسم المنقوص مثل قاض
- (8) ينظر: في الأدب والنقد دراسات وبحوث ، محمود محمد الطناحي، دار الغرب الإسلامي ، ط 1 ، 2002 ، ج 2 ، ص : 768 وما بعدها

2- على دارس اللهجات أن يذكر الكلمات التي دخلها التحريف ، ويبين وجه تحريفها ،  
ويبينه على وجهها الصحيح . ومن أمثله :

- الخطأ في ضبط الألفاظ كبعض الأفعال الثلاثية ، مثل: نَضَجَ يُنْضَجُ والصحيح نَضِجَ  
يُنْضِجُ (بكسر فتح ) ، رَجَعَ يَرْجَعُ والصحيح رَجَعُ يَرْجِعُ (بفتح فكسر) ، وشُلَّتْ يده بالبناء  
للمجهول والصحيح شَلَّتْ بالبناء للمعلوم ، وعَرَضَ الحائط بالفتح والصحيح عَرَضَهُ بالضم ،  
قَطَّعَهُ إِرْبًا إِرْبًا بفتح الراء والصحيح بتسكينها ، الرَّدْحُ من الزمن والصحيح الرَّدْحُ بفتححتين ،  
وَحَرَكَ وشَغَاف القلب وعَنَانَ السماء طوال كلها بفتح الأول لا بكسره .<sup>1</sup>

- الخطأ في صيغ بعض الألفاظ ، مثلا الخطأ في جمع مدير على مدراء ، ومفتي على  
مفتاتي والصحيح أن مدير اسم فاعل من أدار على وزن مقيم ومفيد ومريد يجمع جمع سالم  
مديرون ، ومؤنث الملائن ملأى لا مليئة ، والحماسة بالتاء لا دونها ، وجمع الحاجة حاجات لا  
حاجيات ...<sup>2</sup>

ومن الخطأ الشائع في صياغة اسم المفعول من الأفعال الجوفاء : قال وصان وباع  
وصاغ وهاب، فلا نقول : مَقَالٌ وَمُصَانٌ وَمُبَاعٌ وَمُصَاغٌ وَمُهَابٌ والصحيح فيها أن نقول : مَقُولٌ  
وَمَصُونٌ وَمَبِيعٌ وَمَصُونُغٌ وَمَهِيْبٌ ... وكذلك لا نقول : أمر مَبْغُوضٌ ، وحديث مُسْتَقَاضٌ وأمر  
مَهُولٌ ، والصحيح فيها أن نقول : أمر مُبْغَضٌ ، وحيث مُسْتَقِيضٌ ، وأمر هَائِلٌ .<sup>3</sup>

ومن الأخطاء الشائعة الناتجة عن صياغة الجموع ، مثل: سواح جمع سائح والصحيح  
سياح ، الأكفَاء والصحيح الأكْفَاء أو الكفاء جمع كفاء لأن الاكْفَاء جمع كفيف ، أحفاد جمع  
حفيد والصحيح حفدة وحفداء ، حسن الخصال والصحيح حسن الخصائل مفردها خصلة ، أسياد  
والصحيح سادة أو سادات ، باع الفلاحون أغلالهم والصحيح غلالهم أو غلاتهم (محاصيلهم) ،  
ثوار جمع ثائر والصحيح ثائرون ، نواياه والصحيح نياته ...<sup>4</sup>

(1) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، دار الفكر ، دمشق ، ط 7 ، 1981 ، ص : 330

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 331 ، 332

(3) ينظر: لغتنا الجميلة فاروق شوشة ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، د ط ، 1999 ، ص : 241 ، 242

(4) ينظر: صحح لغتك ، ناصر لوحيشي ، دار الطليعة ، الجزائر ، ط 3 ، 2004 ، ص : 55 ، 56

3- على دارس اللهجة أن يذكر الكلمات التي دخلها التحريف ، ويدل على ما يقوم مقامها من الألفاظ العربية الفصيحة ، ومن الأمثلة على ذلك :

- الألفاظ التي بدلت العامة بعض حروفها، نحو كلمة : التصنت وفصيحتها التنتت ، والكلمات : بايع وصايم وقايم وجايع ... وفصيحتها أن نقول : صائم وبائع وقائم وجائع ، وكذلك : جَعَان وجِيعَان وجِيعَانَة والفصيح فيها : جوعان وجوعى .

- الألفاظ الأعجمية المنتشرة في أوساط العامة وحتى الخاصة : مثل : أكى ، مريقلة ، قول ، مايسترو ، موبایل ، ستاد ، تران ، طرولي أو كار، بيرو ، طابل ، مارشي ، موتور، مارطو، بلونشة ، كرطابل... إلخ ؛ فمن الواجب تعويضها بالألفاظ الفصيحة على الترتيب : موافق ، منتظمة ، قائد ، هاتف محمول ، ملعب ، قطار ، حافلة ، مكتب ، طاولة ، سوق ، محرك ، مطرقة ، خشبة محفظة .

4- التعرض للكلمة المستعملة في غير معانيها المعروفة في كلام العرب ، أو معجمات اللغة ، وإذا لم يوجد بين هذه المعاني والمعاني التي وضعت لها الكلمة مناسبة ، نبه على أن هذه الكلمة استعملت في غير مواضعها ، وأرشد إلى الألفاظ التي يصح أن تستعمل مكانها . ومن أمثلة ذلك :

- تنفس الصعداء : ومعناه الصحيح تنفّس تنفّس الإنسان في الصعود أي لقي شدة والصعداء مصدر بمعنى الشدة ، وعامة الناس يستعملونها عكس هذا المعنى يريدون الراحة واليسر .

- العائلة : مؤنث العائل وهو الفقير، ويستعملها الناس بمعنى الأسرة والعيال.<sup>1</sup>  
- رضخ : ومعناها قطع وكسر وأعطى ، والأصل في معانيها كسر النوى والعظم ومنها رضخ رأس الحية ورضخ له من ماله كأنه كسره واقتطع منه قطعة وأعطاه إياها ، والناس يستعملونها بمعنى خضع ، وليس ذلك من معانيها عند العرب ولا وجه له . والصحيح أن نستعمل بدلها : خضع أو أذعن .

- والفشل : معناه الضعف والجبن ، ومنه قوله تعالى : ولا تتازعوا ففتشلوا ، والناس يستعملونها بمعنى الإخفاق وضد النجاح ، والصحيح أن نستعمل أخفق بدل فشل .

(1) ينظر : هاتان الكلمتان ، فقه اللغة وخصائصها ، محمد المبارك ، ص : 332 ، 333

- صادق المجلس على أو صدّق على : وهذا خطأ لأن صادق من الصداقة وصدّق من الصدق ضد الكذب ، والصحيح أن نقول : وافق المجلس .<sup>1</sup>

- فاطر : من الفعل فَطَرَ ومن معانيه : شق ، وخلق ، وابتدأ<sup>2</sup> ، ويستعملها العامة في مقابل الصائم ، كقول أحدهم : أنا فاطر في هذا اليوم ، والصحيح أن نستعمل مكانها مُفَطِّر ، فنقول : أنا مفطر من الفعل أَفَطَّر يفطِّر.<sup>3</sup>

5- وإذا بحثنا في الأساليب ، ووجدنا ما يخالف قانون نظم الكلام العربي ، ننبه على هذه المخالفة ، ونذكر الوجه الذي يكون به الأسلوب عربيا فصيحاً . ومن المخالفة الشائعة لتراكيب العربية وأساليبها يتداولها بعض الناس نذكر الأمثلة الآتية :

- الخطأ في استعمال حروف الجر ، نحو : أثر على الشيء ، أرسل له مالا ، تسرب إلى المكان ، متخرج من معهد الآداب ، تردد على ، والصحيح فيها أن نقول : أثر في الشيء ، أرسل إليه ، تسرب في المكان ، تخرج في ، تردد إلى.<sup>4</sup>

- تعدي الفعل بنفسه وتُعديّه العامة بواسطة حرف الجر أو العكس ، نحو : حج إلى البيت الحرام ، أكد على أقواله ، حاز على الأموال ، أدّاه حقه ، لقبّوه كذا ، وسّمه كذا ، والصحيح في هذا كله أن نقول : حج البيت ، أكد أقواله ، حاز الأموال ، أدى إليه حقه ، لقبّوه بكذا : وسمه بكذا .<sup>5</sup>

- و من الخطأ كذلك قولهم : جماعة يحب البعض منهم البعض ، وهؤلاء يقاتل البعض منهم البعض ، والصحيح أن نقول : جماعة يحب بعضهم بعضاً ، وهؤلاء يقاتل بعضهم بعضاً ، ومن الخطأ في التركيب قولهم : لا يجب أن نكذب ، ومعنى هذا الكلام أن الكذب ليس بواجب ، والصحيح في ذلك أن نقول : يجب أن لا نكذب .<sup>6</sup>

(1) ينظر : الكلمات الثلاثة السابقة على التوالي، نحو وعي لغوي ، مازن المبارك ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، د ط ،

1979 ، ص : 196 ، 198 ، 201

(2) ينظر : لسان العرب ج 56/5 ( مادة فطر )

(3) ينظر : المصدر نفسه ، ج 5/ 59

(4) ينظر : ذلك بالترتيب ، صحح لغتك ، ناصر لوحيشي ، الصفحات : 16 ، 30 ، 31 ، 26 ، 20

(5) ينظر : المرجع نفسه ، الصفحات على الترتيب : 25 ، 17 ، 19 ، 16 ، 23 ، 23

(6) ينظر : فقه اللغة ، محمد المبارك ، ص : 338



- ومن التعابير الناتجة عن الخطأ في الترجمة أن يقول البعض : فعلت نفس الشيء ، ويشترك هؤلاء في نفس الصفات ، يسكنون نفس البيت ، والصحيح فيها أن نقول : فعلت الشيء نفسه ، ويشترك هؤلاء في الصفات نفسها ، يسكنون البيت نفسه ، لأن التوكيد في العربية يتأخر عن المؤكد .<sup>1</sup>

ومن التعابير التي تفوح عجمة قول بعضهم : يوجد في بلادنا خيرات كثيرة ، أنا كمواطن لي الحق ... وهذه الدار مسكونة من قبل فلان ، ظل يعمل لدرجة أنه مرض ، كم هو جميل ، وهذه عبارات ركيكة ففي العربية ما هو أدق وأجمل وأفصح منها ، فنقول بدلها : في بلادنا خيرات كثيرة ، أنا بصفتي أو باعتباري مواطناً ، هذه الدار يسكنها فلان ، ظل يعمل حتى مرض ، ما أجمله .<sup>2</sup>

- ومن الخطأ كذلك تكرار كلما الشرطية ، والصواب عدم تكرارها ، كقوله تعالى : ﴿ كلما دخل عليها زكرياء المحراب وجد عندها رزقاً ﴾<sup>3</sup> ، ومن الخطأ إدخال اللام في جواب إذا ، وهي تدخل في جواب لو ، كقوله تعالى : ﴿ ولو كنت أعلم الغيب لاستكثرت من الخير ﴾<sup>4</sup> وهكذا بهذه الإجراءات العملية يتم إصلاح اللهجات في الأقطار العربية في جميع مستوياتها اللغوية : الصوتية ، والصرفية ، والمعجمية ، والنحوية ، وشيئاً فشيئاً يتم علاجها وتقريبها من الفصحى ، وهذا العمل من أنبل الأهداف العلمية والتربوية الثقافية والقومية .  
فإن كان من أهم أغراض المجمع خدمة اللغة وترقيتها ، فهو جدير - في رأي الشيخ - أن يدرس لهجات الأقطار العربية من ناحية ما دخل في ألفاظها وأساليبها من أغلاط ، ويدل على وجهها الصحيح .

ومحمد الخضر يضع آلية لعمل المجمع ، وذلك باتصاله بعلماء الأقطار العربية وأدبائها لمساعدته على درس هذه اللهجات واستكشاف ما دخلها من ضروب الفساد ، ثم التنبيه على

(1) ينظر : المرجع السابق ، ص : 336

(2) ينظر : نفسه ، ص : 337

(3) سورة آل عمران الآية : 37

(4) سورة الأعراف الآية : 188

وجوه صحتها في مجلته أو في مؤلفات خاصة ، هذا العمل يراه من أقرب الوسائل إلى إصلاح هذه اللهجات ، وإعادتها إلى وجهها الصحيح .<sup>1</sup>

ويكون هؤلاء العلماء والأدباء هم الذين يتلقون ما يقرره من إصلاح ، ويأخذون به النشء ما أمكنهم ، ويذيعونهم في دروسهم ومجالسهم ، ويدعون إليه في صحفهم .  
وإذا جرى المجمع في انتخاب أعضاء فخريين وأعضاء مراسلين على أن يكون له في كل قطر عضو أو أكثر انفتح أمامه - كما يؤكد الخضر - الطريق لدراسة هذه اللهجات دراسة وافية .<sup>2</sup>

### ثالثا : موقف اللغويين المحدثين من إصلاح العامية

إن لمنهج الخضر في دراسة اللهجات العامية وإصلاحها جذورا في تراثنا العربي ، فلقد عمد بعض العلماء القدماء إلى محاربة اللحن وتقويم السنة العامة والخاصة ، فألفوا كتبا متعددة لهذا الغرض من أشهرها : ما تلحن فيه العوام للكسائي (ت 189هـ) ، ما يلحن فيه العامة للأصمعي (ت 216هـ) ، وتقويم اللسان لابن الجوزي (ت 597هـ) ، وما تلحن فيه الخاصة لأبي هلال العسكري (ت 395هـ) .<sup>3</sup>

وفي العصر الحديث ظهرت عدة أبحاث جادة في هذا المجال ، ففي القاهرة نشر كتاب ( أصول الكلمات العامية ) لحسن توفيق العدل سنة 1322 هـ ، وقد حاول فيه المؤلف أن يرد بعض الكلمات إلى أصولها الفارسية والتركية والأوربية الحديثة ، كما صدر كتاب (تهذيب الألفاظ العامية ) للشيخ محمد علي الدسوقي سنة 1913 ، وقد تناول في كتابه : الدخيل من الألفاظ ، والتحريف في بعض الكلمات ثم أوضح أخطاء العامة . وفي دمشق ظهر كتاب (عثرات اللسان في اللغة ) لعبد القادر المغربي سنة 1949 ، وقد توخى المؤلف من تأليفه بيان الأخطاء التي يظهر خطؤها عند حين نطق الأفواه بها .<sup>4</sup>

(1) ينظر: دراسات في اللغة ، ص : 27

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 28

(3) ينظر: منهج هذه الكتب وغيرها ، لحن العامة والتطور اللغوي ، رمضان عبد التواب ، مكتبة زهراء الشرق ، القاهرة

ط2 : 103 وما بعدها

(4) ينظر: شؤون لغوية محمود أحمد السيد ، دار الفكر المعاصر ، بيروت ، ودار الفكر دمشق ، ط1، 1989 ص: 77

ولمجمع اللغة العربية بالقاهرة عناية خاصة باللغات العامية والبحث فيها منذ إنشائه ، فيكتب الأستاذ عيسى إسكندر المعلوف مقالين في العديدين الأول والثالث من مجلة المجمع يذكر فيهما طائفة كبيرة من مؤلفات القدماء والمحدثين في اللهجات العربية العامية<sup>1</sup> ، ويتحدث في العدد الرابع عن اللهجة العامية في لبنان وسوريا مبينا ما حدث فيما يستظهر من كلمات الفصحى من تغيرات بالإبدال في بعض الحروف والقلب والزيادة والنقص<sup>2</sup> .

ويتحدث الأستاذ محمود العقاد عن أغراض البحوث في الفصحى والعامية ويجعلها في أربعة أغراض ، وهي : التقريب بين الفصحى والعامية ، الانتفاع في توضيح بعض قواعد العربية ، في بيان الأحوال الاجتماعية ، وتغليب الفصحى على العامية<sup>3</sup> .

ويعنى الأستاذ محمود تيمور منذ العدد الثالث عشر في المجلة بعرض كثير من الألفاظ العامية التي ترجع في أصلها إلى الفصحى<sup>4</sup> .

ويدعو إبراهيم أنيس إلى دراسة اللهجات المحلية وفق منهج علمي إصلاحي قائلا : ” ونحن إذ ندعو الآن إلى دراسة هذه اللهجات المحلية فإنما ندعو إلى علاجها ، وننظر إليها على أنها أمراض ابتليت بها الألسنة العربية ، ولا سبيل لعلاجها إلا بتشخيصها العلمي الصحيح ، ولا يتحقق ذلك إلا بدراستها من حيث الأصوات والصيغ والتراكيب ، وما قد تتضمن من ألفاظ أجنبية . “<sup>5</sup>

ويرى صبحي الصالح ضرورة توافر الأسباب وتضافر الجهود لمحاربة العامية وتقريبها إلى الفصحى الميسرة ، فيقول : ” فمما لا ريب فيه أن العامية متفرعة عن الفصحى ، ومتأثرة بها ، وإن كانت أحيانا تشوبها وتحريفها لها ، وليس لداء العامية من علاج إلا محاربة الأمية ، وتعميم التعليم الإجباري ، وتمكين أجهزة الإعلام في الدول العربية من الارتفاع بالعامية إلى الفصحى

(1) ينظر : اللهجة العربية العامية ، مجلة المجمع ع 1 ص : 350 ، و ع 3 ، ص : 349

(2) ينظر : مجلة المجمع العدد الرابع ، ص : 294

(3) ينظر : مجلة مجمع القاهرة ، ع 11 ، ص : 75

(4) ينظر : العامية الفصحى ، مجلة مجمع القاهرة ، ع 14 ص : 173

(5) اللغة بين القومية والعالمية ، إبراهيم أنيس ، ص : 231

المبسطة الميسرة فيما تبثه بالإذاعة والتلفزيون من أشرطة مسجلة واسطوانات ، وفيما تنتشره من أدبنا المسرحي الحي الذي يتكاثر مع الأيام .<sup>1</sup>

وقد لقي منهج الشيخ الخضر في إصلاح العامية وتقريبها قبولا واستحسانا لدى الكثير من الدارسين في مختلف البلاد العربية .

ففي سوريا يؤكد الدكتور محمود أحمد السيد على ذلك بقوله : لعل أفضل خدمة نقدمها لأمتنا العربية في هذا المجال هو أن نعمل إلى دراسة اللهجات العامية في أقطارنا العربية دراسة تتبعية استقصائية ، تكشف لنا عن المفردات العربية الصحيحة التي تستخدم في هذه اللهجات ، والمفردات التي اعتراها التصحيف والتحوير ، وتلك التي تغيرت دلالتها من حيث المعنى ، كما تكشف عن الألفاظ الدخيلة من المجتمعات الأخرى ، تركية كانت أو فارسية أو إنجليزية أو فرنسية ...

فإذا عمدنا إلى هذه الدراسة الاستقصائية التتبعية لمفردات لهجاتنا العامية ، في سائر أصقاع العروبة ، ولأنماطها اللغوية في التعبير ، وأخذنا المفردات العربية المشتركة بين هذه العاميات ، ثم أعدنا للكلمات المحورة صحتها ، وعربنا الدخيل ، فإننا بذلك نقدم خدمة كبرى لأمتنا العربية ولغتها الفصحى .<sup>2</sup>

كما يشير الدكتور إميل بديع يعقوب إلى الفوائد الأدبية والتربوية لهذه الدراسة بالقول : وقد يكون من المفيد في مجال هدم الهوية بين العامية والفصحى الاعتناء بجمع كل المفردات العامية، ورد الاعتبار إلى كل ما يمكن رد الاعتبار إليه ، وتصحيح ما يمكن تصحيحه منها بغير إبعاد لها عن صورتها كلما أمكن ذلك ، وفي مثل هذا فائدة كبيرة ، وبخاصة للشاعر والكاتب ومعلم العربية وطالبيها ، فلا يعود المعلم إلى شجب ألفاظ يستخدمها الطالب في إنشائه، بحجة أنها عامية نابية ، ولا يعود الطالب يتشكك في مفردات لغته أو يشعر أن لغته عاجزة عن إظهار شعوره ومكونات نفسه .<sup>3</sup>

(1) دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ، ص : 360 ، 361

(2) ينظر : شؤون لغوية ، محمود أحمد السيد ، ص : 76

(3) ينظر : فقه اللغة ، إميل بديع يعقوب ، ص : 172

ويلح الدكتور شوقي ضيف على معالجة العامية وردها إلى أصولها الفصيحة قائلاً: " ولا بد أن تعرف أن الفصحى لغة أدبنا الرفيع ، وأن العامية بأزجالها وقصصها إنما هي في جمهور ألفاظها فصحى محرفة . والعامية لذلك في حاجة أن تعنى المجامع اللغوية في البلاد العربية بدراسة ما داخل ألفاظها من تحريفات وردها إلى أصولها الفصيحة على نحو ما يصنع بذلك المجمع اللغوي القاهري ، وبذلك تقترب العامية من الفصحى تدريجياً في جميع ديارنا العربية . " <sup>1</sup>

وفي اللهجة المصرية قدم دراسة تطبيقية قيمة إلى مؤتمر المجمع بعنوان " العامية فصحى محرفة " <sup>2</sup> ، كشف فيها عن طائفة من تحريفات العامية المصرية ، في الإعراب وفي صيغ الأفعال والأسماء والمشتقات والأدوات ، وصيغ المثني والجمع والمنادي والتصغير والنسب وغيرها من التحريفات الصوتية . ويصحح هذه التحريفات جميعها ويؤكد في هذا كله على أن تعدل العامية عن هذه التحريفات وتعود إلى النطق الفصحى الصحيح .

وقام أحمد عبد الغفور العطار بالتأصيل اللغوي لبعض الألفاظ العامية الحجازية ، وقد أحصى أكثر من مائة وثلاثين موضعاً ، ونبه العطار أن ذكره لأصول هذه الكلمات العامية ليس المقصود منه الدعوة إلى العامية ، وإنما المقصود منه التقريب بينها وبين الفصحى <sup>3</sup> . ومن هذه الكلمات الشائعة في اللهجة الحجازية : ابن الهزيمة ( وهي تقال للمداعبة ، وأصلها بفتح الهاء آخر ولد الشيخ والشيخة ) ، البطيط ( العمل الذي لا يطيقه الناس ، وأصلها الداھية والعجيب ) ، تشليح ( أخذ كل ما مع الإنسان ، وأصلها التعرية ) ، جبد ( بمعنى جبد ) ، تَكَرَّفَس ( تداخل بعضه في بعض ، وأصلها تكَرَّسَف ) ، جُغمة ( بمعنى جرعة ، أصلها الغُجْمَة ) ... <sup>4</sup>

وفي الجزائر ألف الدكتور عبد المالك مرتاض كتاباً عن " العامية الجزائرية وصلتها بالفصحى " ذهب فيه إلى: أن البحث في لهجة من اللهجات العامية العربية لا يُعدّ بالضرورة

(1) بين الفصحى والعامية ، شوقي ضيف ، مجلة اللغة العربية بالقاهرة ، ع 89 ، ص: 17

(2) وقد نشرت هذه الدراسة على جزأين في العدد 91 ، 93 من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(3) أحمد عبد الغفور العطار لغويًا ، رسالة ماجستير ، تقديم ماجد هلال العصيمي ، إشراف مصطفى زكي التوني ، قسم الدراسات العليا العربية ، جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ، 1422 هـ ، ص:

(4) ينظر : المرجع نفسه ، الصفحات على الترتيب : 357 ، 358 ، 359 ، 360 ، 361

دعوة إليها ، ولا إغراء بإحياء ما اندثر منها، ولا دفعا إلى استعمالها في الكتابة ، وإنما يعدّ بحثاً علمياً موضوعياً قائماً على التطلع إلى المعرفة المجردة إن شئت ، وإلى المعرفة الهادفة إن شئت ذلك أيضاً<sup>1</sup>. وبعد أن يقطع شوطاً في دراسته يقول: ”ومن الأمثلة والشواهد التي جئنا بها، يمكن لنا أن نستخلص نتيجة هامة تتمثل في كون عاميتنا راقية جداً، بحيث يستطيع الباحث المحايد النزيه أن يضعها في صدر العاميات العربية الراقية. فعلى الرغم من الغزوات المتتالية ، والاحتلالات المتعاقبة لأرضنا، فإن اللغة العامية الجزائرية ظلت أقرب ما تكون إلى العربية الأصيلة ، وأبعد ما تكون عن لغات المحتلين القدامى كالرومان والوندال ، والمحدثين كالفرنسيين والإسبان . “<sup>2</sup>

ويعود إلى تأكيد مذهبه في انتماء عامية الجزائر إلى الفصيحة بعد دراسته لجملة من الأمثال الجزائرية بقوله : ” ولعل في هذا القدر من هذه الطائفة من الأمثال ، ما يدل على أن الأمثال الشعبية الجزائرية تستعمل العربية السليمة في كثير من تراكيبها، وتستمد من أصولها الصحيحة. وكل ذلك يزيدنا اقتناعاً بنقاوة عاميتنا، واقترباً شديداً من الفصحى . “<sup>3</sup>

وبعض اللغويين المجتهدين الحريصين على خدمة الفصحى وعلاجها من داء العامية وضعوا معاجم لهذا الغرض ، جمعوا فيها الألفاظ العامية ذات الأصول الفصيحة وأرشدوا إلى مصادرها من القرآن الكريم والحديث الشريف ومن كلام العرب شعرا ونثرا .

ولعل من أبرز هؤلاء الدكتور عبد المنعم سيد عبد العال ، والذي يؤكد أهداف عمله هذا في مقدمة معجمه ، حيث يقول : ” من مهام هذا المعجم التنبيه إلى الكلمات الفصحى التي حرّفت العامة لفظها أو غيرت معناها ، ثم تحديد صوابها اللغوي لئيتجنبها متعلم اللغة العربية ، والمتحدث بها ، فإذا صححت هذه الكلمات وأزيل عنها التحريف ، ونفي عنها التصحيف ، كان ما وراء ذلك أقرب وأسهل للطلب . “<sup>4</sup>

(1) ينظر: العامية العربية وصلتها بالفصحى، عبد المالك مرتاض، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر، د ط ،

1981 ، ص: 6

(2) المرجع نفسه ، ص : 68 ، 69

(3) المرجع نفسه ، ص : 133 ، 134

(4) ينظر : معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية ، ط 2 ، د ت ، مكتبة الخانجي ، مصر ، ص : 4

وقد كان هذا الباحث حريصا على جمع اللفظ العامي ذي الأصل العربي ، وعاد به إلى مصدره في القرآن الكريم ، أو الحديث الشريف ، أو معاجم اللغة ليثبت صحته ، فيطمئن متقفونا حين يضيفونه إلى رصيدهم اللغوي ، كجديد تظهر آثاره في تحرير الصحافة ، وكتابة القصة ، ونظم الشعر ، ويقتنع الطلاب بفصاحة هذه الألفاظ ، فلا يترددون في استخدامها تحريراتهم وكلامهم ، ولا يحجمون عنها لأنها دارجة لم يألّفوا كتابتها بين الألفاظ التي لُقِّنوها ، وما هي في الحقيقة إلا ألفاظ فصحي أهملت لفترة ما أن تعود بعدها إلى وضعها الطبيعي في اللغة .<sup>1</sup>

ومن الأمثلة التي وردت في هذا المعجم نذكر :

- بَلَّاش : أخذ فلان كذا بَلَّاش ، أو بَلَّاشٍ ( أو بَلُّوشٍ بتصغيرها ) أي : مجان دون دفع ما يقابل ما أخذ ، والأصل فيها بلا شيء ، وتم نحت كلمة واحدة بلاش .<sup>2</sup>
- بَلَطَج : بلطج فلان اكتسب رزقه عن طريق الشر والابتزاز وهو بلطجي .<sup>3</sup>
- حَنَّاش : نقول في دارجتنا فلان حناش في بيعه وشرائه : كسوب يبيع بأعلى ثمن ويشترى بأقله وأبخسه .<sup>4</sup>
- حَوَّشَ : نقول في دارجتنا : حوَّش فلان المال جمعه ليدخره ، وحوش ماء المطر جمعه واحتفظ به : وفي المعجم الكبير حوَّش : جمع ، حوَّش الشيء : جمعه وادخره ، ويقال : حوَّش المال .<sup>5</sup>
- حَبَطَ : نقول في الدارجة : خبط فلان فلانا بالعصا أي ضربه بها ، وخبط الباب برجله وطئه شديدا ، والخبط : الدق والقرع ن وفي القاموس المحيط : خبطه يخبطه : ضربه شديدا ، وكذا خبط البعير الأرض بيده : وطئها شديدا .<sup>6</sup>

(1) ينظر: المرجع السابق ، ص : 3

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 139

(3) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 130

(4) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 130

(5) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 207 ، والمعجم الكبير ، مجمع القاهرة ، ج5 ، حرف الحاء ، ص : 848

(6) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 210 ، ولسان العرب ، ج280/7 ( مادة خبط )

وفي نفس الإطار وضع أحمد رضا قاموسه : رد العامي إلى الفصحى ، ضم فيه ألفا وأربع مئة مادة ، وقد وصفه : قاموس يرد الكلمات العامية إلى صحيحها أو إلى ما تحتمله من الوجوه ، ويأتي بمرادفاتها من الفصحى بتحقيق وتدقيق لهما قيمتهما اللغوية .<sup>1</sup>

ومن الأمثلة التي أوردها في هذا المعجم :<sup>2</sup>

- البَحْبُوح : الواسع النفقة ، فلا يقتر على أهله .

- بَحَاق : إذا فتح عينه ووسعها ونظر نظرا شديدا .

- البَطَانِيَّة : ثوب يتدثر به النائم ويتلحفه ويتبطنه .

- بَهْدَل بهدلة : وقالوا بهدله : إذا تنقصه أو شتمه .

- البَالَة عند العامة هي : الخرقة الكبيرة من البزر أو القطن ونحو ذلك تتضد وتحزم

وللغرض ذاته - إصلاح العامية وتقريبها من الفصحى - نظمت ملتقيات محلية وعربية ودولية منها : الندوة الدولية التي نظمت بالجزائر بعنوان : الفصحى وعامياتها لغة التخاطب بين التقريب والتهديب .<sup>3</sup>

وقد كان الهدف من هذه الندوة هو الرقي بالعامية لتعود إلى وضعها الطبيعي قبل أن تتزاح عن مستواها الفصحى الراقى والأدبي إلى مستوى أدنى ، وهو مستوى خطاب العامة ، هذا من جهة ومن جهة أخرى ، السعي لتطبيق استراتيجية في هذا المجال بالعمل على الرفع بمستوى الدارجة لتقترب من مستوى اللغة الوسطى التي لا تحمل في خطابها التقعر وتستجيب لمتطلبات الحياة المعاصرة ؛ وضمن هذا المنظور تركزت المحاضرات القيمة التي قدمها الأساتذة المختصون في هذه الندوة ، ومن بين محاورها الشروط التي تترقي بالعامية لتقارب الفصحى الوسطى بهدف تحقيق التواصل الجيد .<sup>4</sup>

(1) ينظر: قاموس رد العامي إلى الفصحى ، أحمد رضا ، دار الرائد العربي بيروت ، ط2 ، 1981 : الغلاف

(2) ينظر: المرجع نفسه ، الصفحات على الترتيب : 26 ، 30 ، 50 ، 64 ، 70 .

(3) من تنظيم المجلس الأعلى للغة العربية بالجزائر وبالتعاون مع وزارة الثقافة ، ضمن فعاليات الجزائر عاصمة الثقافة العربية ، يومي 4 و5 جوان 2007 بنزل الأوراسي بالجزائر العاصمة

(4) ينظر: الفصحى وعامياتها لغة التخاطب بين التقريب والتهديب ، المجلس الأعلى للغة العربية ، دار الخلدونية للطبع والنشر ، 2008 ، الجزائر ، ص : 5



## المبحث الرابع : رأي الخضر حسين في استعمال الكلمات غير القاموسية

ردا على مقترحات الأستاذ عبد القادر المغربي<sup>1</sup>

أقدم العلماء العرب قديما في حركة دؤوبة على جمع الكلمات التي نطق بها العرب رغبة في سلامة اللغة العربية وصيانتها من اللحن والتصحيف ، وحرصا على فهم النصوص الدينية والأدبية : من قرآن وحديث شريف وكلام العرب منظومهم ومنثورهم ، وقد تم ترتيب هذه الكلمات في رسائل ، ثم في معجمات جامعة ومتنوعة .

وقد سجلت لهذا العمل جملة من الملاحظات الهامة أبرزها :

- سماع اللغة من مصادرها الموثوقة : وهو ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته ، فشمّل كلام الله تعالى : وهو القرآن الكريم ، وكلام نبيه ص ، وكلام العرب قبل بعثته وفي زمنه وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين نظما ونثرا عن مسلم أو كافر .<sup>2</sup>

- الاقتصار على من يوثق بفصاحتهم وسلامة لغتهم ، والقبائل التي أخذ عنها اللسان العربي الفصيح قليلة جدا ، وقد حصرها أبو نصر الفارابي في قوله : كانت قريش أجود العرب انتقاء للأفصح من الألفاظ ... والذين نقلت اللغة العربية ، وبهم اقتدي ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب هم : قيس ، وتميم ، وأسد ... ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ من غيرهم من سائر قبائلهم .<sup>3</sup>

- اعتماد معايير علمية وشروط في جمع اللغة ، كالسماع المباشر من عرب البادية ومشافهتهم ، وتوثيق كلامهم بالتدوين .<sup>4</sup>

---

(1) هو عبد القادر بن مصطفى المغربي الطرابلسي (1868 - 1956 م) من العلماء باللغة والأدب . أصله من البلاد التونسية ومولده في اللاذقية. نشأ في طرابلس الشام وقرأ على أبيه وبعض علماء دمشق والقسطنطينية ، ودرّس في الكلية الصلاحية ببيت المقدس ثم استوطن دمشق. وتولى التحرير في جريدة " الشرق " ولما أنشئ المجمع العلمي العربي السوري كان من أعضائه الناشطين، فنانبا لرئيسه . وعين محاضرا في العربية وآدابها، بالجامعة السورية. وجعل من أعضاء مجعني مصر والعراق .. ومن مؤلفاته : الاشتقاق والتعريب... ( ينظر الأعلام للزركلي ج4/47 )

(2) ينظر: الاقتراح ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المكتبة التوفيقية ، مصر، د ط ، 2002، ص: 50

(3) ينظر: المصدر نفسه ص : 57 ، 58 ، نقلا من كتاب الفارابي الألفاظ والحروف .

(4) ينظر: شرائط النقل والسماع ، محاضرات في فقه اللغة ، زبير درقي ، ص : 47 ، 48

- تنظيم ما جمع في رسائل ومعجمات مختلفة الأهداف والأحجام ، فمنها ما ترتب مفرداتها على حسب الموضوعات ، مثل : النبات والشجر للأصمعي ، وتهذيب الألفاظ لابن السكيت ، والمخصص لابن سيده ، وفقه اللغة للثعالبي ؛ ومنها ما ترتب مفرداتها على حسب الألفاظ ، مثل : العين للخليل بن أحمد ، والصاحح للجوهري ، والقاموس المحيط للفيروزآبادي ، ولسان العرب لابن منظور.<sup>1</sup>

- وقد اشتملت المعاجم على كلمات كثيرة كانت مهجورة في الاستعمال ومستبدلاً منها كلمات أخرى مما ضخم اللغة، وعلى عدد كبير من المفردات المولدة والمشكوك في عربيتها، كما حرّفت فيها كلمات كثيرة عن أوضاعها، ويرجع ذلك إلى أسباب كثيرة كالوضع والتصنيف.<sup>2</sup>

- أهم ما يؤخذ على معاجمنا أنها في معظم الأحيان لم تكد تتعدى في موادها عصور الاحتجاج .<sup>3</sup>

وبعد هذه التوطئة نطرح الأسئلة الوجيهة الآتية:

هل جمعت المعاجم كل مفردات اللغة ؟ وهل كل ما فيها هو كل ما تكلمت به العرب ؟ وهل كل هذه المفردات المجموعة مستعملة اليوم ؟ وهل هي كافية لاستيعاب المعاني المستجدة في المصطلحات العلمية وألفاظ الحضارة الحديثة ؟ وهل بالإمكان توليد وإدخال ألفاظ جديدة لمواكبة هذه المعاني المستجدة ؟ وهل بالإمكان قبول دخول ألفاظ غير قاموسية معرّية أو دخيلة أو مولدة أو عامية في معاجمنا الرسمية الحديثة .

هذه الأسئلة الخطيرة لها آثارها الكبيرة في اللغة وتطورها ، نطرحها في هذا المبحث ضمن مقترحات قدمها عضو المجمع العلمي بدمشق عبد القادر المغربي على أعضاء هذا المجمع حول استعمال الكلمات غير القاموسية للنظر فيها والاستفتاء في أمرها.

(1) ينظر: نشأة المعاجم العربية وأنواعها وتقويمها ، البحث العربي عند العرب ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 6 ، 1988

ص : 161 ، وكتاب : نشأة المعاجم العربية ، ديزيره سقال ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، ط 1 ، 1995

(2) ينظر: فقه اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط 7 ، د ت ، ص : 293 ، 294

(3) ينظر: المعجم اللغوي المنشود بين معاجمنا القديمة والحديثة ، محمود فاخوري ، مجلة المجمع العلمي بدمشق ،

مجلد 77 ، ج 1 ، ص : 54

وقد نظر محمد الخضر حسين - وهو عضو في هذا المجمع - في هذه المقترحات وأبدى رأيه في استعمال هذه الطائفة من الكلمات . وقد رأيت من المفيد أن نستعرض هذه المقترحات أولاً ، ثم نتبعها بتحليل رأي محمد الخضر فيها .

### أولاً : اقتراح الأستاذ المغربي<sup>1</sup>

وقد كان موضوع اقتراح المغربي هو استمالة نظر أعضاء المجلس إلى العناية بالكلمات غير القاموسية ، ويعني بالكلمات غير القاموسية كلمات نستكف من إيداعها قواميسنا العربية وقد أصبحنا - مع هذا - لا نستكف من التكلم بها ، وإيداعها كتاباتنا أحياناً ، وقد أصبحنا - معاصر العرب - مع معاجمنا تجاه أمر واقع غريب الشكل ، ذلك أننا نرى ألوفاً من الكلمات الحوشية المهجورة الاستعمال قد تبوأَت من قواميسنا الصدر والمحراب ، وألوفاً من الكلمات الدخيلة التي ألفتها الأسماع ، والتي نرى أنفسنا مضطرين لاستعمالها قد حرمت دخول المعاجم ، وطرحت وراء الأبواب .

وهذا على خلاف ما عليه الحال في لغات الأمم الراقية ، فإن معاجمها اليوم تتضمن من الكلمات القديم والحديث ، والأصيل والدخيل ، وميزان التفاضل بينها إنما هو استعمال البلغاء لها ، لا لكونها أصيلة أو دخيلة ، فإذا تصفحت معجم لاروس - مثلاً - وجدت إزاء الألفاظ الفرنسية المحضة ألفاظ أخرى من لغات مختلفة ...

ولا يخفى على الدارسين أن الكلمات الدخيلة التي سمينها غير القاموسية ، تبقى مرذولة سيئة السمعة مادامت لم تذكر في معاجمنا العربية . وما دام كتابنا المجيدون يأنفون من استعمالها خشية أن ينسب إليهم قصور أو توهم كتاباتهم بلوثة العجمة .

---

(1) كان المغربي أحد أعضاء المجمع العلمي بدمشق، فقدم اقتراحاً في ترقية اللغة وإصلاح معجمها تلاه في إحدى جلساته ، وقد أرسلت نسخ منه إلى بعض الأعضاء ، فأجابوا عليه، وقد سماها فتاوى علماء اللغة المعاصرين في أصنافها، تمهيد الطريق أمام المعجم العتيق، ليمخض هذه الإجابات ويستخرج منها زبدة يصح الركون إليها ، بحيث تكون قراراً قطعي واجب التنفيذ ، وقد صنف المغربي الكلمات غير القاموسية وهي التي لم تدون في قواميس اللغة إلى أصناف سبعة ، وطلب رأي أعضاء المجمع في أي الأصناف ينبغي قبوله وعده عربياً وتدوينه في المعجم العتيق، وأي الأصناف لا يجوز فيه ذلك، وقد أفرغ طلبه في شكل استفتاء نشر في مجلة المجمع (المجلد 8 ، ص : 29 )، ومن أبرز المجيبين : محمد الخضر حسين، أحمد الاسكندري ، أحمد أمين ، معروف الرصافي ، الكرمل ، مصطفى الغلاييني ، جميل الزهاوي ، وشكيب أرسلان وغيرهم ، وقد وصلت إجاباتهم تسعة عشر إجابة نشرت في المجلدين الثامن والتاسع من مجلة المجمع العلمي بدمشق .

وكل ما يريده المغربي من الأعضاء أن لا ينظروا إلى الكلمات غير القاموسية نظرة ازدراء، ولا يحرموا استعمالها على السواء ، بل يقترح عليهم أن يضعوها ، ثم يميزوا بين أصنافها ، فنصف منها يعلن المجمع العلمي الفتوى بجواز استعماله ، بل بلزوم ذكره في معاجمنا اللغوية الحديثة أيضا ، ونصف منها يعلن عدم جواز استعماله أصلا ، ثم يبين السبب في الأمرين : الجواز ، وعدم الجواز.<sup>1</sup>

**الصنف الأول :** من الكلمات غير القاموسية كلمات عربية قحة ، لم تذكرها المعاجم لكن وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتج بأقوالهم مثل: فعل تبدى بمعنى: ظهر لم تذكره المعاجم بهذا المعنى ، وإنما ذكرته بمعنى : سكن البادية ، لكنه ورد في بيت شعر لعمر بن معدى كرب من قصيدته الدالية المذكورة في ديوان الحماسة ، والبيت هو قوله :

وبدت لميس كأنها                      بدر السماء إذا تبدى

فما رأيكم في هذه الكلمة غير القاموسية ؟ هل يجوز لنا إهمالها بعد أن جاءت في شعر هذا العربي الصميم ؟ لكن لماذا لم تذكرها هذه المعاجم ... ولكن لا أظن أن زملائي أعضاء المجمع العلمي يخالفونني في وجوب الإسراع إلى إعلان الفتوى بجواز استعمال كلمة تبدى وما شابها .

**الصنف الثاني :** من الكلمات غير القاموسية كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الإسلاميين الذين لا يحتج بأقوالهم : وهذا كفعل أقصّ الخبر - رباعيا - بمعنى قصه - ثلاثيا - لم تذكره المعاجم لكنه جاء في كلام الإمام الطبري المشهور ببلاغة عباراته إذ قال في تاريخه من الطبعة الأوربية : فأتيته وأقصت قصته .

ويطلب المغربي إعطاء الفتوى بجواز استعمال هذا الصنف ، ويمكن أن يعد إقرار العلامة اليازجي لكلمة فخيم ، مع أن علماء اللغة لم يذكروا إلا فخم ، واستعمال الإمام الشيخ محمد عبده لكلمة : صدفة ، في خطبة شرحه لنهج البلاغة مكان كلمة مصادفة .

**الصنف الثالث :** كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب أو يعرفونها في معان أخرى، وهي كلمات اصطلاحية فنية أو إدارية ، كقولهم : هيئة المحكمة ، تشكيل المحاكم ،

(1) ينظر: اقتراح المغربي وهذه الأصناف ، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق ، كانون الثاني 1928، المجلد 8 ، ج 1، ص : من 29 إلى 32 ، ودراسات في اللغة وتاريخها ، محمد الخضر حسين ، ص: من 104 إلى 109 .

انعقدت الجلسة ، تعريفه الرسوم ، ميزانية ، كمية ، كيفية ، وما في نظير ذلك . وهذه الكلمات غير القاموسية أرجو من رفاقي أعضاء المجمع أن يجوّزوا استعمالها ، لاسيما أنها كلمات اصطلاحية ولكل قوم اصطلاحهم .

**الصنف الرابع :** كلمات عربية المادة ولدها المتأخرون من أهل الأمصار الإسلامية لا يعرفها العرب الأولون ، ولم ينطق بها الفحول المقرمون ، مثل فعل خابره بمعنى راسله ، وفعل تفرّج على الشيء ، واحترار في أمره ، وتترّج في البستان ، وهكذا ، وأنا أعرف سألقى صعوبة في حمل زملائي أعضاء المجمع على إعطاء فتوى بجواز استعمال هذا الضرب من الكلمات غير القاموسية .

**الصنف الخامس :** كلمات دخيلة عجمية الأصل ، وهي ما هو ثقيل على اللسان مثل: أتوموبيل ، وبير صوناليتيه ، ومنها ما هو خفيف في السمع ، مثل : فيلم ، بالون ، أنا على يقين أن أعضاء المجمع لا يجوزون استعمال كلا القسمين ، الثقيل والخفيف ، وإنما يرجون العدول عنهما إلى كلمات عربية تقوم مقامهما أو تعريبها بكلمات ذات صيغة عربية كما قالوا مناورة في تعريب ( manoeuvre ) .

**الصنف السادس :** أساليب أو تراكيب أعجمية تسربت إلى لغتنا، وهي مما لا يعرفه العرب الأقدمون مترجمة عن اللغات الأوربية ، وهذا كقولهم : ذر الرماد في العيون ، عاش ستة عشر ربيعا ، وضع المسألة على بساط البحث ، لا جديد تحت الشمس ، ساد الأمن في البلاد ، وما في نظير ذلك ، ولا أظن أن أحدا ينازع في استعماله .

**الصنف السابع :** من الكلمات غير القاموسية كلمات لم يستعملها أحد من الفصحاء بل يتحاشون النطق بها ، وهو ما نسميه العامي وهذا كثير لا يحمله أحد مثل : بدّي أذهب ، جيب الكتاب ، لحشه على الأرض ، تعريش على الشجرة ، تحركش بفلان ، إلى غير ذلك، وهذا لا يجوز استعماله بالطبع ، بل يجب العمل على تقليص ظله من بيننا تدريجيا ، وتعويد أبنائنا على استعمال غيره من الفصيح الذي يصلح أن يقوم مقامه .

## ثانيا : جواب الخضر حسين عن المقترحات

قبل أن يجيب محمد الخضر عن هذه المقترحات ، ويبيدي رأيه في قبولها أو رفضها ، راح يذكر بجملته من المبادئ الأساسية الواجب التحلي بها عند إصلاح ألفاظ اللغة العربية وقواعدها الموروثة ولعل من أهمها<sup>1</sup>:

- أهمية دور المجمع اللغوي في إصلاح اللغة ونموها ، فلم يبق اليوم من يختلف في أن اللغة في حاجة إلى مجمع علمي يسير بها مع مقتضيات العصر ، ويضع للمعاني المتجددة ألفاظا لائقة .

- إن اللغة تروى بالسماع ، وأن القياس طريق لنموها واتساعها ، فيكاد علماء اللغة فيما سلف يجمعون على أن الناطق بكلمة لم ترو عن العرب الخالص مخطئ . إلا أن تكون على قياس لغتهم .

- وحتى لا يقف الكاتب أو الشاعر أو الخطيب أمام هذه المعاني الطارئة مبهورا . ضبط علماء اللغة قواعد العربية ، ومازوا بين ما جاء على وجه الشذوذ فينطق به كما ورد ، وبين ما يصلح أن يكون قياسا مطردا . ورموا بهذا إلى غرضين شريفين:

أحدهما : المحافظة على لهجة العرب و طرز خطابهم .

ثانيهما : فتح السبيل إلى أن تستمر اللغة نامية على وجه يلائم روحها يوم وصلت في بلاغتها وحسن بيانها إلى ذروة لا تطمح العين إلى ما وراءها .

- للمحدثين الحق في الوضع اللغوي : فلم يزل ولد إسماعيل على مر الزمن يشتقون الكلام بعضه من بعض . ويضعون للأشياء أسماء كثيرة بحسب حدوث الأشياء الموجودة وظهورها . وهذا النوع من التصرف - يؤكد الخضر - لا يختص بالعرب الخالص ، بل هو حق باق لكل من ينشؤون على النطق بهذه اللغة الفضلى، وإذا لم تسر هذه اللغة فيما سلف على مقتضيات العصور ، وليست علة ذلك بأن آراء علمائها وقفت في سبيل تقدمها وإنما فات علماءها أن يقوموا بهذا الإصلاح العلمي على طريقة منتظمة .

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 111

وبعد هذه التوطئة يشرع الخضر في تقديم رأيه في هذه الأصناف المقترحة من الكلمات - **الصنف الأول** : يوافق محمد الخضر المغربي في صحة استعمال ما سماه صنفاً أول ، وهو كلمات عربية قحة لم تذكرها المعاجم ولكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين يحتج بأقوالهم، مثل فعل : تبدّى بمعنى ظهر ، حيث ورد في بيت لعمر بن معدى كرب مروى في ديوان الحماسة ، ومن الذي يعارضه في صحة استعمال كلمة جاءت في شعر عربي احتواه كتاب يوثق به كديوان الحماسة ؟<sup>1</sup>

ويجري على هذا السبيل - كما يؤكد الخضر - ككلمة : « معتمد » للذي عمده الوجد ، فقد وردت في شعر عزاه صاحب « الأغاني ، لعدي بن زيد وهو : من لقلب دَنَفٍ أو معتمد. فالقافية وتفسير صاحب الأغاني لها بقوله : « المعتمد الذي عمده الوجد ، ينفيان أن تكون هذه الكلمة قد أصيبت بتحريف ، فعد مثل هذه الكلمة في لغة العرب مما يجد في القبول مساعاً ، وإن لم يرد في كتب المعاجم ، ومن هذا القبيل : يُسَوِّف ، مضعف ساف أي : شَمَّ ، فإننا لم نجد في مثل « القاموس » أو « اللسان » ولكنه ورد في قول أمية بن أبي عائذ : « فظل يسوّف أبوالها » ، وفسره أبو سعيد العسكري في « شرح أشعار الهذليين » بقوله : « يسوف : يشم ».<sup>2</sup>

وأغلب المجمعين المستفتين يعتبر هذا الصنف عربياً محضاً ، يجيز استعماله ، ويوجب إيداعه المعجم ، وبعضهم يشترط الفصاحة والتوثيق والشهرة.<sup>3</sup> وهي أمور ضرورية مطلوبة. والبعض الآخر يشترط الحاجة إليه فقط خوفاً من كثرة الترادف<sup>4</sup> ، فمثلاً : الفعل تبدّى بمعنى ظهر فإننا لسنا في حاجة إليه ، مادام قد ورد في لغة العرب ثلاث وعشرون لفظة تدل كلها على معنى الظهور.<sup>5</sup>

(1) ينظر: المصدر السابق ، ص : 111

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 111 ، 112

(3) ينظر: جواب أحمد الاسكندري ، مجلة المجمع العلمي ، المجلد 8 ، ص : 104

(4) ينظر: جواب أحمد أمين ، مجلة المجمع العلمي ، المجلد 8 ، ص : 35

(5) ينظر: جواب عارف النكدي ، مجلة المجمع العلمي ، المجلد 8 ، ص : 597

وفي رأبي أن هذا النوع من الكلمات لا يجوز التردد في قبوله ، وأن نسارع في ضمه إلى معاجمنا ، مادام صحيحا فصيحاً ، فقد نحتاجه في معنى جديد أو معنى تفصيلي أو في نظم قافية ، أو في بناء سجع أو تجنيس .

- وما سماه المغربي صنفاً ثانياً: وهو كلمات عربية خالصة لم تذكرها المعاجم، لكنها وردت في كلام فصحاء العرب الذين لا يحتج بأقوالهم ، ومثل له بكلمة : أقصصنا الواردة في تاريخ ابن جرير، وفخيم الواردة في كلام اليازجي، وصدفة الواردة في كلام محمد عبده . فمحمد الخضر يرفض هذا الصنف من الكلمات رفضاً باتاً ، لأنه يراه إما محرفاً أو هو خطأ ، وقبوله فوضى في اللغة .

ويعلل ذلك بقوله : ” فنحن لا نفهم إلا أن اليازجي ومحمد عبده استعملا هاتين الكلمتين على توهم أنهما من العربي الفصيح ، ولسنا على ثقة أن ابن جرير الطبري قال : فأقصصنا ، ومجيئها في بعض النسخ من تاريخه لا يكفي دليلاً على أنه لفظها بفمه أو كتبها بقلمه . “<sup>1</sup> ولو سلمنا أن الشيخ محمد عبده واليازجي - يفترض الخضر - قد استعملا الكلمتين مع العلم أنهما لم يردا في كلام العرب الخالص ، وكان تصرفهما هذا إطلاقاً لكل ناطق بالضاد أن يلقي الكلمات كيف يشاء ، فيقول من الوصف من صعب - مثلاً - صعباً ومن سهل سهيلاً ، كما قال اليازجي في الوصف من فخم ( فخيماً ) ، ويقول مكان قتل : ( أقتل ) ، ومكان ضرب : ( أضرب ) ؛ كما جاء في بعض النسخ من « تاريخ ابن جرير »: أقصصت ، ويقول كلمته شفهة، بدل كلمته ( مشافهة ) ، كما قال الشيخ محمد عبده ( صدفة ) بدل مصادفة ، ولسنا في حاجة إلى إيقاظ هذه الفوضى وهي نائمة ، ولسنا في حاجة أن ندع اللغة تمشي في غير نظام .<sup>2</sup>

ويرى الكثير من المجمعين قبول هذا الصنف كالصنف الأول ، ويجب أن يودع المعجم ، ويعد عربياً فصيحاً ، ويؤكد أحمد رضا أن ورود هذا الصنف في كلام أئمة اللغة يُنزل منزلة

(1) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 113

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 113، 114



التنصيص على نقلهم لها وهم لا يقدمون على استعمال إلا ما يروه صحيحا سائغا .<sup>1</sup>  
ويشترط البعض الآخر الحاجة إليه والتوثيق والشيوخ وموافقة القياس ، ومن أبرز هؤلاء :  
أحمد أمين ، ومصطفى الغلاييني ، والاسكندري ، والجابري ، ويتشدد هذا الأخير بقوله :  
” ما لم يدون ولم يشع استعماله ليس من اللغة العربية في شيء ، ويستثنى من ذلك ما كان  
مشتقا تقضي القاعدة بجوازه ، وقد روي استعمال بعض العرب له ، أي العرب الذين يؤمن  
لحنهم . “<sup>2</sup>

والقليل من المجمعين من رفضه رفضا باتا لعدم الوثوق من صحته ، ولعدم النص عليه  
في المعاجم .<sup>3</sup>

ولا بد من الإشارة أن مجمع اللغة العربية في القاهرة درس هذا النوع من الكلمات غير  
القاموسية ، وأجاز بعضها ، فقد أجاز استعمال كل من الصُدْفَة والمُصَادِفَة بمعنى : حدوث  
الشيء والوقوع عليه عرضا واتفاقا دون قصد . ومما جاء في قراره : ” أما الصدفة فلا مانع من  
قبولها باعتبارها مصدرا مستحدثا من الفعل « صَدَفَ » بوزن « فرح » ، مثل : « قَوِي قُوَّة » ،  
أو باعتبارها اسم مصدر من « صادف » مثل « الفُرْقَة » و« الخُلْطَة » من المفارقة  
والمخالطة . ولهذا ترى اللجنة إجازة استعمال « الصُدْفَة » و« المُصَادِفَة » في المعنى الذي  
يستعملهما المعاصرون فيه . “<sup>4</sup>

ويرى شوقي ضيف قبول صدفة وأمثالها من باب التوسع الجاري على سنن العربية في  
الاستعمال اللغوي ؛ وبذلك تكون كلمتا صدفة ومصادفة - بمعنى اتفاقا - صحيحتين صياغة  
ودلالة . وكذلك استخدام صادف وتصادف بمعنى الاتفاق دون إرادة ، وهو استخدام مستحدث  
يسيغه التطور العام في مدلولات الكلمات العربية من عصر إلى عصر .<sup>5</sup>

(1) ينظر : جواب أحمد رضا ، مجلة المجمع العلمي ، مجلد 58/9

(2) جواب الجابري ، مجلة المجمع مجلد 361/9

(3) ينظر : جواب سليمان ضامر مجلد 9 / 484 ، جواب إدوار مرقص مجلد 8 / 740 من مجلة المجمع العلمي

(4) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب ، مجمع اللغة العربية في القاهرة إعداد : محمد شوقي أمين ، وإبراهيم  
الترزي ، القاهرة ، د ط ، 1989 ، ص : 185

(5) ينظر : تيسيرات لغوية ، شوقي ضيف ، ص : 181

أما مازن المبارك فيعتبر هذا الصنف من الكلمات من الخطأ الشائع ، وقد نبه عن بعضه في فصل له من كتابه بعنوان: قل ولا تقل ، وأورد كلمات خاطئة شائعة وذكر وجه الصواب فيها من ذلك :

- تمعن في الأمر، وصوابها أمعن في الأمر .<sup>1</sup>
- احتار في الشيء أو الأمر، وصوابها حار .<sup>2</sup>
- رجیح العقل ، وصوابها راجح العقل .<sup>3</sup>
- أعاقه ، وصوابها عاقه .<sup>4</sup>
- تكبّد ، وصوابها كابد مُكَابِدَةً وَكِبَادًا بمعنى قاسى الأمر، وقاسى شدته .<sup>5</sup>
- الصدفة ، وصوابها مصادفة .<sup>6</sup>

ومهما يكن من أمر هذا الصنف ، فإن قبوله وضمه إلى معاجمنا - حسب رأيي - يجب أن يقترن بجملة من الشروط ، أهمها : توثيقه وصحته، الحاجة إليه لعدم وجود ما يسد مسده ، جريانه على القياس ؛ فعليه يجب رفض الفعل الرباعي « أقص » لأنه ليس لدينا ثقة بصحته ، ولوجود مرادفه الخفيف « قص » ، ويجب رفض « فخيم » لأنه ليس على القياس<sup>7</sup> ، ولوجود مرادفه لفظ « فخم » ... إلخ

- **والصنف الثالث :** وهو كلمات عربية المادة ومع هذا لا يعرفها العرب أو يعرفونها في معان أخرى وهي مصطلحات فنية أو إدارية ، يقبله محمد الخضر، ويرى هذا النوع مما تدعو الحاجة إليه ، ولمثله تؤسس المجامع اللغوية ، والوقوف في سبيله ووقوف في سبيل اللغة . ويشترط له شرطين :

(1) ينظر: نحو وعي لغوي ص: 197 ، وتمعن وردت في لسان العرب بمعنى آخر: تصاغر ، وتذلل ، ( ينظر اللسان ج 409/13 )

(2) ينظر: نفسه ، ص : 197 ، وإن كلمة احتار غير موجودة في المعاجم بما فيها المعجم الوسيط .

(3) ينظر: نفسه ، ص : 198 ، و إن كلمة رجیح غير موجودة في المعاجم بما فيها المعجم الوسيط .

(4) ينظر: نفسه ، ص : 198 ، و إن كلمة أعاق غير موجودة في المعاجم بما فيها المعجم الوسيط .

(5) ينظر: نفسه ، ص : 201 ، وإن كلمة تكبّد غير موجودة في المعاجم باستثناء المعجم الوسيط ، فقد وردت فيه

بمعنى قريب من كابد ، وجاء فيه تكبّد الأمر: تحمّله بمشقة . ( ينظر المعجم الوسيط ص : 772 )

(6) ينظر: نفسه ، ص : 201 ، و إن كلمة صُدْفَةٌ غير موجودة في المعاجم بما فيها المعجم الوسيط .

(7) ينظر: قياس فاعيل في الفصل الثالث من هذا البحث ، ص : 221

- أن يجيء على قياس لغة العرب ، موافقا لقواعد الاشتقاق والمجاز والتعريب عندهم

- ويصاغ على وجه يقع من ذوق الأديب العربي موقع القبول .أي : مستساغا سهلا .<sup>1</sup>

ويرى أغلب أعضاء المجمع المستفتين وجوب قبول هذا الصنف لأنه عربي محض ، ويشترط البعض في قبول هذا النوع وإقراره أن يُرُوج ويشتهر ، وأن يكون على القياس ، ولا يوجد في الفصح ما يسد مسده .<sup>2</sup>

ويرى الإسكندري أنه يغنينا عن كل دخيل لكنه اشترط - مثل الخضر - أن تجري هذه المصطلحات على قواعد الاشتقاق والمجاز والنسب المقررة .<sup>3</sup>

وفي رأبي أن هذا الصنف ضروري في نمو اللغة، ويجب أن نميز فيه بين ثلاثة أنواع:

- مصطلحات علمية أو صناعية قديمة صالحة للاستعمال الحديث يجب استعمالها إلا إذا شاعت الحديثة . جبر، كيمياء ، منظار

- مصطلحات حديثة مولدة عن طريق الاشتقاق والنقل المجازي ، فيجب الاعتماد عليها في الدرجة الثانية . نحو: مكواة ، حاسوب ، مجهر ، قطار ، سيارة ، هاتف ...

- كلمات دخيلة من أصل أعجمي نلجأ إليها عند الضرورة خاصة في المصطلحات الدالة على الأشياء المادية وأسماء الأعيان والجواهر وما يتصل بالعلماء الأجانب ومخترعاتهم العلمية، بخلاف أسماء المعاني ومجال العلوم الإنسانية كعلم النفس والأخلاق والاجتماع التي لنا في الاشتقاق والمصدر الصناعي والمجاز الغنية والكفاية عليها .<sup>4</sup> فمن الأشياء المادية : انترنيت ، فونيم ، بنيسيلين ، زوم ، بسترة ، قوقل ، نازا . وفي مجال التربية وعلم النفس نستعمل : قدرة ، تكيف ، النشاطية . توائم ، استجابة تقاربية ، التأثيرية الوجدانية ، تربية جمالية ، لا حركية ...<sup>5</sup>

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 112

(2) ينظر: جواب النكدي مجلة المجمع العلمي مجلد 397/8 ، وجواب رشيد بقدونس مجلد 103/9 من المجلة

(3) ينظر: جواب أحمد الإسكندري ، مجلة المجمع العلمي ، المجلد 8 ، ص : 104

(4) ينظر: هذا الرأي الاشتقاق والتعريب ، عبد القادر المغربي ، ص : 121، 122 ، وجواب أحمد أمين عن مقترحات

المغربي ، مجلة المجمع العلمي العربي ، مجلد 8 ، ص : 36

(5) ينظر: هذه المصطلحات ، معجم علم النفس والتربية ، مجمع اللغة العربية في القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع

الأميرية ، القاهرة ، د ط ، 1984 ، الجزء الأول ، الصفحات على الترتيب : 3 ، 5 ، 7 ، 8 ، 10 ، 12

- **والصنف الرابع** : كلمات ليست دخيلة وليست من ألفاظ المصطلحات، وهي كلمات عربية ولدها المولدون المتأخرون من أهل الأمصار الإسلامية ، لا يعرفها العرب الأولون ولم ينطق بها الفحول المقرمون ، نحو: تفرّج وتنزّه ، وخابر، واحترار .

فيرفض محمد الخضر قبولها لأنها تخالف مقاييس العربية ، فإن قبولها يطلق لكل أحد العنان في أن يشتق الكلمة على غير قياس ، كأن يقول : اقتام في معنى قام ، واعتلم في معنى علم ، كما قال غيره احترار في موضع حار ، واقتطف في موضع قطف .  
وقد تباينت آراء المجمعين ، فكانت أربعة آراء :

- الموافقون عليها بلا شرط باعتبارها ألفاظ فصيحة ، ومنهم الكرملی ، والرصافي ، والزهاوي ، وأحمد رضا .

- الذين قالوا بقبولها ، إذا لم نجد في اللغة ما يسد مسدها ، وهم : أحمد أمين ، ونقولا فياض ، وكامل عزي ، والنكدي . وهذا الأخير اشترط في كلمات هذا الصنف أن نكون في حاجة إليها ، ولذلك أجاز ( تفرّج وتنزّه ) للحاجة الماسة إليهما ، ولم يجوز (خابر واحترار) لعدم الحاجة إليهما بوجود مرادفاتهما ، إذ يرادف الأولى (راسل وفاوض وباحث ) وغيرها، ويرادف الثانية (حار وتحير ) وغيرهما .<sup>1</sup>

- الذين اشترطوا في قبولها شرطين : قبولها للقياس وشيوعها، وهم : مصطفى الغلاييني ، وعيسى المعلوف .

- والذين رفضوا هذا الصنف تماما: وهم النشاشيبي ، وأحمد الاسكندري ، هذا الأخير يقرر قائلا : كلمات هذا الصنف لا يجوز استعمالها .<sup>2</sup>

والجدير بالذكر أن مجمع اللغة العربية في القاهرة درس هذا النوع من الكلمات المحدثّة، وأجاز بعضها بدافع الحاجة إليها ، وأودع بعضها معجمه الوسيط ، ففي مادة ( ف ر ج ) - مثلا - نجد كلمة ( تفرّج ) جاء في معناها : تفرّج الرجل بكذا . وعليه : تسلى بمشاهدته يطرح همّه ، وقال : إن الكلمة محدثة .<sup>3</sup>

(1) ينظر: جواب النكدي مجلة المجمع العلمي مجلد 397/8

(2) ينظر: جواب أحمد الاسكندري ، مجلة المجمع العلمي ، المجلد 8 ، ص : 104

(3) ينظر: معجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ص : 678 ، 679

كما أجاز المجمع أيضا استعمال خابر في معنى جديد وميزه عن استخبر، وقررت اللجنة استعمال استخبر حينما يكتفى بطلب الخبر والسؤال عنه ، وخصت خابر مخابرة حينما يطلب الخبر ويعطى .<sup>1</sup> وهذا المعنى جديد في العربية لا بأس به ، ونحن في حاجة إليه وليس هناك ما يسد مسده .

ولكن حينما أجازت اللجنة استعمال : ( لعب دورا ) بمعنى ( أدى دورا )<sup>2</sup>، وعلى الرغم من مبدأ الشيوخ الذي اعتمدت عليه اللجنة في هذا الاستعمال ، إلا أنه في رأيي لسنا في حاجة إلى هذا الفعل لوجود مرادفه في العربية ( أدى ) ، ولأن الذوق السليم يتردد في قبوله .

- **وأما الصنف الخامس :** فهي كلمات دخيلة أعجمية الأصل ، نحو أتوموبيل ، وبالون ، فيبيحها محمد الخضر للضرورة بعد استفاد كل وسائل العربية ، ففي حال تعذر إيجاد اللفظ العربي نلجأ إلى التعريب ، ويعبر عن هذا بقوله : ” أن واجب المجمع اللغوي أن يضع لهذه المعاني الحديثة ألفاظا عربية، والمجال أمامه فسيح ، ففي المجاز والاشتقاق القائم على القياس سعة ، ولا سيما الكلمات الخفيفة المهجورة ، فإن إحياءها واستعمالها فيما يشبه معناها الأصلي أو يكون له صلة غير مشابهة ، خير من جلب كلمة غير عربية، وأدعى إلى تناسب الكلمات وإتلافها ، ولا نعد المجمع مضطرا إلى إباحة استعمال الأعجمية إلا إذا لم يجد في نفس اللغة ما يغني غناءها . “<sup>3</sup>

هذا وقد تباينت آراء المجمعين ، فكان أكثرهم على رأي محمد الخضر - وهو رأي المعتدلين - مع التأكيد على صقل الألفاظ الأعجمية وتهذيبها وفق منهاج القدماء في تعريبهم . والبعض منهم تشدد في رفض المعرب الحديث خشية إفساد العربية - وهذا رأي المتعصبين - كرشيد بقدونس والنشاشيبي وأحمد الإسكندري ، حيث أكد هذا الأخير : أن القول الفصل في هذا الصنف أن الكلمات الألف التي عربتها الجاهلية وأهل القرون الإسلامية الثلاثة

(1) القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب ، مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ص : 82

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 195، 196

(3) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 112 ، 113

تعد عربية . وأن ما سواها من الكلمات التي عربها غير هؤلاء إلى زمننا الحاضر فهو عامي ، واستعماله لحن ، وقبوله خرق للقواعد .<sup>1</sup>

وبالمقابل نجد فريقا ثالثا تطرف في قبول اللفظ الأعجمي دون قيد أو شرط وفتح له الباب على مصراعيه للدخول إلى العربية بعد تهذيبه ، ومن هؤلاء : جميل الزهاوي وأحمد رضا وعبد الحميد الجابري ، وقد أفرط هذا الأخير في التفاؤل بالكلمات الأعجمية والدفاع عنها ، فهو يستحسن بل يرى من الحق أن نستعمل كلمة ( تلغراف لا برق ) ( وتلفون لا هاتف ) ( واوتوموبيل لا سيارة )<sup>2</sup>.

- **يوافق محمد الخضر المغربي فيما سماه صنفا سادسا** : وهو أساليب أو تراكييب أعجمية مترجمة من اللغات الأجنبية ، ولا يعرفها العرب الأقدمون ، ويرى الخضر أن هذا الصنف يرجع في الواقع إلى اقتباس صور من معاني لغة أخرى ، واقتباس المعاني من لغة أجنبية شيء يتسع به أدب اللغة لا أعرف أحدا من القدماء أو المحدثين يلاقيه بإنكار . ويشترط في قبوله شرطين :

- أن يكون تركيبه موافقا للنظم المألوفة في علم النحو ، كالأمثلة التي ضربها المغربي ، بمعنى : أن يأتي وفق التركيب الإسنادي للجملة العربية ، وما يحكم أجزاءها من علاقات أو عوارض : كالنوع ، والعدد ، والتقديم والتأخير ، والحذف وغيرها من أساليب العربية .

- إلا أن يكون شيئا تنبو عنه الأذواق السليمة . ويعني أن يوافق الأذواق العربية المألوفة وتعابيرهم المقبولة ، كأساليب البيان المستساغة من تشبيه وكناية ومجاز ...

وقد وافق أغلب المجمعين على هذه التراكييب المترجمة إذا ما التزمت بهذه الشروط المطلوبة . ويتشدد شكيب أرسلان في شرط موافقتها للذوق العربي ، ويتمنى الاستغناء عنها بالمرّة لأنها تفسد اللغة ولا حاجة إليها ، وهي تذهب - في رأيه - بطلاوة الإنشاء العربي وتهجنه بعد أن كان خالصا . وقد حذر من الجمل العربية الظاهر والأعجمية الباطن، فإن قال قائل : جزئيات الأمور، وصغار الوقائع، وصبيان الحوادث ، فهل في هذا شيء مخالف لقواعد اللغة ؟ أفليس قوله : صبيان الحوادث مجازا ، بلى ولكنه مردود ، لأن الذوق يأباه .

(1) ينظر : جواب أحمد الاسكندري ، مجلة المجمع العلمي ، المجلد 8 ، ص : 104

(2) ينظر : جواب عبد الحميد الجابري ، مجلة المجمع العلمي بدمشق ، مجلد 8 / 362

ومن الأمثلة التي ساقها : عالم بمعنى الكلمة ، سياسي بمعنى الكلمة ، أهديت فلانا سلامك وهو بدوره يسلم عليك ... إلخ ، فهو يرى فيها جملا فرنسية بحروف عربية .<sup>1</sup>

ويؤكد ضرورة موافقة شرط الذوق العربي بقوله : ” طالما عاشرنا أدياء من الفرنسيين ، وترجمنا لهم جملا من العربية إلى لغتهم ، وذلك بأحسن بيان وأفصح بلغتهم وكانوا يجاوبون نبرا : ( Ce n'est pas français ) أي ليس هذا بفرنسي ، كانوا يعترفون أنه ليس في هذه الجمل أدنى شيء يخالف نحو لغتهم أو صرفها أو بيانها ، ولكنه يخالف أسلوبها وذوقها . “<sup>2</sup>

وقد نبه محمد المبارك إلى فساد بعض التراكيب العربية بسبب تأثير الترجمة من الفرنسية ، كقولهم : يشترك هؤلاء في نفس الصفات ، والصواب يشتركون في الصفات نفسها ، ومن التعابير الناجمة عن العجمة الأجنبية قولهم : يوجد عندنا مال ، ويوجد في البلاد معادن كثيرة ، والصحيح أن نقول : عندنا مال ، وفي البلاد معادن كثيرة . ومن ذلك : اتخذته كصديق لي ، والصيغة العربية الصحيحة : اتخذته صديقا ، فالكاف لا معنى لها هنا .<sup>3</sup>

وقد لاحظ علي عبد الواحد وافي أساليب تسربت إلى أقلامنا لا نزاع في عجمتها ، إذ لا توجد لها نظائر في الأساليب العربية الفصيحة ، وذلك مثل : عاش ستة عشر ربيعا ، فلان لا يرى أبعد من أرنبه أنفه ، فلان يلعب بالنار ، لا جديد تحت الشمس ، فلان لعب دورا هاما ، فلان يصيد في الماء العكر ، فعل كذا بصفته حاكما ، خرق بخور الشتاء بين يديه .

فرأى أن هذه الأساليب ، وإن لم ينطق بها العرب ، فهي جارية على سنن كلامهم في المجاز والكناية ، فلا بأس من استخدام مثل هذه الأساليب في اللغة العربية متى تحققت العلاقات والشروط التي جرت عادة العرب أن يعتمدوا عليها في تعبيرهم المجازي والكنائي ، ومتى كانت متلائمة مع الذوق العربي السليم ومستمدة من أمور مألوفة في البيئة العربية .<sup>4</sup>

(1) ينظر : الكلمات غير القاموسية ، شكيب أرسلان ، مجلة المجمع العلمي بدمشق ، 1933 ، مجلد 13/273

(2) المرجع نفسه ، ص : 274

(3) ينظر : فقه اللغة وخصائص العربية ، ص : 336 ، 337

(4) ينظر : فقه اللغة ، ص : 241 ، 242

وأما ذلك النوع من تعريب الأساليب الذي يأتي في عبارات مفككة ركيكة ، عربية المفردات ولكنها أعجمية التركيب والنظم لا تكاد تبين عن المعاني المقصودة ، هذا النوع الذي شاع في العصر الحاضر - يؤكد وافي - وخاصة عند مؤلفي العلوم ، وبعض محرري الصحف ، فهو الذي ينبغي أن نقاومه ، ونعمل على القضاء عليه .<sup>1</sup>

- **والصنف السابع :** مفردات أصلها عربي فتغيرها العامة من نحو الحذف أو الزيادة أو القلب ، مثل كلمة بدي أفعل ، فالظاهر أن أصلها بودي ، ومثل تحركش بفلان ، فالظاهر أن أصلها : تحرش ، ولمحمد الخضر موقف ثابت منها ، فهو يعدها من الأمراض التي يجب أن نحمي ألسنتنا وأقلامنا من أن تحوم حولها. ويجب أن نتحاشى النطق بها، ويجب العمل على تقليص ظلها .<sup>2</sup>

وأغلب المجمعين يرفض هذا الصنف ويعتبره انحرافا عن العربية وخطرا عليها لا يصح استعماله ، والقليل منهم استثنى من العامي ما كان أصله فصيحاً ، فجوّز استعماله بعد رده وإصلاحه .<sup>3</sup>

وفي رأبي أن اللفظ العامي مرض خطير يجب محاربته وتضييق نطاق استعماله ، ومع ذلك فينبغي أن نميز فيه بين ثلاثة أنواع وهي :

- العامي الدخيل من أصل أعجمي ، فإن شاع بين ألسنة العامة ووجدنا فيه حاجة ، وليس في العربية ما يسد مسده أخذنا به بعد صقله وتهذيبه . مثل : فلم ، تلفزيون ، سينما ، تويتر ، ماكنة ...

- العامي المرتجل خاصة إذا شاع بين فئة الصناع والعمال والمزارعين، فيجب عرضه على المجمع ، فإن دل على معنى جديد من المصطلحات أو ألفاظ الحضارة أخذنا به بعد تهذيب لفظه إن كان موحشا ، مثل : الدَّبَّال ، الخَلَّالَة ، القَرْدَاشَة ، الطَّوَّاي عند حرفيي النسيج ، الزَّرْبِيعَة ، وتَحْمِير البطاطا عند الفلاحين ...

(1) ينظر: المرجع السابق ، ص : 243

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 111

(3) ينظر: جواب عيسى المعلوف ، مجلة المجمع العلمي المجلد 9 / 355 ، وجواب سليمان ضامر ، المجلد 9 / 484



---

- العامي المحرف عن الفصيح ، فهذا النوع يجب إصلاحه ورد الاعتبار إليه وضمه إلى المعجم وإلى الاستعمال من جديد . مثل : يا ريت ، بايع ، بدي ، مبروك ، شايف ...<sup>1</sup> ومجمل القول في رأي محمد الخضر في استعمال الكلمات غير القاموسية ، فإنه قبل أربعة أصناف منها : وهي الكلمات الموثقة في عصر الاحتجاج ، والمصطلحات العلمية التي وضعت على قياس العرب ومنهاجهم ، والألفاظ المعرّبة الدخيلة والحديثة في حال الحاجة والضرورة وبعد صقلها على منهاج العرب ، كما وافق على الأساليب المعربة بشرط موافقتها للنظم المألوفة للنحو العربي ، وعدم مخالفتها للذوق العربي السليم .

وقد رفض الكلمات المولدة التي رويت بعد عصر الاحتجاج أو التي وضعها المحدثون على غير قياس ، بالإضافة إلى الألفاظ العامية ، هذه الأصناف الثلاثة يرفض ضمها إلى المعاجم خشية على فساد اللغة وانتشار الفوضى فيها .

---

(1) للمزيد ينظر تفصيل هذا النوع من العامي في المبحث الثالث من هذا الفصل

# الفصل الثاني

فضل العربية ووسائل نموها واتساعها  
عند محمد الخضر حسين

المبحث الأول : فضل اللغة العربية

المبحث الثاني : وسائل نمو اللغة العربية واتساعها

المبحث الثالث : وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها

## توطئة

إن اللغة - شأنها شأن كل الكائنات - تتطور وتتمو وتتولد ، فتموت بعض ألفاظها ، وتولد بعض الألفاظ حسب حاجات الإنسان ومحيطه الاجتماعي والثقافي ، والسياسي والجغرافي... فيطرأ على ألفاظها تغيير في الأصوات والدلالة ، وقد عبر الدارسون اللغويون عن هذا التطور ، وأجملوا عوامله في أمرين<sup>1</sup> :

1- عوامل خارجية : تتعلق بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والنفسية ، فاللغة هي الصورة اللفظية والكتابية لأنشطة الحياة ومعانيها وأنماط السلوك والعادات التي تتألف لتشكل ملامح المجتمع البشري .

وإذا كانت حياة المجتمعات المادية تتطور ، وأفكارهم ترقى وتتضج ، فلا بد أن يستتبع ذلك نموا في اللغة ، وتوسعا في مفرداتها ومعانيها لتلبي حاجات الناس في التعبير عن مختلف أوجه الحياة الفكرية .

2- عوامل داخلية : وتتعلق بطبيعة اللغة ذاتها ، وبنيتها ، وتطورها الذاتي عبر العصور ، وما يتولد عنها من ألفاظ لها جذور من أصل اللغة ، وما يدخلها من ألفاظ نتيجة احتكاكها أو مجاورتها للغة أخرى .

ويدخل تحت هذا القسم من العوامل الداخلية كل ما يتصل باللغة كالأسباب الصوتية والاشتقاقية والنحوية والمجازية والسياقية التي تؤدي إلى تطور في الدلالة . ولهذا الغرض عني علماء العربية قديما بوسائل تنمية اللغة في ألفاظها وأساليبها ، كالاشتقاق والنحت والتعريب والمجاز والقياس ... فأفردوها بالتأليف في كتب مستقلة ، أو عقدوا فصولا مستفيضة ضمن مؤلفاتهم لبحث هذه الظاهرة التي تميزت بها لغتنا<sup>2</sup>.

---

(1) ينظر: وسائل نمو اللغة العربية ، الشريف ولد أحمد محمود ، مجلة علوم اللغة ، القاهرة ، دار غريب ، مجلد 11 ، ع 1 ، ص : 127 ، 128

(2) من علماء العربية الذين كتبوا عن الاشتقاق وتفاصيله الأصمعي وقطرب والمبرد وابن دريد والزجاج وابن السراج وابن جني ، ينظر: المزهري ج1 ، ص 351 ، وممن درس المعرب وطرائق تحقيقه سيوييه في الكتاب والجواليقي في المعرب والشهاب الخفاجي في شفاء الغليل ... كما عقد أحمد ابن فارس وابن جني أكثر من فصل في الكلام على النحت و أقسامه

---

وفي العصر الحديث ازدادت عناية القائمين على أمر اللغة العربية بدراسة جوانب التطور اللغوي فيها وجعلها وافية بمطالب الحياة الحاضرة ، فأستت المجامع العلمية والمؤسسات اللغوية لتحقيق هذا الهدف <sup>1</sup>.

ومنذ أواخر القرن التاسع عشر اتجهت طائفة من الباحثين <sup>2</sup> نحو دراسة الوسائل الكفيلة بتنمية اللغة ، وبيان قدرتها على تلبية الحاجات في العلوم والفنون التي جدت في هذا العصر ، فاستثيرت الهمم واستتهضت العزائم ، وبذلت جهود محمودة لاستقراء اللغة العربية وكشف فيضها الزاخر من الألفاظ والأساليب ، لتكون معبرة بحق عن الحضارة الجديدة .

وهذا الفصل خصصته في هذا المجال ، أبرزت فيه جهود وآراء محمد الخضر حسين في الكشف عن فضل العربية ، وأهم خصائصها ، ومظاهر التطور فيها ، ووسائلها الزاخرة التي تحقق لها النمو ، وتجعلها تواكب العلوم والفنون باستمرار ، وتلبي مستجدات الحضارة ومتطلبات الحياة المعاصرة . وقد حرصت على دراسة وتحليل هذه الجهود والآراء في ضوء آراء الدارسين المحدثين ، وقرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة .

---

(1) ومن أبرزها : المجمع العلمي بدمشق سنة 1919 ، ومجمع اللغة العربية في القاهرة سنة 1932 ، المجمع العلمي

العراقي سنة 1946 ، مكتب تنسيق التعريب بالرباط سنة 1961 ، اتحاد المجامع العربية سنة 1971 ...

(2) نذكر منهم على سبيل المثال : أحمد فارس الشدياق ، وإبراهيم اليازجي ، ويعقوب صروف ، وعبد القادر المغربي ، والأمير مصطفى الشهابي ، ومحمد الخضر حسين .

## المبحث الأول : فضل اللغة العربية

هل يجوز لأحد أن يزعم أن لغة ما أفضل اللغات ؟ وهل اللغات تتفاضل في ذاتها ، أم بحسب قوتها وقوة أهلها والناطقين بها ؟

اختلف العلماء والباحثون في مبدأ المفاضلة بين اللغات : فمنهم من يرفض هذا المبدأ ، ويرى تفضيل بعض اللغات على بعض أمر غير واقع ، فاللغات كلها متشابهة متساوية ، إنما تعلق وتفضل إذا خدمها أهلها ونشروها بثقافتهم وقوتهم .

وقد كان لابن حزم ( ت 456 هـ ) موقف لغوي معارض للقائلين بتفضيل اللغة العربية ، وأنها أم اللغات ، يقول : ” وحروف الهجاء واحدة لا تفاضل بينها ولا قبح ولا حسن في بعضها دون بعض ، وهي تلك بأعيانها في كل لغة ، فبطلت هذه الدعاوى الزائفة الهجينة ... وقد قال قوم : العربية أفضل اللغات ، لأنها بها نزل كلام الله تعالى ، وهذا لا معنى له ، لأن الله - عز وجل - قد أخبرنا أنه لم يرسل رسولا إلا بلسان قومه ، وقال تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾<sup>1</sup> ، ﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴾<sup>2</sup> ، فبكل لغة نزل كلام الله ووحيه“<sup>3</sup>

فكل لغة حسب هذا الرأي قادرة على التواصل بين متكلميها ، وقادرة على استيعاب الفكر والحضارة والمدنية ؛ فاللغة تعجز بعجز أهلها ، وتتطور بتطورهم .

والواقع أننا لا نعلم إطلاقا لغة قصرت عن خدمة إنسان عنده فكرة يريد التعبير عنها ، فلا ننصت إذن إلى أولئك المؤلفين العاجزين الذين يحملون لغاتهم مسؤولية النقص الذي في مؤلفاتهم ، لأنهم هم المسئولون على وجه العموم على هذا النقص<sup>4</sup> .

ولكن وبالمقابل نجد الرأي الذي يؤمن بمبدأ التفاضل ، يرى البشر متفاوتين في مواهبهم وملكاتهم العقلية والنفسية والجسمانية ، ويرى الشعوب والمجتمعات تتفاوت في خصائصها ومواردها وظروفها ، فكيف لا تتفاضل اللغات ؟ فاللغات راقية وغير راقية ، وحية وبدائية .

(1) فاطر : 24

(2) الشعراء : 196

(3) الإحكام في أصول الأحكام ، ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد ، ت محمد علي النجار ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ،

د ط ، د ت ج / 1 ، ص : 39

(4) ينظر : اللغة ، جوزيف فندريس ، ص : 421

وقد ذهب كثيرٌ من علماء فقه اللغة إلى أنّ اللغة العربية تنفرد بمزايا لا توجد مجتمعةً في لغة أخرى من لغات البشر، أي قد توجد بعض هذه المزايا في لغة من اللغات ، أمّا أن تجتمع كل هذه المزايا في لغة غير العربية فهذا غير موجود. ولذلك تفصيلٌ أفاض فيه هؤلاء العلماء .<sup>1</sup>

وقال ابن فارس ( ت 395 هـ ) : ” لغة العرب أفضل اللغات وأوسعها. قال الله تعالى :

﴿ وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٢١﴾ نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ ﴿١٢٢﴾ عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ

﴿١٢٤﴾ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾<sup>2</sup>. فوصفه -سبحانه- بأبلغ ما يوصف به الكلام وهو البيان... فإن قال قائل: فقد يقع البيان بغير اللسان العربي، لأن كلَّ من أفهم بكلامه على شرط لغته فقد بين قيل له: إن كنت تريد. أن المتكلم بغير اللغة العربية قد يُعرب عن نفسه حتى يفهم السامع مراده؛ فهذا أخس مراتب البيان؛ لأن الأبكَم قد يدلُّ بإشارات وحركات له على أكثر مُرادَه، ثم لا يُسمَّى متكلمًا فضلًا عن أن يُسمَّى بيّنًا أو بليغًا. “<sup>3</sup>

كما قرر الثعالبي ( ت 429 هـ ) أن العربية خير اللغات والألسنة ، لما شرفها الله عز اسمه وعظمتها، ورفع خطرهما وكرّمهما، وأوحى بها إلى خير خلقه ، وجعلها لسان أمينه على وحيه وأسلوب خلفائه في أرضه ، وأراد بقاءها حتى تكون في هذه العاجلة لخير عباده .<sup>4</sup>

ومع ذلك فإن التقرير بأفضلية لغة من اللغات أو على سائر اللغات مرفوض في الدرس اللغوي الحديث ؛ يقول سابير : لا معنى لأن نقول إن هناك لغة - مهما تكن - أكثر فصاحة أو أكثر ارتباطا من لغة أخرى ، قد تكون أكثر تعقيدا أو أكثر صعوبة .<sup>5</sup>

وبالرجوع إلى محمد الخضر حسين نجده قد تعامل مع مبدأ مفاضلة العربية من منطلقين أساسيين: المقارنة بين العربية وغيرها ، عند من عرف العربية ، ويعرف غيرها من اللغات ،

- 
- (1) ينظر: مثلا الكتب الآتية : - الصاحبى في فقه اللغة ، أحمد بن فارس ، من ص : 19 إلى 23 .
  - فقه اللغة وسر العربية للثعالبي، ص :5 وما بعدها . - دراسات في فقه اللغة لصبحي الصالح من: 107 إلى 221.
  - (2) الشعراء : 192-195
  - (3) الصاحبى في فقه اللغة ، ابن فارس ، ص : 19
  - (4) ينظر فقه اللغة وسر العربية للثعالبي ، ص : 5 ، 6
  - (5) ينظر: فقه اللغة في الكتب العربية ، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، دط ، دت ، ص : 103

وهذا ما نجده جليا عند بعض العلماء المسلمين المنحدرين من أصول فارسية ، أو عند بعض المستشرقين المنصفين . ومنطلق الدفاع الموضوعي عن العربية ورد دعاوى مناوئها ، الذين يتهمونها بالعجز والموت والتقصير في مواكبة العصر ومستجداته .

قال محمد الخضر: ” كانت اللغة الفارسية في الشرق هي التي يمكن - بما لها من فصاحة وحسن بيان - أن يُوازَنَ بينها وبين اللغة العربية ، وقد شهد بعض الأعاجم الذين عرفوا اللغتين بأنَّ العربية أرقى مكانةً وألطفُ مسالك. “<sup>1</sup>

ويؤكد ذلك بقول ابن جنبي: ” أنا نسأل علماء العربية ممَّن أصله عجمي ، وقد تدرب قبل استعراجه عن حال اللغتين ، فلا يجمعُ بينهما، بل لا يكاد يقبل السؤال عن ذلك، لبعده في نفسه، وتقدُّم لطف العربية في رأيه وحسِّه . سألتُ غير مرَّة أبا عليٍّ عن ذلك ، فكان جوابه نحوًا ممَّا حكَّيته . “<sup>2</sup>

كما يورد شهادة المستشرق أرنست رينان ( Ernest Renan ) في كتابه " تاريخ اللغات السامية" ، الذي يرى : من أغرب المدهشات أن تثبت تلك اللغة القوية، وتصل إلى أعلى درجة الكمال وسط الصحارى عند أمة من الرُّحَل، تلك اللغة التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها، ودقَّة معانيها، وحسن نظام مبانيها، وكانت هذه اللغة مجهولةً عند الأمم، ومن يوم علّمت ظهرت لنا في حل الكمال إلى درجة أنَّها لم تتغيَّر أيَّ تغيُّر يذكر، حتى إنها لم يُعرف لها في كلِّ أطوار حياتها لا طفولة ولا شيخوخة، لا نكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها وانتصاراتها التي لا تُبارى ، ولا نعلم شبيهاً لهذه اللغة التي ظهرت للباحثين كاملةً من غير تدرُّج ، وبقيت حافظةً لكيانها من كلِّ شائبة .<sup>3</sup>

وعن شهادته - وهو من عرف اللسان الألماني - يفصح الخضر قائلاً : ” والذي أقوله ، وأنا على بينة مما أقول : إن أساليب اللغة العربية أقرب إلى النظم الطبيعية من اللسان

(1) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 22 ،

(2) الخصائص ، ج 2 ، ص : 244

(3) ينظر: المصدر السابق ، ص : 23 ، 24

الألماني ؛ فإن في اللسان الألماني ضروبا من التصرف يفقد بها الكلام ترتيبه الطبيعي ، وليس لهذه الضروب في العربية الفصحى من شبيهه .<sup>1</sup>

وفي هذا المبحث أمثلة واضحة عن شرف منزلة اللغة العربية وفضلها وتميزها بخصائص عن باقي لغات فصيلتها السامية ، وعن باقي اللغات الأخرى ، وقد أوردها محمد الخضر في محاضراته القيمة : حياة اللغة العربية<sup>2</sup> ، وكان غرضه من ذلك كله في الأساس : البحث عن حال اللغة العربية في حد ذاتها من جهة أطوارها ومحكم وضعها واتساع نطاقها وطرق اختصارها وارتقائها مع المدنية وما يشاكل ذلك.

### 1 - تأثير الإسلام في اللغة العربية .

يرى محمد الخضر أن اللغة العربية كانت في عهد الجاهلية تعبر عن حاجات القوم ، وما تجود بهم قرائحهم ، أو يجري في مخيلاتهم من صور المعاني ، فما كانوا ليحسوا نقصا في لغتهم ، وإنك لترى المذاهب التي كانوا يطلقون فيها أعنتهم ، كالفخر والنسيب ، فسيحة الأرجاء إلى أقصى ما يبلغه الناشئ في مثل بيئتهم ، الآخذ من المعاني المحسوسة أو المعقولة ، ومن نظر في أشعارهم وخطبهم ومحاوراتهم ، وجد من جودة تصرفهم في المعاني ، وحسن سبكهم للألفاظ ما يدل على أنهم كانوا يرسلون الفكر والخيال ، ويصوغون ما شأؤوا من المعاني ، فيجدون في ألفاظ لغتهم وأساليبها ثروة تساعدهم على أن يقولوا فيبدعوا .<sup>3</sup>

ولما طلع الإسلام على العرب وفي هدايته من المعاني ما لم يكونوا يعلمون ، فعبر عن هذه المعاني بألفاظ ازدادت بها اللغة نماء .

أما الأسباب التي ارتقت بها اللغة في صدر الإسلام حتى بلغت أشدها ، وأخذت زخرفها ، فيرجع الخضر إلى ثلاثة عوامل وهي :<sup>4</sup>

(1) المصدر السابق ، ص : 24

(2) محاضرة ألقاها محمد الخضر سنة 1327هـ في جمهور غفير من الأدباء وأساتيد اللغة العربية ، في الجمعية الصادقية ، كبرى الجمعيات الأدبية في تونس ، عندما كان مدرسا بجامع الزيتونة ، وقد طبعت طبعتها الأولى بالمطبعة التونسية عام 1909

(3) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 19

(4) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 126 ، 127



أحدها : ما جاء به القرآن الحكيم من صورة النظم البديع ، والتصريف في لسان العرب على وجه يملك العقول ، فإنه جرى في أسلوبه على منهاج يخالف الأساليب المعتادة للفصحاء ، وإن لم يخرج عن قوانين اللغة .

ثانيها : ما تفجر في أقوال الرسول ﷺ من ينابيع الفصاحة ، وما جاء في حديثه من الرقة والمتانة والإبانة من الغرض بدون تكلف .

ثالثها : ما أفاضه الإسلام على العقول بواسطة القرآن والحديث من العلوم السامية ، وبما نتج عن تعارف الشعوب والقبائل ، والتثام بعضها ببعض من الأفكار ومطارحة الآراء ، فإتساع العقول وامتلائها بالمعارف يرقى مداركها ، ويزيد في تهذيب ألمعيتها، فنقذف بالمعاني المبتكرة ، وتبرزها في أساليب مستحدثة .

ومن الجلي أن القرآن الكريم والحديث النبوي قد سلكا في البلاغة مذاهب ينقطع دونها كل بليغ ، ثم إن فتح الممالك الكبيرة ، كبلاد الفرس والروم زاد مجال اللغة بسطة بما نقل إليها من المعاني العلمية أو المدنية ، ففضل الإسلام على اللغة العربية يظهر في غزارة مادتها ، وبراعة أساليبها ، وإتساع مذاهب بيانها ، وكثرة الأغراض التي يتسابق إليها فرسان الخطابة والكتابة<sup>1</sup> . وبهذا فقد ارتقت اللغة في صدر الإسلام إلى طورها الأعلى، ودخلت في أهم دور يحق علينا أن نسميه : عصر شبابها ، فنمت عروقتها ، وأثمرت غصونها بألوان مختلفة من الألفاظ والأساليب .

ولا مشاحة في أن الإسلام أثر في اللغة تأثيرا كبيرا ، كان تابعا لتأثيره في العادات والآداب والاعتقادات . ويدخل في ذلك ما طرأ على اللغة من الاصطلاحات الدينية والفقهية والأدبية واللغوية ، وما دخلها من الألفاظ الإدارية على إثر إنشاء الحكومة ودوائرها وفروعها، ثم الألفاظ العلمية والفلسفية ، بترجمة كتب اليونان والفرس والهنود إلى العربية<sup>2</sup> .

(1) ينظر: المصدر السابق ، ص : 21 ، 22

(2) ينظر: اللغة العربية كائن حي ، جرجي زيدان ، دار الجيل ، لبنان ، ط2 ، 1988 ، ص: 35 ، ويورد المؤلف أمثلة كثيرة ومتنوعة في الصفحات الموالية عن هذه الاصطلاحات والألفاظ العلمية والإدارية الجديدة .

ومن مظاهر نهوض الإسلام بالعربية يذكر دارسو اللغة المحدثون الجوانب الآتية:<sup>1</sup>  
أ - تهذيب اللغة والنهوض بها وسمو أغراضها: فبعد أن كان أهلها قانعين بتصوير حياتهم الساذجة ، ووصف ما يدور حولهم من حروب ، وصحارى ، ووحوش ، وما يدور في رحلة الصيد ، وما يكون من التشبيب أو المديح أو الهجاء ، نجد أن العربية قد اختلف حالها بع الإسلام ، كما اختلف أصحابها ، حيث تحددت أهدافهم وسمت ألفاظهم ، فكان من آثار الإسلام أن انصرف الشعراء وغيرهم عن المعاني الجاهلية، وأغراض الشعر المستهجنة كالغزل والهجاء، وتركوا الألفاظ البذيئة والتعبيرات التي تدل على الجاهلية وحياتها ، فانصرفوا يعبرون عن الدين الجديد والحياة الجديدة .

ب- اكتساب الكثير من الألفاظ دلالات خاصة : فبعد الإسلام أصبح لكثير من الألفاظ معان شرعية خاصة : كالصلاة ، والصوم ، والحج ، والزكاة ، وكألفاظ :المؤمن ، والمسلم ، والكافر ، والفاسق ، والمنافق ...

ت- ظهور الكثير من الألفاظ الإدارية والسياسية : فمع استقرار المسلمين ومعرفة الحياة المنظمة عرفوا ألفاظا تدل على الحياة الإدارية والسياسية : كالخلافة ، والولاية ، والوزارة ، والحجابه ، والقضاء والحسبة وغيرها ...

ث- إن اللغة العربية تهيأت لاستيعاب كافة العلوم ، ودخول الكثير من المصطلحات العلمية إليها ، والتي منها ما هو عربي في الأصل ، ولكنه استخدم في دلالات واصطلاحات علمية جديدة .

ففي النحو مثلا : الفاعل ، والمفعول ، والعامل ، والإلغاء ، والتعليق ، والإعراب ...  
وفي الحديث الشريف :السند ، والمتن ، والعلة ، والمرفوع ، والمرسل ، والمنقطع ، المتواتر...  
وفي الفقه وأصوله : الواجب ، والمستحب ، والمحرم ، المكروه ، والمباح ...  
وفي البلاغة : البديع ، والبيان ، والمعاني ، والاستعارة ، والمجاز ، والتشبيه ، والكناية ...

---

(1) ينظر : فقه اللغة علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط7 ، دت ، ص : 118 وما بعدها، وفقه اللغة محمد بن إبراهيم الحمد ، ص : 127 ، 128 ، وفقه اللغة محمد أسعد النادري ، ص : 143 وما بعدها

كما دخلت الكثير من المصطلحات الوافدة من لغات أخرى في الطب والفلسفة والفلك ، وخاصة من الفارسية والسريانية واليونانية ، بعد أن عربوها وصقلوها بمناهج اللسان العربي ، ومن ذلك ألفاظ : البند ، الصهرج ، الاصطرب ، المغناطيس ، الفلسفة ، والأسطول ...

## 2- فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها

وأفصح لغات العرب قريش ، وفضلت على سائر اللغات - كما يرى محمد الخضر -

بوجهين :

- أحدهما : بعدهم عن بلاد العجم من جميع جهاتهم ، ولهذا لم يحتج أهل الصناعة العربية إلا بلسانهم ، أو ما كان قريبا منهم ، ولم يعتمدوا لغات القبائل التي تجاور غيرها من الأمم ، كلغة لخم وجذام وقضاعة وغسان .

- ثانيهما : أن العرب كانوا يفدون عليهم في موسم الحج ، ويقيمون عندهم قريبا من خمسين يوما ، فيتخبرون من لغات أولئك الوفود ما تعادلت حروفه، وخف وقعه على الأسماع ، ويرفضون كل ما يتقل على الذوق ، ولا يجد في السمع مساغا .<sup>1</sup>

قال الجاحظ (ت255هـ): سألت معاوية بن أبي سفيان يوما : من أفصح الناس ؟ فقال قائل : قوم ارتفعوا عن لخلخانية<sup>2</sup> الفرات وتيامنوا عن كشكشة تميم<sup>3</sup> وتياسروا عن كسكسة بكر<sup>4</sup>، ليست لهم غمغمة قضاعة<sup>5</sup> ولا طمطمانية حمير<sup>6</sup>، قال من هم ؟ قال : قريش .<sup>7</sup>

ولهذه المنزلة وبهذه الصفات كانت لغة قريش أوسع اللهجات العربية ثروة ، وأغزرها مادة وأرقها أسلوبا ، وأدناها إلى الكمال ، وأقدرها على التعبير في مختلف فنون القول .

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 132، 133

(2) وهي اللكنة في الكلام ، كقولهم : مشا الله كان يريدون ما شاء الله كان ، ينظر فقه اللغة الثعالبي : 139

(3) هي إبدال كاف المؤنث شيئا في الوقف ، كقولهم : جعل الله البركة في دارش ، ينظر الكامل في اللغة والأدب ، أبو

العباس محمد ابن يزيد المبرد ، مؤسسة المعارف ، بيروت ، د ط ، د ت ج 371/1

(4) وهي إلحاق كاف المخاطبة شيئا في الوقف لإظهار كسرة التأنيث ، كقولهم : أعطيتكس ، ينظر الكتاب ، أبو البشر

عمرو ابن عثمان قنبر سيبويه ، ت عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل بيروت ، د ط ، د ت ج 199/4

(5) فقد تكون من الكلام وغيره ، لأنه صوت لا يفهم تقطيع حروفه ، ينظر الكامل للمبرد ، ص : ج 370/1

(6) والطمطنة هي العجمة وهي إبدال لام التعريف ميما ، كقولهم : طاب امهواء ، ينظر فقه اللغة الثعالبي ، ص : 139

(7) ينظر: البيان والتبيين ، عمرو بن بحر بن محبوب الكنانى الجاحظ ، دار ومكتبة الهلال بيروت ، د ط ، 1423 هـ ،

ج 3 / 145 ، 146 ،

وإذا كانت الألفاظ تجري في وصف الحسن والقبح مجرى جنسها الذي هو الصوت ، فالمعيار الصحيح عند محمد الخضر في الحكم على اللفظ بالحسن وضده - بصرف النظر عن معرفة معناه - هو الذوق السليم ، به نفرق بين الورد والوردة ، والخوجم والخوجمة ، ونميز بين السيف والخنشليل ، ولا تتشابه عندنا النفس والجرشى <sup>1</sup>.

ولا غرابة بعد ذلك أن نجد الألفاظ العربية الجارية على السنة فصحاءهم لذيدة في السمع خفيفة على الأرواح ، فالعرب من طبعهم انتقاء الأجود واختيار الأفضح ، وهذا معروف عليهم . فقد حكى ابن الأثير (ت 637هـ) : أنه لقي رجلا إسرائيليا بالديار المصرية ، فجرى ذكر اللغة العربية وفصاحتها ، فقال ذلك الرجل من بني إسرائيل : كيف لا تكون كذلك ، فإن واضعها تصرف في جميع اللغات السالفة، فاختصر ما اختصر، وخفف ما خفف، ومن ذلك اسم الجمل ، فإنه عندنا في اللسان العبراني : كوميل، فجاء واضع العربية ، وحذف منه الثقيل ، وقال : جمل ، فصار عذبا حسنا ، وكذلك فعل في كذا وكذا وذكر أشياء كثيرة <sup>2</sup>.

وتتاول الأستاذ العقاد فصاحة الألفاظ العربية في إطار الفصاحة العلمية ، فقرر : إن اللفظ الفصيح هو اللفظ الصريح الذي لا لبس فيه ، ولا اختلاط في أدواته ، وهذا هو اللفظ العربي بدليله العلمي الذي لا تعتمد دعواه على أنانية قومية ، ولا على نزعة عاطفية <sup>3</sup>.

فلا لبس بين مخارج الحروف في العربية ، ولا إهمال لمخرج منها ، ولا حاجة فيه إلى تكرار النطق من مخرج واحد تتوارد من الحروف التي لا تتمايز من غير التخفيف والتثقيب ؛ فليس في اللغة العربية حرف يلتبس بين مخرجين ، وليس في النطق العربي مخرج ينطق في حرفان ، وليس في العربية حرف يستخدم مخرجين كحرف تشي في اليونانية (X) وهو خليط من التاء والشين <sup>4</sup>.

وتمتاز اللغة العربية في مجموع أصوات حروفها بسعة مدرجها الصوتي سعة تقابل أصوات الطبيعة في تنوعها وسعتها ، وتمتاز من جهة أخرى بتوزعها في هذا المدرج توزعا

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 133

(2) ينظر: المثل السائر ، أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير، ت محمد محي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ،

بيروت ، د ط ، 1995 ، ج 1/193

(3) ينظر: اللغة الشاعرة ، عباس محمود العقاد ، نهضة مصر للطباعة القاهرة ، د ط ، 1995 ، ص : 46

(4) ينظر: المرجع نفسه ، 46

عادلا يؤدي إلى التوازن والانسجام بين الأصوات . أضف إلى هذا أن العرب يراعون في اجتماع الحروف في الكلمة الواحدة وتوزعها وترتيبها فيها حدوث الانسجام الصوتي والتألف الموسيقي.<sup>1</sup>

وقد انتبه السلف من هذه الأمة واستخرجوا بعض هذه القواعد الصوتية التي راعاها العرب في تأليف الألفاظ من الحروف ، وذلك كتجنبهم جمع الزاي مع الظاء ، والسين والضاد والذال ، والجيم مع القاف والطاء والطاء والغين والصاد، والحاء مع الهاء ، والهاء قبل العين ، والحاء قبل الهاء ...<sup>2</sup>

ويشيد محمد الخضر في بناء العربية بقاعدة الاعتدال : فإن أكثر كلماتها وضعت على ثلاثة أحرف ، فالثلاثي يبتدئ فيه المتكلم بحرف ، ويعتمد على ثان ، ثم ينتهي بحرف آخر، فيكون في آلة النطق أمكن : ويساعده على أن ينحو في هيئة خطابه نحو المتانة والانسجام .<sup>3</sup>

فهذه القاعدة فإن أكثر كلمات اللغة العربية ثلاثية ، ولا يتجاوز الاسم بالزيادة سبعة أحرف (وهو الخماسي المزيد بحرفين)، كما أن الفعل لا يتجاوز بالزيادة ستة أحرف (وهو الرباعي المزيد بحرفين) ، أما الإنجليزية والفرنسية ، فلا مقارنة لهما بالعربية في هذا المضمار، انظر مثلا : كلمة مثل دين فهي في العربية مكونة من ثلاثة أحرف ، أما في الإنجليزية وكذلك الفرنسية (Religion) ، فهي مكونة من ثمانية أحرف ، وكلمة مثل نبي فهي في العربية مكونة من ثلاثة أحرف ، أما في الإنجليزية (Prophet) فهي مكونة من سبعة أحرف، وفي الفرنسية (Prophete) مكونة من ثمانية أحرف، بل إن كلمة (مشارك) وهي في العربية مكونة من أربعة أحرف نجدها مكونة من ستة عشر حرفا في الإنجليزية (Associationnator) وكذلك في الفرنسية (Associationniste) فهذا ما يجعل العربية رشيقة على اللسان محببة إلى الأذان ، ومن ثم يسهل على الأذهان حفظها واستنكارها .

(1) ينظر : فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، ص : 250

(2) ينظر : البيان والتبيين ، الجاحظ ، ج 1 / 77 ، والخصائص ابن جني ، ج 1 / 53

(3) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 134

ويجري محمد الخضر مقارنة بين العربية وغيرها في هذه القاعدة ، فوجد لضيق كلام غير العرب أو لخروجه عن الاعتدال يتكرر في بعض الألسنة الحرف الواحد في الكلمة الواحدة كثيرا ، نحو تكرر الطاء والسين في لسان يونان ، ونحو الحروف الكثيرة التي اسم لشيء واحد في لسان الترك ، ولذلك لا يمكن أن ينظم من الشعر في تلك الألسنة على الأعراب التي تكمن في العربية .

ولكن لشدة محافظة العرب على الاعتدال في الكلم يسقطون شيئا من حروفها إذا عرض لها طول في بعض تصاريفها ، كحذفهم لآخر الاسم الخماسي في التصغير ، نحو : سفيرجل إذا أرادوا تصغيره يقولون : سُفَيْرِج ، وكذلك يفعلون في جمعه ، فيقولون سفارج . ثم إنك لا تجدهم يجمعون في حشو الكلمة بين ساكنين ، لما ينشأ من البطء في التلفظ بهما ، ولا يوالون في اللفظة الواحدة بين أربعة أحرف متحركة ، حذرا من الاستعجال الحاصل من كثرة الحركات المتوالية . ومما يدل على ذلك إهمال العرب للأوزان التي يتعسر النطق بها ، نحو : فَعُلْ - بكسر الفاء وضم العين - رفضوه من أن يبنوا عليه شيئا من كلمهم، للثقل الذي يوجبه الانتقال من الكسر إلى الضم .<sup>1</sup>

### 3- اتساع وضعها

يقسم محمد الخضر اللغات قسمين : راقية ، وغير راقية ، فغير الراقية ما كانت موادها قليلة : لا يسع التعبير بها أكثر ما تمس الحاجة إليه ، مثل اللغات الزنجية ولغة بعض سكان استراليا ، وهذه الأخيرة ناقصة جدا لا يمكن التفاهم بها إلا مع إشارات حسية .

والراقية ما غزرت مبانيها ، واتسعت طرق دلالتها ، فكانت موفية بتأدية المراد مع الاستغناء عن الإشارة ، وعدم الاعتماد على قرائن الأحوال في الأكثر مثل اللاتينية والفارسية والعربية.<sup>2</sup>

ومن أبرز مظاهر رقي العربية واتساعها في رأي الخضر الترادف ، الذي يقوم بسداد الحاجة من أبنية الكلم وبيزادة في حسن التعبير . فتعدد ألفاظ المعنى الواحد فيه سعة في وسائل التفاهم ، حتى لا تأخذ المتكلم حبة في أثناء الخطاب ، فإذا غاب عنه لفظ وسعه

(1) ينظر: المصدر السابق ، ص : 134 ، 135

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 149

أن يأتي بمرادفه ، وإذا تعسر عليه النطق بكلمة ، كالألثغ ، عدل عنها إلى غيرها ، كما فعل واصل الغزالي حين كان لا يحسن النطق بحرف الراء فتركه في زوايا الإهمال .

وقد يضطر المتكلم إلى إعادة المعنى ، فلا يعجزه أن يعيده بغير اللفظ الذي عبر به أولاً ، فيخلص كلامه من كراهة التكرار ، ويرتفع شأنه في الحسن درجة ؛ مثلما قال معاوية ض : من لم يكن من بني عبد المطلب جوادا فهو دخيل ، ومن لم يكن من بني الزبير شجاعا ، فهو لزيق ، ومن لم يكن من ولد المغيرة تياها ، فهو سنيد.<sup>1</sup>

وفي اللغة العربية كثيرٌ من الأسماء لمسمًى واحد؛ كأسماء الأسد والحية والعسل ، وممن ألف في المترادف العلامة مجد الدين الفيروزآبادي ( ت 817هـ ) صاحب "القاموس" ، رسالته : الروض المسلوف فيما له اسمان إلى ألوف .

يقول ابن فارس : ” وممّا لا يُمكن نقله البتّة أوصاف السيف والأسد والرمح وغير ذلك من الأسماء المترادفة ، ومعلوم أنّ العجم لا تُعرِف للأسد غير اسم واحد ، فأما نحن فنخرج له خمسين ومائة اسم . “<sup>2</sup>

وهذا الذي يُصرِّح به ابن فارس يُقرِّره علماء اللغة المُعاصِرُونَ من الشرق والغرب؛ إذ يذكر الدكتور علي عبد الواحد وافي أنّ الأستاذ دو هامر ( De Hammer ) قد جمع المفردات العربية المتّصلة بالجمل وشؤونه ، فوصلت إلى أكثر من خمسة آلاف وستمئة وأربع وأربعين .<sup>3</sup>

ويقرّر الدكتور وافي نفسه أنّ من أهمّ ما تمتاز به العربيّة أنها أوسع أخواتها السامية ثروةً في أصول الكلمات والمفردات؛ فهي تشتمل على جميع الأصول التي تشتمل عليها أخواتها السامية أو على معظمها ، وتزيد عليها بأصولٍ كثيرة احتفظت بها من اللسان السامي الأول ، وأنّه تجمع فيها من المفردات في مختلف أنواع الكلمة ؛ اسمها وفعلها وحرفها ، ومن

(1) ينظر: المصدر السابق ، ص : 149 ، 150

(2) الصحابي في فقه اللغة ، ابن فارس ، ص : 2 ، 22

(3) ينظر: فقه اللغة علي عبد الواحد وافي ، ص : 169

المترادفات ؛ في الأسماء والصفات والأفعال... ما لم يجتمع مثله للغة سامية أخرى؛ بل ما يندر وجود مثله في لغة من لغات العالم.<sup>1</sup>

وفي اللغة العربية كذلك نجد أن التعبير عن اختلاف كفيات الفعل ودرجاته متحقق من وفرة الأفعال التي تؤدي معنى كل كيفية ودرجة ، فإذا تحدث المتحدث مثلا عن خروج الماء وسيلانه من أماكنه ففي وسعه أن يقول: سَحَّ من السحاب ، نبع من ينبوع ، انبجس من الحجر ، فاض من النهر، وَكَفَّ من السقف ، سَرَبَ من القرية ، رشح من الإناء ، انسكب من العين ، ثَعَّ من الجرح.<sup>2</sup> ومن السعة في التعبير أصوات الماء وما يناسبها : فالخرير صوت الماء الجاري ، القسيب صوته تحت ورق أو قماش ، الفقيق صوته إذا دخل في مضيق ، البقبة حكاية صوت الجرة والكوز في الماء ...<sup>3</sup>

وفي هذا يقول المستشرق الألماني نولدكه (Nouldkah): ” إنَّه لا بُدَّ أن يزدادَ تعجُّب المرء من وفرة مفردات اللغة العربيَّة ، عندما يعرف أنَّ علاقات المعيشة لدى العرب بسيطة جداً؛ ولكنَّهم في داخل هذه الدائرة يرمزون للفرق الدقيق في المعنى بكلمة خاصَّة... والعربية الكلاسيكية ليست غنيَّة فقط بالمفردات ؛ ولكنَّها غنيَّة أيضاً بالصيغ النحوية “<sup>4</sup>.

ومن مزايا العربية التفريق في النوع ، فقد وجد محمد الخضر بعض اللغات خالية من علامة التمييز بين المذكر والمؤنث ، كاللغة الفارسية والتركية والإنجليزية ، وميزت العربية المؤنث عن المذكر بوضع الألف في اسم أو التاء في اسم وفعل ، كما فرقوا بينهما في الضمائر والموصولات وأسماء الإشارة.<sup>5</sup>

ولاشك في أن العربية أولت التأنيث عناية واضحة ، تتبدى بأكثر من صورة ، فهي تقابل أسماء الذكور بأسماء تعدلها للإناث : خروف نعجة ، جمل ناقه، حمار أتان ... إلخ . وتخص الإناث بمجموعة من الضمائر المنفصلة والمتصلة تباشر الأسماء والأفعال

(1) ينظر: المرجع السابق ، ص : 168

(2) ينظر: فقه اللغة وسر العربية ، الثعالبي ، ص : 329

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 257

(4) قالوا عن اللغة العربية موقع جامعة أم القرى <https://old.uqu.edu.sa/page/ar/173049>

نقلا عن كتاب اللغة العربية لنذير حمدان ، ص : 133 ( تاريخ الدخول 2014/03/10 - التاسعة صباحا)

(5) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 150



والحروف : (هن ، يرجعن ، كتابكن ، إلكن ) . وهى تؤنث الأسماء والصفات بمورفيمات عديدة كالتائين المربوطة والمبسوطة : ( طالبة ، طالبا ) ، والألفين المقصورة والممدودة : ( ظمأى ، حسناء ) . وتعامل الأفعال المسندة إلى أسماء الأجناس وجموع التكسير معاملة المسندة إلى الاسم المؤنث : ﴿ غُلِبَتِ الرُّومُ ﴾<sup>1</sup> ، ﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ ﴾<sup>2</sup> ، ويجمع كل اسم أعجمي بالألف والتاء : ( تيلفونات ، فونيمات )<sup>3</sup> .

ومن اللغات ما وضع خاليا مما يدل على العدد ، كاللغة الأنجليزية ، فاللفظ الدال على المفرد هو الدال على غيره ، ومنها ما يوجد فيه سوى المفرد والجمع ، كاللغة الفارسية ، فزادت العربية بما يدل على الإثنتين ، فميزوه عن المفرد والجمع بعلامة الألف أو الياء ، وأفردوه في وضع الضمائر والموصولات ، وأسماء الإشارة بأوضاع خاصة .<sup>4</sup>

فالتثنية جلية في العربية طوال الأسماء المتصرفة وبعض المبهمات والأسماء المبنية ، كأسماء الإشارة وأسماء الموصول ، والضمائر والصفات ، وتتغير من أجلها صور الأفعال بسبب الإسناد إلى الضمائر المثناة ، مثل : هذان الكتابان اللذان اشتريتهما مفيدان . إن معنى التثنية في العربية يسم مفهوم العدد بسمة الدقة ، ويجنبه اللبس ، ونعني باللبس عدم التمييز بين المثنى والجمع في اللغات التي تحفظت عن ظاهرة التثنية .<sup>5</sup>

فالعربية ليست كاللغات التي تُهمل حالة التثنية لتنتقل من المفرد إلى الجمع، وتكون التثنية بإضافة حرفين إلى المفرد ليصبح مثنى (الباب - البابان - البابين) على حين أنه لا بُدَّ في الفرنسية والإنجليزية من ذكر العدد مع ذكر الكلمة وذكر علامة الجمع بعد الكلمة، فنقول في الفرنسية: (Les deux portes) ، ونقول في الإنجليزية (the tow doors) .

ومن أبرز خصائص العربية التي يراها الخضر جمع التكسير ، وجمع الاسم الواحد على عدة أمثلة ، وهذا لا يشاركها فيه غيرها ، حتى اللغتان اللتان يجتمعان معها في أصل

(1) سورة الروم الآية : 02

(2) سورة الحجرات الآية : 14

(3) ينظر : في علم اللغة ، غازي مختار طليمان ص : 180

(4) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 150

(5) ينظر : المرجع السابق ص : 176

واحد : العبرانية والسريانية، ويوجد جمع التكسير في اللغة الجيزية من لغات بلاد الحبشة ، لأنها تفرعت في الأصل عن العربية .<sup>1</sup>

وقد توسعت اللغة العربية في استخدام جمع التكسير توسعا كبيرا ، حتى أصبح للمفرد الواحد فيها عدة جموع من هذا النوع ، من ذلك جمع جمل: أَجْمَال ، جِمَال ، جُمَل ، أَجَامِل ، وَجِمَالَة ، وَجَمَائِل ، وَجِمَالَات . وجمع عبد :عبيد ، وَعِبَاد ، وَعَبَدُونَ ، وَعَبِيدُونَ ، وَأَعْبُد ، وَأَعْبُدَة ، وَعِبَاد ، وَعِبَاد ، وَعِبْدَان ، وَعَبْدَان ، وَعَبْد ، وَعَبْدَة ، وَأَعْبَاد ، وَعُبود ، وَعُبودَة .<sup>2</sup>

وتتجلى دقة اللغة العربية حين نلاحظ أنها تفرق بين جموع القلة وجموع للكثرة فنقول: (أَبْسَط، أَرْغَفَة، أَفْرَاح، فَنِيَّة، أَقْفَال) للقلة، وتقول: بسط ، ورغفان، وفراخ، وفتيان ، وققول ... الخ للكثرة ، وهذا ما لا نجده لا في الإنجليزية ولا في الفرنسية ولا في العبرية .

وللجمع في العربية صور أخرى كصيغ الاسم الجمعي ، وجمع الجمع كجمالات وبيوتات ، والجمعين السالمين ، والجمع الذي لا واحد له من لفظه : كالثَّوَل : سرب النحل ، وما أشتهر جمعه وأشكل واحده كالمصارين واحدها مصران أو مصير، وما أشتهر واحده وأشكل جمعه كالسبت جمعه سبوت أو أسبت ، وما استوى واحده وجمعه كالفلك ، والمفرد الذي يجمع على صيغ وأوزان كثيرة ، فقدّر القاموس المحيط أحد عشر جمعا للدار وخمسة عشر للعبد .<sup>3</sup>

وهذه الكثرة من صيغ الجموع موضع نقاش ، لأنها ذات مظهرين : مظهر خصيب على ثراء العربية ، ومظهر عصيب يربك الدارس ، إذ يضع بين يديه صيغا لا قبل له بحفظها ، ولذلك نجد من الباحثين من يذكرها بالتثويه ، كما نجد بينهم من يقابل التثويه بالإنكار والتسفيه .

فيرى بروكلمان ( Brockelmann ) ورينان وغيرهما أن هذه الخاصية مجردة من الفائدة ومسببة للاضطراب، وفي الحق أنها لا تخلوا من فائدة في الدلالة ، فصيغ التكسير التي تتوارد على اللفظ الواحد ليست سواء في المعنى ، لأن بعضها يفيد كثرة العدد (جموع الكثرة ) ،

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 150

(2) ينظر: تصريف الأفعال والأسماء ، فخر الدين قباوة ، ص : 225

(3) ينظر: في علم اللغة ، غازي مختار طليمات ص : 175

وبعضها يفيد قلة (جموع القلة )، وبعضها جمع مباشر، وبعضها جمع الجمع ...وهلم جرا. بالإضافة إلى أنها توسع من نطاق اللغة ، وتسعف المتكلم والكاتب . أما سبب هذه الظاهرة ، فيرجع قسط كبير منه إلى تعدد اللغات ، وذلك أنه قد انتقلت إلى لغة قريش صيغ جموع كانت مستخدمة في اللهجات العربية الأخرى .<sup>1</sup>

ولانتساع العرب في كلامهم بهذه الوجوه : المترادف وجمع التكسير والمجاز ، وما يشاكلها من القلب اللفظي ، نحو: جذب وجذب ، وورود الكلمة على عدة أحوال مختلفة بزيادة الأحرف ونقصها، كأصبع وأصبوع تمكنوا من بناء أشعارهم على هذه الأوزان المعتدلة، والتزموا فيها القافية وروبوها بدون كلفة ، فجاءت محكمة في وضعها ، بديعة في نسجها .

قال أبو نصر الفارابي ( ت339 هـ ): إن الألسن العجمية متى وجد فيها شعر مقفى ، فإنما يرمون أن يحتذوا فيه حذو العرب ، وليس ذلك موجودا في أشعارهم القديمة .<sup>2</sup>

ويذهب عباس محمود العقاد إلى أن الشعر في كثير من اللغات قد يلاحظ فيه الإيقاع ولا تلاحظ فيه القافية ولا الأوزان المقررة، وقلما تلاحظ القافية في الأشعار التي تنشدتها الجماعات ، كالشعر المسرحي عند اليونان ، وتراتيل الصلاة والعبادة عند العبريين .

وأما الشعر الذي تلاحظ القافية والوزن وأقسام التفاعيل في جميع بحوره وأبياته : فهو خاصة من خواص اللغة العربية دون غيرها من لغات العالم أجمع ، ومنها اللغات السامية التي تنتمي إليها لغة الضاد .<sup>3</sup>

#### 4- طرق اختصارها

يحسن بعد الكلام عن سعة المفردات والترادف أن نتحدث عن الإيجاز في اللغة العربية؛ لئلاً يتوهمن متوهّم أنّ هذا الغنى في المفردات والمترادفات هو مجرد كمّ يُحسَى به الكلام دون حاجة إليه . وقد كان العرب يقولون: البلاغة الإيجاز ؛ سأل معاوية صحرار ابن عياش العبدي :

(1) ينظر: فقه اللغة ، عبد الواحد وافي ، هامش ص : 217

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 152

(3) ينظر: اللغة الشاعرة ، عباس محمود العقاد ، ص : 22

ما تعدون البلاغة فيكم؟ قال: الإيجاز، قال له معاوية: وما الإيجاز؟ قال صحار: أن تجيب فلا تبطىء ، وتقول فلا تخطىء .<sup>1</sup>

وعن دوافع الاختصار والأساس الذي بنيت عليه لغة العرب ، يقول محمد الخضر : ” وسبيله أن يلاحظ حال المخاطب أولاً ، ثم يزن العبارة بحسبها ، ولم يغب هذا المعنى عن العرب ، فراعوا جانبه ، وأضافوا إليه في الاعتبار أن الإنسان قد تدعوه الحاجة إلى الحديث في شأن ، ويضيق به الوقت في التوسع في البيان ، أو يجد في نفسه ضجراً يثقل الكلام على لسانه ، فوضعوا في الأساس الذي بنيت عليه لغتهم قاعدة الاختصار ، ويجري في كلامهم على وجوه يرجع الفضل في بعضها إلى حكمة الواضع ، ومنها ما تعود المزينة فيه إلى اقتدار المتكلم ولطف تصرفه . “<sup>2</sup>

وقضية الإيجاز واسعة متشعبة جداً، فالموضوع فيها يحتاج إلى رسائل وبحوث لتوقيه حقه ؛ لذا سنكتفي بالجوانب التي أشار إليها محمد الخضر بشيء من الإيجاز، لكن حسبنا الإشارة مع المقارنة باللغات الأخرى ليبيّن الفارق.

ومن أبرز مظاهر الاختصار التي روعيت في كثير من المفردات العربية حال وضعها: وضع الضمائر لتتوب عن الأسماء الظاهرة ، وإقامة التثنية والجمع مقام العاطف والمعطوف، واستغنوا بتغيير الكلمة في التصغير عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه ، وهو ما لا نجده في لغات كالإنجليزية والفرنسية ، و في وضع أدوات الشرط زيادة على التعليق الدلالة على جنس المعلق عليه من عاقل وغيره ، أو مكان أو زمان أو حال ، فاكتفوا بنفس الأداة عن التصريح به من بعد ، وكذلك صنعوا في أدوات الاستفهام حين أدخلوا في مفهوماتها فضلاً عن طلب الإعلام الدلالة عن جنس المسؤول عنه ، فإذا علمت أن أحداً عند المخاطب ، وقصدت لاستكشاف حاله لتعرفه بعينه ، فهنا لا تفيدك الهمزة في طلب تعيينه مثلما تفيدك كلمة من .<sup>3</sup>

(1) ينظر: البيان والتبيين ، الجاحظ ، ج1/98

(2) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 144

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 144

ومن هذا النوع من الاختصار يذكر محمد الخضر: حروف العطف لإغنائها عن إعادة العامل ، ودلالاتها فوق ذلك على معان أخرى ، كمعنى التعقيب والترتيب المستفاد من الفاء ، والترتيب والمهلة المستفاد من ثم.<sup>1</sup>

وفي عملية الإسناد في الجملة يرى محمد الخضر أن العبارة المطابقة للمعنى المراد من نسبة أمر لآخر تقتضي بطبيعتها أن تؤلف من ثلاثة ألفاظ في الأقل ، واحد للمحكوم عليه ، وآخر للمحكوم به ، ولفظ ثالث لإفادة النسبة بينهما : وربط أحدهما بالآخر طبق ما هو المنقول عن اللغة الفارسية واللغة اليونانية ، فالدال على النسبة عند الفرس لفظ : است ، والموضوع لها في لغة اليونان لفظ : استين ، ولكن العرب اقتصروا في تأدية ذلك المعنى على لفظين فقالوا : زيد عالم ، واستغنوا عن الرابطة بهيئة وضع التراكيب وما يجري في أواخر الكلم من علامات الإعراب .<sup>2</sup>

وبهذا تتفوق العربية كذلك في وجازتها وسهولتها ودقتها على لغات كالإنجليزية والفرنسية ، فيجوز أن يخلو مكان الفعل الظاهر من الجملة العربية ، وتفيد معناها المستقل مع تقديره أو تقدير ما ينوب عنه ، فيجوز مثلاً أن يقال : (رجل في الدار) ، ويفهم منها ما يفهم من قولهم باللغات الأوروبية (رجل يوجد في الدار) ، أو ما يفهم من قولنا بلغتنا العربية (رجل موجود في الدار)، ولكن في الفرنسية والإنجليزية لا تتم الجملة على وضع من هذه الأوضاع بغير الفعل الظاهر، فكل كلام خلا من الفعل الظاهر عندهم فهو غير مفهوم .

وخاصية الإسناد ميزة تمتاز بها العربية أكدها فلاسفة غربيون ؛ فإن العربية في طبيعة بنيتها وتركيبها لا تحتاج الجمل الخبرية فيها إلى إثبات ما يسمى في اللغات الغربية : فعل الكينونة ( في الفرنسية Etre وفي الإنجليزية To be وفي الألمانية Sein) : فنحن نقول في العربية على سبيل الإخبار: « فلان شجاع » دون حاجة إلى أن نقول: « فلان هو شجاع » أو : « فلان كائن شجاعا » ونقول : « كل إنسان فان » دون حاجة إلى أن نقول : « كل

(1) ينظر: المصدر السابق ، ص : 145

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 146

إنسان يوجد فانيا « أو « كل إنسان كائن فانيا »، كما يقولون عادة في اللغة الفرنسية مثلا :  
1. homme est mortel tout

ومن مظاهر الاختصار تصريف الكلمة . ومن اللغات الراقية مالا ينصرف ، مثل اللغة التركية ، ويدخول الصرف في العربية تيسر في اللفظة الواحدة أن تدل على معان ، مثل قولنا : تحاربوا يدل بواسطة صيغته الخاصة على وقوع الحرب بين جماعة ، وطبيعة المعنى تقتضي أن لا يعبر بأقل من أربع كلمات .<sup>2</sup>

ويتحدث العقاد عن المفردات في اللغة العربية فيقول : ” وحسبنا أن نلاحظ في تركيب المفردات من الحروف أن الوزن هو قوام التفرقة بين أقسام الكلم في العربية ، أن اللغات السامية التي تشارك هذه اللغة في قواعد الاشتقاق لم تبلغ مبلغها في ضبط المشتقات بالموازن التي تسري على جميع أجزائها ، وتوفق أحسن التوفيق المستطاع بين مبانيها ومعانيها .“<sup>3</sup>

فالفرق مثلا بين : ينظر ، وناظر، ومنظور ، ونظير ، ومنظار ، ونظائر، ونظارة ، ومنظر ، ومنتظر، ومناظر ، وما يتفرع عليها هو فرق بين أفعال وأسماء وصفات ، وأفراد ، وجموع ، وهو كله قائم على الفرق بين وزن ووزن ، أو قياس صوتي وقياس مثله ، يتوقف على اختلاف الحركات والنبرات ، أي على اختلاف النغمة الموسيقية في الأداء .<sup>4</sup>

ومن مزايا اللغة العربية أن للأبنية (الصيغ) دلالات تجعل السامع يدرك من معرفته للصيغة المراد. وللاوزان في هذه اللغة معانٍ، ومن ذلك ما هو معروف ومشهور كالأسماء المشتقة من نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم الزمان واسم المكان وأفعال التفضيل واسم الآلة، والمصدر الدال على المرة والمصدر الدال على الهيئة.<sup>5</sup>

ويكثر ورود بعض أوزان المصادر والصفات والأفعال للدلالة على معان خاصة ، فيجيء فعالة من الثلاثي للدلالة على حرفة أشبهها ، ومصدر فعلة للدلالة على الوحدة ،

(1) ينظر: اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة ، حسني عبد الجليل ، ص : 105 ، 106

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 146

(3) اللغة الشاعرة ، عباس محمود العقاد ، ص : 12

(4) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 13

(5) ينظر: معاني الأبنية ، إبراهيم فاضل السامرائي ، دار عمار ، الأردن ، ط2 ، 2007 ، ص : 41 وما بعدها

وتدل المصادر الرباعية المضعفة على التكرار نحو: الزعزعة والقلقلة . وتجيء صفة فعيل للدلالة على الأوصاف الثابتة اللازمة للنفوس كشريف ونبييل وكبير...وصفة أفعل للدلالة على اللون أو الحلية أو العيب ، مثل : أبيض وأشقر ، وأحول . كما نجد صيغ الأفعال الثلاثية ، الماضي والمضارع والأمر تدل على الحدث وزمانه ، والمزيد فيها والتوكيد والواحق كثيراً ما ترتبط فيها بمعنى ، من ذلك تضعيف العين في (فعل) ، فإنه يدل على التكرار غالباً وفي نحو : اخشوشن واخضرّ تدل على المبالغة ، وفي صيغة (انفعل) الدلالة على المطاوعة ، ومنها زيادة الهمزة والسين والتاء ، فإنها تدل على الطلب غالباً .<sup>1</sup>

إنّ وجود هذه القوالب الفكرية العامّة في اللغة العربية توفّر على المتكلّم والمتعلّم كثيراً من الجهد في التعبير والفهم والإدراك .

كما أن التضعيف والزيادة في اللغة العربية يؤديان معنى الفعل على درجات وأشكال شتى يستغنى بها المتكلم عن الظروف بعكس كثير من اللغات الأخرى كالإنجليزية والفرنسية مثلاً، ففي العربية من مادة الفتح - مثلاً - يمكن أن نقول: فتح وفتح بتشديد التاء، وافتح، واستفتح، وافتح، وانفتح ...

واللغة العربية كذلك تدل على المبني للمجهول بصيغة خاصة في أوزان الفعل بينما الإنجليزية والفرنسية فتدلان على المبني للمجهول بعبارة، ففي العربية نقول (يُفْتَح الباب) بصيغة المجهول ولكن العبارة الإنجليزية التي تدل على ذلك هي The door is opened وهي تقابل قولنا (إن الباب يكون مفتوحاً) وهو تعبير يخلو من دقة الصيغة العربية لأنه أقرب إلى الوصف منه إلى الإخبار عن حدث.

وتزيد اللغة العربية صيغة لا وجود لها في الإنجليزية والفرنسية ، وهي صيغة الفعل المطاوع (انفعل) فيقول القائل : (انفتح الباب) ويعبر بذلك عن معنى لا تدل عليه دلالاته الدقيقة كل من صيغة المبني للمعلوم ، وصيغة المبني للمجهول .

كما تبدو عظمة هذه اللغة ووجازتها مع دقتها من أن درجة الفاعلية في الاسم تثبت في اللغة العربية باستخدام صيغ من مادة الفعل نفسه بغير حاجة إلى مادة مستعارة من غيره.

(1) ينظر: فقه اللغة ، عبد الواحد وافي ، ص : 217 وما بعدها ، وعلم اللغة بين القديم والحديث ، عبد الغفار حامد

هلال ، مطبعة الجلاوي ، القاهرة ، د ط ، 1986 ، ص : 200

ففي اللغة العربية صيغ للمبالغة تعطينا من مادة الفتح مثلاً كلمة (فتّاح) بمعنى الكثير الفتح ، ولا مقابل لهذه الصيغة وأمثالها من صيغ المبالغة في الإنجليزية والفرنسية إلا باستخدام جمل أو عبارة مركبة من عدة كلمات .

ومن أبرز خصائص العربية ظاهرة الحذف ، وهي ظاهرة تشيع في كلام العرب ، وتهدف في كل مواقعها إلى التخفيف والإيجاز .

ويوجز محمد الخضر هذه الخاصية بقوله : ” شرع العرب سنة الحذف ، فيضمرون الكلمة ، والجملة فما فوقها ، وينبهون على المحذوف بقريضة المقال أو المقام . “<sup>1</sup>

والأصل في الكلام الذكر ولا يحذف منه شيء إلا بدليل سواء أكان الدليل معنويًا يقتضيه المعنى ، أم صناعيًا تقتضيه الصناعة النحوية ، وسواء أدلت عليه قرينة لفظية أم دلت عليه قرينة المقام .

ويشترط النحاة لصحة الحذف وجود دليل مقالي أو مقامي ، وأن لا يكون في الحذف ضرر معنوي أو صناعي يقتضي عدم صحة التعبير في المعيار النحوي .

فالدليل المقالي قد يكون بوجود دليل لفظي على المحذوف كقوله تعالى : ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا ﴾<sup>2</sup> ، أي أنزل خيرا ، ونحو قولك : شهرا ، لمن قال : كم قضيت في الخارج ؟ أي قضيت شهرا . ومن ذلك أن يكون في التعبير اسم منصوب ، فتعلم أنه لا بد له من ناصب فتقدره إن لم يكن مذكورا نحو تعسا له وتبا . ومن ذلك أن يكون في التعبير مبتدأ لا خبر له أو خبر ولا مبتدأ له ، مثل : ﴿ فَقَالُوا سَلَمًا قَالَ سَلَمٌ قَوْمٌ مُنْكَرُونَ ﴾<sup>3</sup>

والدليل المقامي أو الحالي هو الذي يدل عليه المقام ، كأن تقول لمن كان يتكلم وسكت : حديثك ، أي أكمل ، وكأن تقول لمن حمل عصا يريد أن يضرب بها : خالدا ، أي اضرب خالدا ، وكأن تقول للمتزوج : بالرفاء والبنين ، أي أعرست ، ونحو ذلك .<sup>4</sup>

(1) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 147

(2) النحل الآية : 30

(3) الذاريات : 25 وتقدير الآية : قال سلام عليكم أنتم قوم منكرون ، ينظر مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، جمال

الدين ابن هشام الأنصاري ، ت مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، بيروت ، دط ، 2007 ، ص : 364

(4) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، فاضل صالح السامرائي ، دار الفكر ، الأردن ، ط1 ، 2002 ، ص : 76 ، 77



يقسم محمد الخضر الحذف ثلاثة أقسام : معيب ، وواجب ، وجائز .<sup>1</sup>

فالمعيب هو ما اختل به أداء المعنى المراد ، وفسدت به هيئة الكلام . فيكون الكلام به تعمية وأغازا بسبب ضرر معنوي أو صناعي ، فالضرر المعنوي مثل : حذف الجواب وحذف المستثنى ، فلا يحذف المجاب به نحو : ضربت زيدا في جواب من يقال : من ضربت ؟ إذ هو مقصود الكلام ، وكذا إذا كان مستثنى ، نحو ما ضربت إلا زيدا . والضرر الصناعي ، نحو : زيد ضربته ، وضربني وضربته زيد .<sup>2</sup>

أما الواجب ، فيعد الذكر مكانه خروجا عن قانون العربية ، كحذف الفعل في باب التحذير ، التزامه عند تكرار المحذر منه ، أو العطف عليه<sup>3</sup> ، لأن التحذير إنما يقع حيث أشرف المخاطب على مهواة خطر ، أو خيف عليه من الحصول في مكروه ، وهذا يوجب على المتكلم المبادرة لاستيفاء الكلام ، والاختصار على قدر ما يفهم المراد ، حذرا من طول الكلام على المخاطب حتى يغشاه المخوف منه قبل أن يأخذ في سبب النجاة ، وكذلك أوجبوه على أنفسهم عند حث المخاطب ، وإغرائه على طلب أمر محبوب<sup>4</sup> ، فإن شدة الحرص على فوزه بمرغوب فيه ، وسباقه عليه تستدعي اختصار القول له ما أمكن ، لئلا تفوته الفرصة قبل انقضائه .

ومن الحذف ما يدخل في حكم الجائز بحسب أصل الوضع ، ويفوز في ترجيحه واختياره عن الذكر إلى نظر البليغ ، وما يقتضيه مقام تلك العبارة بخصوصها ، كالحذف مع القرائن الخفية لاختبار نباهة المخاطب ، والعلم بمقدار شعوره . ومن أمثلة ذلك : زيد في جواب : من حضر ؟ ونحو : ﴿ وَمَا أَدْرَاكَ مَا هِيَ نَارٌ حَامِيَةٌ ﴾<sup>5</sup> . أي هي نار ، وكما في حذف فعل الشرط وحذف جوابه جوازا وما إلى ذلك .<sup>6</sup>

(1) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 147 ، 148

(2) ينظر : مغني اللبيب ، ص : 562 ، والجملة العربية تأليفها وأقسامها ، فاضل صالح السامرائي ، ص : 78

(3) مثل قولنا : الكذب الكذب ، الكذب والخيانة .

(4) مثل قولنا : الصدق الصدق ، الصدق والأمانة .

(5) القارعة الآيتان : 10 ، 11

(6) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، فاضل صالح السامرائي ، ص : 88

## 5 - ميزة الإعراب :

ويعد محمد الخضر الإعراب من مزايا اللغة العربية ، وإن زعم ابن خلدون أنه لا يوجد إلا في لغة العرب ، حين قال : ” وكانت الملكة الحاصلة للعرب من ذلك أحسن الملكات وأوضحها إبانة عن المقاصد لدلالة غير الكلمات فيها على كثير من المعاني. مثل الحركات التي تعيّن الفاعل من المفعول من المجرور أعني المضاف ، ومثل الحروف التي تفضي بالأفعال إلى الدّوات من غير تكلف ألفاظ أخرى. وليس يوجد ذلك إلا في لغة العرب . وأما غيرها من اللغات ، فكل معنى أو حال لا بد له من ألفاظ تخصه بالدلالة “<sup>1</sup> .

وقد ثبت أن حكم الإعراب مما يوجد له أثر في اللغتين اليونانية والألمانية ، وإن كانت العبرة في لسان العرب به أزيد ، وعنايتهم به أقوى .<sup>2</sup>

فبالإعراب استشعر العرب حاجتهم إلى التفرقة بين معان ينبني على تمايزها فهم المراد من الجملة ، كتمييز الفاعل والمفعول والمضاف إليه ، والمسند والمسند إليه .

وكان في مقدورهم أن يضعوا للدلالة على ذلك علامات غير أحوال أواخر الكلم ، ولكن جنحوا إلى طريق الاختصار واكتفوا بها في التمييز بين تلك المعاني .<sup>3</sup>

فالإعراب هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يُعرف مراد المتكلم من الكلام ، ولولاه ما مُيّز بين فاعل ومفعول . وقد أوضح ابن فارس ذلك في قوله : ” فأما الإعراب فبه تميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلًا لو قال : ( ما أحسنُ زيدُ ) غير معرب ، أو ( ضرب عمرو زيدُ ) غير معرب ، لم يوقف على مراده . فإذا قال : ( ما أحسنُ زيدًا ) ، أو ( ما أحسنُ زيدِ ) ، أو ( ما أحسنُ زيدٌ ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده<sup>4</sup> . وللعرب في ذلك ما ليس لغيرها فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني . “<sup>5</sup>

(1) مقدمة ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، اعتناء ودراسة أحمد الزعبي ، دار الأرقم لبنان ، د ط ، د ت ، ص : 624

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 145

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 145

(4) دلت الجملة الأولى على التعجب ، والثانية على الاستفهام ، والثالثة على النفي

(5) الصاحبى في فقه اللغة ، أحمد أبو الحسين أحمد ابن فارس ، ص : 143

واللغات قسمان: مبنية ومعرية ، واللغات السامية كلها معربة ، فلم تتفرد اللغة العربية بذلك ، وفي بعض اللغات السامية آثارٌ من الإعراب مثل اللغة الأهمرية ، وإن كان بينها وبين الإعراب في العربية فرق غير يسير .

ولا شك أن في الإعراب شيئاً من الصعوبة، فيحتاج المتكلم إلى معرفة حالات الإعراب، مثل : Khalid came حضر خالد ، Khalid I saw رأيت خالدًا ، I went with Khalid ذهبت مع خالد . فيجب معرفة المرفوع من المنصوب من المجرور، على عكس الإنجليزية واللغات المبنية ، فلا تتطلب شيئاً من ذلك ، بل تنطق الكلمة بحالة واحدة في جميع الأحوال لكن هل السهولة مزية دائماً؟ وهل الإعراب عيبٌ في اللغة العربية ؟

ليس دائماً ، فالأجهزة الحديثة أكثر تعقيداً من مثيلاتها القديمة ؛ فالحاسبات والماكينات وغيرها إذا كانت حديثة ومتطورة ، نراها معقدة عن مثيلاتها القديمة ، ومع ذلك هي مفضلة ومقدمة ؛ لما فيها من خصائص ليست في غيرها .<sup>1</sup>

كذلك في اللغة العربية نجد الإعراب يؤدي ما لا تؤديه اللغات المبنية في دقة التعبير والإيجاز وتتوع المعاني بأقل قدرٍ من الكلمات .

والإعراب موجودٌ في بعض اللغات، مثل اللاتينية، لكنه لا يُداني أهمية الإعراب في العربية ، ثم إن اللاتينية قد اندثرت وصارت لغةً من التاريخ لا واقع لها ، بل كان الإعراب في اللاتينية من أسباب صعوبتها ، أما هو في العربية فله عدة ميزات وفوائد نذكر منها على سبيل الإيجاز والاختصار:<sup>2</sup>

- الإعراب دليل التخفيف والإبانة عن المعاني بسهولة ويسر ، كما أوضحنا سابقاً .
- الإعراب وسيلة من وسائل الإبداع والبلاغة؛ فيه نستطيع التقديم والتأخير اهتماماً بالمتقدم وإبرازاً له، ولا يخلُ المعنى أو يلتبس طالما أن هذا التقديم خاضع لقواعد النحو .
- الإعراب هو ضربٌ من ضروب الإيجاز في اللغة؛ لأننا بالحركات نكتسب معاني جديدة دون أن نضطرّ لزيادة حجم الكلمة أو ردها بمقاطع أخرى أو بأفعال مساعدة .

(1) ينظر: الجملة العربية والمعنى ، فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم ، بيروت ، ط1 ، 2000 ، ص : 48 ، 49

(2) ينظر: تفصيل ذلك المرجع نفسه ، ص : 48 وما بعدها ، ومعاني النحو، فاضل صالح السامرائي ، شركة العاتك

لصناعة الكتاب ، القاهرة ، د ط ، د ت ، ج 1 ص : 30 وما بعدها

- الإعراب يُتيح للعربية قدرة هائلة في التعبير عن المعاني والتفنن في الأساليب، وتجعلها أكثر مرونةً وتصرفاً في بناء التراكيب . ومثال ذلك قولنا : أطعم محمد خالداً خبزاً ، فإننا نستطيع أن نجعلها بصور متعددة كلها واضحة المعنى لجملة يقابلها تعبير واحد في الإنجليزية هو: Mohame fed Khalid bread فقد أعطى الإعراب حرية في التعبير وسعة لا تمتلكها اللغات المبنية .<sup>1</sup>

- الإبانة عن المعاني، وكثير من الجمل في العربية لا يبين معناها إلا بالإعراب. مثال ذلك: كيف أنت ومحمد؟ ، كيف أنت ومحمدًا؟

فبرفع محمد معناها السؤال عن الحال أو الصّحة، وتكون الإجابة مثلاً: أنا ومحمد بخير، أمّا بالنصب فالسؤال عن العلاقة، وتكون الإجابة: إنّ علاقتنا جيدة .<sup>2</sup>

ومثال آخر: كم رجلاً عندك قال الحق؟ - كم رجلٍ عندك قال الحق - كم رجلٌ عندك حق؟ فالجملة الأولى للسؤال، والثانية للإخبار بالكثرة، والثالثة تعني: كم قال رجل معيّن الحق .<sup>3</sup>

ومنه المثال المشهور : (لا تأكل السمك وتشرب) اللبن ، فإنه يجوز في (تشرب) الرفع والنصب والجزم ، ولكن المعنى يختلف في كل حالة .<sup>4</sup>

ومثال رابع يبيّن خطر الإعراب في تغيير المعنى تغييراً تاماً: سمع أحد الأعراب قارئاً يقرأ

قول الله تعالى: ﴿ وَأَذِّنْ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ

الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾<sup>5</sup> فقرأها بكسر كلمة (رسوله ) ، والصحيح أنها مرفوعة، فقال الأعرابي

: وأنا أبرأ ممن برئ الله ورسوله منهم ؟<sup>6</sup>

(1) ينظر: الجملة العربية والمعنى ، فاضل صالح السامرائي ، ص : 54 ، 55

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 50

(3) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 51

(4) ينظر، هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ، صبيح التميمي، دار البعث، الجزائر، ط2، 1990، ج1، ص: 54 ، 55

(5) التوبة : 3

(6) ينظر: الخصائص لابن جني ج10/2، وفي أصول النحو، سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت، ط2، 1971، ص: 8

## 6- ارتقاء اللغة مع المدنية

يرى محمد الخضر أن العربية واكبت التطور بعد الإسلام ، فكثير من ألفاظها وقع التصرف فيها ، فنقلت إلى معان جديدة ، مثل : الصلاة والصوم والحج ، والمنافق والفاسق والمخضرم ، ولما دونت العلوم على اختلاف فنونها ، وحدثت معان لم تكن اشتقوا لها أسماء من اللغة ، وأجروها مجرى العربي الصحيح في الاستعمال ، ولم يقتصروا على الاشتقاق من العربية : وسلكوا طريقة العرب في الاقتباس من غير لغتهم ، فنقلوا جملة من الكلمات الأعجمية ، واستعملوها بحالها .<sup>1</sup>

وفي هذا يقول حسين نصار: ” إنَّ أكبر تحدٍّ واجهته العربيَّة كان عندما أخرجها الإسلام من جاهليَّة غنيَّة كل الغنى في الإبداع الأدبي، فقيرة كل الفقر إلى حدِّ الإملاق في الإنتاج العلمي، ثم ألقى بها في القرنين الثاني والثالث الهجريين في بحر زاخر من الحضارات والعلوم، والفلسفات والفنون، وكل صنوف المعرفة التي ابتكرتها الأمم المتأخمة للجزيرة العربية؛ كالفرس والروم، والسيان والمصريين، والأمم البعيدة عنها؛ كالهنود والصينيين، والأتراك والبربر، وشعوب إسبانيا. “<sup>2</sup>

ولكنَّ العربيَّة صمدت لهذا التحديّ ، بفضل ما بنَّه الإسلام في العرب من رغبة في المعرفة ، وسعي في طلبها، وطموح وعزم ، وتخطيط وتنفيذ ، وتعاون مع غير العرب من أبناء الشعوب العارفة باللغات الأجنبية واللغة العربية، فلم يمضِ إلا وقتٌ غير طويلٍ حتى نقلت العربية كلَّ ما وجدت عند هذه الأمم إليها، فاستطاع أبناؤها بعدُ أن يتمثلوها فهمًا، ولم يمضِ كبيرٌ وقتٍ حتى شاركوا في الإنتاج والابتكار، فصار ما كتبه هؤلاء المفكِّرون والعلماء منذ القرن الثالث نبراسًا استضاءت به شعوب العالم القديم ، لا يستطيع أن يُنكر ذلك إلا مُنكِر لعقله ، مُنكِر لشمس النهار الصحو، مُنكِر لتاريخ الإنسان وتطوره الحضاري<sup>3</sup>.

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص: 149

(2) فضائل ومميزات لغة القرآن: نقلا عن مجلة تراثيات"، مركز تحقيق التراث ، مصر، العدد الخامس، ذو الحجة

1425- يناير 2005 ، ص: 75 موقع : ستارتايمز <http://www.startimes.com>

( تاريخ الدخول 2015/08/15- التاسعة صباحا )

(3) ينظر: المرجع نفسه ، ص: 76

ويرد الخضر على الذين يتهمون العربية بأنها ضيقة النطاق ، لا تسع تحريرات العلوم ، ولا يمكن أن تستوعب أسماء المخترعات الجديدة ، فهذه القضية تردّها شهادة التاريخ والعلم .  
فالتاريخ يثبت أن علوم الحكمة والطب والهندسة والحساب والفلك والمنطق وغيرها قد ترجمت في عهد الدولة العباسية، ودونت بالقلم العربي، وأصبحت تدرس بلسان عربي مبين .  
أما شهادة العلم ، فإننا يمكننا أن نضع لهذه المعارف الحديثة أسماء عربية ، وهو أحسن الطرق وأفضلها ، ولما كانت العربية من اللغات المتصرفة يشتق منها اسم الفاعل واسم المفعول ، والمكان والآلة ، سهل الطريق إلى وضع أسماء مفردة لهذه المستحدثات ، فإن أكثرها من قبيل المكان أو الآلة ، أو الموصوف بالفاعل ، وهناك وسيلة أخرى هي طريق المجاز : فإذا عرض لنا معنى جديد نظرنا إلى لفظ يتناوله على وجه عام أو مستعمل في معنى يقرب منه ، وعلقناه عليه ، مثل : رتل ، وقطار ، بريد ، ومنطاد ، عربة . وبعد هذه الوسائل فإن العربية تتلقى ما يرد عليها من الألسنة الأخرى ، فلا مانع من أن نقتبس أسماءها الموضوعية لها في اصطلاح مخترعيها عند استحسانها وتهذيبها .<sup>1</sup>

ويؤكد الخضر أهم وسيلة تنهض باللغة، وترفعها إلى مستوى اللغات الراقية ، وهي تأليف مجمع لغوي ينظر فيما تجدد أو يتجدد من المعاني ، ويضع لكل معنى لفظا يناسبه، وهي الوسيلة التي نهضت بتلك اللغات الحية وجعلتها تسير مع العلم والحضارة كتفا لكتف.<sup>2</sup>  
ولا يخفى ما للمجمع اللغوي من دور فعال في جمع جهود علماء اللغة وتوحيد كلمتهم في سبيل وضع الأهداف ورسم البرامج والمشاريع للنهوض بالعربية وتطويرها، ولهذا الغرض بارك الخضر إنشاء المجمع العلمي بدمشق سنة 1919 ، ومجمع اللغة العربية بالقاهرة سنة 1932، فكان عضوا فاعلا فيهما ، وساهم في أنشطتهما ببحوثه ومقترحاته ومقالاته .

فبالاشتقاق والمجاز والتعريب وغيرها من الآليات التي تستخدمها اللغة العربية ، لتُجدد خلاياها حتى تُناسِب العصر ومحدثاته ، وفي ظل مؤسسة علمية جامعة تسير مع العلوم والمدنية ، ومع احتفاظها بأصولها وألفاظها وقواعدها ، فهي لغة الأدب والعلم والحضارة ، لغة مفعمة بالحياة ، تستوعب متطلبات الفنون والعلوم ، وتواكب مستجدات العصر وحاجاته.

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 161 ، 162

(2) ينظر المصدر نفسه ، ص : 25

## المبحث الثاني : وسائل نمو اللغة واتساعها

من المعلوم أن اللغة - أيا كانت - تنمو وتتسع ثروتها بوسيلتين<sup>1</sup> :

الأولى : التوليد اللغوي الداخلي ، ويكون بواسطة أخذ لفظ من جذور اللغة الأم ، إما بإحيائه بعد أن كان ميتا مهجورا ، أو باشتقاقه من لفظ آخر ، ولا يتأتى ذلك إلا إذا صيغ اللفظ الجديد وفق قوالب وأوزان اللغة المعروفة ، مع مراعاة ضوابط التوليد والاشتقاق .

الثانية : التعريب أو الاقتراض الخارجي من اللغات الأخرى ، ولا يلجأ إلى هذا النوع إلا إذا تعذر الأول ، من أجل أن تحفظ للغة خصائصها وتسان حرمتها في عصر شاع فيه استخدام الألفاظ الدخيلة دون مسوغ أو ضابط .

يتفق علماء اللغة أن من خصائص العربية قدرتها على التطور والنمو ، وذلك باستخدام طرائق عديدة يعتمد عليها في توليد مصطلحات وتراكيب لغوية جديدة للتعبير عما يستجد من حاجات ومفاهيم في الساحة اللغوية .<sup>2</sup>

أشار محمد الخضر إلى هذه الوسائل التي تزخر بها اللغة العربية والتي تكفل لها استيعاب حاجات العلوم والحضارة الوافدة والمتجددة ، سواء تعلق الأمر بثناء ألفاظها أو أصول قواعدها ، فيحدد هذه الوسائل بقوله : " وسعت هذه اللغة العلم والسياسة والصناعة وضروب المعاملات وكل معنى يراد من ذهن إلى آخر ، وساعدها على ذلك كلها غزارة مادتها، وما تفتح فيها من أبواب الاشتقاق والتصريف في الكلمة على وجوه المجاز أو النقل ، ثم تهيؤها لقبول الكلمات الأعجمية بعد تهذيب حروفها ، وحيث تدعو الحاجة إلى تعريبها."<sup>3</sup>

وفي هذا المبحث تفصيل لهذه الوسائل عند محمد الخضر ، نبرز من خلاله رأيه في ضوء آراء المحدثين وقرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة .

(1) ينظر: وسائل تنمية اللغة العربية ، الشريف ولد أحمد محمود، مجلة علوم اللغة، مصر، مجلد 11، ع 1، ص: 127

(2) ينظر هذه الطرائق: المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، نقد وتحليل ، فريدة ديب ، إشراف لبيخ بوجملين ، جامعة قاصدي مرياح ، ورقة الجزائر، 2012-2013 ، ص : 58 وما بعدها

(3) دراسات في اللغة ، الأعمال الكاملة للإمام م 6 ، ص : 4 ، 5

## أولاً- الاشتقاق

يعد الاشتقاق في العربية من أهم الوسائل لتوليد الألفاظ والصيغ ، وقد أولى الباحثون من قدماء ومحدثين عنايتهم به ، لأنه يمد اللغة بالحياة الدائمة والنمو المتواصل ، حتى أن بعضهم ذهب إلى القول : إن الاشتقاق هو اللغة وأن اللغة هي الاشتقاق وهو قوامها وعمادها <sup>1</sup>.

والحاجة إلى الاشتقاق شديدة في مختلف العصور، وبين سائر الطبقات - ولاسيما المشتغلة بالفنون العملية ، والصناعات والاختراعات - لأنه يسعفها بوابل من الكلمات المختصرة ، الرشيقة السهلة التناول ، يضرب كل نوع منها في ناحية معنوية جليلة . <sup>2</sup>

هذا وقد قسم علماء العربية الاشتقاق إلى أربعة أنواع : صغير وكبير وأكبر وكبار <sup>3</sup> ومن أبرزها وأكثرها فائدة الاشتقاق الصغير ، وهو أن يكون بين الفظتين تناسب في الأحرف الأصلية وترتيبها كاشتقاق الأفعال الماضية والمضارعة والأمر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة ، وأسماء التفضيل والزمان والمكان والآلة من المادة الواحدة . وهذا النوع من الاشتقاق هو ما ينصرف إليه لفظ الاشتقاق عند إطلاقه لأنه الأوسع دائرة والأكثر نتاجا . <sup>4</sup>

ويسمى أيضا بالاشتقاق العام ، وهو في أدق تعاريفه : " هو نزع لفظ من لفظ آخر أصل منه ، بشرط اشتراكهما في المعنى والأحرف الأصول وترتيبها ، كاشتقاقك اسم الفاعل ضارب ، واسم المفعول مضروب ، والفعل تضارب ، وغيرها من المصدر الضرب ... " <sup>5</sup>. والاشتقاق هو: " أخذ لفظ من آخر مع تناسب بينهما في المعنى، وتغيير في اللفظ يضيف

(1) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق ، عبد الجبار جعفر القزاز ، جامعة بغداد ، 1979 ، د ط ، ص: 240

(2) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن دار المعارف ، مصر، ط 2 ، د ت ، ص : 252

(3) ينظر: هذه الأقسام وتفصيلها في كتب فقه اللغة الآتية :

- دراسات في فقه اللغة صبحي الصالح ، دار العلم للملايين لبنان ، ط 16 ، ص : 173 إلى 274

- فصول في فقه اللغة رمضان عبد التواب ، ص : 290 إلى 307

- دراسات في فقه اللغة محمد الأنطاكي ، دار الشروق العربي بيروت ، ط 4 ، د ت ، ص : 331 إلى 347

- فقه اللغة مناهله ومسائله ، محمد أسعد النادري ، ص : 257 إلى 297

(4) ينظر: دراسات في فقه اللغة محمد الأنطاكي ، ص : 332 ، والاشتقاق والتعريب ، عبد القادر المغربي ،

مطبعة الهلال مصر ، 1908 ، ص : 9

(5) فقه اللغة العربية وخصائصها ، إميل بديع يعقوب ، ص : 188



زيادة على المعنى الأصلي ، وهذه الزيادة هي سبب الاشتقاق. " <sup>1</sup> وقد فصلت كتب فقه اللغة والنحو والصرف الكلام عليه وشرحت قواعده وشروطه .

والاشتقاق الصغير هو الأكثر تداولاً في الكتب والمصنفات الصرفية ، وفيه نجد (المصدر) ومجموعة من المشتقات التي تنتشعب منه بزيادات ، منها تكرار أحد حروف الأصل - الثلاثي غالباً- أو بزيادة حرف من مجموعة (سألتمونيها)، فيكون لدينا: الفعل ( الماضي، المضارع ، الأمر) ، اسم الفاعل ، اسم المفعول ، والصفة المشبهة ، واسما الزمان والمكان ، واسم الآلة ، واسم التفضيل ، ولكل أحكام وطرائق في الصنع ، إلا أن القاعدة الرئيسية هي ثبات الأصل (حروف المصدر) والحفاظ على ترتيبها رغم تداخل حروف الزيادة بين الأصول ، مثلاً نظر: نظر ينظر انظر، ناظرة ، نظار ، منظور، نظير، منظر ، منظار ؛ وفي هذا الضرب تجتمع العناصر - الصيغ - على معنى واحد مشترك ، ثم يستقل كل منها بإضافة وظيفية تميزه ، فالمصدر الأول يدل على مطلق الحدث ، بينما يضيف الفعل إلى ذلك الزمن، واسم الآلة : الحدث مرتبطاً بأداته منظار ، وهكذا الشأن في الصيغ الأخرى . <sup>2</sup>

وإذا كان اهتمام الدارسين منصبا على النوع الأول من الاشتقاق ، فهو في حقيقته مظهر من مظاهر التوسع في اللغة وتنميتها، يحتاج إليه الكاتب وتلجأ إليه المجامع اللغوية للتعبير عما قد يستحدث من معان ، مما يساعد اللغة على مسايرة التطور الاجتماعي ...

" فالاشتقاق الذي يتصل مباشرة بقضية نمو اللغة وصوغ المصطلحات وزيادة الثروة اللفظية إنما هو هذا التوليد الصرفي الذي تستخدم فيه الأوزان المعروفة لإخراج لفظ يضاف إلى ألفاظ اللغة . " <sup>3</sup>

ولابد للاشتقاق من عنصرين اثنين معا هما : الأصل الذي تؤخذ منه مادة اللفظ الجديد أو المصدر المعتمد ، والأوزان أو الصيغ أو الطرق التي يحددها النظام الصرفي للغة ، وأن طريقة الاشتقاق لتوليد الألفاظ بعضها من بعض تجعل من اللغة جسماً حياً تتوالد أجزاؤه ،

(1) في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، دار الفكر ببيروت ، ط2 ، 1971 ، ص : 131

(2) ينظر: علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق ، فايز الداية ، د م ج الجزائر، دط ، 1988 ، ص: 233 ، 234

(3) فقه اللغة العربية ، أحمد محمد قدور ، دار الفكر ، دمشق ، ط3 ، 2003 ، ص : 205

وتتصل بعضها ببعض بأواصر قوية واضحة ، وتغني في الوقت نفسه عن ضم عدد من المفردات المفككة المنعزلة التي كان لا بد منها لو عدم الاشتقاق .<sup>1</sup>

ومذهب جمهور العلماء بصدد هذا الاشتقاق أنه لا يصح القيام به إلا حين يكون له سند من نصوص اللغة يبرهن على أن العرب أصحاب اللغة قد جاءوا بمثله أو نظيره ، وأن هذا النظر كثير الورد في كلامهم المروي عنهم ، ولما ثبت لدى هؤلاء العلماء أن بعض المشتقات كاسم الفاعل واسم المفعول ونحوهما قد رويت كثيرا في أساليب العرب ، وجاءت من معظم الأفعال قالوا إن هذا النوع من المشتقات قياسي ، وجوزوا لنا نحن المولدين أن نصوغ أمثالها إذا لم نكن قد رويت في الأساليب القديمة .<sup>2</sup>

وثمة إجماع من قبل علماء الصرف أن هذا النوع من الاشتقاق يؤدي دورا رئيسيا في تشكيل المصطلح واللغة عموما من الاتكاء على ما لا حصر من صيغ معيارية قابلة للقياس عليها ، حتى إنه يمكن القول إن لغتنا العربية بهذا التشريع والمواكب لوضعيتها صارت لغة حية أبد الدهر.<sup>3</sup>

كما أجمعت كل المجامع اللغوية في الوطن العربي على أن الاشتقاق عنصر هام في تكوين لغتنا ونموها، حتى تستطيع أن تعبر عن كل المستحدثات العلمية والحضارية .<sup>4</sup>

الاشتقاق وسيلة هامة لفهم اللغة ومعرفة أسرارها وأغوارها لأنه يربط الألفاظ ، ويصل بين معانيها ؛ ولهذا فمعرفة مادة « ر ب و » التي تؤخذ منها : التريبة ، والمربي ، والريو ، والربا . وهذه المادة وما يشتق منها فيها معنى الزيادة والنماء .<sup>5</sup>

وبالرجوع إلى محمد الخضر حسين نجده قد دعا إلى الاستفادة من صور الاشتقاق المتعددة في توليد الألفاظ والأبنية، والتوسع في اللغة وتتميتها، نوضحها في الجوانب الآتية :

(1) ينظر: المرجع السابق ، ص : 205 ، 206

(2) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ط 6 ، 1978 ، ص : 63 ، 64

(3) ينظر: إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد ، يوسف وغليسي ، الدار العربية للعلوم ، بيروت ، ط 1 ، 2008 ، ص : 82 ، 83

(4) ينظر: نبذة عن المجامع العربية الحديثة وأهدافها وخصائصها : المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات، نقد وتحليل، فريدة ديب ، ص : 37 وما بعدها

(5) ينظر: الاشتقاق ودوره في نمو اللغة ، فرحات عياش ، دم الجامعية الجزائر ، د ط ، 1995 ص: 117

## 1 - الاشتقاق من الأفعال والمصادر :

أدرك محمد الخضر أهمية الاشتقاق ودوره في توليد الصيغ والألفاظ ، وبالتالي مد اللغة العربية بالحياة الدائمة والنمو المتواصل لتواكب مستجدات الحضارة المتزايدة ومختلف العلوم المتطورة ، ولهذا نجده يقرر قائلاً : ” ولما كانت العربية من اللغات المتصرفة يشتق منها اسم الفاعل والمفعول والمكان والآلة ، سهل الطريق إلى وضع أسماء مفردة لهذه المستحدثات ، فإن أكثرها من قبيل المكان ، أو الآلة أو الموصوف بالفاعل “<sup>1</sup>

وقد وجد في علم العربية - كما يؤكد الخضر - مقاييس تساعدنا على أن نصوغ للمعاني التي حدثت أو تحدث أسماء عربية ، فلو اتخذ في المستوصف - مثلاً - محل خاص ينزع فيه المريض ثوبه ، ووجدنا العرب قالوا : ثرب فلان المريض يثربه : نزع ثوبه ، صح أن يسمى ذلك المحل : مثيراً<sup>2</sup>.

ومن المشتقات التي استعملت مصطلحات - مثلاً - في الكيمياء والصيدلة نذكر : خلّاط : جهاز يستعمل في خلط المواد بعضها ببعض ، مُرْسَخ : مادة كيميائية تستعمل في تثبيت الألوان على النسيج ، مُخَدَّر : كل مادة تسبب ضعف الإحساس أو فقدان الوعي ، مُتَعَادِل : وصف للمحاليل التي يتساوى فيها نوع التركيز ، راسِب : المادة التي تتفصل من المحلول نتيجة لتغير كيميائي أو فيزيائي ، مَحَجَر : مكان فوق سطح الأرض تستخرج منه بعض الأحجار أو المعادن دون حاجة إلى حفر ، مُحِمّ : المادة التي تسبب ارتفاع الحرارة<sup>3</sup>.

ومن المشتقات التي شاعت في ألفاظ الحضارة والشؤون العامة نذكر : المِزْلَاج ، المِطْهَرَة ، المِطْهَر ، المِحْبَس ، المِدْقَاة ، المَوْقِد ، المِسْحَن ، المِصْعَد ، المِطْمَر ، المِظْلَة ، المِكْنَسَة ، المِبوْلَة ، المَائِدَة ، المِفْرَش ، الثَلَاجَة ، المِثْلَجَة ، المِكْتَب ، المِلْزَمَة ، القاطرة<sup>4</sup>.

(1) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 161

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 246 ، 247

(3) ينظر: معجم الكيمياء والصيدلة ، مجمع اللغة العربية ، مطبعة المجمع القاهرة ، دط ، 1994 ، ج 2 : الصفحات على التوالي : 36 ، 41 ، 50 ، 52 ، 118 ، 121 ، 128 ،

(4) ينظر: الكلمات التي أقرها المجمع في شؤون الحياة العامة ، علي الجارم مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ع 2 ، مختارات ص : من 63 إلى 129

## 2- الاشتقاق من أسماء الأعيان<sup>1</sup>:

يشير محمد الخضر إلى هذا النوع من الاشتقاق قائلاً: " ولم يقتصر المجمع على الأصول المعروفة بأنها مقيسة ، نحو الاشتقاق من المصادر أو الأفعال ، ونحو المجاز والنقل، بل نظر في طريق آخر سلكه العرب في وضع الكثير من المفردات ، وهو الاشتقاق من أسماء الأعيان كما قال العرب جلده ، ورأسه ، وبطنه وصمخه ، أي أصاب جلده ورأسه، وبطنه ، وصماخه ، وقالوا رمحه وسهمه وسافه ، أي : أصابه بالرمح ، والسهم ، والسيف ، ومنه أبرته العقرب ، أي أصابته بإبرتها، وقالوا : لبنه وعسله ، ولحمه ، وشحمه ، أي: أطعمه اللبن والعسل واللحم والشحم، وقالوا : جدر، وبأر، أي : صنع الجدار والبئر " <sup>2</sup>

وقد نص ابن مالك ( ت672هـ) في كتابه شرح التسهيل على أن صوغ فعل من أسماء الأعيان لإصابتها ، أو صوغه لإنالة المسمى ، أو من اسم الشيء لعمله ، هذه الأنواع الثلاثة من الأفعال مطردة يصح القياس عليها .<sup>3</sup>

وهكذا فقد توسع المحدثون في الركون إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان عربية أو معربة توسعا واضحا في العلوم والحياة العامة ، وكان أداة طيعة في أيدي العلماء والأدباء والتجار والصناع ، وكثرة أمثله تغنيا عن التعرض لها ، ومع ذلك نشير إلى معاجم المجمع المتخصصة لمعرفة مدى انتشار هذه الظاهرة في المصطلحات العلمية ، فمن ذلك :  
تصحرت الأرض الزراعية ، وتصحُر الأرض ، بمعنى تحول الأرض التي كانت تزرع إلى أرض صحراوية لا تنبت شيئا ، جدول الدين ، وتجدولت الديون ، والجدولة ، ومنهج الباحث بحثه ، والمنهجة ، وبرمج الموضوع والبرمجة ، وحوسب المعلومات والحوسبة . بل إن منها ما جاء على ( استفعل) ، نحو : استقطب الأستاذ تلامذته : أي اجتذبهم نحوه ، وهو من القطب .<sup>4</sup>

(1) اسم العين ، أو اسم الذات ، هو ما دل على ذات ، أي: على شيء محسوس قائم بنفسه ، نحو: رجل ، وأسد ، وطاولة ، ويقابله اسم المعنى

(2) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 247 ،

(3) ينظر: شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن مالك الطائي ، ت عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر، مصر ، ط1 ، 1990 ، ج3/441 ، 442

(4) ينظر: القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي مصر ، ط1 ، 1995 ، ص: 159

### 3- المصدر الصناعي

ومن الطرق التي تتسع بها اللغة ، وأخذ بها المجمع في وضع المصطلحات العلمية: طريقة المصدر الصناعي<sup>1</sup> ، وهو المصدر الحاصل من إلحاق ياء النسب لأسماء الفاعلين والمفعولين ، وغيرهما كالعالمية والمعلومية ، والجاذبية والمجذوبية ، وقد استعمله علماؤنا من منطقة وفلاسفة وغيرهم في مؤلفاتهم كثيرا .

ويمتاز المصدر الصناعي عن الصريح - في نظر الخضر - بخصائص أهمها<sup>2</sup> .

- أنه يدل على معنى الوصف من حيث صدوره عن الفاعل ، أو وقوعه عن المفعول ، بخلاف المصدر الصريح ، فإنه لا يدل على هذه الناحية الخاصة بنفسه .

- ويمتاز هذا المصدر من وجه آخر : أنه يدل على المبالغة متى كان المنسوب إليه من صيغ المبالغة ، فالعلمية أبلغ من العلم ، ولقد رأينا الأطباء السابقين يقولون: المصباحية ، والممرضية ، وهاتان الصيغتان من قبيل المصدر الصناعي، فالمصباحية تدل على الصحة التامة ، لأنها نسبة إلى مصباح ، وهو كثير الصحة ، والممرضية تدل على المرض الشديد أو الكثير، لأنه نسبة إلى ممرض ، وهو شديد المرض أو كثيره .

- وفي المصدر الصناعي سعة من جهة أخرى هي: أنها توصل به إلى وضع أسماء لمعان يشير إليها اسم العين ، فإذا أردنا أن نتحدث عن كون الشيء إنسانا ، أو حيوانا ، أو نباتا ، أو حجرا مثلا قلنا : الإنسانية ، والحيوانية والنباتية والحجرية .

ورأى مجمع القاهرة ضرورة جعل المصدر الصناعي - وهو ما ختم بياء مشددة بعدها تاء لغير الفاعلة - مصدرا قياسيا، وذلك لشدة الحاجة إلى هذا المصدر في التعبير عن كثير من حقائق العلوم والفنون ، وبناء على ذلك قرر ما يلي: "إذا أريد صنع مصدر من كلمة يزداد عليها ياء النسب والتاء"<sup>3</sup> مثل: الاشتراكية، الانتهازية ، العضوية ، الأسبقية ، المعقولية ... وقد اعتمدت لجنة الألفاظ والأساليب على هذا القرار في تسويغ استعمالات محدثة منها:

(1) ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، مجمع القاهرة ، ص : 107

(2) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 247 ، 248

(3) المصدر السابق ، ص : 107

- العشوائية : فقد أجاز المجمع كلمة عشوائي ، صفة أخذنا من كلمة عشواء ( صفة للناقاة كليلة البصر) وكلمة العشوائية مصدرا صناعيا من كلمة عشواء بإضافة ياء النسبة ، وتاء التأنيث للكلمة . وبالتالي تكون الكلمتان ( وعشوائي وعشوائية ) سائغتين مقبولتين في فصيح الكلام .<sup>1</sup>

- المديونية : أجاز المجمع على أن تكون (المديونية) مصدرا صناعيا ، واعتمد في قراره على وجود هذه اللفظة في كلام العرب ، كذلك ورودها في المعجمات على صيغة ( مديون) ، بالتالي فالمجمع يرى أن هذا اللفظ صحيح ، لا بأس من استعماله .<sup>2</sup> وهكذا فإن تجويز المجمع قياسية المصدر الصناعي دعت إلية الحاجة لوضع مصطلحات علمية في العلوم الطبيعية ، والرياضيات ، والفلسفة وغيرها ، ونرى هذا القرار يغني عن اللجوء إلى التعريب ، لأن في اللغة العربية الفضل في تقديم الكلمات العربية على الكلمات المعربة إلا للضرورة .

#### 4- النحت

النحت وسيلة من وسائل النمو اللغوي ، وهو بذلك لا يعدو كونه نوعا من أنواع الاشتقاق ، واللغة العربية قابلة للنحت ، وأنها عرفت منذ القديم من خلال النماذج الكثيرة التي أوردها ابن فارس وغيره من أئمة هذه اللغة .<sup>3</sup>

ويرى محمد الخضر أن النحت مألوف عند العرب منذ القديم ، فهم ينحتون من كلمتين فأكثر كلمة واحدة ، نحو: سمعل : إذا قال: سلام عليكم ، ودمعز، إذا قال : أدام الله عزك . ولم يقف الناس في زمن الإسلام على ما سمع منه عن العرب ، فقالوا في النسبة إلى الشافعي وأبي حنيفة : شفعتني .<sup>4</sup>

(1) ينظر: القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب ، مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، إعداد ومراجعة : محمد شوقي أمين

وإبراهيم التريزي ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، مصر ، ص : 266

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 177

(3) ينظر: معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسن أحمد بن فارس ، ت عبد السلام محمد هارون ، دار الفكر 1979، ج1/

328 وما بعدها ، والمزهر للسيوطي ، باب معرفة النحت ج1/371

(4) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها م 6 ، ص : 146

كما أنه لا يعد النحت من خصائص العربية ، بل هو معروف في اللغات الإفرنجية ،  
اتخذوه منبعاً يستمدون منه أسماء ما يحدث من المعاني على ممر الزمان ، فإن جغرافياً - مثلاً  
- مأخوذة من جيه بمعنى أرض ، وأغرافو بمعنى ارسم ، وتلسكوب من تيل ، أي : بعيد  
وسكوبيو ، أي اختبر ، وجيولوجيا من جيو بمعنى أرض ، ولوغوس بمعنى علم ، وتليفون مشتق  
من تيل ، أي : بعيد ، وفون ، أي : صوت ، وترامواي كلمة إنجليزية من ترام بمعنى قضيب  
منبعج ، و ويه بمعنى طريق إلى غير ذلك من الكلمات المستحدثة .<sup>1</sup>

غير أن بعض اللغويين العرب المحدثين يرون : أن النحت شائع أيّما شيوع في اللغات  
الهندية الأوروبية ، وبخاصة الحديث منها ، ولكنه نادر جداً في فصيلة اللغات السامية على  
العموم ، ولا تختلف في ذلك اللغة العربية عن أخواتها السامية .<sup>2</sup>

ورغم ذلك فقد رأى رجال الطب والصيدلة ، والعلوم الكيمائية ، والحيوانية ، والنباتية ،  
وغيرها أن إباحة النحت في العربية وسيلة من خير الوسائل التي تساعد على ترجمة  
المصطلحات الأجنبية إلى اللغة العربية ، تلك المصطلحات التي يغلب عند الفرنجة التركيب من  
كلمتين متمازجتين مختصرتين ، أو أكثر على طريقة تشبه النحت العربي ، فلو ترجمت الكلمتان  
أو الكلمات ترجمة حرفية بغير اختصار ، لنشأ من ذلك اصطلاح عربي طويل ، مركب من  
كلمتين ثقيلتين ، أو أكثر . أما تناولهما بالترجمة أولاً ، ثم بالنحت على الطريقة العربية السالفة ،  
فإنه يوصل إلى اصطلاح عربي خفيف .<sup>3</sup>

ومن الواضح أنه قد أصبحنا في عصر تنهزم مصطلحاته العلمية والتقنية والحضارية ،  
ونحن مضطرون إلى ترجمتها واستيعابها في لغتنا عن طريق الاشتقاق والنحت الذي هو أحد  
أنواعه ؛ وقد قام عدد من علمائنا المحدثين باستخدام النحت وسيلة من وسائل استيعاب  
المصطلحات الجديدة ، فأجادوا الاستخدام ، وبدأت تشيع في لغتنا مصطلحات من مثل :  
الكهرومغناطيسي ، الأنفمي ، البرمائي ، الزمكاني ، الجيوسياسي ، قبتاريخ ، وغيرها .

(1) ينظر المصدر السابق ، 147

(2) ينظر : فقه اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، ص : 187 ، 188 ، ونشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها ، الأب

انستاس ماري الكرمل ، المطبعة العصرية ، مصر ، د ط ، 1938 ، ص : 159

(3) ينظر : اللغة والنحو بين القديم والحديث ، ص : 259

وقد صاغت العربية المعاصرة كثيرا من الألفاظ على هذا النمط النحوي تبعا لتأثير اللغات الأوروبية فيما تقدمه من مصطلحات مركبة ، ففي ترجمة المصطلح (Airobic) يعني : حي بالهواء حيهوائي ، والمصطلح (hydration) يعني التحليل بوساطة الماء الحلماة ، وكذلك : شبلور (شبه + بلور) وشبغراء (شبه + غراء) وبزحد (بروم + حديد) .<sup>1</sup>

إن انضمام هذه المفردات ومثيلاتها إلى سابقتها القديمت في معجمنا اللغوي أمر من شأنه أن يعزز فكرة قابلية اللغة العربية للنحت ، مثلما يعززها قرار مجمع اللغة العربية في القاهرة بإجازة النحت عندما تلجأ إليه الضرورة .<sup>2</sup>

ويرى عبد الله أمين أن تقييد إجازة النحت بالضرورة مبني على الاقتناع بأن الوسيلة الأهم من وسائل النمو اللغوي، وتكوين كلمات جديدة ، إنما هي الاشتقاق القياسي المعروف، وأن النحت - وإن كان نوعا من الاشتقاق - له شروط ، منها أن لا يكون المنحوت نابيا في الجرس عن سلفيته العربية ، وأن يكون على وزن عربي نطق به العرب ، وأن يؤدي حاجات اللغة من أفراد وتثنية و نسب وإعراب .<sup>3</sup>

ومجمل القول : إن النحت سائغ مباح ، حيثما تدعو إليه الحاجة الحافزة التي تقدرها الجماعات الرشيدة المتخصصة - لا الأفراد - وإن الوقوف في طريقه تشديد لا يجد له سندا من عقل ، أو نقل ؛ أما طرائقه الكثيرة الواردة عن العرب فموكولة للناحيتين ، فيتخيرون منها ما يلائمهم ، ويوافق بحوثهم. وبهذا نفتح لهم بابا من التوسعة الحميدة ، يعينهم في مهامهم ، ويأخذ بيدهم إلى حيث ينتجون ويفيدون .<sup>4</sup>

(1) ينظر: العربية لغة العلوم والتقنية، عبد الصبور شاهين، دار الاعتصام للطبع والتوزيع، القاهرة، دط، دت، ص: 287

(2) ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، ص : 21 ، 22 ، وقد بحثت اللجنة المختصة موضوع : النحت، ورأت فيه القول: بجواز النحت في العلوم والفنون للحاجة الملحة إلى التعبير عن معانيها بألفاظ عربية موجزة .

(3) ينظر: الاشتقاق ، عبد الله أمين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، ط1 ، 1956 ، ص : 431

(4) ينظر: اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، ص : 263



## ثانيا - المجاز والنقل :

والمجاز في عرف البيانين : هو اللفظ الذي ينقله المتكلم من معنى وضع له اللفظ ، إلى معنى بينه وبين ذلك المعنى مناسبة أي علاقة ، والعلاقة إما المشابهة وهو الاستعارة ، وإما غير المشابهة وذلك ما يسمونه المجاز المرسل .<sup>1</sup> والمجاز هو : اللفظ المستعمل في غير ما وضع له لعلاقة مع قرينة دالة على عدم إرادة المعنى الأصلي ، والعلاقة بين المعنى الحقيقي والمعنى المجازي قد تكون المشابهة وقد تكون غيرها ، والقرينة قد تكون لفظية وقد تكون حالية .<sup>2</sup>

ولقد أفاض علماء العربية في بيان العلاقة بين الدلالة الأصلية (الحقيقة) والجديدة (المجاز) ، وفصلوا القول في أنواع المجاز وأقسامه وعلاقاته .<sup>3</sup>

ويرى محمد الخضر المجاز من أهم الوسائل التي تلبي حاجة اللغة من العلوم العصرية الوافدة من أسماء المخترعات والمستحدثات نحو : فوتوغراف ، وتلفون ، والراديو وغيرها ، ويشير إلى ذلك قائلاً : ” وهناك وسيلة أخرى هي طريقة المجاز ، فإذا عرض لنا معنى جديد ، نظرنا إلى لفظ يتناوله على وجه عام - مثلا - أو مستعمل في معنى يقرب منه ، وعلقناه عليه كما فعل بعض الأذكيا في: رتل ، وقطار، وبريد ، ومنطاد ، وعربة.“<sup>4</sup>

ولم يكتف محمد الخضر بهذه الإشارة العابرة لهذا الموضوع ، وإنما خصص له بحثاً شاملاً<sup>5</sup>، تناول فيه : مفهوم المجاز، وشروط صحة العلاقة فيه ، كما بين الفرق بين

(1) ينظر: دراسات في اللغة ، م 6 ، ص: 6

(2) ينظر: جواهر البلاغة في أدبيات وإنشاء لغة العرب ، أحمد بن إبراهيم بن مصطفى الهاشمي ، مؤسسة الأعمى

للمطبوعات ، بيروت ، ط1 ، 191 ، 2008 ، 192

(3) قسموا المجاز إلى لغوي وعقلي، وإلى مفرد ومركب ، والعلاقة إلى المشابهة ومرسلة متنوعة، ينظر تفصيل ذلك في :

- الإيضاح في علوم البلاغة ، الخطيب القزويني ، دار إحياء العلوم ، بيروت ، ط 1 ، 1988 ، ص: 250 إلى 300

- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها ، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني ، دار القلم ، دمشق ، ط1 ، 1996 ،

ص : 215 إلى 303

- علوم البلاغة ، أحمد مصطفى المراغي ، دار القلم بيروت ، د ط ، د ت ، ص: 229 وما بعدها

(4) دراسات في العربية وتاريخها ، م 6 ، ص: 161 ، 162

(5) بعنوان : المجاز والنقل وأثرهما في حياة اللغة لعربية، نشر في مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، العدد الأول،

أكتوبر 1934، كما نشر في كتاب دراسات في اللغة ، الأعمال الكاملة للإمام ، م 6 ، ص : 4

المجاز والنقل ، وأثر كل منهما في حياة العربية . نستعرض هذه الجوانب الهامة في النقاط الآتية :

## 1 - قياسية المجاز

اختلف العلماء في قياسية المجاز، وكان لهم مذهبان، فبعضهم بالغ في تضيق الدائرة، فلم يبح استعمال لفظ في معنى مجازي إلا إذا كان العرب قد استعملوه في هذا المعنى ، فبمقتضى هذا المذهب لا يجوز لنا نقل لفظ من معناه الأصلي إلى معنى مجازي لم ينقله إليه العرب ، وإن كان بين المعنيين علاقة من تلك العلاقات المقررة في علم البيان ، فلا يجوز مثلاً أن نستعير لفظ الغضنفر للرجل الشجاع إلا إذا ثبت أن العرب استعاروه له ، كما استعاروا له لفظ الأسد .

وهذا المذهب في رأي الخضر ساقط بنفسه ، ولا نجد له نظيراً بين علماء لغة يجري في عروقتها دم الحياة ، وليس بأقرب ولا أنفع من مذهب من ينكر وجود المجاز في اللغة .<sup>1</sup>

ولا يخفى ما في هذا المذهب من فساد ، وما يترتب على الأخذ به من تضيق لمجال القول ، وإغلاق لمناحي البيان وقضاء على العربية بالجمود والعجز عن التعبير عن مستجدات شؤون الحضارة ومختلف العلوم والفنون .<sup>2</sup>

وبالمقابل يعتد محمد الخضر بالمذهب الثاني ، وهو رأي جمهور العلماء الذي يرى أن مدار صحة المجاز على تحقق ما يراعيه العرب من العلاقات ، فلا نقف عند حد الألفاظ التي استعملوها في غير ما وضعت له ، كالأسد والقمر والغيث ، فإذا رأيناهم قد نقلوا اسم شيء إلى آخر لعلاقة السببية - مثلاً - جرينا على إثرهم ، وساغ لنا أن نتصرف في الألفاظ تصرفهم ، فننقل اسم كل سبب إلى المعنى الذي ينشأ عنه ، كما ننقل اسم كل محل إلى ما يحل فيه ، وننقل اسم كل معنى إلى ما بينه وبين ذلك المعنى وجه من المشابهة ، فنطلق - يؤكد الخضر - لفظ الاستقلال على راحة البال وهناءة العيش ، ونسمي الكتب : خزانة ، ونستعمل الرعد في أصوات المدافع ، وإن لم يذهب العرب بلفظ الاستقلال والخزانة والرعد هذا المذهب من المجاز .

(1) ينظر: دراسات في اللغة ، ص : 8

(2) ينظر: فقه اللغة عبد الواحد وافي . ص: 231، 232

وقد ساق محمد الخضر جملة من الأدلة على وجاهة هذا المذهب القياسي وصحته وقوته ،  
وعلى رأسها :

- أن أئمة الأدب من شعراء وكتاب قد جروا على هذا المذهب ، فما كانوا ليتوقفوا في  
الأخذ بسبيل المجاز إلا على تحقق نوع العلاقة ، دون أن يبحثوا عن اللفظ بعينه ، ليتعرفوا :  
هل سلك به العرب مسلك المجاز .

- لو لم يكن باب القياس في المجاز مفتوحا إلى هذا الحد ، لما وجد الشعراء والخطباء في  
فن البيان متسعا ، ولما أحرزت اللغة من ضروب المجاز والاستعارات هذه الثروة ، التي زادت  
مكانتها رفعة ، وأدائها بهاء وسناء .

- وما يدعم ذلك صنيع علماء اللغة، فإنهم يقصدون في كتبهم لبيان المعاني الحقيقية ،  
ولو كان استعمال الألفاظ على سبيل المجاز موقوفا على النقل ، لدعاهم الاحتفاظ بهذا الفن من  
البيان : أن يلتزموا بعد بيان المعاني الحقيقية ذكر المعاني التي استعمل العرب فيها اللفظ على  
وجه من المجاز : وما رأيناهم يفعلون .

- أما الزمخشري ( ت538هـ) في كتابه أساس البلاغة ، فلم يقصد بتعرضه للمعاني  
المجازية بعد الحقيقية أن يقصر المجاز عن تلك الألفاظ ، ولا أن يحجر على الناس التصرف  
في تلك الألفاظ بنقلها إلى معان لم ينقلها إليها العرب ، وإنما قصده التنبيه على جانب عظيم من  
أساليب البلغاء ، وتصرفاتهم في المعاني ، ليقندي بها الناشئون ، ويرتقون بها إلى المرتبة العليا  
من مراتب البلاغة .<sup>1</sup>

## 2 - شروط صحة العلاقة في المجاز:

يرى محمد الخضر أن صحة استعمال اللفظ في غير ما وضع له لا تتوقف على وجود  
العلاقة بين المعنى الأصلي والمجازي فحسب، بل تتوقف كذلك على توافر الشروط التي  
يشترطها علماء البيان لصحتها وقبولها، وأهمها<sup>2</sup> :

- عدم الاكتفاء في إطلاق اسم الشيء على ضده بعلاقة التضاد، حتى يفيد معنى لطيفا،  
كالتحكم بتسمية قبيح المنظر قمرا ، أو التفاؤل كتسمية الصحراء مفازة ، أو اللسيح سليما .

(1) ينظر: دراسات في اللغة ، ص : 8 ، 9

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 10

- لا يجيزون تسمية الشيء باسم ما كان له ثم انقطع ملتبساً بحد ما كان عليه ، كمن صار إلى الشيخوخة ، ليس لك أن تطلق عليه اسم الطفل مراعيًا علاقة أنه كان طفلاً ، فإن سميته طفلاً لصغر عقله أو قلة تجاربه، فقد خرجت من علاقة التضاد إلى علاقة المشابهة.

- ولا يكتفون في إطلاق الجزء على الكل بعلاقة الجزئية ، حتى يكون للجزء مزيد اختصاص بالمعنى الذي يقصد من الكل ، نحو : عين تستعمل في الجاسوس ، لأن للعين مزيد اختصاص بحرفة التجسس .

- ويضيف محمد الخضر شرط الذوق السليم لما له من دخل في الحكم على بعض الاستعمال المجازي بالرد أو القبول ، فإطلاق مثلاً الحلو على البنين<sup>1</sup> لا يخلو من علاقة المشابهة ، ولكن الذوق يمجه ، كما يمجم استعارة ماء الملام<sup>2</sup> .

وهذه الشروط التي ألح عليها الخضر كفيلة بضبط المجاز والرقى بأساليبه إلى مصاف البلاغة العربية. فأساليب اللغة ليست قواعد جامدة ، بل هي إبداع يصقله الذوق السليم .

### 3 - مفهوم النقل وصوره

النقل الدلالي هو وسيلة يلجأ إليها الواضع حين لا يجد اللفظ الدال دلالة مباشرة عن المعنى المقصود، فيتولى نقل المعنى اللغوي للفظ من الألفاظ إلى المعنى العلمي المطلوب ، إذ يستعمل عندئذ ذلك اللفظ في غير دلالاته الأصلية ، أي في دلالة أخرى جديدة ، على أن تكون بين الدالتين علاقة ، مع قرينة تمنع من إرادة الدلالة الأصلية<sup>3</sup> .

(1) إشارة إلى قول أبي الطيب المتنبي :

وقد دُفْتُ حلواءَ البنين على الصبا      فلا تحسبني قلت ما قلت عن جهل

فقد كان الصاحب بن عباد أنكره على المتنبي وذكره في جملة المساوي من شعره ، وهو من رديء الاستعارة ، والزائد في قبحه قوله حلواء لأن المستعمل في هذا الفن حلاوة وتلك اللغة في العرف مفردة لأمر آخر حقيقي هي غير مستعارة فيه.

ينظر : سر الفصاحة ، عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 1982 ، ص : 134

(2) إشارة إلى قول أبي تمام :

لا تَسْقِنِي ماءَ المَلامِ فَإِنِّي      صَبَّ قَدِ اسْتَعَذِبْتَ ماءَ بَكائِي

ينظر شرح ديوان أبي تمام ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعمى الشنتمري ، ت إبراهيم نادان ، وزارة

الأوقاف والشؤون الإسلامية . المغرب ، ط 1، 2004 ، ج1، ص : 211

(3) ينظر : وسائل وضع المصطلح العلمي في العربية ، محمد ضاري حمادي ، مجلة المجمع العلمي العراقي ، بغداد،

1989 ، ع 45 ، ج 1 ، ص : 62

والنقل إنما يكون عن الكلام الحقيقي ، ذلك الكلام الموضوع على وجه استقرار بالاصطلاح والتعارف. أما المجاز، فهو تسمية الشيء باسم شيء آخر يقاربه أو يتصل به ، وتقييد النقل بالمجازي هو تمييز له عن النقل الذي قد يحمل نقل لفظ من لغة إلى أخرى.<sup>1</sup>

يوضح الخضر علاقة النقل بالمجاز قائلاً : ” قد يغلب استعمال اللفظ في معنى على سبيل المجاز، حتى يصير المعنى المجازي هو الذي ينساق إليه الذهن عند الإطلاق، وذلك ما يسمى عند البيانين: المجاز الراجح، وإذا صار اللفظ لغلبة استعماله في المعنى المجازي لا يفهم منه عند التجرد من القرينة إلا هذا المعنى سمي: منقولا ، وكان النقل اسما لغلبة هذا الاستعمال.“<sup>2</sup>

وهذه النتيجة عبر عنها بعض المختصين مؤكداً أنه : ” إذا ما اطرده الاستعمال المجازي في الاصطلاح وتواتر بين ألسن المختصين ، تحول إلى حقيقة اصطلاحية ، أو إلى مجاز راجح ، فيفضي إلى النقل باصطلاح البلاغيين .“<sup>3</sup>

ويذكر الخضر للنقل ثلاث صور هي<sup>4</sup> :

- الصورة الأولى : النقل على سبيل المجاز : ويجري على هذا الوجه جانب كبير من الأسماء المستحدثة في العلوم وغيرها ، ومن أمثله : مصطلح التقليد في الفقه ، فأصله وضع القلادة في العنق ، كأن المتبع جعل قول غيره قلادة في عنقه ، والوقص في العروض فأصله : كسر العنق ، فكأن حذف الثاني المتحرك من متفاعلين كسر للعنق ، ويدخل في هذا الوجه : نقل كلمة البرق إلى تلغراف ، ومدرعة إلى سفينة محمية الجوانب .

- الصورة الثانية : النقل بتخصيص العام ، ومن أمثله : لفظة الدابة فحسب مفهومها اللغوي كل ما دب على وجه الأرض من حيوان ، فاستعماله بحسب هذا الوضع من قبيل الحقيقة ، وقد يغلب في بعض الأزمنة أو المواطن في نوع خاص من أنواع الحيوان كالذي يمشي على أربع ، حتى يكون هذا المعنى هو المتبادر إلى الذهن عند الإطلاق ، فيسمى

(1) ينظر: وسائل تنمية اللغة العربية ، الشريف ولد أحمد محمود، مجلة علوم اللغة، مصر، مجلد 11، ع 1، ص : 160

(2) دراسات في اللغة ، م 6 ، ص : 11

(3) قاموس اللسانيات ، عبد السلام المسدي ، الدار العربية للكتاب ، تونس ، 1984 ، ص : 44 ، 45

(4) ينظر: المصدر السابق ، ص : 11 ، 12 ، 13

هذا الاستعمال بهذا الوجه نقلا . ولهذا النوع من النقل أمثلة عديدة في أسماء ما استجد من العلوم وغيرها من الشؤون المدنية ، مثل : كلمة الإنشاء ، وكلمتي : الحلول ، والاتحاد في علم الكلام والتصوف ، إلى ما يشابه ذلك من نحو : المندوب ، والعميد ، والمدير ، والمأمور ، والحاجب ، والمحافظ ، والمحامي ، والسيارة ، والغواصة .

- الصورة الثالثة : النقل عن طريق الوضع ، وهو أن ينقل اللفظ من معناه الأصلي ، ويوضع لمعنى علمي أو مدني حديث وضعا مستأنفا لمناسبة بين المعنيين ، فلا يتجه الذهن عند استخدامه في هذه الشؤون الاصطلاحية إلى غير معناه الحديث ، ومن أمثلته : أن يتفق طائفة على نقل اسم السلوف من الناقة التي تكون أوائل الإبل ، إذا وردت الماء ووضعها للعربة التي تكون أول القطار ، ثم أخذوا يستعملونه في هذا المعنى الجديد بانين استعمالهم على هذا الوضع المتفق عليه . ومن ذلك ألفاظ الصلاة والصوم والزكاة والحج عند الفقهاء ...

والفاعل والمفعول والحال والتمييز والظرف والجار والمجرور ... عند النحويين والإبدال والقلب والإعلال ... عند علماء الصرف ، والمقدمة والنتيجة والقضية والقياس ... عند المناطقة .<sup>1</sup>

وما تجدر الإشارة إليه هو ضرورة وجود مناسبة في النقل بين المعنى المنقول منه والمعنى المنقول إليه ، سواء أكانت مشابهة أم علاقة أخرى ، وهذا ما أكده الخضر منبها إلى خطأ بعض العلماء حين يعرض لهم معنى لا يجدون له اسما خاصا في اللغة ، فيمدون أيديهم إلى الألفاظ غير ناظرين إلى معانيها اللغوية ، فينقلون إليه لفظا ليس بين معناه الأصلي والمعنى المنقول إليه مناسبة .<sup>2</sup>

وقد أكد ذلك أيضا مصطفى الشهابي في قوله : " المصطلحات لا توجد ارتجالا ، ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي ."<sup>3</sup>

وفي شرط المناسبة في النقل قررت ندوة الرباط في سنة 1984 ضرورة وجود مناسبة أو

(1) ينظر: فقه اللغة ، علي عبد الواحد كافي ، ص : 228

(2) دراسات في اللغة ، م 6 ، ص : 11

(3) المصطلحات العلمية العربية في القديم والحديث ، مصطفى الشهابي ، دار الفكر دمشق ، د ط ، د ت ، ص : 03

مشاركة أو مشابهة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي.<sup>1</sup>

#### 4 - أثر المجاز والنقل في نمو اللغة

يعد المجاز من الطرق الهامة في إثراء اللغة وسد أوجه النقص في ألفاظها وتراكيبها ، والباحث في كتب اللغة والأدب والتاريخ ومعاجم المصطلحات العربية القديمة يقف على عدد كبير من الألفاظ التي دخلت إلى العربية بمدلولات جديدة عن هذا الطريق ، فاتسع بها نطاق التعبير في اللغة مما يسر على العلماء والكتاب والمؤلفين الخوض في موضوعات علمية ودينية لم تكن العربية القديمة تعرفها من قبل .

ويؤكد محمد الخضر هذا الدور بقوله : ” وقد كان للألفاظ المنقولة على سبيل المجاز ، ثم النقل جولة واسعة في العلوم وشؤون الاجتماع ، والناظر في العلوم وكتب التاريخ والأدب يقف على مقدار كبير من الألفاظ التي دخلت في اللغة من هذا الطريق ، فاتسع به نطاقها ، ويسر على الأعلام الخوض في موضوعات علمية أو سياسية أو أدبية لم تخض فيها العرب من قبل . “<sup>2</sup>

ومن الأمثلة التي أعطاها اللغويون في هذا الباب الكلمات التي استعملت مجازا عند ظهور الإسلام للدلالة على مفاهيم دينية جديدة ومن هذه الكلمات : الإسلام ، القرآن ، الجهاد ، الوضوء ، الصلاة ، الصوم ، الزكاة ...

وعلى هذا الوجه من نقل الألفاظ إلى معان جديدة جرى أيضا نقل جانب كبير من الأسماء المستحدثة في شتى العلوم والفنون في العصر الحديث ، فقد بعث اللغويون كلمات قديمة للدلالة على مخترعات حديثة مثل: البريد، الهاتف، البرق، السيارة، الطائرة، المدرعة.<sup>3</sup>

ورغم أن طريقة النقل المجازي في التوسع اللغوي كانت هي الأطغى والأكثر فعالية في نمو اللغة ، خاصة في عصر النهضة ، فإن هناك من الدارسين من شكك فيها ، واتخذ منها موقفا صارما وقدم التعريب عليها ، كما يرى أننا نسيء إلى اللغة العربية بالإسراف في نقل أسمائها إلى المسميات الأجنبية ، لما يترتب على هذا من إشاعة الألفاظ المشتركة ، وهي

(1) ينظر: مقدمة في علم المصطلح ، علي القاسمي ، دار الحرية للطباعة بغداد ، 1985 ، ص : 107

(2) دراسات في اللغة ، م 6 ، ص : 14

(3) ينظر: علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية علي القاسمي، مكتبة الناشر، لبنان، د ط، 2008، ص: 372

ألفاظ يشوبها الغموض من بعض نواحيها بسبب الاشتراك .<sup>1</sup>

ويرد محمد الخضر على هذه الشبهة، فيرى أن المعاني التي تشترك في اللفظ الواحد قد تختلف مواطنها اختلافاً بعيداً، كأن يكون لها معنى يرجع إلى الشؤون الدينية، ومعنى آخر يرجع إلى مصطلحات علم خاص كالنحو أو الطب أو الحساب، والاشتراك من هذا القبيل لا بأس به، فإن مقام البحث أو المحاوراة يعين أحد المعنيين، ويتجه بذهن المخاطب أو القارئ إلى المعنى المراد، حتى كأن اللفظ لا معنى له غير ما قصد في ذلك الكلام الخاص .

فإن يأخذ المرء - مثلاً - كتاباً في النحو ، أو يشهد درسا ، أو محاوراة في بعض مباحثه ، فيمر على كلمة الفاعل أو المفعول ، أو الظرف أو المجرور أو الحال ، فلا يذهب إلا إلى المعنى الذي يريده النحاة من هذه الأسماء .<sup>2</sup>

ومهما يكن من أمر فإنما حاجتنا اليوم إلى المعاني الاصطلاحية أولاً ، وهذه يكاد لا يضيرها الاشتراك ، ذلك أن استخدام الكلمة في فن بمعنى خاص يجردها في هذا الفن من معناها اللغوي ويقصرها على مدلولها الاصطلاحي . ويدخل في هذا مصطلحات الآداب والفلسفة والقانون والاجتماع والعلوم والفنون وغيرها ... ومن ثم نرى أن الكلمة الواحدة تستعمل في الشعر بمعنى ، وفي الرسائل بمعنى آخر ، وفي السياسة بمعنى ثالث ، وفي القانون بمعنى رابع ، وفي الحربية بمعنى خامس ، وفي الطبيعة بمعنى سادس ، وفي الطب بمعنى سابع...<sup>3</sup> ومن الأمثلة على تلك الكلمات : العملية، المرفوع، المعارضة، العينة ... وصفوة القول : إن باب المجاز واسع ، وأن فيه مجالاً لتنمية العربية ، ولاسيما بالمصطلحات العلمية وأسماء المخترعات الحديثة ، مثل : القطار والهاتف والمسرح والبريد والحاجب ، والمقاول ، والدارعة ، وغيرها كثير. ولعل فيما أثبتته محمد الخضر في بحثه يعطي صورة دقيقة لأثر المجاز في نمو اللغة العربية ، وفي عمله هذا تنبيه لجانب هام من جوانب التوسع والتطور في العربية .

(1) ينظر : دراسات في اللغة ، ص : 15 ، و اللغة والنحو بين القديم والحديث ، حسن عباس ، ص : 249 ،

والمصطلح اللساني في المعجم الموحد ، فريدة ديب ، ص : 63

(2) ينظر : دراسات في اللغة ، ص : 15

(3) ينظر : علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط 8 ، 2002 ، ص : 321



## ثالثا - التعريب

### 1- مفهوم التعريب :

للتعريب في كتب اللغة تعريفات متعددة منها : وتعريب الاسم الأعجمي أن تتفوه به العرب على منهاجها وأسلوبها <sup>1</sup> ، ” وأن تتكلم العرب بالكلمة الأعجمية مطلقا “ <sup>2</sup> ، ” والمعرب هي الكلمة التي نقلت من العجمية إلى العربية سواء وقع فيها تغيير أم لا ، غير أنه لا يتأتى التعريب غالبا إلا بعد تغيير في الكلمة . “ <sup>3</sup> ، ” والتعريب صبغ الكلمة بصبغة عربية عند نقلها بلفظها الأجنبي إلى اللغة العربية <sup>4</sup> ، ” والمعرب هو اللفظ الأجنبي الذي غيره العرب بالنقص أو الزيادة أو القلب . “ <sup>5</sup>

وهذه التعريفات تتفق فيما بينها على أن المعرب لفظ أجنبي نطقت به العرب، لكنها تختلف في شرط هذا التعريب فبعضها يشترط تغيير اللفظ المعرب أو الزيادة أو القلب وإلحاقه بأحد الأوزان العربية ، وبعضها الآخر لا يشترط هذا الوزن . <sup>6</sup>

ما من شك في أن التعريب حاجة عربية ، كان حاجة في الجاهلية ، وظل كذلك على مدى العصور الإسلامية التي شهدت نهضة علمية وحضارية واسعة ، كالعصر العباسي الأول .

والتعريب اليوم حاجة أكثر مما كان في أي يوم مضى ، وهذه الحاجة لا تفرضها في أيامنا عوامل الاحتكاك اللغوي فحسب ، وإنما تفرضها أيضا عوامل التخلف العربي على كل

(1) ينظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية ، الجوهري ، مادة عرب الحاشية ، ج1/179

(2) الاشتقاق والتعريب ، المغربي عبد القادر ، مطبعة الهلال مصر ، 1908 ، ص: 65

(3) التقريب لأصول التعريب ، طاهر بن صالح الجزائري ، المطبعة السلفية ، مصر ، د ط ، د ت ، ص : 3

(4) المعجم الوسيط ، مجمع اللغة العربية ، مكتبة الشروق الدولية ، ط 4 ، 2004 ، ص : 591

(5) المرجع نفسه ، مقدمة المعجم ص : 31

(6) في قضايا التعريب وشروطه ومشكلاته ينظر المؤلفات الآتية :

- الاشتقاق والتعريب ، عبد القادر المغربي ، ص : من 26 إلى 91
- من أسرار اللغة ، أنيس إبراهيم ، الاقتراض ، من ص : 109 إلى 131
- التعريب في القديم والحديث ، محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي القاهرة ، د ط ، 1990
- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، حسن عباس ، ص : من 230 إلى 240
- فصول في فقه اللغة ، عبد التواب رمضان ، ص : من 358 إلى 368

صعيد ، وبخاصة الصعيد العلمي والتقني ، هذه العوامل باتت تسهم مع عوامل أخرى في تحويل التعريب إلى مشكلة حقيقية ، فنحن نكاد لا نصنع شيئاً ، ولا نخترع شيئاً ، لنضع له الأسماء العربية والمصطلحات العربية .

وأما اللغة العربية ، فنتعرض لغزو يومي يمثله هذا الغزو الهائل من المصطلحات العلمية والفنية الطارئة ، الوافدة بالأخص من اللغتين الإنجليزية والفرنسية . فكلما أنتج الغربيون مخترعا كالطائرة ، أو الحاسوب الآلي ، أو القمر الصناعي ، انهمر علينا وابل من مشكلات تعريب الأسماء والمصطلحات المتصلة به وما أكثرها .<sup>1</sup>

هذا وقد تعددت آراء الباحثين المحدثين حيال التعريب ومشكلاته ، واختلفوا في ذلك فكانوا على طوائف ثلاثة<sup>2</sup>:

- **المتعصبون** : ويذهب هؤلاء إلى عدم جواز التعريب ، وإن علينا أن ، نسد حاجتنا إلى المفردات بطرق أخرى كالترجمة مثل : المجهر لـ Microscop ، والصور المتحركة لـ Cnématographe . أو الاشتقاق مثل سيارة ... وطيارة ... أو النحت مثل : الزمكان نحتا من الزمان والمكان ، والمسجناحيات نحتا من مستقيم وأجنحة وتعبيرا عن مستقيمات الأجنحة ....

من هؤلاء الشيخ أحمد الاسكندري الذي يقول بوجود الاعتقاد بخطئنا حين نستعمل لفظا أعجميا لا مرادف من العربية له ، ووجود بحثنا عن مرادف عربي له يقوم مقامه .  
ومنهم مصطفى صادق الرافعي الذي ينعى على أصحاب المذهب الجديد في الأدب حشوههم كتاباتهم بالألفاظ الأعجمية المستكرهة .

ومنهم عز الدين التنوخي الذي يرى أن في العربية من أساليب الاشتقاق والإبدال ما يفي بحاجتنا المتجددة إلى المفردات .

- **المتطرفون** : ويذهب هؤلاء إلى وجوب تعريب الألفاظ الأعجمية كيفما اتفق ، ثم استعمالها من دون قيد ولا شرط إلا ذوق الكاتب ، فلا ضير عندهم في فتح باب التعريب على مصراعيه وقبول الدخيل كله ، والاشتقاق منه بعد ذلك : كأن نقول : تلفن ودكتور ،

(1) ينظر: فقه اللغة ، محمد أسعد النادري ، ص : 327

(2) ينظر: فقه اللغة وخصائص العربية ، إميل يعقوب ، ص: 221، ودراسات في فقه اللغة محمد الأنطاكي، ص: 359

وأكس ، ورودج ، من: Téléphone و Docteur و Axe و Rodage ، مثلما قال العرب : درهم مدرهم ، ودينار مُدير، وقد عبر عن رأيهم واحتج لموقفهم الأستاذ يعقوب صروف.<sup>1</sup>

- **المعتدلون** : ويذهب هؤلاء إلى جواز الاستعانة بالتعريب في سد حاجة العربية إلى المفردات بشرط أن لا يفسد هذا المعرب أصلا من أصول اللغة أو يخرج بها عن طريقها المألوفة.

وهذا الرأي يوفق بين الرأيين السابقين : بأن نبحث للمصطلحات الدخيلة عن مقابل عربي ، بأي طريق من الطرق الجائزة لغة ، فإن لم يتيسر ذلك استعرنا اللفظ الأجنبي ، بعد صقله ، ووضعه على منهاج اللغة العربية . ومن يمثل هذا الرأي كثر منهم : عبد القادر المغربي ، وطه حسين ، ومحمد الخضري ، وأحمد زكي .

## 2- رأي محمد الخضر حسين في التعريب :

يرى الخضر أن أحسن الطرق وأفضلها أن نضع لهذه المعارف الحديثة أسماء عربية ، لئلا تكثر الألفاظ الدخيلة ، وتتغلب على ما هو عربي ، فتؤول بكثرتها إلى انحراف الكلام عن صبغته العربية ، فإن اللغات تتمايز بالأساليب ، وبالمفردات إلا ما كان قليلا .<sup>2</sup>

وهذا المطلب يبدو صعب المنال ، ويكاد يكون مستحيلا بسبب التدفق الهائل للألفاظ الأجنبية في شتى المعارف والفنون ، وما يقابلها من بطء وصعوبة في وضع ما يقابلها من ألفاظ ومصطلحات عربية .

وعلى الرغم من هذا الموقف المتشدد والمتحفظ إلا أن الخضر يجيز الاستعانة بالتعريب في سد حاجة العربية من المفردات والمصطلحات ، وذلك بعد استقاء الطرق الأخرى المتاحة كالترجمة والاشتقاق والنقل والنحت ، ويشترط ضوابط ، فيقول : ” وبعد هذه الوسائل ، فإن العربية تتلقى - كما علمنا - ما يرد عليها من الألسنة الأخرى ، وتقبله بقبول حسن ، بعد تنقيحه وسبكه في قالب عربي ، فلا مانع من أن نقتبس أسماءها الموضوعية لها في اصطلاح مخترعيها عند استحسانها، وتهذيبها ثم نحشرها في زمرة ما هو عربي فصيح .“<sup>3</sup>

(1) ينظر: موقف الفريقين وحجج كل منهما : اللغة والنحو بين القديم والحديث ، حسن عباس ، ص : 230 و ما بعدها

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 161

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 162

ويمكن أن نحلل رأي الخضر وشروطه في قبول التعريب في النقاط الآتية :

أ- قبول العربية للتعريب من حيث المبدأ على رأي المعتدلين- كما سلف ذكره - ليس في سعة الحال ، وإنما بعد استنفاد كل الوسائل المتاحة في البحث عن المقابل العربي للمصطلحات الأجنبية ، فالتعريب عند الشيخ يحتل الرتبة الأخيرة في وسائل نمو العربية وفي توليد المصطلحات الجديدة .

ب - لا مانع عند الحاجة من نقل أسماء المخترعات والمصطلحات العلمية من اللغات الأخرى . وقد حدد بعض المختصين حاجة التعريب الملحة ، وذلك إذا كان المصطلح يعود إلى أصل يوناني أو لاتيني، أو شاع استعماله دولياً أو كان منسوباً إلى علم عرف به بين العلماء مثل : ديناميكا ( dynamics ) ونيوترون ( noutron ) إلى غير ذلك.<sup>1</sup>

ت - اشتراط صقلها وتهذيبها على نهج العربية وأسلوبها . وطريقة العرب في تهذيب المعرب تتلخص في أمرين<sup>2</sup> :

أحدهما : تغيير في أصوات اللفظ ، وذلك بإبدال صوت عربي بالصوت غير العربي على أن يكون الصوت العربي البديل أقرب مخرجا إلى الصوت غير العربي المستغنى عنه ، فعلى هذا النحو عربوا : إشمائل ، وشراويل ، ودشت ، ونشيايور ، فقالوا : إسماعيل ، وسراويل ، ودست ، ونيسابور ، وعربوا كَوْسَه ، فقالوا : كوسج .  
والثاني : إلحاق اللفظ الدخيل بوزن من الأوزان العربية ، وذلك بزيادة أصوات عليه ، أو بحذف بعض الأصوات منه ، أو بتغيير بعض أصواته اللينة من حركات و حروف مد ، وذلك نحو: درهم الذي ألحقوه بهجرع ، وبهَرج الذي ألحقوه بسُهَلب ، ودينار ، وديباج ، اللذين ألحقوهما بديماس .

ث - ضم الكلمات المعربة إلى الفصيحة : وقد قال الجواليقي قديما : أن المعربات أعجمية باعتبار الأصل ، عربية باعتبار الحال ، وتبعه على ذلك الإمام ابن الجوزي وغيره وصرحوا: بأن الكلمات الأعجمية التي وقعت للعرب ، فعربوها بألسنتهم ، وحولوها عن ألفاظ العجم إلى ألفاظهم ، تصبح عربية ، فيجري عليها من الأحكام ما يجري على تلك ، فتتوارد

(1) ينظر: مجمع اللغة العربية في خمسين عاما ، شوقي ضيف ، ص : 134

(2) ينظر: التقريب لأصول التعريب ، طاهر الجزائري: ص: 3 ، وفاقه اللغة ، محمد أسعد النادري ، ص : 325 ، 326

عليها علامات الإعراب ، إلا في بعض الأحوال ، وتعرف بال ، وتضاف ، ويضاف إليها ، وتثنى وتجمع ، وتذكر وتؤنث ، وفوق ذلك كله تصرّف أهل اللغة في الكلمة المعربة ، وإعمالهم مباحض الاشتقاق في بنيتها .<sup>1</sup>

ويؤيد المغربي حديثا هذا الرأي بقوله: ”وهذا عندي من أبين الأدلة على كون المعرب في اعتبارهم عربيا ، فقد قالوا: في زنديق زندقة وتزدق ، واشتقوا من فيلسوف فلسفة وتلفس“<sup>2</sup> وقد أشاد محمد الخضر بموقف مجمع القاهرة السيد في مواجهة مشكلة التعريب قائلا : ” ومع ما أحرزته اللغة من الثروة الواسعة ، والمقاييس التي يمكننا أن نتصيد بها من الأسماء ما نشاء ، لم يقف المجمع وقفة الرفض لكل مصطلح علمي أجنبي ، بل أبقى باب التعريب أمامه مفتوحا ، حتى إذا دعت ضرورة إلى قبول اسم غير عربي ، وإلحاقه بالمصطلحات العربية الصميمة ، أجاب داعي الضرورة ، وله بالعرب قديما أسوة ، إذ قالوا :الترياق، والقولنج ، والنقرس ، والكيروس ، والكلمات الأربع يونانية ، وقالوا البرسام لذلك المرض الصدري ، والكلمة فارسية . “<sup>3</sup>

وقد سلك المجمع هذا المسلك المتحفظ ، لأن جمهرة العلماء من القدماء يرون أن التعريب سماعي وأن الصحيح من الكلمات التي عربيها العرب لا تكاد تتجاوز ألف كلمة معربة .

ويفسر الدكتور إبراهيم أنيس موقف المجمع قائلا : ” رأى المجمع أن للتعريب في عصرنا فوائد تتلخص في غنى اللغة بذخيرة من الكلمات التي تعبر عن كل ظلال المعاني الإنسانية، كما أنه يمدنا بفيض من المصطلحات الحديثة التي لا نستغني عنها في نهضتنا العلمية ، سمح بالتعريب لكنه قيده بالضرورة خشية أن تغمر لغتنا العربية بطوفان من الألفاظ الأجنبية قد تفقدها طابعها وخصائصها التي يعبر بها أبناء العرب ، حرصا على تراثهم الأدبي وكتابهم المقدس الذي أنزل بلسان عربي مبين . “<sup>4</sup>

(1) ينظر : الاشتقاق والتعريب ، عبد القادر المغربي ، ص : 76 ، 77

(2) المرجع نفسه ، ص : 77

(3) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 259 ، 260

(4) من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ص : 131

يدافع الكرملى عن استخدام بعض الألفاظ والمصطلحات الأعجمية في اللغة العربية ، ويرى أن خفة الكلمة الأعجمية ورشاقتها ووزنها العربي و شَبَه مادتها للمادة العربية ، يعطيها قوة ومناعة ، ويكسبها جمالا ، ويلبسها ثيابا عربية ، ويجعل جميع الناطقين بالضاد يرحبون بها كل الترحيب ، ولا يتوهمون أبدا أنها أعجمية ، ولهذا يحتفظون بها ، وتصبح محاولة قتلها من المحال .<sup>1</sup>

ومن الكلمات الأعجمية الحديثة التي يرى الكرملى أنه من المستحسن إحيائها والأخذ بها : البنك ، التلفون (بشرط وزنه وزنا عربيا) البُرْصَة وزن العُرْفَة لا (البورصة) ، البَيَّان ( تعريبا للبيانو ) الغريب الوزن ، و(التَّرَام ) كسَحَاب لا ( ترامواي) لبعدها عن الأوزان العربية ، ويقال (الرادّ) لا (الراديو) لمخالفتها الأصول العربية ...<sup>2</sup>

ومهما يكن من أمر فإن التعريب علاج ناجح ، وهو - مع الحيطة والحذر - باهر الأثر ، يمد اللغة بزاد صالح هي في أشد الحاجة إلى بعضه ، ليدفع عنها فقرها المدقع في عصر المخترعات والمبتكرات ، ومن حمق الفقير المضيِّق عليه أن يجد الفسحة السائغة فيتأبى ، والسعة المباحة فيؤثر الضيق .<sup>3</sup>

(1) ينظر: نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاها ، ماري الكرملى ، ص ، 96

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 97

(3) ينظر: اللغة والنحو ، عباس حسن ، ص : 249 ، 250

## المبحث الثالث : وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها

الوضع اللغوي : نعني به تعيين لفظ لمعنى ، سواء أكان اللفظ عربيا أم معربا ، وهو المعروف بالوضع العرفي ، وهو إن كان من قوم مخصوصين كأهل الصناعات من العلماء وغيرهم ، فوضع عرفي خاص ، كاستعمال علماء الفيزياء لكلمة دثار لطبقة من مادة خصبة توضع في بعض المفاعلات خارج قلب المفاعل ، وهي تترادف المصطلح (blanket) . وإلا فهو عرفي عام ، إن كان من أهل عرف عام ، كاستعمال ثلاجة للجهاز الذي يبرد ما يوضع فيه من سوائل وأطعمة وغيرها .<sup>1</sup>

والمصطلح أو الاصطلاح ، وهو العرف الخاص ، أو اتفاق طائفة مخصوصة على وضع شيء ، والاصطلاحي : ما يتعلق بالاصطلاح ويقابله اللغوي .

قال فيه مصطفى الشهابي : "هو لفظ اتفق العلماء على اتخاذه للتعبير عن معنى من المعاني العلمية." <sup>2</sup> ثم قال: "المصطلحات لا توجد ارتجالا ولا بد في كل مصطلح من وجود مناسبة أو مشاركة أو مشابهة كبيرة أو صغيرة بين مدلوله اللغوي ومدلوله الاصطلاحي." <sup>3</sup> وفي شروط المصطلح يرى من الواضح أن اتفاق العلماء على المصطلح شرط لا غنى عنه ، ولا يجوز أن يوضع للمعنى العلمي الواحد أكثر من لفظة اصطلاحية واحدة ، واختلاف المصطلحات العلمية في البلاد العربية داء من أدواء لغتنا الضارية .<sup>4</sup>

ومها كان فالمصطلح هو اتفاق جماعة معينة ، في زمن معين على شيء ما . ويلعب المصطلح دورا أساسيا في اللغة بما يغدقه من إثراء على اللغة . و أول باكورة لهذا كانت بفضل القرآن الكريم الذي جاء بمعان لغوية مختلفة عن سابقتها القديمة ، وأضفى المعاني الدلالية والتشبيه والمجاز ...<sup>5</sup>

(1) ينظر: الوضع اللغوي ، محمد حسن عبد العزيز ، ص : 11

(2) حركة التعريب في العراق ، أحمد مطلوب ، معهد البحوث والعلوم ، بغداد ، د ط ، د ت ، ص : 56

(3) المصطلحات العلمية العربية ، مصطفى الشهابي ، ص : 3

(4) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 3

(5) ينظر: وضع المصطلحات ، محمد طيبي ، م و ف م الجزائر ، د ط ، 1992 ، ص : 39

وفي هذا المبحث عرض و تحليل لرأي محمد الخضر في وضع المصطلحات ومبادئ توحيدها ، ينطلق من الإفادة من جهود العلماء القدامى ، ثم ينتهي بتأصيل قواعد موحدة .

### أولا : الإفادة من التراث في وضع المصطلحات

ومن أبرز الوسائل العملية التي دعا الخضر إلى الاستفادة منها في وضع المصطلحات العلمية ، وللوفاء بتطور اللغة العربية حتى تواكب العصر ومستجداته ، الإفادة من تجارب العلماء العرب القدامى خاصة في العصر العباسي.

فقد نادى الكثير من العلماء منذ زمان غير بعيد إلى الرجوع إلى التراث العربي واعتماده بكيفية منتظمة كلما احتيج إلى مصطلح علمي أو لفظ حضاري يدل على ما يقارب المسمى المحدث في زماننا هذا ، وقد حصل ذلك بالفعل في القرن التاسع عشر عند نقل الكتب العلمية الغربية إلى العربية وخاصة في الطب والرياضيات ، فقد أحييت الحركة العظيمة في مصر العدد الكبير من المصطلحات العلمية التراثية عند ترجمتها للكتب الأوربية.<sup>1</sup>

وتطبيق هذه الفكرة المنهجية يجعل الإفادة كبيرة من المصطلحات العربية التي استخدمت في عصور الازدهار، لإيجاد مقابلات المصطلحات الحديثة في العلوم الرياضية والطب وغير ذلك ، فإذا أردنا وضع مصطلحات حديثة للطب مثلا ، فيجب أن نجمع المصطلحات القديمة وننظر فيها ونستبقي ما يصلح للدلالة ، ويتطلب هذا معرفة بالتراث العربي تتجاوز الأدب الفني إلى كتب العلوم ، وأن نقرأ هذه الكتب بحثا عن المحتوى العلمي والمصطلحات.<sup>2</sup>

ولهذا الغرض بحث الخضر طرق وضع المصطلحات الطبية ، واستقرأ جهود العلماء العرب القدماء أمثال ابن سينا (ت428هـ) وأبي القاسم الزهراوي (ت427هـ) وغيرهم ، ودعا إلى الإفادة من منهجهم ومصطلحاتهم ، وقد كشف عن خطتهم في وضع مصطلحات هذا العلم ، فقال : التقت علماء الطب إلى الألفاظ العربية التي وضعت لمعان تدخل في علمهم، أو تتصل به نحو: أسماء العلل ، وأسبابها ، وأعراضها ، وأطوارها ، وآثارها ، وأسماء

(1) ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، الحاج صالح عبد الرحمان ، موفم للنشر الجزائر ، دط ، 2007 ، ج 2 ، ص : 107

(2) ينظر: اللغة العربية في العصر الحديث ، محمود فهمي حجازي ، دار قباء مصر ، 1998 ، ص : 66 ، 67



الأعضاء والأجزاء منها ، ظاهرة كانت أو باطنة ، وأسماء ما يركب منه الأدوية من نحو: النبات ، والمعادن، وأسماء الأدوات التي يستعان بها على مداواة<sup>1</sup>. التفتوا إلى هذه الكلمات واستعملوا كثيرا منها في معانيها المعروفة في اللغة<sup>2</sup>.

كما وجد علماء الطب أصولا في اللغة تسمح لهم بوضع مصطلحات لمعان طبية لم يتقدم للعرب أن وضعوا لها أسماء مثل: أصول الاشتقاق والمجاز والنقل ، فصاروا يضعون مصطلحات زائدة على ما تكلمت به العرب في هذا العلم .

ومن هذه المصطلحات المبتكرة التي اشتقها الأطباء يورد الخضر أمثلة عنها :<sup>3</sup>

- كلمات نقلوها من معانيها المعروفة عند العرب إلى معاني تربطها بتلك المعاني مناسبة : كما استعملوا الرسوب في كل جوهر أغلظ قواما من المائية وإن لم يرسب .

- كلمات صاغوها على مثال الإضافة مثل: حمى الدق ، وهي الحمى المعروفة أنطيقوس

- كلمات على مثال تركيب الصفة والموصوف كما قالوا: الشريان الصاعد، الشريان النازل، أو على مثل النسب الذي يقصد به التشبيه ، كما سمو أحد أنواع النبض الموجي ، لأن يشبه الأمواج إذ يتلوا بعضها بعضا على الاستقامة .

- وجوه تسمية الأمراض : فقد تلحقها التسمية من الأعضاء الحاملة لها كذات الجنب ، وذات الرئة ، وإما من أعراضها كالصرع ، وإما من أسبابها كقولهم : مرض سوداوي ، وإما من التشبيه كقولهم داء الأسد<sup>4</sup> ، وداء الفيل<sup>5</sup> ، وإما منسوباً إلى أول من يذكر أنه عرض له، كقولهم : قرحة طيلانية منسوبة إلى رجل يقال له: طيلانس ، وإما منسوباً إلى بلدة يكثر حدوثه فيها ، كقولهم : القروح البلخية ، وإما منسوباً إلى من كان مشهوراً في الإنجاح في معالجتها ، كالقرحة السيروتية ، وإما من جواهرها وذواتها ، كالحمى والورم. و الخضر يدعو مجمع اللغة العربية إلى وضع مصطلحات العلوم الحديثة ، كي تواكب اللغة الفصحى ما جد من العلوم والفنون ، وتبدأ هذه العملية بالرجوع أولاً إلى المعاجم

(1) مثل : (المبجر) لما يصب به الدواء في الفم و(المسعط) لما يصب به الدواء في الأنف و(الدسلم) لما يسد به الجرح

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 238 ، 239

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 240 ، 241

(4) الجذام لأن وجه المبتلى به ليشبه وجه الأسد في كراهة منظره .

(5) زيادة في القدم والساق ، وسمي داء الفيل لأن رجل المريض به تشبه رجل الفيل

والتنقيب في الثروة اللغوية عن الألفاظ المتصلة بهذه العلوم واختيار المصطلحات المناسبة لها.

وعلم الطب- مثلا - على اختلاف فنونه وكثرة مصطلحاته يوجد في المعاجم العربية ألفاظ كثيرة تتصل به ، يقسمها محمد الخضر قسامين :<sup>1</sup>

- ألفاظ تكون نصا في المعنى الطبي : نحو: مثير بمعنى الموضع الذي تلد فيه المرأة ، فلو أطلقناه على الغرفة المعدة للولادة في المستشفى ، كان استعمالا للفظ في معناه العربي من غير تصرف فيه . ومن ذلك : لفظة المرازمة ، فقد شرحتها المعاجم بأن لا يداوم الإنسان في عيشه على طعام خاص .

- وألفاظ تُصَرَّف عن معناها الأصلي : كأن تذكر المعاجم في بيان مفهوم اسم المرض - مثلا - سبب المرض ، كما قالت (السواد) : داء يأخذ الإنسان من أكل التمر يجد منه وجعا في كبده، فإذا ظهر من طريق علم الطب أن هذا الداء بنفسه وأعراضه قد يحصل في الكبد من سبب آخر غير أكل التمر صح أن نطلق عليه لفظ السواد ، ولا نعد هذا الإطلاق من نوع التصرف بإخراجها عن موضوعاتها اللغوية .

ويرى الدكتور عبد الرحمان الحاج صالح أن الرجوع إلى التراث هو شيء طبيعي تفعله جميع الشعوب وخاصة شعوب أوربا ، فللعربية تراث حضاري ربما لا تضاهيها في ذلك أية لغة في الدنيا ، ومعاجم العربية وحدها نزر بالآلاف من الألفاظ الحضارية يمكن استرجاعها وإدخالها في الاستعمال من جديد ، وقد حصل ذلك بالفعل حتى دخلت بعض الكلمات التراثية في لغة التخاطب مثل : الندوة ، والمؤتمر ، وانعقاد الاجتماع ، ورفع الجلسة، والبريد ، ومن ذلك أحيوا كلمات كثيرة جدا وخصوصا لمسمى جديد كالباحرة والسيارة والهاتف والطيارة والريان .<sup>2</sup>

وتوجد في المعاجم العربية الكبرى ، مثل : لسان العرب ، وتاج العروس ، وتهذيب اللغة والمخصص لابن سيده ثروة لغوية لا يوجد مثلها في أية لغة ، اللهم إلا في زماننا هذا في الإنجليزية العلمية والتقنية ، ففيه ما يغطي الكثير من المعاجم الحضارية ، والغريب أن

(1) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 245 ، 246

(2) ينظر: بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، ج 2 ، ص : 109 ، 110

---

هذه الألفاظ لا نجدها غالبا في القواميس الحديثة المزدوجة اللغة ، وهاهي ذي عينة صغيرة يمكن أن يقابل المفهوم باللغات الأجنبية : ففي ميدان جسم الإنسان وأوصافه وعلله توجد ما يفوق عدد الألفاظ الأجنبية ، فليس من مكان - أيا كان - في جسم آدميين أينما وضعت أصبعك في الظاهر أو الباطن فله اسم في العربية ، وأية فعل أو حركة جسمية فلها اسم ، وأي لون في الدنيا مهما كان فله اسم .<sup>1</sup>

ويوجد في التراث الكثير من الألفاظ الفصيحة القديمة والمولدة مما جاء على قياس كلام العرب الدالة على مسميات حضارية وما يتعلق بالحياة اليومية من أسماء للأدوات ووسائل النقل ، وأسماء لأجزاء هذه الأدوات ووسائل النقل ، وأنواع الملابس والمأكولات ، ويكثر ذلك في الفصحى ، وكتب الأدب ، التاريخ والرحلات ، وأوصاف المجتمعات ولا يمكن أن يحصر كل ذلك إلا بهذه الحوسبة للنصوص التراثية بأكملها لا بجزء صغير منها كما هو الحال في زماننا .<sup>2</sup>

---

(1) ينظر: المرجع السابق ج 2 ، ص : 110

(2) ينظر: المرجع نفسه ج 2 ، ص : 141

## ثانيا: مبادئ وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها

ولقد أدت التجربة الطويلة التي مارسها الخضر في اختيار المصطلح ، وتقصيه أساليب النقلة الأوائل التي نهجوها في التعريب إلى تأصيل قواعد ومبادئ رأى ضرورة الالتزام بها في وضع المصطلح العلمي ومن أهمها :

### 1- وضع أسماء عربية للمعارف الحديثة :

يقول محمد الخضر: ” يمكننا أن نضع لهذه المعارف الحديثة أسماء عربية ، وهو أحسن الطرق وأفضلها ، لئلا تكثر الألفاظ الدخيلة ، وتتغلب على ما هو عربي فتؤول بكثرتها إلى خروج الكلام وانسلاخه عن صيغته العربية، فإن اللغات تتمايز بالأساليب وبالمفردات إلا ما كان قليلا . “<sup>1</sup>

قد يقول قائل : إن معطيات الحضارة الحديثة قد تعقدت ، وليست العربية بقادرة على استيعاب ما تنتجه الحضارة الحديثة من مخترعات وآلات ، ولذلك فنحن مضطرون لاستخدام الألفاظ الأجنبية ، فهل يمكننا أن نوفق بين الجديد وسرعة التعبير عنه بمفردات من لغتنا . الواقع أن ألفاظ اللغة العربية ليست بقاصرة عن تمثيل الأشياء الجديدة ، لأن ألفاظ اللغة لا تنفد مادامت تتسم بظواهر خصبة كالاشتقاق والنحت ، والمجاز ، والتخصيص ، والتعميم وغيرها من الوسائل، إذا تم استغلالها وتفعيلها باستمرار في مواكبة المستجدات والمخترعات. هذا وإن الأشياء الجديدة تتطلب تسمية لها ، فإذا لم توضع التسمية العربية فورا استعملت التسمية الأجنبية ، واستخدمها الناس ، فسرت على ألسنتهم ، وأصبح من الصعوبة بمكان محوها ، فكلمة (تلفزيون) على الرغم من أن التسمية العربية لها (الرائي) ما تزال تستخدم أكثر من الثانية ، وكذا الأمر بالنسبة إلى (الراديو) وتسميتها العربية ( المذياع )<sup>2</sup>.

### 2- اختيار الألفاظ المستأنسة والمستساغة :

وعلة ذلك في رأي محمد الخضر أن: الألفاظ العربية تختلف من حيث أنس السمع بها، وإسائة الذوق لها ، وقد لاحظ هذا المجمع فيما يضعه من المصطلحات ، فإذا وجد في

(1) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 161

(2) ينظر: شؤون لغوية ، محمود أحمد السيد ، ص : 54

المعجمات مثلا : توحّش فلان ، أي : أخلى معدته من الطعام لشرب الدواء ، أثر عليها كلمة تحامى للدواء ، لأن الذوق يسيغها أكثر من كلمة توحش .<sup>1</sup>

وقد أكد مجمع القاهرة في دورته السادسة ضرورة تفضيل الكلمة السهلة ذات الصيغة الواضحة بحيث تكون مستساغة ، وتجنب التنافر والمحذور من الألفاظ .<sup>2</sup>

وللاستعمال اللغوي أسرار وقوانين خاصة به غير قوانين اللغة في ذاتها ، وقد لا يهتم بها اللغويون في وقتنا الحاضر ، بل قد تجاهلوا ، فمثلا : قد كان بعض المجمعين يضعون الألفاظ أو يحاولون إحياء بعضها دون أي اهتمام بما سيكون مدى قبول المجتمع لها ، ومن المعروف أن الكلمة المتنافرة الحروف لا تنتشر بين الناطقين وتبقى غريبة وحشية ، وقد لاحظ ذلك علماءنا القدامى ، وقد يعتقد بعضهم أن وجود اللفظة في القواميس القديمة دليل على رواجها عند الكثير من الألسنة قديما ، فقد حاولوا إحياء كلمة مثل : المطّنة (مضرب للكرة) ، وكلمة إرزيز ، فكيف يقبل الناس على ما لم يكن له إقبال عليه قديما ، فعدم وجودها بكثرة في النصوص القديمة دليل على عدم رواجها .<sup>3</sup>

### 3- المحافظة على المصطلحات القديمة :

لقد كان من الطبيعي قبل أن نضع مصطلحات علمية مقابلة للمصطلحات الأجنبية الحديثة أن نحصي المصطلحات العلمية في اللغة العربية ، ونستبقي منها ما يصلح للوفاء بحاجة العلوم الحديثة . ولكننا أخذنا نترجم المصطلحات ، فنسينا أو تناسينا كل ما ورثنا القديما من مصطلحات العلوم أو الفنون .

ومحمد الخضر لما درس مؤلفات الأطباء القدامى ، وجد فيها مصطلحات محكمة الوضع ، فدعا إلى المحافظة عليها ما وجد لها وجهها تدخل به في حدود العربية . ويؤكد سير هؤلاء الأطباء بهذا العلم تحت ظلال اللغة ومقاييسها .<sup>4</sup>

(1) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 249

(2) ينظر : مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، ص : 239

(3) ينظر : بحوث ودراسات في اللسانيات العربية ، عبد الرحمان الحاج صالح ، ج 2 ، ص : 109

(4) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 246

ولهذا الغرض قرر مجمع القاهرة وضع معاجم للمصطلحات المستخرجة من الكتب العربية القديمة ، بحيث تكون هذه المعاجم في متناول الأيدي عند الترجمة والتعريب .<sup>1</sup>

#### 4- تفضيل المصطلح المفرد على المصطلح المركب :

وفي مزايا المصطلح المفرد على المركب يقول محمد الخضر: ” ومن المعروف في وضع المصطلحات تفضيل المفرد على المركب والمجمع يحافظ على هذا القصد ، فيؤثر المفرد على المركب إلا أن يكون في المركب مزية تدعو إلى اختياره ، فلو أراد المجمع أن يضع لفظا للموضع الذي يتداوى فيه بحرارة الشمس ، لا أحسبه يعدل عن كلمة المَشْرِقة إلى لفظ آخر مركب ، فإن المشرقة موضع القعود في الشمس للتمتع بدفئها، وهذا المعنى متحقق فيما يقال له : الحمام الشمسي.“<sup>2</sup>

وفي نظر المختصين صوغ الكلمة المفردة للمصطلح ما أمكن أفضل ، إذ العربية تميل في الأسماء والمصطلحات إلى الألفاظ المفردة ، وأيضا فإن ذلك يساعد على تسهيل الاشتقاق والنسبة والإضافة ، ومن أجل ذلك كان يفضل التعريب أحيانا على الترجمة ، فمثل : ترمومتر المعربة أخف جدا من ترجمتها بقولك: مقياس الحرارة ، ومثلها كلمة زوم : للعدسة ذات البعد البؤري المتغير .<sup>3</sup>

#### 5- تجنب الترادف والمشارك اللفظي في وضع مصطلحات العلوم :

وقد لاحظ محمد الخضر أن المعاجم تذكر للمعنى الطبي الواحد -مثلا - أسماء متعددة توردها على أنها مترادفة ، كما قالوا لما يقاس به غور الجرح : سَبَّار ، ومِسْبَار ، ومِحْرَاف ، وقالوا لذلك المرض السل ، والسحاف .<sup>4</sup>

ولهذا نراه يدعو إلى تجنب الترادف في وضع المصطلحات قائلا : ” لوضعي المصطلحات وجه من الحق في تخصيص كل اسم بنوع من أنواع ذلك المعنى متى تعددت أنواعه ، وقد سلك المجمع هذا المسلك في طائفة من مصطلحات العلوم . “<sup>5</sup>

(1) ينظر : القرارات العلمية في خمسين عاما ، ص : 233

(2) دراسات في العربية وتاريخها ، ص: 249

(3) ينظر : مجمع اللغة العربية في خمسين عاما، شوقي ضيف ، مطبعة المجمع ، مصر، ط1 ، 1984 ، ص : 134

(4) ينظر : المصدر السابق ، ص : 246

(5) المصدر نفسه ، ص : 246

كما نبه محمد الخضر إلى المشترك اللفظي ، ففي مجال الطب - مثلا- لاحظ بعض المعاجم القديمة قد تذكر للكلمة الواحدة معاني طيبة متعددة مثل لفظ الذرب: فساد الجرح ، وفساد المعدة ، والمرض الذي لا يبرأ<sup>1</sup> .

ولهذا نراه يؤكد تجنب اللفظ المشترك في وضع مصطلحات العلوم ، مع ضرورة المحافظة على أن يكون للاسم الواحد في العلم الواحد معنى واحد<sup>2</sup> .

وقد أكد مجمع اللغة العربية بالقاهرة هذا المبدأ في قراره الآتي: ” الاصطلاحات العلمية والفنية والصناعية يجب أن يقتصر فيها على اسم واحد خاص لكل معنى “<sup>3</sup> .

كما أقر المكتب الدائم لتنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط في ندوته التي أقامها في شباط سنة 1981 هذا المبدأ فنصت الفقرة الثانية من مقترحات الندوة على ما يأتي : وضع مصطلح واحد للمفهوم الواحد ذي المضمون الواحد في الحقل الواحد .

كما نصت الفقرة الثالثة من تلك المقررات على : تجنب تعدد الدلالات للمصطلح الواحد في الحقل الواحد ، وتفضيل اللفظ المختص على اللفظ المشترك<sup>4</sup> .

أما في الترادف فينبغي تحديد الدلالة العلمية الدقيقة لكل لفظة ، وتفضيل اللفظة التي يوحى جذرها بالمفهوم الأصلي أوضح من غيرها ، وذلك ما أقرته الندوة المذكورة<sup>5</sup> .

## 6- ترتيب وسائل وضع المصطلح :

وكان على الباحثين العرب أن يضعوا المقابل بالعربية لما يجد من مصطلحات مستعنين بوسائل أهمها : الوضع ، والاشتقاق ، والترجمة ، والتعريب ، والمجاز ... وكلها وسائل هامة لإضفاء شرعية التنمية اللغوية ، وتعمل على ترك اللغة متفتحة على العلوم وقادرة على الاستيعاب ومواكبة التطور الحضاري المتزايد .

وفي ترتيب هذه الوسائل أعطى محمد الخضر الأولوية لإيجاد لفظ عربي مناسب للمصطلح الجديد ، وهذا ما يعبر عنه بالترجمة ، ثم ننتقل إلى الاشتقاق، ثم إلى المجاز

(1) ينظر: المصدر السابق ، ص : 246

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 246

(3) القرارات العلمية في خمسين عاما ، ص : 236

(4) ينظر: مقدمة في علم المصطلح ، علي القاسمي ، ص : 108

(5) ينظر: المرجع نفسه ، ص: 110، 111

والنقل ، وأخيرا نلجأ إلى التعريب . وقد عبر عن ذلك بقوله : ” وساعدها على ذلك كله غزارة مادتها، وما تفتح فيها من أبواب الاشتقاق، والتصرف في الكلمة على وجوه المجاز أو النقل، ثم تهيؤها لقبول الكلمات الأعجمية بعد تهذيب حروفها، وحيث تدعو الحاجة إلى تعريبها.“<sup>1</sup> وقد كان مؤتمر دار العلوم الذي عقد في القاهرة سنة 1908 برئاسة حفني ناصف قد ناقش موضوع التعريب ومشكلاته وانتهى إلى إقرار نفس النتيجة التي توصل إليها محمد الخضر ، حيث جاء في قراره : ” إذا عرض لنا لفظ أعجمي ترجمناه إلى لغتنا ، وإذا تعذرت ترجمته ، اشتققنا له اسما من لغتنا ، وإذا تعذر ذلك أيضا استعملنا مكان العجمي كلمة عربية مصوغة بإحدى طرق المجاز ، وإن لم يكن شيء من ذلك نلجأ على تعريبه أسوة بالمعربات الشائعة في لغتنا . “<sup>2</sup>

وفي ميدان المصطلحات الفلسفية رسم الأستاذ جميل صليبا السبل الواضحة والطرائق الصحيحة التي يجب على العلماء اتباعها في وضع هذه المصطلحات ، ولم يذهب بعيدا لما حصرها في القواعد التالية : القاعدة الأولى : هي البحث في الكتب العربية القديمة عن اصطلاح مستعمل للدلالة على المعنى المراد ترجمته ، والقاعدة الثانية : هي البحث عن لفظ قديم يقرب معناه من المعنى الحديث فيبدل معناه قليلا ، ويطلق على المعنى الجديد ، والقاعدة الثالثة هي البحث عن لفظ جديد مع مراعاة الاشتقاق العربي ، والقاعدة الرابعة : هي اقتباس اللفظ الأجنبي بحروفه على أن يصاغ صوغا عربيا ، ولا ينبغي العمل بهذه القاعدة إلا عند عجزنا عن اشتقاق لفظ عربي للدلالة على المعنى الجديد .<sup>3</sup>

وأرى أن الخضر قد وفق في اختيار وسائل وضع المصطلحات وترتيبها، فعند البداية بالترجمة استغلال حكيم لثروة العربية الهائلة ، وبعث لآلاف الألفاظ المهجورة إلى الحياة من جديد ، ثم في الاشتقاق والمجاز فرصة متاحة لاستثمار طاقات العربية المتفجرة في التصريف والتوليد ، أما اللجوء إلى التعريب عند الحاجة ، ففي هذا حفاظ لها من غزو الألفاظ الدخيلة ، لأن في تغلبها على ما هو عربي خطرا يؤول بكثرتها إلى انحراف الكلام .

(1) دراسات في اللغة ، ص : 4 ، 5

(2) اللغة العربية في العصر الحديث ، محمود فهمي حجازي ، ص : 76

(3) ينظر : شؤون لغوية ، محمود أحمد السيد ، ص : 30 ، 31



ومجمل القول فإن التجربة الطويلة التي مارسها العلماء العرب في اختيار المصطلح وتقصيهم أساليب النقلة الأوائل التي نهجوها في هذا الميدان أدت بهم إلى تأصيل قواعد رأوا ضرورة الالتزام بها في وضع المصطلح العلمي وهي :

- وجود مناسبة بين مدلول المصطلح اللغوي ومدلوله الاصطلاحي .
- تحري لفظ عربي يؤدي معنى اللفظ الأعجمي بطريق الاطلاع على الألفاظ العلمية المبنوثة في المعجمات العربية وفي مختلف كتب التراث العلمية .
- ترجمة اللفظ الأعجمي الذي ليس له مقابل في اللغة العربية ، أو وضع لفظ عربي مقارب له بطريق الاشتقاق أو المجاز أو النحت ، فإذا لم يتيسر ذلك فيعرب .
- تفضيل اللفظ العربي على اللفظ المعرب القديم إلا إذا اشتهر المعرب .
- تفضيل الاصطلاحات العربية القديمة على الجديدة إلا إذا شاعت .
- تفضيل الكلمة الواحدة على الكلمتين أو أكثر إذا أمكن ذلك .
- الترجمة الحرفية إذا لم نجد كلمة واحدة .
- الاقتصار على اسم واحد للمعنى العلمي الواحد في المجال الواحد .
- تفضيل الكلمة التي تسمح بالاشتقاق على الكلمة التي لا تسمح به .
- قبول اللفظ المولّد السائغ<sup>1</sup> .

إن هذه المبادئ التي اتفق عليها المشتركون في ندوة توحيد منهجيات المصطلح العلمي بالرباط عام 1981 غير كافية ، لأن المشكل الحقيقي ليس في وضع هذه المبادئ والاتفاق عليها ، بل بالاستمساك بها والعمل بمقتضاها ، عند تعريب العلوم أو تعريب التعليم ، وهذا هو التحدي الحقيقي الذي يواجهنا اليوم<sup>2</sup> .

ولهذا نجد في الواقع العملي الكثير من المشكلات يعاني منها المصطلح العربي الحديث منها: عدم الاستفادة بالقدر الكافي من جهود القدماء، نقص التنسيق بين المؤسسات العلمية المسؤولة عن وضعه، وغياب سلطة الإلزام والتنفيذ لديها، تعدد المصطلحات للمعنى الواحد ، بالإضافة إلى الاضطراب والتباؤ في وضع المصطلحات وضعف انتشارها.

(1) ينظر: شؤون لغوية ، محمود أحمد السيد ، ص : 31 ، 32 ، والمصطلح اللساني ، فريدة ديب ، ص: 69 ، 70

(2) ينظر: التعريب في القديم والحديث ، محمد حسن عبد العزيز ، ص : 278

# الفصل الثالث

القياس عند محمد الخضر حسين في ضوء  
آراء المحدثين وقرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة

المبحث الأول : مصادر القياس عند محمد الخضر حسين

المبحث الثاني : أنواع القياس عند محمد الخضر حسين

المبحث الثالث : قياس الصيغ والمشتقات عند محمد الخضر  
حسين في ضوء قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة

## توطئة

القياس قديم في العربية لجأ إليه النحاة منذ أن وضعوا أسس علم النحو، وبدأوا التأليف فيه بعد أن أصبح علما قائما بذاته. فيروي ابن سلام الجمحي (ت232هـ) ما نصه: "وكان أول من أسس العربية، وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي"<sup>1</sup>. وذكر ابن سلام أيضا أن عبد الله بن إسحاق الحضرمي: كان أول من بعج النحو ومد القياس والعلل.<sup>2</sup>

ثم جاء من بعدهما الخليل بن أحمد (ت175هـ) الذي قيل عنه: إنه كان الغاية في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس. وقد عده ابن جني سيد قومه وكاشف قناع القياس في علمه.<sup>3</sup> ولا ريب أن النحاة بعد الخليل بصريهم وكوفيهم، قد نهلوا من معين علمه، وغرفوا من بحر فكره وعقله، فهذا سيبويه (ت180هـ) تلميذه الذي يمثل أنموذجا على ذلك، إذ اعتد بالقياس اعتدادا كبيرا، وكتابه خير دليل على ذلك.

ومنهم أبو الحسن الأخفش (ت215هـ) الذي لازم سيبويه وتتلذذ عليه، ومنهم أبو عثمان المازني (ت249هـ) صاحب مقولة: ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.<sup>4</sup> وممن اهتم بالقياس من الكوفيين الكسائي (ت189هـ)، فقد اعتد به، واعتمد عليه، وتساهل فيه، حتى إنه كان يرى أن النحو كله قياس، إذ قال:

إنما النحو قياس يتبع وبه في كل أمر يتبع<sup>5</sup>

وفي القرن الرابع الهجري بزغ نجم أبي علي الفارسي (ت377هـ) وابن جني الذين كان لهما باع طويل في القياس، ونما على أيديهما نماء كبيرا، وقد بلغ اعتزاز الفارسي بالقياس أن روى عنه ابن جني مقالة مفادها: "أخطئ في خمسين مسألة، ولا أخطئ في واحدة من القياس."<sup>6</sup>

(1) طبقات فحول الشعراء، أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي، ت: محمود محمد شاكر، دار المدني جدة، ط1، دت، 5/1

(2) ينظر: المصدر نفسه، ج1/6

(3) ينظر: الخصائص، ج1/362

(4) ينظر: المصدر نفسه، ج1/370

(5) ينظر: إنباه الرواة على أنباء النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر

العربي، القاهرة، ط1، 1982، ج2/267

(6) الخصائص، ج2/90

أما ابن جنى ، فقد حذا حذو أستاذه ، بل تفوق عليه في تعميم القياس وتوسيع طرق الاشتقاق ، واستقرت تقسيمات القياس وأنواعه وأركانه وبحوثه على يده ، وقد اعتمد على كتبه وآرائه معظم من جاء بعده من اللغويين والنحويين كابن الأنباري والسيوطي ، وعلى كتابه الخصائص بوجه دقيق ، حيث كثرت فيه آراء أستاذه أبي على الفارسي <sup>1</sup> .

وكان الأنباري ( ت577هـ ) من شدة تعلقه بالقياس يقول : ” اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق ، لأن النحو كله قياس . ولهذا قيل في حده : النحو : علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب ، فمن أنكر القياس فقد أنكر النحو ، ولا نعلم أحدا من العلماء أنكروه لثبوتهم بالدلائل القاطعة والبراهين الساطعة . “ <sup>2</sup>

أمّا في العصر الحديث ، فقد سار الدارسون بالبحث اللغوي في اتجاهات مختلفة متأثرين بالمناهج اللغوية الحديثة ، فظهرت في المكتبة العربية كتب وبحوث كثيرة ، ومنها من توقف على موضوع القياس رسداً وتجميعاً وتقييماً وتأليفاً <sup>3</sup> ، ومن الذين أسهموا في هذا الموضوع مبكراً محمد الخضر حسين في كتابه القياس في اللغة العربية .

وعن سبب تأليفه هذا الكتاب ، أنه كان يمر في أثناء دراسته لعلوم العربية على أحكام تختلف فيها آراء العلماء ، فيقصرها بعضهم على السماع ، ويرأها آخرون من مواطن القياس ، وقد يحكي بعضهم المذهبين ؛ فأخذ محمد الخضر يوجّه نظره الثاقب إلى الأصول العالية التي يراعونها في أحكام القياس والسماع ، حتى ظفر بقواعد صريحة أضاف إليها غيرها مما استنبطه ، أو ابتدعه . وفي هذا الكتاب شرح حقيقة القياس ، وفصل شروطه ، وجمع أصوله ، وضم أشناتهما ، وذكر أقسامه ، وخصّ منها بالبحث والتطبيق القياس الأصلي وقياس التمثيل ... وفي هذا الفصل حديث في ثلاثة مباحث عن أهم آراء محمد الخضر المتميزة في القياس : في مصادره ، وفي فائدته وحقيقة أنواعه وأحكامه ، وفي أثره في نمو اللغة واتساعها ؛ مع مقارنة ذلك كله بآراء بعض العلماء المحدثين ، وبقرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة .

(1) ينظر: الشاهد وأصول النحو، في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت ، دط ، 1974 ، ص: 231

(2) لمع الأدلة ، أبو البركات عبد الرحمان بن محمد الأنباري، ت سعيد الأفغاني، الجامعة السورية، دط ، 1957، ص: 95

(3) ينظر: دراسة وتقويم هذه الكتب ، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، سعيد جاسم الزبيدي ، دار الشروق، عمان، ط1 ،

1997، ص : 169 وما بعدها

## المبحث الأول : رأي محمد الخضر في المصادر اللغوية للقياس

### أولاً: القرآن الكريم وقراءاته :

أجمع الكثير من اللغويين على أن القرآن ذروة البلاغة العربية ، وعلى أنه ينبوع الأعظم والدليل الأقوم في استنباط قواعد اللغة والنحو وتقرير مسائلهما ، وخير ممثل للغة العربية المشتركة ، ولهذا فقد أجمعوا على صحة الاستشهاد بقراءاته المتباينة ، لأن هذه القراءات إنما تعتمد على المشافهة بالرواية ، وعلى رسوم أمهات المصاحف العثمانية ، وهي إن شذت أو تفرّدت أوثق بكثير من المرويات الأخرى من غير القرآن .<sup>1</sup>

وعلى الرغم من هذا الإجماع ، فإن مواقف اللغويين من القرآن وقراءاته قد تباينت ، ففي حين لم يعهد أن عددا منهم قد تعرض لشيء مما أثبت في المصحف بالنقد والتخطئة ، فإن نظرتهم إلى القراءة قد حددتها الغاية من الاستشهاد بها ، فإن كانت الغاية تقرير نتائج جزئية ، كإثبات وجود اللفظ ، أو ضبط نطقه ، أو ذكر معناه ، فإن هذه القراءة تقبل بغض النظر عن كثرة النماذج اللغوية الموافقة لها أو قلتها ، أو أن تكون هي النموذج الوحيد لهذا اللفظ ، وبالتالي فقد قبل اللغويون روايات الأحاد كشواهد في مثل هذه الحالة ، أما إذا كانت الغاية من الاستشهاد استنتاج حكم ، أو تقنين نمط ، أو وضع قاعدة ، فإن اللغويين في هذه الحالة يوازنون بينها وبين غيرها من القراءات ، ويبنون القاعدة على الشائع الأعم ، وبغض النظر عن تواترها أو عدمه .<sup>2</sup> لكن أحمد مختار عمر بعد طول البحث والاستقصاء يرى أن موقف النحويين من القراءات موحد لا يختلف فيه كوفي عن بصري ولا يشذ عنه ابن خالويه أو ابن جني أو غيرهما عنهم ، فهم جميعا كانوا ينفذون القراءة ويقيسونها بمقاييسهم النحوية ، هم جميعا كانوا لا يتورعون عن تخطئة القراءة سواء كانت سبعية أو عشرية أو شاذة ، وهم جميعا لا يقبلون القراءة إلا إذا وجدوا لها من كلام العرب نظيرا ، وهم جميعا كانوا لا يتحرجون عن تخطئة القراءة أو تلحينها إذا عجزوا عن فهمها أو توجيهها .<sup>3</sup>

(1) ينظر: في أصول النحو ، سعيد الأفغاني ، ص : 28 ، والبحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط 8 ، 2003 ، ص : 17.

(2) ينظر: البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار عمر ، ص : 24 ، 25

(3) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 30 ، 31

## 1- رأي محمد الخضر حسين في الاحتجاج بالقرآن الكريم :

يقول محمد الخضر في تقرير حجية هذا النص اللغوية: "وأفضل ما يحتج به في تقرير أصول اللغة : القرآن الكريم ، فإنه نزل بلسان عربي مبين ، ولا يمتري أحد في أنه بالغ في الفصاحة وحسن البيان الذروة التي ليس بعدها مرتقى ."<sup>1</sup>

هذا الكلام لم يكن موضع خلاف بين علماء اللغة ، وقديما كان الفراء يرد على بعض علماء الشعر، ورواة الأخبار التاريخية الذين لا يريدون أن يلتمسوا إعجاز القرآن في قوالبه اللغوية ، بل يرون كمال الفصاحة في لغة عرب البادية ، فيقول رادا على جميع هؤلاء : إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق.<sup>2</sup>

لكن الأمر اللافت أن محمد الخضر يرى مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي بالاحتجاج به في كل حال ، فيقرر قائلا : " فنأخذ بالقياس على ما وردت عليه كلمه وآياته من أحكام لفظية ، ولا فرق عندنا بين ما وافق الاستعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم ، وما جاء على وجه انفراد به ، ولا نتبع سبيل من يحدون عن ظاهره ، ويذهبون به مذهب التأويل ، ليوافق آراءهم النحوية "<sup>3</sup>

ويدعم الخضر موقفه هذا بأقوال بعض العلماء كالفخر الرازي ( ت 606 هـ) في تفسيره ، وابن حزم الظاهري ( ت 456 هـ) في كتابه الفصل ، الذين انتقدا مسلك النحاة الذين تعصبوا لمنهجهم وآرائهم النحوية على حساب كلام الله خالق اللغات ، بتفضيل غيره من كلام العرب ومحاولة صرفه عن وجهه وتأويله عن سبيله .<sup>4</sup>

وإذا انتقلنا مع محمد الخضر من الجانب النظري إلى الحيز التطبيقي وجدناه يحتج بأحكام لفظية وردت في القرآن الكريم وقراءاته منعها أو ضعفها الكثير من النحاة فمن ذلك :

أ- تجويزه حذف أن المصدرية في نحو: (تسمع بالمُعَيْدِي خَيْر من أن تراه) واعتراضه على

(1) دراسات في العربية وتاريخها ، م 6 ، ص : 34 و 35

(2) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، سالم مكرم عبد العال، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر ، د ط ، 1995 ص : 136

(3) المصدر السابق ص: 35

(4) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 35

النحاة لما اعتبروه من قبيل ما يحفظ ولا يقاس عليه ، وقد استند في تخريج مذهبه على قوله تعالى : ﴿ وَمِنْ آيَاتِهِ يُرِيكُمْ الْبَرْقَ حَوَافًا وَطَمَعًا ﴾<sup>1</sup> ، فيرى الأخذ بأحسن طرق البيان أن يجري حذف أن المصدرية كما ورد في الآية مجرى ما يصح القياس عليه ، ولا يرى وجها مسوغا لصرف الآية إلى مسالك التأويل يسيء إلى البلاغة القرآنية<sup>2</sup> ، وهو بهذا المسلك يتيح للعربية مزيدا من السعة في التعبير غير مكترث بآراء النحاة التي هي صناعة تقوم على الرأي والنظر العقلي .

ب- الاحتجاج لمن قدّم معمول المصدر على المصدر متى كان المعمول ظرفا أو جارا ومجرورا ، وإن منعه جماعة من النحاة ، فلو قال أحد : رزق فلان على خصمه الفوز ، أو قال : يعجبني أمام السلطان تكلمك بالحق بما جاء في القرآن ، لحكم له بالفصاحة ذلك لمجيء كلامه على قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ﴾<sup>3</sup> وقوله تعالى : ﴿ فَهَلَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعَى ﴾<sup>4</sup> والشاهد في الآية الأولى ( بهما ) تقدم على رأفة ، وفي الثانية ( معه ) تقدم على السعي<sup>5</sup> .

ت- قبول محمد الخضر كلمة معائش الواردة في قراءة الإمام نافع بهمز ( معايش ) في قوله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا لَكُمْ فِيهَا مَعِيشًا قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ ﴾<sup>6</sup> ، فقد قرئت بالياء من غير همز لكل القراء ، وهو القياس ، لأن الياء في المفرد هي أصل لا زائدة فتهمز نحو : صحائف صحيفة<sup>7</sup> . يرى محمد الخضر أن هذه الكلمة - وإن خرجت عما نسميه قياسا - فقد وردت في قراءة صحيحة ، صح لنا أن نعطيها حكم استحوذ واستصوب ، فننكلم بها ثقة بأنها كلمة لا شبهة في فصاحتها ، ولكننا نرجع بأمثالها إلى حكم القياس ، وهو أن مفاعل لا تقلب الياء فيه همزا متى

(1) سورة الروم : 24

(2) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 36

(3) سورة النور : 2

(4) سورة الصافات : 102

(5) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 34 و 35

(6) سورة الأعراف : 10

(7) ينظر : تفسير البحر المحيط ، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي ، تح : عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض ،

دار الكتب العلمية ، بيروت ، 2001 ، ط1 ، م 4 / 271

كانت الياء عينا في بناء مفرده .<sup>1</sup>

ث- تجويز محمد الخضر الفصل بين المضاف والمضاف إليه بمعمول المضاف ، نحو:

ضربُ عمرا زيد ، استنادا لقراءة ابن عامر في قوله تعالى : ﴿ وَكَذَلِكَ زَيْنَ لِكَثِيرٍ

مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتَلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاءَهُمْ ﴾<sup>2</sup> ، وقد قرأها بضم زاي زين وبفتح أولادهم

وكسر شركائهم ، فأنكر بعضهم هذه القراءة وذهب بها آخرون مذهب التأويل والتقدير .

وقد منع البصريون الفصل بينهما إلا بالظرف وحرف الجر ، لأن المضاف والمضاف إليه

بمنزلة شيء واحد ، فلا يجوز أن يفصل بينهما .<sup>3</sup>

وقال النحاس ( ت 383 هـ ) : ” وإنما أجاز النحويون التفريق بين المضاف والمضاف إليه

لأنه لا يفصل ، فأما بالأسماء غير الظروف فلحن “<sup>4</sup> .

ومن أشدهم إنكارا لهذه القراءة الزمخشري ، فبعد أن أورد القراءة علق عليها قائلا : ” والفصل

بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات ، وهو الشعر لكان سمجا مردودا ...

فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته . “<sup>5</sup>

ومحمد الخضر حين يعترض على النحاة في مسألة الفصل بين المتضايين وعلى

احتجاجهم بأنه من القليل الذي لا يطرد ووصفه بالشذوذ ، وردهم لمثل هذه القراءة الصحيحة

بحجة أنها غير مقبولة وموقوفة على السماع ، يرى أن منهجهم في هذا أوهى من بيت

العنكبوت ، إذ الأولى بهم تسديد القياس على ما جاء به القرآن الكريم ، لأن فيه تقويما لمنهج

التقعيد وزيادة في أساليب القول وفتح طرق يزداد بها بيان العربية سعة عن سعة .

هذا وقد يعترض أحد على محمد الخضر فيقول : إن الذوق ينفر من صورة المعنى الذي

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 48 و 49

(2) الأتعام : 137

(3) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، عبد الرحمان بن محمد بن سعيد الأنباري ، دار

الفكر دمشق ، دط ، دت ، ج 2/ 436

(4) الجامع لأحكام القرآن ، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي ، تح سميح النجاري ، دار عالم الكتب الرياض ، دط

2003 ، ج 7 / 91

(5) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ،

دار الكتاب العربي ، بيروت ، دط ، 1407 هـ ، ج 2/ 69



يفصل فيه بين المضاف والمضاف إليه بأحد معمولات المضاف . فيرد عليه قائلاً : ” الحق أن نتلقى القراءة المتواترة بالقبول ، ولا نحمل الآية ما لا تطبيقه بلاغتها من التعسف والتقدير ، بل نبقها على ظاهرها ، ولا نسلم أن الفصل في مثل هذا مخالف للفصاحة ، بالأحرى بعد أن أورد له ابن جني في الخصائص شواهد متعددة <sup>1</sup> ، ولا أخال يعول أحد في مثل هذا على ذوقه ... فإن مثل هذا لا يرجع إلى ملاءمة الأذواق الخاصة ، بل مداره على ما يجري به الاستعمال ويثبت في الرواية . “ <sup>2</sup>

وحتى يثبت محمد الخضر أن حكم الفصل بين الكلم لا يرجع فيه إلى الذوق الخاص ، وأنه عائد إلى الاستعمال الفصيح لجأ إلى علم اللغة المقارن ، فوجد أن اللغات تختلف فيه اختلافا كبيرا ، ففي اللسان الألماني - مثلا - يفصلون بين أداة التعريف والمعرف بجمل كثيرة ، وربما كان الفعل مركبا من قطعتين ، فيضعون القطعة الأولى في صدر الكلام ، ويلقون الأخرى في نهايته ... ولا شبهة أن ارتباط أداة التعريف بالمعرف أو بعض أجزاء الكلمة ببعض لا يقل في شدته عن ارتباط المضاف بالمضاف إليه ، ولا ننسى أن للمصدر المضاف صلة بمعموله تشبه صلته بالمضاف إليه . <sup>3</sup>

## 2- موقف المحدثين من القياس على القرآن وقراءاته :

تباينت آراء المحدثين في القياس على القرآن وقراءاته ، فمنهم من خالف المنهج الذي اختاره الخضر ، ومنهم من أيده وسلك مسلكه ودافع عنه .

فالدكتور محمد حسن عبد العزيز يرد على محمد الخضر حسين قائلاً : ” ولسنا نرى ما رآه الشيخ الجليل من القياس على القراءات التي لا توافق الاستعمال الجاري في لغة العرب لأمر : - من ذلك أن المشهور بين النحاة الاحتجاج بما ورد في القراءات ( متواترة أو شاذة ) مخالفا ما ورد عن العرب في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه ، وفي ذلك يقول السيوطي : وقد أطبق الناس على الاحتجاج في العربية على القراءات الشاذة ، إذا لم تخالف قياسا معروفا ، بل وإذا خالفته يحتج بها في مثل هذا الحرف بعينه ، وإن لم يجز القياس عليه ، كما يحتج بالمجمع علة

(1) ينظر: الخصائص ، ج1/ 331 ، ج2/ 393 ، 398 ، 405

(2) دراسات في العربية وتاريخها ، م 6 ، ص : 34

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 36 ، 37

وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ولا يقاس عليه .

- كما أنه لو جاز القياس عليها لاضطربت القواعد اضطراباً شديداً ، وأصبح لكل من يخالفها مندوحة بقراءة تجيز ما خالف فيه .<sup>1</sup>

أما عبد الصبور شاهين ، فيرى أن موقف محمد الخضر يتسم بالغلو حين يعتمد جميع ما ورد من التراكيب القرآنية التي تختلف باختلاف القراءات القرآنية المشهورة ، فيجعلها كلها قياساً لفصاحة الأسلوب ، ويحاول الشيخ بما قدمه من أمثلة أن يبرهن على صواب نظريته هذه التي ترى أن مثل هذه الأساليب يجب أن تعتمد قياساً ، لأنه زيادة في أساليب القول ، وفتح طرق يزداد بها بيان اللغة سعة على سعة.<sup>2</sup>

وإن كان الفصل بين المتضايقين ليس غريباً، بل هو مما تألفه اللغات المختلفة كما يراه محمد الخضر ، فإن شاهين له على ذلك كله ملاحظتان :

أولاهما : أن الاستشهاد باللغات الأخرى في جواز الفصل بين المتلازمين إقحام لأمثلة غريبة عن طبيعة الموضوع ، فكل لغة ذوقها وقوانينها التي تخالف الأخرى ، ولا أحد يحاول أن يحمل لغة أجنبية يتعلمها على ما ألف من قواعد لغته ، فذلك خلط لا يقبله العقل، والذوق .  
وثانيهما : أن محمد الخضر يدافع هنا عن تركيب ورد في قراءة ابن عامر وحده من بين القراء السبعة ، وصحيح أن هذه الرواية مشهورة صحيحة ، ولكن ليس كل مشهور صحيح بمقبول في الذوق اللغوي : على أنه مثال يحتذى ، وحسبنا أن نسلم لهذه القراءة بالصحة ، ونتلقاها بالقبول ، فأما أن نجعلها نموذجاً نقيس عليه ، وباباً من أبواب التوسع في التعبير العربي فأمر آخر يحكمه الذوق والاستعمال والإلف.<sup>3</sup>

ويرى أحمد مختار عمر أن : القراءة لا تتميز بوضع خاص ، ولا تتفرد بنظرة معينة بالنسبة لسائر المصادر اللغوية . وكيف تتميز والنص القرآني نفسه لم يعط أي ميزة في مجال التقعيد على غيره من النصوص ؟ ألم يتوقف اللغويون عند بعض الآيات القرآنية فحفظوها ، ولم يقيسوا عليها ، لأنها لم تأت طبقاً للنموذج الشائع في لغة العرب ؟

(1) القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي ، مصر ، ط1 ، 1995 ، ص : 83

(2) ينظر: دراسات لغوية ، عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1986 ، ص : 59 ، 60

(3) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 60 ، 61

من منا يسمح بأن يقيس المتعلم على الآية القرآنية "إنّ بنون مشددة (هذان لساحران ) فيرفع الطرفين بعد "إنّ"؟<sup>1</sup> وهي قراءة نافع وابن عامر وحمزة وعاصم والكسائي من القراء السبعة.<sup>2</sup> ويصل إلى القول بأن القراءة في مجال التقنين والتفعيد لا تعزل عن بقية المصادر اللغوية وهي القرآن الكريم ، والحديث النبوي الشريف ، والشعر الجاهلي والإسلامي ، ومأثور النثر من حكم وأمثال وخطب ... وهي توضع مع غيرها في سلة واحدة ، ويصنف الجميع ، ويحلل ، ثم توضع القاعدة على ما تثبت كثرته ، ويتضح شيوعه واطراده ، لأنه هو الذي يمثل اللغة المشتركة أو القاعدة التي يجب محاكاتها والالتزام بها .

ويعلل ذلك بأن معيار اللغوي ومنهجه يختلف عن معيار القارئ ومنهجه ، وأن أي محاولة لفرض منهج القراءة على اللغويين سيعني فرض منهج علم على علم آخر ، كما سيظهر اللغوي بمظهر المضطرب أو المتناقض في أقواله وأفعاله .<sup>3</sup>

وبالمقابل يدافع سعيد الأفغاني عن منهج محمد الخضر فيرى : أن المنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند، فما خالف منها قواعدهم صححوا به تلك القواعد ورجعوا النظر فيها، فذلك أعود على النحو بالخير. أما تحكيم قواعدهم الموضوعية في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء فقلب للأوضاع وعكس للمنطق ، إذ كانت الروايات الصحيحة مصدر للقواعد لا العكس .<sup>4</sup>

ثم ذهب الأفغاني في الدفاع عن القراءات التي ردها النحاة ، أو ذهبوا بها مذهب التأويل ليخلص في الأخير إلى نتيجة مفادها أن : "قراءات القرآن جميعا حجة في العربية متواترها وآحادها وشاذها ، وأكبر عيب يوجه إلى النحاة عدم استعابهم إيها ، وإضاعتهم على أنفسهم ونحوهم مئات من الشواهد المحتج بها ، ولو فعلوا لكانت قواعدهم أشد إحكاما ."<sup>5</sup> ووقف أحمد مكي الأنصاري في كتابه الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين موقف

(1) طه : الآية 60

(2) ينظر : البحث اللغوي عند العرب ، ص : 25

(3) ينظر : المرجع نفسه ، 25

(4) ينظر : في أصول النحو ، ص : 32 ، 33

(5) المرجع نفسه ، ص : 45

الناقد لصنيع النحاة حيث اتهمهم بتحكيم قواعدهم في القراءات الصحيحة التي نقلها الفصحاء العلماء، ولو أنهم انصفوا لكان لهم موقف أقوى من ذلك، وهو اعتماد القراءة المحكمة حتى ولم ترد في لغة من اللغات على الإطلاق، فالقرآن هو الحجة البالغة، وهو على أساسه يكون تقعيد القواعد، كما ينبغي تصحيح ما وضع منها إذا ما تعارض مع شيء من القراءات المحكمة.<sup>1</sup> إلى أن يقول: "ويعجبني في هذا مذهب الذي يقول: وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية بل تصحيح قواعد العربية بالقراءة، وهذا هو مذهب الحذاق من العلماء الأصفياء المخلصين للقرآن الكريم، ورحم الله أبا زكرياء الفراء حين قال: إن لغة القرآن أفصح أساليب العربية على الإطلاق."<sup>2</sup>

وعباس حسن يرى أن القرآن فوق مستوى التأويلات، وأن فيصل الرأي فيه: صحة الاستشهاد النحوي والبلاغي بظاهره من غير نظر إلى قلة أو كثرة كما يقول الإمام ابن مالك، وإذا كان الكوفيون يعولون على الشاهد الواحد أو الشاهدين مما سمع عن العرب، فتعويلهم على ما ورد في القرآن أحق وأولى، وليس مقبولا منهم ولا من غيرهم أن يلجئوا فيه إلى التأويل.<sup>3</sup>

ويشيد بابن مالك في مجال الاستشهاد بالقراءات والاعتداد بها فيقول ما نصه: "أجمعت النصوص في المزهر وفي الإتقان وفي المواهب الفتحية على أن القرآن الكريم موضع الاستشهاد والاحتجاج بكلامه جملة وتفصيلا، ولكنها صرحت في بعض نواحيها أنه قد يحوي القياس وغير القياس في المطرد والشاذ، فكيف نوفق بين الأمرين؟ ولم أجد للسؤال جوابا أطمئن إليه حتى اهتديت إلى رأي الإمام العظيم ابن مالك، فقد أهمه ما أهمني من ذلك التناقض وداخله منه ما داخلي، فلم يتردد في اتباع ما يقضي به المنطق المعقول: من التعويل على اللفظة الواحدة تأتي في القرآن ظاهرها جواز ما يمنعه النحاة، فيعول عليها في الجواز ومخالفة الأئمة، وربما رجح ذلك بأبيات مشهورة، فأكبرته وارتاحت نفسي لرأيه."<sup>4</sup>

(1) ينظر: مقدمة هذا الكتاب، دار المعارف مصر، 1973، د ط، ص: ط

(2) المرجع نفسه، المقدمة، ص: ط

(3) اللغة والنحو، ص: 112، 113

(4) ينظر: رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية، عباس حسن، مطبعة العالم العربي القاهرة، د ط، ص: 45

## ثانيا : الحديث الشَّريف

إن كثيرا من النّحاة ، متقدمين ومتأخرين لم يعتدّوا بالحديث النبوي الشريف أصلا من الأصول تستتبط منه القواعد ، وتقرر الأحكام ، حتّى إذا وقع الحديث النبوي في كتب بعض النحاة كان تقوية لما يستشهد به من القرآن ، أو كلام للعرب ، دون أن يكون مقصودا إليه في الاستشهاد أو الاحتجاج أو مصدرا لاستنباط حكم نحوي<sup>1</sup> .

غير أن إفراط ابن مالك في الاستشهاد بالحديث إفراطا شديدا هو الذي أثار قضية الاحتجاج به ، وأوهم النحاة في عصره وبعد عصره أنه خرج عن سنة الأولين ، وأنه شق مذهبا جديدا لا سابق له ، وجعلهم يحاولون كد عقولهم لمطالعة الناس بفتاوى وآراء وحجج<sup>2</sup> .

### 1- رأي محمد الخضر حسين في الاحتجاج بالحديث

تصدى الخضر لهذا الموضوع المتشابك في بحث معمق قدمه لمجمع اللغة العربية بالقاهرة ، بعنوان : الاستشهاد بالحديث في اللغة<sup>3</sup> ، أمار فيه اللثام عن كل جوانبه ، فاستعرض موقف المانعين والمجوزين له ، وانتقد حجج كل فريق ، ورد على شبهاتهما ، حتى وصل في الأخير إلى نتيجة علمية مرضية في مسالك هذا الموضوع الخطير. ويكفيينا من هذا البحث أن نجل انتقادات الخضر لحجج الفريقين والنتائج التي توصل إليها .

### أ- نقد حجج المجوزين :

إن أكبر حجة استند عليها هذا الفريق أن تدوين الحديث وقع في الصدر الأول قبل فساد اللغة العربية ، وحين كان كلام الرواة يسوغ الاحتجاج به ، وغايته يومئذ تبديل لفظ يحتج به بآخر كذلك . وقد أكد هذا الإدعاء ابن خلدون ، ورد عليه بعض المحققين ، فقال : إن تدوين الأحاديث وقع بعد فساد اللغة .

وأمام هذه الشبهة عاد محمد الخضر إلى تاريخ تدوين الحديث وطبقاته ، وإلى بداية فساد

(1) ينظر: أصول النحو العربي محمود أحمد نحلة ، دار المعرفة الجامعية مصر، د ط ، 2002 ، ص : 47- 48

(2) ينظر: محمود حسيني محمود ، احتجاج النحويين بالحديث ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد المزدوج

3 ، 4 ، 1979 ، ص : 43

(3) نشر هذا البحث في العدد الثالث من مجلة المجمع الصادر في أكتوبر سنة 1936 ، ص : 198

اللغة ، لينظر بعد هذا إلى حال اللغة من جهة ما دخلها من الفساد ، وينظر ما يكون لهذا الفساد من أثر في رواية الحديث .<sup>1</sup>

وبعد البحث والتحقيق يصل محمد الخضر إلى نتيجة ، تؤكد أن دعوى أن الأحاديث دونت قبل فساد اللغة ، وأن كلام المدونين لها يسوغ الاحتجاج به في اللغة ، غير مطابق للتاريخ من كل وجه ، ولو تمت على نحو ما قرره ابن خلدون ، لقامت لها الحجة الفاصلة على الاستشهاد بالحديث في اللغة من غير أن تحتاج إلى دليل آخر يعضدها . والذي نستفيدة من حقائق التاريخ : أن قسما كبيرا من الأحاديث دونه رجال يحتج بأقوالهم في العربية .<sup>2</sup>

### ب- نقد حجج المانعين :

وفي شبهة رواية الحديث بالمعنى يرى محمد الخضر: أن كثيرا من الرواة كانوا يكتبون الأحاديث عند سماعها ، وذلك مما يساعد على روايتها بألفاظها، فيضاف هذا إلى ما وقع من التشديد في رواية الحديث بالمعنى، وما عرف من احتياط أئمة الحديث ، وتحريمهم في الرواية ، فيحصل الظن الكافي لرجحان أن تكون الأحاديث المدونة في الصدر الأول مروية بألفاظها ممن يحتج بكلامه .<sup>3</sup>

وأما وقوع اللحن في كثير من الأحاديث ، فيجيب عنه الخضر : بأن كثيرا مما يرى أنه لحن قد ظهر له وجه من الصحة ، وقد ألف في هذا الباب ابن مالك كتابه : ( التوضيح في مشكلات الجامع الصحيح ) ، وذكر للأحاديث التي يشكل إعرابها وجوها يستبين بها أنها من قبيل العربي الصحيح<sup>4</sup> ، وكثيرا ما نرى ألفاظا من الحديث ينكرها بعض اللغويين ، فيأتي لغوي آخر فيذكر لها وجها مقبولا أو يسوق عليها شاهدا صحيحا .

ثم إن وجود ألفاظ غير موافقة للقواعد المتفق عليها - في رأي الخضر - لا يقتضي ترك

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 175 وما بعدها

(2) ينظر : المصدر نفسه ، ص : 178 ، 179

(3) ينظر : المصدر نفسه ، ص : 179

(4) منها الحديث : كلّ أمّتي معافى إلا المجاهرون ، أي بالمعاصي ، ومثله حديث : النَّاسُ هَلَكُوا إِلَّا الْعَالَمُونَ ، ومنها : إنّ من أشدّ النَّاسِ عذابا يوم القيامة المصوِّرون ، وخرج على زيادة من ، أو إضمار ضمير الشأن، ومنها الحديث : إنّ قعر جهنّم سبعين خريفا، وخرج على أن سبعين منصوبة على لغة من يجعل إنّ ناصبة للجزأين، كقول عمر بن ربيعة : إنّ حارسنا أسدا وغيرها ... ( ينظر أصول النحو العربي ، محمود أحمد نحلة ، ص : 53 )

الاحتجاج بالحديث جملة ، وإنما يحمل أمرها على قلة ضبط أحد الرواة في هذه الألفاظ خاصة ، وإذا وقع في رواية بعض الأحاديث غلط ، أو تصحيف ، فإن الأشعار يقع فيها الكثير ، وهي حجة من غير خلاف .<sup>1</sup>

### ج- تفضيل وترجيح :

يخلص محمد الخضر إلى نتائج البحث في الاحتجاج بالحديث ، فيقسم الأحاديث إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي :

- أ- من الأحاديث ما يجب الاحتجاج به في اللغة ، وهو على ستة أنواع :
- ما يُروى بقصد الاستدلال على كمال فصاحته ﷺ ، كقوله : حَمِيّ الوَطِيسُ ، وقوله : مات حَتَفَ أنفه ، وكقوله : ارجعن مأزورات غير مأجورات ...
- ما يُروى من الأقوال التي كان يتعبّد بها ﷺ ، كألفاظ القنوت والتحيّات والأذكار ...
- ما يُروى شاهداً على أنّه كان يُخاطب به كلّ قوم من العرب بلغتهم .
- الأحاديث التي وردت من طرق مُتعدّدة ، واتحدت ألفاظها.
- الأحاديث التي دوّنها من نشأ في بيئة عربيّة خالصة ، كمالك بن أنس والشافعي وغيره.
- الأحاديث التي رواها من لا يُجيزون الرواية بالمعنى ، كابن سيرين والقاسم بن محمد وغيره .
- ب- أحاديث لا يُحتجّ بها ، وهي التي لم تدوّن في الصّدْر الأوّل ، وإنما تروى في بعض كتب المتأخرين.

ج- الأحاديث التي هي محلّ خلاف في الاحتجاج بها التي دوّنت في الصّدْر الأوّل ، وليست من الأنواع الستة السالفة الذكر ، وهي نوعان :

- الحديث الوارد على وجه واحد فالظاهر صحّة الاحتجاج به ، لأنّ الأصل الرواية باللفظ
- الأحاديث التي اختلفت فيها الرّواية ... فنجز الاستشهاد بما جاء في رواية مشهورة ، وأمّا ما يجيء في رواية شاذّة ، أو رواية طعن فيها المُحدّث ، فلا يحتجّ بها .<sup>2</sup>

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 179

(2) ينظر: المصدر نفسه ، خلاصة صفحات : 181 ، 182 ، 183

## 2- رأي المحدثين في الاحتجاج بالحديث :

لقي رأي محمد الخضر في الفصل في هذا الموضوع القبول والاستحسان لدى كثير من الدارسين المحدثين لمسألة الاحتجاج بالحديث<sup>1</sup>.

فالأستاذ طه الزاوي : قد كان يذهب بالاحتجاج بما صحّ من الحديث الشريف دون قيد وشرط ، ويردّ على الذين اعترضوا بوجود أعاجم في رواية بعض الأحاديث قائلاً : ” والقول بأن في رواية الحديث أعاجم ليس بشيء ، لأن ذلك يقال في رواية الشعر والنثر اللذين يحتجّ بهما ، فإنّ فيهم الكثير من الأعاجم ، فهل في وسعهم أن يذكروا محدثاً ممن يعتدّ به يمكن أن يوضع في صف حمّاد الراوية الذي كان يكذب ، ويلحن ويكسر ، ومع ذلك لم يتورّع الكوفيون ومن نهج منهجهم عن الاحتجاج بمرويّاته ، ولكنهم تحرّجوا في الاحتجاج بالحديث ... “<sup>2</sup>

أما سعيد الأفغاني ، فيرى المنهج الحقّ بالبداهة أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من نثر وشعر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب ... ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي ، ويعلل ذلك بانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة انصرافاً استغرق جهودهم ، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية ، فعللوا لعدم احتجاجهم بالحديث بعلل ، كلها وارد بصورة أقوى على ما احتجوا به هم أنفسهم من شعر ونثر.<sup>3</sup>

كما يعتقد الأفغاني أن من يستشهد بالحديث من المتقدمين لو تأخر به الزمن إلى العهد الذي راجت فيه بين الناس ثمرات علماء الحديث من رواية ودراية ، لقصروا احتجاجهم عليه بعد القرآن الكريم ، ولما التفتوا قط إلى الأشعار والأخبار التي لا تلبث أن يطوقها الشك ، إذا وزنت بموازين فن الحديث العلمية الدقيقة.<sup>4</sup>

وإلى مثل هذا ذهب تمام حسان ، وقد ألقى اللائمة على النحاة الذين لم يراعوا أن الذين

---

(1) ينظر: في أصول النحو للأفغاني ص : 56 ، وأصول النحو العربي محمود نحلة ، ص : 54 ، والحديث النبوي في النحو العربي ، محمد فجال ، أضواء السلف ، الرياض ، ط2 : 1997 ، ص : 128 ، وموقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي لمطير بن حسين المالكي ، رسالة ماجستير ، قسم الدراسات العليا العربية جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ، 1423-1423 ص : 20 ، وغيرها

(2) أصول النحو العربي ، محمود نحلة ص : 55 ، 56

(3) في أصول النحو ، ص : 46

(4) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 55



تلقوا الأحاديث عن النبي ﷺ كانوا عربا خلصا أو أعاجم حريصين على ضبط ما أخذوه ، ومع ذلك أقام النحاة قواعدهم على الشعر وتركوا الأحاديث، وهي أقل منه مخالفة لقواعدهم ، وجعلوا الرواية بالمعنى سببا في ترك الاحتجاج بالحديث دون الشعر مع أن كثيرا من الشواهد الشعرية التي اعتبرها النحاة رويت بالمعنى، يشهد بذلك تعدد الشاهد الواحد ، ويرى تمام حسان أن ابن مالك أكثر إنصافا وأصح منهجا.<sup>1</sup>

ويعتقد محمد عيد أن السنّة كانت بين أيدي علماء اللغة ، وهي صالحة للدراسة اللغوية كما كان بين أيديهم القرآن الكريم ، لكنهم صرفوا أنفسهم عنها قصدا للسبب نفسه الذي لم يعتمدوا على القرآن من أجله وهو التحرز الديني ، إذ وقف الإحساس الشديد بتتزيهه لغة القرآن مانعا لهم من الاتجاه إلى نصوصها بالتحليل والدراسة واستتباط القواعد، وسكتوا عن الخوض في ذلك منذ البداية ، وانتقل هذا التحرج والسكوت إلى من جاء بعدهم .<sup>2</sup> وإلى مثل هذا ذهب رمضان عبد التواب في تفسير عزوف النحاة القدماء عن الاستشهاد بالحديث .<sup>3</sup>

وتناولت خديجة الحديثي هذا الموضوع بعمق ، وأثبتت أن النحاة الأوائل استشهدوا بالحديث بشكل محدود ، وكان أولهم عمرو بن العلاء وسيبويه وشيخه الخليل ، كما ناقشت تعليلي ابن الضائع وتلميذه أبي حيان ، وأثبتت أنهما لم يعرفا عند النحاة الأوائل ، وإنما هما من تعليقات المتأخرين ، ثم نجد الباحثة تصرح بمخالفة جميع الباحثين من قدماء ومحدثين فيما ذهبوا إليه من أن أبا حيان كان يمنع الاحتجاج بالحديث مطلقا ، وإنما كان رفضه للحديث الذي لم يثبت عن العرب الفصحاء ، أو الحديث الذي لم يثبت أنه روي بلفظه لمجيئه على أكثر من رواية .<sup>4</sup>

(1) ينظر: الأصول دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان ، عالم الكتب القاهرة ، د ط ، 2000 ، ص : 94 ، 95

(2) ينظر: الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، محمد عيد ، عالم الكتب ، القاهرة ، د ط ، 1988 ، ص : 113

(3) ينظر: فصول في فقه العربية ، ص : 97

(4) ينظر: موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، العراق، د ط، 1981 ص: 423، 427

## ثالثا : الاحتجاج بكلام العرب

### 1- رأي محمد الخضر في الاحتجاج بكلام العرب :

إن كلام العرب هو المصدر الثالث من مصادر المادة اللغوية المسموعة عن العرب ، والمقصود به ، ما أثر عنهم من شعر ونثر قبل الإسلام وبعده إلى أن فسدت الألسنة بكثرة المولدين وشيوع اللحن .

ومن كلام العرب الذي خصه محمد الخضر بالدراسة والنظر الشعر ، والذي هو ديوانهم وسجل أخبارهم وناقلة لغتهم ولسانهم ، وقد أحله اللغويون محله من أدلة الصناعة اللغوية ، فيقول محمدا طبقاته ومقياسه : ” ويعتمد في تقرير أحكام اللفظ على أشعار الجاهلية كامرئ القيس وزهير ، والمخضرمين وهم الذين أدركوا الجاهلية والإسلام كحسان ولبيد ، والإسلاميين وهم الذين نشأوا في صدر الإسلام كالفرزدق وذو الرمة ، وأما المحدثون وهم المولدون ، وتبتدئ طبقتهم ببشار بن برد ، فلا يحتج بشيء من أشعارهم في أحكام اللسان. “<sup>1</sup>

وحين نتبين موقف الخضر نجده قد سلك مسلك النحاة القدماء في صرامة التزام الفصاحة العربية المرتبطة بالزمان والبعد عن اللحن معيارا علميا ضروريا لضمان صحة استقراء الشواهد وسلامة بناء القواعد عليها . وقد اعتمد هذا المنهج نظرية وتطبيقا .

ثم عرض الخضر إلى الاستشهاد بطبقة المولدين ، فقد فصل القول فيها ، وأشار إلى استشهاد الأخفش وسيبويه بشيء من شعر بشار بن برد انتقاء لهجائه معترضا عليهما ذلك ، مؤكدا أن الأصل المنهجي لديهما هو أطراح طبقة بشار من الاستشهاد .

لكن التحري الدقيق أثبت أن سيبويه استشهد فقط بشعر شعراء الطبقات الثلاث الأولى ، وأنه ما قاله السيوطي: أن سيبويه قد احتج ببعض شعر بشار تقريبا إليه ، لأنه كان هجاه لترك الاحتجاج بشعره ، فليس ذلك صحيحا، وليس في الكتاب شاهد من شعر بشار.<sup>2</sup>

أما الاستشهاد بمن يوثق بعلمه في العربية ، وقد مثل له محمد الخضر بأبي علي الفارسي الذي استشهد ببيت لأبي تمام<sup>3</sup> ، وكذا الزمخشري فقد استشهد ببيت لأبي تمام أيضا في

(1) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 40

(2) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، د ط 1974 ، ص: 119

(3) - مَنْ كَانَ مَرْعَى عَرْمَهُ وَهَمُومَهُ رَوْضُ الْأَمَانِي لَمْ يَزَلْ مَهْرُولا ( ينظر: شرح الديوان للشنتمري ج2/277 )

تفسيره<sup>1</sup> ، وقال : ” وهو وإن كان محدثا لا يستشهد بكلامه في اللغة، فهو من علماء العربية، فاجعل ما يقوله بمنزلة ما يروييه ، ألا ترى على قول العلماء : الدليل عليه بيت الحماسة ، فيقتنعون بذلك لوثوقهم بروايته واتقانه “<sup>2</sup> ، والرضي فقد استشهد عدة مرات بشعر أبي تمام في عدة مواضع من شرحه لـ كافية ابن الحاجب<sup>3</sup> ، والشهاب الخفاجي الذي استشهد بأبي الطيب المتنبي ، وقال : اجعل ما يقوله المتنبي بمنزلة ما يروييه ، وقد استشهدوا بهذا جميعا إنزالا لشعرهم منزلتهم في علمهم ودرايتهم بالعربية .<sup>4</sup>

ومحمد الخضر يرفض هذا المذهب ويضعفه لاعتبارين أساسيين<sup>5</sup> :

- الأول : أن الرواية تعتمد على الضبط والعدالة ، أما الثقة بصحة الكلام أو فصاحته، فمدارها على من يتكلم بالعربية بمقتضى النشأة والفترة الذين يضمنان النقاء والصفاء ، أما العلم والتعلم فمظنة للوهم والغلط لأنها صناعة واكتساب .

الثاني: وقوع هؤلاء المولدين في أغلاط كثيرة لا يستطيع أحد تخريجها على وجه مقبول، نحو قول أبي تمام :

لَعَدَلْتُهُ فِي دِمْنَتَيْنِ تَقَادَمَا مَمْحُوتَيْنِ لِرَيْنَبَ وَسُعَادَ<sup>6</sup>

والصواب : تقادمتا

وهذا المتنبي يقول :

فَإِنْ يَكُ بَعْضُ النَّاسِ سَيْفًا لِدَوْلَةٍ فَفِي النَّاسِ بُوقَاتٌ لَهَا وَطُبُؤٌ<sup>7</sup>

(1) - هُمَا أَظْلَمًا حَالِيٌّ ثُمَّتْ أَجْلِيَا ظَلَامِيَهُمَا عَنْ وَجْهِ أَمْرَدٍ أَشْيَبِ ( ينظر: شرح الديوان للشنتمري ج2/264 )

(2) الكشاف ، ج 1 ، ص : 86

(3) ينظر: شرح الرضي على الكافية ، ت يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ، ط2 ، 1996 ، ج1 ، ص : 235 ، 258

(4) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 41

(5) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 41 ، 42

(6) هذا البيت الذي نسبه الخضر لأبي تمام لم أعثر عليه في ديوانه وفي نسخ الشروح الآتية :

- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي ، ت محمد عبده عزام ، دار المعارف ، مصر ، ط5 ، د ت .

- شرح ديوان أبي تمام ، للأعلم الشنتمري ، ت إبراهيم نادن .

- شرح ديوان أبي تمام ، الخطيب التبريزي ، ت راجي الأسمر ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط2 ، 1994 .

(7) البيت من الطويل ، ينظر : ديوان المتنبي ، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت ، د ط ، 1983 ، ص : 359

والصواب في جمع بوق وبوق وأبواق .

كما يورد محمد الخضر أمثلة عن اضطراب هؤلاء العلماء ، مؤكداً عدم الاحتجاج بكلامهم :  
فقد رأى صاحب القاموس أن الأنموذج لحن فمن الخطأ أن يُرد عليه بأن الزمخشري سمي  
كتاباً له ب الأنموذج ، ، بحجة أن الزمخشري هو من هو في العربية .

واشترط ابن هشام في المغني لدخول هاء التثنية على الضمير كون خبره اسم إشارة ، ولم  
يلتزم بهذا الشرط وقال في خطبة كتابه : ( وها أنا بائح ) ، وفي ذلك وقع الفيروز أبادي ، فقال  
في مقدمة القاموس : ( ها أنا أقول ) ، وقد اشترط في مثل هذا ما اشترط ابن هشام .<sup>1</sup>

ولكن محمد الخضر أبى له تفكيره اللغوي الدقيق أن يخرج فئة المولدين ورواة الشعر  
وعلماء اللغة من دائرة الاستشهاد بصورة مطلقة ، قد تسيء إليهم بالتسوية بينهم وبين غير  
العرب في أخذ اللغة ، فأوجد لهم طبقة من يستأنس بلغته عند فقد الحجة .<sup>2</sup> حيث يقول :  
” فالحق أنه لا حجة فيما يلفظ به رواة الشعر أو علماء العربية إلا أنه تذكره على وجه  
الاستئناف وأنت مالى يدك بما هو حجة أو منتظر لأن تظفر بحجة .“<sup>3</sup>

ومما يعضد صحة منهج الخضر في رفض الاحتجاج بكلام المولدين ما نجده عند كثير  
من اللغويين القدماء الذين ميزوا في الكلام بين ما يستشهد به في مجال اللغة والنحو وبين  
ما يستشهد به في مجال الأدب والمعاني . فالمبرد ( ت 286 هـ ) لم يستشهد في المقتضب -  
وهو كتاب في النحو - بشعر مولد قط؛ ولكنه في الكامل -وهو كتاب في الأدب- نهج نهجا  
آخر ، فقد أكثر من الاستشهاد بأشعار المولدين وأقوالهم ، وقال :” هذه أشعار اخترناها من أشعار  
المولدين حكيمة مستحسنة يحتاج إليها للتمثيل ... ويستعار من ألفاظها في المخاطبات  
والكتب“<sup>4</sup> . وكان ابن جني يثني على المتنبي في كتبه ويستشهد بشعره في المعاني والأغراض<sup>5</sup>

(1) ينظر: المصدر السابق ، ص : 42

(2) ينظر: العلامة فضيلة الشيخ الأكبر محمد الخضر حسين لغويا ، نصر الدين وهابي ، مجلة الخلدونية ، الجزائر ، العدد  
الثامن 2008 ، ص : 206

(3) ينظر: المصدر السابق ، ص : 42

(4) الكامل في اللغة والأدب المبرد أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد ، الكامل في اللغة والأدب ، ت محمد أبو الفضل  
إبراهيم ، دار الفكر العربي - القاهرة ، ط3 ، 1417 هـ - 1997 م ، ج2 ، ص : 3

(5) ينظر: الخصائص ، ج1 / 25

## 2- موقف المحدثين من عصر الاحتجاج :

اعترض بعض اللغويين المحدثين عن التحديد الزمني الصارم الذي انتهجه النحاة القدامى، وتعالّت أصوات كثيرة تدعو إلى الاستشهاد بكلام المولدين من الشعراء والكتاب ، وإلى حق المحدثين في الوضع اللغوي ....

ودافع يوهان فك ( Johan Falk ) عن شعر المحدثين ، وانتقد علماء اللغة القدماء في حصرهم للاحتجاج على الطبقتين ، ورأى أن الاقتصار على شعر الجاهليين والإسلاميين يجعل اللغة فقيرة في قواعدها الأساسية ، لأنها تقوم على شعر طبقتين معينتين لا تمثل أحوال الأقسام المستحدثين وأفكارهم الدينية والفلسفية والعلمية .<sup>1</sup>

ويرى كمال بشر أن : وقف الاستشهاد بتاريخ معين معناه إغلاق باب البحث العلمي في هذه اللغة بعد هذه الفترة التي حددها نهاية لدراساتهم ، وكان الواجب في نظرنا فتح باب الدراسة للغة في فترات المتعاقبة .<sup>2</sup>

ويصور هذه المسألة في الحقل اللغوي بقوله : ” اللغة بوصفها أداة الفهم والإفهام تتغير وتتطور أردنا أم لم نرد ، على حين ظلت قواعدها جامدة لم تتقل قيد أنملة على الصورة التي سجلت بها في العصور الخوالي، وهكذا أصبحت القواعد في كثير من الحالات لا تصور الواقع أو تمثله ... وليس في طوعنا اطّراح لغتنا الحاضرة ، لأنها جزء من تراثنا . “<sup>3</sup>

وقد ذهب حلمي خليل أن القدماء حين التزموا الحدود الزمانية أهدروا جانبا كبيرا من الثروة اللفظية والظواهر النحوية التي طرأت على الاستعمال اللغوي ، كما حجب علماء اللغة والنحو بعد القرون الأولى من دروس العربية على أساس أن ماجد من استعمالات لا يحتج بها .<sup>4</sup> ويتهم محمد حسن عبد العزيز النحاة بأنهم لم يكونوا منصفين حين حكموا أهواءهم وأذواقهم في إعظام القديم ونصرته ، وفي التهوين من شأن الحديث وإنكاره ، وكان عليهم أن يضعوا معايير علمية موضوعية يحكمون بها على القديم والحديث على السواء.<sup>5</sup>

(1) ينظر: العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فك . ص: 65 . 66 ، 67

(2) ينظر: دراسات في علم اللغة ، كمال بشر ، دار المعارف ، مصر ، ط 9 ، 1986 ، ص : 52

(3) المرجع نفسه ، ص : 53

(4) ينظر: مقدمة لدراسة علم اللغة ، حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، د ط ، 1999 ، ص : 114

(5) ينظر: القياس في اللغة العربية ، ص : 120

ويرى أن المنهج العلمي الدقيق يقتضينا أن نعيد النظر في شواهد النحو وأمثله ، بل في مادة اللغة العربية الفصحى نفسها في المراحل التي أعقبت مرحلة الاستشهاد ، وسوف يكشف لنا مثل هذا المنهج عما أصاب بنية الكلمة والجملة العربية من تغير عبر الأزمان .<sup>1</sup>

ويؤكد أنه قد ظهرت في المرحلة المزدهرة من مراحل تاريخ الأمة العربية لغة أدبية نثرية كتب بها الجاحظ وأبو حيان وغيرهم ، كما ظهرت لغة علمية جديدة كتب بها الكندي والفارابي وابن سينا ، وأوفت بحاجات العلوم آنذاك ، إننا في الحقيقة أمام واقع لغوي جديد كان ينبغي تسجيله والتفكير له .<sup>2</sup>

### 3- رأي مجمع القاهرة في الاحتجاج بكلام المولدين والمحدثين :

تردد الكلام كثيرا حول العرب الذين يصح محاكاتهم والاستشهاد بكلامهم ، وتشعبت الآراء فيه، وخير قرار سديد في شأنه ما اتخذته مجمع اللغة العربية بالقاهرة، بعد الدراسة وطول النظر والتمحيص قرر: إن العرب الذين يوثق بعربيتهم ، ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع .<sup>3</sup>

وحجة المجمع في هذا التحديد أن لغة العرب ظلت سليمة في بواديهم حتى نهاية القرن الرابع الهجري ، وفي حواضرهم حتى نهاية القرن الثاني ، وأن ما ظهر من اللحن خلال تلك الفترة ضئيل يمكن الإغضاء عنه ، تجنباً لمشكلات تعوق اللغة ، وتوقف تقدمها ، فمن الخير الاقتصار في التحديد على تلك المدة ، لأنها التي سلمت فيها اللغة العربية ، أو كادت ، ولأن الخطأ تسرب بعدها من كل جهة ، ولأن معيار السلامة مهم في استقرار النصوص وبناء القواعد الصحيحة عليها .<sup>4</sup>

وقد سخط عن هذا القرار الكثير من المثقفين ، وتعجبوا أن يرفض المجمع الاستشهاد

(1) ينظر: المرجع السابق ، ص : 121

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 121

(3) ينظر: الاحتجاج لقرارات المجمع، أحمد الإسكندري،مجلة مجمع القاهرة ،المطبعة الأميرية القاهرة،1953،ع1، ص: 202

(4) ينظر: اللغة والنحو ، عباس حسن ، ص : 24 ، 25

بزعماء البيان من العصور المختلفة بعد التحديد، أمثال أبي تمام، والبحتري، والمتنبي والمعري، وشوقي، وحافظ، وغيرهم من الشعراء، وكالجاحظ، والتوحيدي، وابن خلدون، ومحمد عبده وأمثالهم من كبار الكتاب، وغير هؤلاء وأولئك من رجالات العلم واللغة والأدب.

وتعالت أصوات تنادي بإباحة الاستشهاد بكلام الأدباء والشعراء المشهورين حتى وقتنا الحاضر، بشرط موت الشاعر، لأن المعاصرة حجاب كما يقولون، وبشرط أن يكون الشاعر ممن شهد له بالفصاحة والبيان.

وقد نسي هؤلاء أن الشاعر أو الأديب لا يعد من زعماء البيان إلا إذا صحت لغته، واستقام لسانه، ولن يتم له ذلك إلا إذا جرى على النمط العربي السليم، واتبع أصوله ومتى فعل ذلك فقد صار عربياً بلغته، وتمائلت اللغتان حتى صارتا لغة واحدة، وأصبح كلام هذا الزعيم منسوبا إليه في الظاهر، ولكن مفرداته وضبطها، وطريقة تركيبها، ونظم تأليفها منسوبة إلى العرب الأوائل، فهو والعرب سواء من هذه الناحية، وبهذا تتحقق شرائط المجمع فيه، وينطبق عليه قراره، فهو لم يخلق شيئاً لم يعرفه العرب ولم يأت بجديد.<sup>1</sup>

ثم عولجت مسألة الاحتجاج بكلام المحدثين من جديد، وقدمت إلى مجمع القاهرة جملة من البحوث عالجت حق المحدثين في الوضع، وتباينت الآراء والمواقف.

فألقي أحمد أمين بحثاً عام 1949، دعا في ختامه بالاعتراف بالمولد والدخيل بشرط أن يسير على وضع العرب، واقتصر حق الوضع عنده على فئة معينة، مستوفية لشروط أهمها: أن تكون مثقفة ثقافة لغوية وأدبية واسعة متمكنة من النحو والصرف.<sup>2</sup>

كما ألقى إبراهيم مصطفى بحثاً عام 1950، قدم فيه اقتراحاً مؤداه: أن ينظر لأثار أدبائنا من الكتاب والشعراء، ممن رأى المجمع صحة أسلوبه واستقامة عربيته وثقته، وجعل قوله مدداً للغة وحجة فيها.<sup>3</sup>

وفي نفس السنة قدم أحمد حسن الزيات بحثاً بعنوان: الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه، فدعا إليه بالإطلاق، فلا يتخصص لأحد، ولا يتعلق بظرف يملكه الفرد والجماعة، وتملكه

(1) ينظر: المرجع السابق، ص: 25

(2) ينظر: مدرسة القياس في اللغة، أحمد أمين، مجلة مجمع القاهرة عدد 7، 1953، ص: 356

(3) ينظر: في أصول اللغة، مجلة مجمع القاهرة، عدد 8، ص: 146

---

الخاصة والعامّة من علماء وأطباء ورياضيين، وفقهاء ... ويرى على المجمع أن يشاركه هؤلاء وأولئك في الوضع والتعريب .<sup>1</sup> وقد دار في المجمع نقاش مستفيض حول هذه المقترحات ، واختلفت فيها هذه الآراء وانتهى النقاش إلى هذين القرارين :

- يقبل السماع من المحدثين بشرط أن تدرس كل كلمة على حدتها قبل إقرارها .<sup>2</sup>
  - تدرس الكلمات الشائعة على السنة الناس على أن يراعى في هذه الدراسة أن تكون الكلمة مستساغة ، ولم يعرف لها مرادف عربي سابق صالح للاستعمال .<sup>3</sup>
- والمجمع بقراره هذا لم يحظر الوضع الذي يجرى على قواعد العربية ومقاييسها ، وقد أهدف إلى هذا حين وافق على قبول ما يضعه المحدثون ، بشرط أن يدرس كل كلمة على حدة قبل إقرارها ، مما يفهم أنه لم يوافق على إطلاق القياس على هذه الاستعمالات الحديثة .

---

(1) ينظر : مجلة مجمع القاهرة ، عدد 8 ، ص : 110

(2) ينظر : مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، ص : 09

(3) ينظر : المصدر نفسه ، ص : 11



## المبحث الثاني : فائدة القياس وأنواعه عند محمد الخضر حسين

### أولاً : مفهوم القياس وفائدته

القياس في اللغة : من قاس الشيء يقيسه قَيْسًا وقِيَّاسًا وأقْتَأَسَهُ وقَيَّسَهُ إذا قدره على مثاله ، والمقاييس تجري مجرى المقاساة التي هي معالجة الأمر الشديد ومكابדתه.<sup>1</sup>

والقَيْس بمنزلة القَدْر : قاس الشيء بالشيء قَدَّرَهُ على ، ويقال : بينهما قيس ربح ، وقاس ربح : أي قدر ربح.<sup>2</sup>

وفي الاصطلاح عرفه الأنباري في كتابه (لمع الأدلة): " هو تقدير الفرع بحكم الأصل، وقيل : حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع ، وقيل : هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل : هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع، وهذه الحدود كلها متقاربة . " <sup>3</sup>

وقيل : هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه .<sup>4</sup>

وأشار السيوطي إلى مكانة القياس وأهميته بالنسبة لبقية أدلة النحو فقال : " وهو معظم أدلة النحو والمعول في غالب مسائله عليه ، كما قيل : إنما النحو قياس يُتبع ، ولهذا قيل في حده : إنه علم بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب . " <sup>5</sup>

والقياس أيضا بمحمله : هو حمل كلامنا على كلام العرب الفصحاء ، قياس الحاضر على الغائب أو هو حمل مجهول على معلوم، وحمل ما لم يسمع على ما سمع في حكم من الأحكام وبعلة جامعة بينهما ، وهو حمل ما جد على ما اختزنته الذاكرة من تعبيرات وأساليب .<sup>6</sup>

يقول محمد الخضر حسين عن أصل وضع اللغة : " وضعت اللغة ليعبر بها الإنسان عما يبدو له من المآرب ، ويتردد في نفسه من المعاني . ومن البين جليا أن المعاني تبلغ في الكثرة

(1) ينظر: لسان العرب ، ابن منظور ، ( مادة قيس ) ، ج6/187

(2) ينظر: مختار الصحاح ، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ، ت يوسف الشيخ

محمد ، المكتبة العصرية ، بيروت ط5، 1420هـ / 1999م ، ( مادة قيس )، ص : 263

(3) لمع الأدلة ، أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري ، ت سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، دط ،

1957، ص : 93

(4) ينظر: الاقتراح ، جلال الدين عبد الرحمان السيوطي ، المكتبة التوفيقية ، مصر ، دط ، 2003 ، ص : 84

(5) المصدر نفسه ، ص : 84 ، 85

(6) ينظر: الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه ، خديجة الحديثي، ص : 221

أن تضيق عليها دائرة الحصر ، وتنتهي دونها أرقام الحاسبين ، فلم يكن من حكمة الواضع سوى أن وضع لجانب كبير من المعاني ألفاظا عينها ؛ كالسماء والمطر ، والنبات ، والعلم ، والعقل ، وتوسل للدلالة على يقينها بمقاييس قدرها ، والكلم التي تصاغ على مثال هذه المقاييس معدودة في جملة ما هو عربي فصيح .<sup>1</sup>

فالقياس إذن هو الوسيلة التي يجنح إليها الواحد منا لمجاراة العرب في كلامهم ، والنسج على منوالهم، يقول أبو عثمان المازني تعليقا على ما قاله الخليل وسيبويه من أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم ، وما لم يكن في كلام العرب فليس له معنى في كلامهم ، وهذا هو القياس : ” ألا ترى أنك إذا سمعت ( قام زيد ) أجزت أنت ( ظرف خالد ، وحمق بشر ) ، وكان ما قسته عربيا كالذي قسته عليه ، لأنك لم تسمع من العرب أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ومفعول ، وإنما سمعت بعضا فجعلته أصلا ، وقست عليه ما لم تسمع، فهذا أثبت وأقيس . “<sup>2</sup>

وقد عبر محمد الخضر أحسن تعبير في حديثه عن الحاجة إلى القياس في اللغة حيث قال : ” ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظا يختص به لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي على اختلاف فنونها وتباين وجوهها ، فالقياس طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تفرغ سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين لمنثور العرب ومنظومها . “<sup>3</sup>

وفائدة القياس العملية أنه يغني المتكلم عن سماع كل ما أثر عن العرب ، إذ حسبه أن يصوغ المضارع أو المصدر أو اسم الفاعل على نظائرها مما نطقته العرب واطرد في كلامها ، لأنه لو كان في حاجة إلى سماع كل ذلك ، لما كانت للحدود والقوانين التي وضعها المتقدمون وعمل بها المتأخرون معنى يفاد .<sup>4</sup>

(1) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 29

(2) المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني ، أبو الفتح عثمان بن جني ، دار إحياء التراث ، بيروت ، 1954 ، د ط ، ص : 180

(3) المصدر السابق ، ص : 30

(4) ينظر: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، عبد الكريم بكري، دم الجامعية ، الجزائر، دط ، 1982، ص : 88

ويقول الأنباري في الرد على من أنكر القياس : ” و إذا بطل أن يكون النحو رواية ونقلًا ،  
وجب أن يكون قياسًا وعقلًا ، والسر في ذلك أن عوامل الألفاظ يسيرة محفوظة ، والألفاظ كثيرة  
غير محصورة ، فلو لم يُجز القياس ، واقتصر على ما ورد في النقل من الاستعمال ، لأدى ذلك  
إلى أن لا يفي ما نخص بما لا نخص ، وبقي كثير من المعاني لا يمكن التعبير عنها لعدم النقل  
، وذلك مناف لحكمة الوضع ، ولذلك يجب أن يوضع وضعًا قياسيًا عقليًا لا نقليًا .“<sup>1</sup>  
والقياس إذن : عملية عقلية فطرية ، يقوم بها أفراد الجماعة اللغوية كبيرهم وصغيرهم ، بل  
إن البحوث الحديثة أكدت أن اكتساب اللغة يقوم على أساسها ، والقياس في جوهره عملية  
إبداعية من حيث إنه يضيف إلى اللغة صيغًا وتراكيب لم تعرفها من قبل ، كما أنه عملية  
محافظة ، لأن هذه الصيغ والتراكيب في الغالب على مثال معروف .<sup>2</sup>  
وفي العصر الحاضر أصبحت الحاجة ماسة إليه لتلبية مستجدات الحياة وأغراضها الثقافية  
والحضارية والعلمية .

وعن هذه الحاجة يقول سعيد الأفغاني: ” فلما كانت مبشرات النهضة ، وتدفق سيل حاجات  
الحياة من الحضارة الغربية وجد القوم أنفسهم إزاء مستحدثات لا قبل لهم بها... كثرت الصحف  
والمجلات والمؤلفات، واحتاجوا إلى فيض من المصطلحات يعبرون بها... إلى أن قبض الله  
فريقًا ترفع عن ابتذال الدهماء في الأسواق، وحرص على التراث العربي الكريم، فشرع عن ساعد  
الجد يتحرى لهذه المستجدات مصطلحات عربية فإن لم يجد أحدث لها عن طريق الاشتقاق.“<sup>3</sup>  
والاشتقاق ما هو إلا استخراج لفظ من لفظ أو صيغة من أخرى على أساس قياسي ،  
فالعلاقة بين الاشتقاق والقياس قوية ، فإذا قال الأقدمون مثلًا : هندس ، وخذق ، قاس  
المعاصرون على ذلك وقالوا : كهرب ، وأكسد ، بلمر...<sup>4</sup>  
ولاشك إن القياس في هذا المجال يفتح الباب واسعًا أمام اللغة في استيعاب معاني التعامل  
مع الأدوات الحضارية الحديثة التي تدخل في حياة الإنسان كل يوم بالعشرات والمئات.

(1) لمع الأدلة ، ص 98 ، 99

(2) ينظر: القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز ، ص : 23

(3) في أصول النحو ، ص : 119

(4) ينظر: ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي، عبد الكريم بكري ، ص : 88 ، 89

ثانيا : أنواع القياس عند محمد الخضر حسين

### 1-أنواع القياس وموقف المحدثين منها :

حاول محمد الخضر أن يحصر احتمالات القياس عند البحث عن معاني الألفاظ العربية وأحكامها ، فوجدها على أربعة وجوه .<sup>1</sup>

**أحدها :** حمل العرب أنفسهم لبعض الكلمات على أخرى، وإعطاؤها حكمها لوجه يجمع بينهما كما يقال : رفع الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له في احتمال له لمعان لا يتبين المراد منها إلا بالإعراب ، وكما يقال : دخلت الفاء خبر الموصول في قول العرب : من يأتيني فله درهم ، قياساً للموصول على الشرط لمشابهته إيّاه في إفادة العموم .

وكما يقال : نصبت ( لا ) النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على (إنّ) لمشابهتها إيّاه في التوكيد فإنّ "لأ" تأتي لتأكيد النفي كما تأتي "إنّ" لتوكيد الإثبات .

**ثانيهما :** أن نعد إلى اسم وضع لمعنى يشتمل على وصف يدور معه الاسم وجوداً وعدمياً، فنعدي هذا الاسم إلى معنى آخر تحقق فيه ذلك الوصف، ونجعل هذا المعنى من مدلولات ذلك الاسم لغة ، ومثال هذا اسم الخمر عند من يراه موضوعاً للمعتصر من العنب خاصة ، وما وضع للمعتصر من العنب إلا لوصف هو مخامرته للعقل وستره ، فإذا وجد عصير من غير العنب يشارك المعتصر من العنب في الشدة الذاهبة للعقل ، فإن من يقول بصحة هذا القياس يجعل هذا العصير من أفراد الخمر ، ويسميه خمراً تسمية حقيقية لغوية .

**ثالثها:** إلحاق اللفظ بأمثاله في حكم ثبت له باستقراء كلام العرب حتى انتظمت منه قاعدة عامة ، كصيغ التصغير والنسب والجمع ، وأصل هذا أن الكلمات الواردة في كلام العرب على حالة خاصة ، يستنبط منها علماء العربية قاعدة تخول المتكلم الحق أن يقتبس على تلك الكلمات الواردة ما ينطق به من أمثاله .

**رابعها:** إعطاء الكلمة حكم ما ثبت لغيرها من الكلم المخالفة لها في نوعها، ولكن توجد بينهما مشابهة من بعض الوجوه كما أجاز الجمهور ترخيم المركب المزجي قياساً على الأسماء . وكما أجاز طائفة حذف الضمير المجرور العائد من الصلة إلى الموصول متى تعين حرف الجر، قياساً على حذف الضمير العائد من جملة الخبر إلى المبتدأ، فنقول: ( قضيت الليلة التي وُلِدْتُ

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 31 ، 32 ، 33

في سرور) أي ولدت فيها ، كما يجوز أن يقال قياساً على هذا : ( هذا الكتاب الورقة تساوي درهماً) أي الورقة منه بدرهم.

وعن هذه الوجوه للقياس سجل بعض الدارسين المحدثين الملاحظات الآتية <sup>1</sup> :

1- إن القياس في نظر محمد الخضر يجريه العربي القديم، كما يجريه الأصولي والنحوي، ولكن لكل منهما مجالاً ، فمجال العربي، وهو صاحب اللسان، هو الضرب الأول ، ومجال الأصولي هو الضرب الثاني ، ومجال النحوي الضربان الأخيران .

2- إن القياس قد يكون في الشكل ، وقد يكون في الدلالة : فمن الأول، إلحاق المضارع بالاسم في الإعراب ، ودخول الفاء على خبر الموصول قياساً على الشرط...ومن الثاني قياس الأصوليين السابق ذكره .

3- إن الهدف من قياس الشكل طرد قاعدة معينة في مجال تصريف الكلمة أو تركيب الجملة ، والهدف من قياس الدلالة خلق استعمالات جديدة لكلمات اللغة ، أي توسيع الدلالة الضيقة .

4- إن الضرب الأول من القياس الذي جعله الخضر خاصاً بالعرب أنفسهم لا تنهض الأمثلة المسوقة لتفسيره على نحو ما أراد ، فهذه الأمثلة القياسية هي من صنع النحاة ، لا من وضع العرب أنفسهم ، فقد نطق العرب باللغة دون أن يكون منهم أدنى ملاحظة تقيس ظاهرة نحوية على أخرى ، وإنما هي السليقة وحسب . وعليه فقد اخلط في هذا الضرب بين القياس اللغوي والقياس النحوي ، وكان الأجدر به أن يحذف هذا النوع ، ويضمه إلى الضرب الرابع .

5- إن الضرب الذي خصه محمد الخضر بالأصوليين ، أليس فحواه توسيع الدلالة في بعض ألفاظ اللغة لتشمل مجموعة من الإطلاقات الجديدة على أساس مجازي. ومثل هذا العمل اللغوي يمارسه الأصوليين وغيرهم ، متى لوحظت العلاقة المجازية التي تربط بين مفهوم

(1) ينظر: - دراسات في الفصحى، عبد الصبور شاهين ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ط2 ، 1986، ص: 30 ، 31 ، 32.

- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره ، سعيد جاسم الزبيدي ، ص : 170 .

ذي لفظ موضوع ، ومفهوم آخر جديد يحتاج إلى لفظ يدل عليه . ومن هذا القبيل إطلاق ألفاظ : قطار، وسيارة ، وطائرة ، وسائر ما يدل على المفاهيم المستحدثة في اللغة .

ومهما يكن من أمر هذه الانتقادات ، فإن محمد الخضر لم يسلك طريق القدماء في درس القياس القائم على التفصيل والتشعب والتعقيد والالتواء ، بل ركز على الضربين الأخيرين من القياس بدراسة نظرية وتطبيقية مستفيضة ، مبينا مفهوم كل منهما وشروطه وموقعه وفروعه وأشكاله في الدرس اللغوي والنحوي.

وقد سمى الأول بالقياس الأصلي الذي يقوم على التشابه الكامل بين المقيس والمقيس عليه ، فاستحق المقيس الحكم الذي ثبت للمقيس عليه ، كتصغير الثلاثي قياسا، والنسب إلى الأسماء ، وجمعها جمع تكسير، أو جمعا سالما ... إلخ واختار للثاني اسم : قياس التمثيل ، وهو إلحاق نوع من الكلم بنوع آخر في حكم على أساس المشابهة والمماثلة بينهما .

وقد حلل محمد الخضر أشكال القياس مستشهدا بنصوص نثرية وشعرية لتدعيم طرحه، مبينا الفروق بينها ، وبين طروحات النحاة واللغويين الذين سبقوه في الزمان أمثال : سيبويه والكسائي وابن مالك وابن هشام ...

كما أبرز القواسم المشتركة بين نوعي القياس الأصلي والتمثيل ، خاصة في الاتصال بين الألفاظ وترتيبها ، والفصل بين بعضها البعض، سواء باستعمال الأدوات ، كاستعمال حروف الجر ، أو بالرجوع إلى عوامل الإعراب، وحالاته التي جاءت في كتب النحو المتنوعة . وبالرجوع إلى علماء أصول اللغة المحدثين نجدهم يميزون بين وجهين رئيسيين للقياس هما <sup>1</sup> :

- **القياس اللغوي** : ويسمى القياس الاستعمالي أو الاستقرائي أو قياس النصوص ، وقد سماه محمد الخضر (القياس الأصلي) وهذا النوع ندركه من قول ابن الأنباري : ” حمل غير المنقول

---

(1) ينظر: أصول التفكير النحوي ، علي أبو المكارم ، دار غريب القاهرة ، ط1 ، 2006 ، ص : 85 وما بعدها ، ومن أسرا اللغة ، إبراهيم أنيس ، ص : 8 وما بعدها ، والقياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز ، ص : 19 ، وأصول النحو العربي ، محمود أحمد نحلة ، ص : 102 وما بعدها .

على المنقول إذا كان في معناه<sup>1</sup> ، ويريد بغير المنقول كلامنا المستحدث الذي نحكي به كلام العرب ، ويريد بالمنقول الكلام العربي الفصيح ، كأن تقول : صحافة وطباعة على مثال العرب : تجارة وزراعة . وهذا ما عناه سيبيويه والخليل من أن ما قيس من كلام العرب فهو من كلامهم .

والقياس بهذا المعنى محاكاة العرب في طرائقهم اللغوية ، وحمل كلامنا على كلامهم ، في صوغ الكلمة وما يعرض لها من أحكام ( كالإبدال والإعلال والحذف والزيادة ... الخ ) ، وفي نظام الكلام وما يعرض له من أحكام ( كالتقديم والتأخير والاتصال والانفصال ، والحذف والذكر ، والإعراب والبناء ... ) .

- **القياس النحوي** : ويسمى القياس الشكلي أو قياس الأحكام، وقد سماه محمد الخضر (قياس التمثيل) وهذا النوع يُدرك من التعريف القائل بأن القياس هو: حمل فرع على أصل بعلة وإجراء حكم الأصل على الفرع<sup>2</sup>. كأن تقول : أعرب الفعل المضارع قياساً على الاسم لمشابهته له ، أو تقول نصبت لا النافية للجنس الاسم ورفعت الخبر قياساً على إن لمشابهتها إياها في التوكيد والقياس بهذا المعنى المحدد يبتدعه النحوي تنبيهاً إلى علة الحكم الثابت عن العرب بالنقل الصحيح ، وهذا ما يعنيه النحاة حين يقولون : النحو كله قياس .

ويطلق على هذا القياس في النحو قياس الظواهر، وفيه تقاس الأحكام على الأحكام، بمعنى أنه قياس على القواعد المصوغة وليس على النصوص، وهذا النوع من القياس لم تعرفه العرب، ولم يسمع عنهم، وإنما هو من صنيع النحاة الذين استخدموا التعليل لاستخراج قواعد لم ترد عن أصحاب اللغة الأمر الذي به قد تشعبت اللغة ، وفسد النحو.<sup>3</sup>

وفي الفرق بين هذين الوجهين من وجوه القياس يقول تمام حسان: "القياس في عرف النحاة إما من قبيل القياس الاستعمالي، وإما من قبيل القياس النحوي ، والأول هو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياس نحواً بل تطبيقاً للنحو ... وهذا القياس وسيلة كسب اللغة في

(1) الاقتراح ، السيوطي ، ص : 84

(2) ينظر: لمع الأدلة ، الأنباري ، ص : 93

(3) ينظر: ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية ، عبد الفتاح حسن علي البجة، دار الفكر، الأردن، ط1 ، 1998 ، ص:89

الطفولة ، وهو كذلك مما يطبقه مجمع اللغة في صوغ المصطلحات وألفاظ الحضارة ... أما القياس الثاني فهو النحو كما يراه النحاة ، فإذا كان الأول هو الانتحاء فالثاني هو النحو، وإذا كان القياس الأول قياس الأنماط فهذا القياس الثاني قياس الأحكام...<sup>1</sup> “

## 2- أمثلة عن القياس الأصلي عند محمد الخضر:

### أ- القياس في الاتصال

خصت العرب بعض الكلمات بالدخول على أنواع من الكلم لا تتجاوزها إلى غيرها، مثل : حروف الجر والنداء تختص بالأسماء ، ومثل : لن ولم وليس وسوف تختص بالفعل المضارع، وجعلت بعضها مطلق بين الأسماء ، نحو: همزة الاستفهام ، وما النافية ، أو مطلقا بين المضارع والماضي ، نحو : قد ، ولا النافية ، وإن الشرطية .

ويرى محمد الخضر أن الكلمة إذا وردت من أمثال هذه الكلمات مقرونة بنوع خاص من الكلم ، فليس لنا أن نخرج به عن دائرة السماع ، ومثال ذلك : لَمَّا الحينية ، فإنها جاءت في كلام العرب موصولة بالفعل الماضي ، ومقتضى الأصل المذكور امتناع دخولها على الفعل المضارع ، ولهذا لَحَنَ بعض الناقدين ابن أبي حجة في قوله<sup>2</sup>:

وَالنَّبْتُ يَضْبِطُهَا بِشَكْلِ مُعَرَّبٍ لَمَّا يَزِيدُ الطَّيْرُ فِي التَّلْحِينِ

وبالمقابل إذا دارت الكلمة في كلام العرب ، ولم ترد إلا مجردة من أداة التعريف -مثلا- فهل يجوز لنا استعمالها موصولة بهذه الأداة ، ويمثل على ذلك محمد الخضر لفظ : كل، وبعض ، فقد أنكر الأصمعي أن تدخل عليهما ال المعرفة ؛ حيث لم يجيئا في كلام العرب موصولين بها، وأجاز اتصالهما بها ابن درستويه ، وخالفه جميع نحاة عصره ، ذاهبين مذهب الأصمعي في وجوب تجردهما من أداة التعريف ، وإن استعملها بعض الأدباء ، كابن المقفع ، وبعض النحاة ، كسيبويه ، والأخفش موصولة بها ، وكل من هؤلاء الأدباء والنحاة لا يحتج بما يقع في كلامهم ، و إنما الحجة في رواياتهم .<sup>3</sup>

(1) الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب ، تمام حسان ، عالم الكتب القاهرة ، د ط ، 2000 ، ص

: من 151 إلى 154

(2) البيت من الكامل ، ينظر خزانة الأدب وغاية الأرب ، أبو بكر علي بن حجة الحموي ، دار الهلال ، بيروت ، ط1 ، 1987 ، ج99/1

(3) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 82 ، 83



وبمقتضى هذا الأصل أنكر الحريري إدخال ال المعرفة على لفظ ( كافة ) ناظرا إلى أن العرب لم تفعل ذلك .<sup>1</sup>

قد يخطر ببالنا أن هذا الحجر يقتضي أن لا تدخل ال على اسم إلا إذا سمع اتصالها به في الفصح من كلام العرب ، ومن المتعذر أن يتتبع واضع القاعدة جميع الأسماء العربية ، ليتحقق هل نطقوا بها مقرونة بال المعرفة أو لا ؟

يجيب الخضر عن هذا الإشكال بقوله : أنا لا ندعي أن هذه الكلمات لم يستثنها النحاة إلا بعد أن أتوا على جميع المفردات مفردا مفردا، فوجدوها تجيء موصولة بال ماعدا هذه المستثنيات. وإنما جاز لهم استثناءؤها من جهة أنها دائرة على ألسنة الفصحاء بكثرة ، حتى لا تكاد تمر بقصيدة أو خطبة أو محاورة، دون أن يعترضك شيء منها، وعدم استعمالها موصولة بأداة التعريف مع إيرادهم لها في جل مخاطبتهم دليل على أنهم التزموا قطعها عن هذه الأداة ، ولا يسوغ لنا إلحاق الكلمة بأشباها متى شهد الاستعمال المستفيض بعدم إجرائها على القاعدة.<sup>2</sup>

ويبني محمد الخضر قاعدة الاتصال على كثرة دوران الكلمات وشيوعها في أقوال الفصحاء . وملخص ذلك : أن الكلمة إذا وردت متصلة بلفظ ، أو نوع من الألفاظ خاص ، فلا بد من النظر في حال استعمالها ، فإن كثرت دورانها في أقوال الفصحاء ، ولم يعدلوا بها عن ذلك الوجه من الاستعمال ، وقفنا عن حد استعمالهم : ولا يسعنا الخروج بها عن ذلك الحد .

وإذا لم تكن شائعة في فنون المخاطبات شيوع كل وبعض ، فإنه يسوغ لنا أن نتصرف فيها ، ونتعدى بها حدود الرواية ؛ حيث لم يقدّم الدليل على قصد اختصاصها بذلك الاستعمال ، وهو كثرة قلبها على ألسنتهم ، ودورانها في محاوراتهم .<sup>3</sup>

فالشيوع وكثرة الدوران مسوغ صحيح يمكن الاعتماد عليه في بناء قاعدة القياس، لأنه ينطلق من الواقع اللغوي ومن الاستعمال الحقيقي للغة وأساليبها الصحيحة الفصيحة .

(1) ينظر: درة الغواص في أوام الخواص ، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري ، ت عرفات

مطرجي ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، ط1، 1998/1418م ، ص:58

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 83

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 84

وحتى يثبت صحة ما ذهب إليه في هذا القياس يدعم محمد الخضر رأيه بأمثلة منها :<sup>1</sup>  
أ- الألفاظ التي قال صاحب (إصلاح المنطق) وغيره : إنها لا تستعمل إلا في سياق  
النفى ، وهو : أحد ، وعريب ، ، وديار ، وأخواتها .<sup>2</sup>  
ب- كلمة ( بيد ) ، فإنها بمعنى غير ، ولكنها لم ترد إلا متصلة بأن وصلتها ، فيقال :  
فلان كثير المال بيد أنه بخيل ، فلا يتجاوز بها حد هذا الاستعمال ، كأن تضيفها إلى اسم  
صريح قياسا على كلمة (غير) مراعيًا توافقها في المعنى .<sup>3</sup>  
ت - استعمال الضمير المسبوق بهاء التنبيه موصولا باسم الإشارة ، نحو: ها أنا ذا قائم ،  
فقد رأى ابن هشام أن الشواهد الواردة بهذا الأسلوب قد بلغت في الكثرة إلى أن يؤخذ منها لزوم  
اتصال هذا الضمير باسم الإشارة ، فمنع أن يجيء الضمير المقرون بهاء التنبيه مقطوعا عن  
اسم الإشارة .<sup>4</sup>  
ث- وعلى هذا المذهب أيضا جرى ابن هشام في (غير) المبنية على الضم ، فقال : إنها  
لا تستعمل إلا متصلة بليس ، فيقال: (قبضت عشرة ليس غيرها ) ، وقولهم : (لا غيرُ) لحن.<sup>5</sup>  
ومن عد استعمال (لا غيرُ) فصيحًا ، فقد وقف في كلام العرب على ما يشهد بصحته<sup>6</sup> ، وهو

(1) ينظر: المصدر السابق ، ص : 84 ، 85

(2) ينظر: إصلاح المنطق ، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ، ابن السكيت ، ت : محمد مرعب ، دار إحياء التراث العربي  
ط1 ، 2002 م ، ج1 / 175

(3) ينظر: مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، جمال الدين ابن هشام الأنصار ، ت مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ،  
دار الفكر ، بيروت ، د ط ، 2007 ، ص : 117 ، وهمع الهوامع ، السيوطي ، ج2/276 .  
والنحو الوافي عباس حسن : دار المعارف ، مصر ، ط 4 ، 1976 ج2/349 .

ومعجم الإملاء والإعراب ، إميل بديع يعقوب ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط2 ، 1985 ، ص : 135

(4) ينظر: مغني اللبيب ، ابن هشام ، ص : 332 وفي شيوخ هذا الاستعمال ينظر النحو الوافي ج1/225 ، والموجز في  
قواعد اللغة العربية لسعيد الأفغاني ، ص : 103 ، والمعجم الوافي في أدوات النحو العربي ، علي توفيق الحمد ، ويوسف  
جميل الزعبي ، دار الأمل ، الأردن ، ط2 ، 1993 ، ص : 239 ، 240

(5) ينظر: مغني اللبيب ، ص : 158 ، والمعجم الوافي لأدوات النحو العربي ، ص : 214

(6) ينظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى ، الأشموني ، دار الكتب العلمية بيروت ،  
ط1 ، 1419 هـ - 1998 م ، ج2/265

قول الشاعر<sup>1</sup>:

جواباً به تَتَجُو اعْتَمَدُ فَوْرَيْنَا لَعْنُ عَمَلٍ أَسْلَفَتْ لَا غَيْرُ تُسْأَلُ

### ب- القياس في الترتيب

مما ثبت في كلام العرب أنه : إذا كانت إحدى الكلمتين تابعة للأخرى من جهة المعنى ، فالتناسب الطبيعي يقتضي أن تذكر الكلمة التابعة عقب الكلمة المتبوعة ؛ ومن ثم قرر النحاة في أصولهم : تقديم التوابع وما يتعلق بها على المتبوع ، وتقديم المستثنى منه على المستثنى ، والمميز على التمييز ، وصاحب الحال على الحال ... وصار هذا قياساً متبعاً .

فلا يجوز مثلاً تقديم الصفة على الموصوف ، ولا تقديم شيء مما يتصل بالصفة على الموصوف ، ولا أن تعمل الصفة فيما قبل الموصوف ، وكذلك الأمر بالنسبة لبقية التوابع كالتوكيد وعطف البيان والبدل وعطف النسق.<sup>2</sup> فلا يجوز في نحو: (مررت برجل مكرم خالداً) أن تقول : مررت خالداً برجل مكرم ، ولا خالداً مررت برجل مكرم.<sup>3</sup>

وبهذه القاعدة لا يجوز محمد الخضر تقديم كلمة تابعة على متبوعها إلا إذا كانت مصحوبة بأدلة نقلية وشواهد كافية تبيح للمدعين الخروج عن هذا القياس .  
ومن أمثلة ذلك : جواز الكوفيين تقديم المعطوف على المعطوف عليه<sup>4</sup> ، وتسويغ الكسائي والمبرد تقديم التمييز على عامله<sup>5</sup> .

(1) ينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1996 ،

مج6/163 ، والبيت من الطويل ، وهو بلا نسبة ، وقد ورد في شرح الأشموني 2/165 ، وفي همع الهوامع 2/199

(2) ينظر : الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن السراج النحوي البغدادي ، ت عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ،

بيروت ، ط3 ، 1996 ، ج2/222 ، والخصائص ، ابن الجني ، ج2/387

(3) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، فاضل صالح السامرائي ، ص : 60

(4) وجاء في شرح الأشموني (ج3/657) ، وقد يتقدم المعطوف على المعطوف بالواو للضرورة ومثال التقديم الجائز قول ذي الزمة "من الطويل" :

كأننا على أولاد أحقب لاحها ... ورمي السفا أنفاسها بسهام

جنوب دوت عنها التناهي وأنزلت ... بها يوم رباب السفير صيام

وفي النحو الوافي (ج2/657) لا يتقدم المعطوف على المعطوف عليه إلا شذوذاً فيقتصر فيه على المسموع ، وقيل يجوز

في الضرورة الشعرية . والأولى إهمال هذا الرأي ؛ ومنه قول القائل :

أبا نخلة من ذات عرق ... عليك -ورحمة الله- السلام

(5) وقليل مجيء عامل التمييز هو فعل متصرف مسبوقةً بالتمييز وذلك للضرورة الشعرية ؛ من ذلك قوله "من المتقارب" :

أنفساً تطيب بنيل المنى ... وداعي المنون ينادي جهارا

وزهاب الفراء والأخفش إلى صحة تقديم الحال على صاحبها المجرور بالحرف.<sup>1</sup> وما أجاز هؤلاء التقديم في هذه المسائل ، وهو مخالف للقياس ، إلا مستنديين إلى شواهد رأوها كافية في تقرير ما ذهبوا إليه.<sup>2</sup> ومن المسائل التي رفضها جمهور النحاة مسألة عودة الضمير على متأخر؛ فلا يجوز تقديم الضمير على متأخر لفظاً ورتبة إلا في المواطن المستثناة<sup>3</sup> ، فلا يصح أن نقول: (أقالها على قلوب ) ، (وصاحبها في الدار ) ، ولا (أعان بنوه خالدًا ) ، إلا ما ورد في الشعر نحو<sup>4</sup>:

جَزَى بَنُوهُ أَبَا الْغِيلَانِ عَنِ كَبِيرٍ \*\*\* وَحُسْنِ فِعْلٍ كَمَا يُجْزَى سِنِمَارُ

ويرى محمد الخضر أن وجهة الجمهور في عدم الأخذ بهذه الشواهد ، وحملها على الشذوذ أو الضرورة : أنها جاءت على خلاف أصل أصيل ، وما يرد على خلاف الأصول المعتمد بها، لا يجعل مقيساً إلا حيث تكثر شواهد حتى تدل على قصد العرب لاطراده.<sup>5</sup> وفي مسألة المستثنى يرى محمد الخضر أن ترتيب معاني الألفاظ في الذهن يقتضي مجيء المستثنى بعد المستثنى منه، وإن كثر في الاستعمال تقدم المستثنى على المستثنى منه ، نحو : جاءني إلا زيدا القوم ، أو على الحكم المتعلق به فقط ، نحو : القوم إلا زيدا إخوتك ، فأما مسألة تقدمهما عليهما معا ، فبقيت على أصل المنع ، وعن جوزها الكوفيون قياساً ، والحق أن مخالفة الأصل بكل واحد من أمرين على انفراده ، لا تدل على مخالفته بالأمرين كليهما.<sup>6</sup>

الشاهد فيه قوله : "أنفساً تطيب" حيث قدم التمييز على عامله، وهذا نادر عند سيبويه، وقياسي عند الكسائي والمبرد.

ينظر: شرح الأشموني (ج2/53)

(1) فالأحسن الأخذ بالرأي القائل بجواز تقديمها ؛ لورود أمثلة كثيرة منها في القرآن وغيره تؤيده منها قوله تعالى: { وَمَا

أرسلناك إلا كافةً للناس } أي: ما أرسلناك إلا للناس كافة ، ينظر شرح الأشموني ج2/23 ، والنحو الوافي ج2/379

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 86

(3) وقد ذكر ابن هشام سبعة مواضع التي يعود الضمير فيها على ما تأخر لفظاً ورتبة ، منها ضمير الشأن ، وأن يكون

الضمير متصلاً بفاعل مقدم ومفسره مفعول مؤخر، نحو : ضرب غلامه زيدا . ينظر مغني اللبيب ، ص : 458 وما بعدها

(4) البيت من البسيط لسليط بن سعد ، ينظر المعجم المفضل لشواهد اللغة العربية (مج3/208) ، و شرح الأشموني (409/1)

(5) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 87

(6) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 87

وقد قرر النحاة أنه : لا يجوز تقديم المستثنى على الفعل الناصب له. لو قلت: إلا زيدًا قام القوم ، لم يجز لمضارعة الاستثناء البديل، ألا تراك تقول: ما قام أحد إلا زيدًا، وإلا زيد، والمعنى واحد. فلما جرى الاستثناء البديل امتنع تقديمه.<sup>1</sup>

وما قرروه خاصًا بتقديم المستثنى بالإ، قالوا: لا يصح مطلقًا تقديمه وحده عليها ، ولا يجوز أن يتقدم على المستثنى منه، وعلى عامله.<sup>2</sup>

### 3- أمثلة في قياس التمثيل عند محمد الخضر

#### أ- القياس في الحذف

ومن مواقع اختلاف علماء العربية في قياس الحذف يقدم محمد الخضر مثالين يوضح فيهما صورة هذا القياس ، ويناقش رأي المجيزين والمخالفين له.<sup>3</sup>

- الأول : إذا ورد السماع بحذف حرف في موضوع من التركيب على سبيل الاطراد ، فهل يقاس عليه ما يرادفه من الحروف ، فيسوغ حذفه ، ولو لم ترد به الرواية ؟ ومن أمثلته أنهم أجازوا حذف (لا) النافية في جواب القسم ، كما ورد في قوله تعالى : ﴿ تَاللّٰهِ تَفْتُوْا تَذَكَّرُ

يُوسُفَ ﴾<sup>4</sup> ، ولكنهم اختلفوا في حذف (ما) النافية في نحو هذا المقام ، ومن أبى حذفها قد يتمسك بأن (لا) وضعت للدلالة على السلب وحذفها يوهم لإرادة الإثبات ، ولكنهم حذفوها في جواب القسم لكثرة استعمالها ، ولا يحق إلحاق لفظ (ما) بها، وإن كانت مرادفة لها في المعنى ، لأنها لا تشاركها في الوجه الذي اقتضى العدول بها عن الأصل ، وهو كثرة الاستعمال .

- الثاني : إذا وضعت ألفاظ للدلالة على غرض ، وانتظمت في منهج ، وسمع في أحدها حذف بعض متعلقاته ، فهل يجري الحذف في متعلقات ما يشاركه في المعنى على طريقة قياس التمثيل ؟ ويضرب محمد الخضر مثالاً عن هذا : أن العرب يحذفون صدر الصلة مع أي الموصولة ، فيقولون : زارني أيهم أفضل ، والأصل : أيهم هو الأفضل . فحذفوا الضمير

(1) ينظر: الخصائص ، ابن جني ، ج2/384

(2) ينظر: النحو الوافي ، ج2/327

(3) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 89 ، 90

(4) يوسف : 85

الذي هو صدر الصلة . وقد وقف النحاة عند هذا الموضوع موقفين مختلفين : فمنهم من استضعفوا حذف مثل هذا الضمير مع غير أي من الموصولات ، ولم يستضعفه ابن مالك <sup>1</sup> . فيرى الخضر : أن القائل بمنع القياس ناظر إلى أن حذف متعلق الكلمة، وهو صدر الصلة جرى على غير أصل ، فلا نتجاوز به حد السماع، ونلحق به ما يشارك تلك الكلمة في وجه الاستعمال؛ أما القائل بجواز الإلحاق ناظر إلى أن اتحاد الكلمتين في المعنى يجعلهما بمنزلة الكلمة الواحدة، فما يثبت لأحدهما من الأحكام صح إعطاؤه للأخرى، حيث أن الأسلوب معهما متماثل .

### ب - القياس في العوامل

إن الرفع والناصب للكلمة هو الناطق بها، وما نسميه بالعوامل<sup>2</sup> ، كالفعل والحرف إنما هو أداة يلاحظها المتكلم، وبأخذها بمنزلة الوسيلة لتلك الآثار الخاصة من رفع ونصب وجر وجزم. ويرى النحاة أن العوامل وإن تعددت فإن الصنف الأقوى من بقية الأصناف هو : الأفعال والمصادر وما يشتق منها، ولقوته في العمل صح لهم أن يسندوا إليه عمليين مختلفين ، كالفعل يرفع الفاعل وينصب المفعول ، أو ثلاثة آثار ، كالفعل يرفع الفاعل وينصب مفعولين . وقد بني على هذا : أنه متى أمكن أن يكون العامل من هذا الصنف الأقوى ، لم يعدل عنه إلى جعل العامل من صنف غيره .<sup>3</sup>

لكن محمد الخضر وبعد التحقيق يرى : أن الموازنة بين الصنف الأول إذا كان مقدرًا، وغيره إذا كان ملفوظًا به ، يرجع إلى قوة النظر في المعنى ، وسرعة انتقال الخاطر إلى المقدر، فإذا كان المدعى تقديره لا ينتقل إلى الذهن بسرعة ، أو لا يلتئم بنظم الكلام عندما تصرح به ، فالراجح نسبة العمل إلى الملفوظ به ، ولو كان من الأصناف الضعيفة .

---

(1) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز حذف العائد المرفوع بالابتداء مطلقًا، سواء أكان الموصول أيا أم غيره، وذهب البصريون إلى جواز حذف هذا العائد إذا كان الموصول أيا مطلقًا، فإن كان الموصول غير أي لم يجيزوا الحذف إلا بشرط طول الصلة، فالخلاف بين الفريقين منحصر فيما إذا لم تطل الصلة وكان الموصول غير أي، فأما الكوفيون فاستدلوا بالسماع، فمن ذلك قراءة يحيى بن يعمر: (تماما على الذي أحسن) قالوا: التقدير على الذي هو أحسن. (ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل ، ت محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، د ط ، د ت . ج 1/165)

(2) ينظر: نشأة العامل وآثاره ، اللغة والنحو ، عباس حسن ، ص : 196 وما بعدها

(3) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 96

ومثال ذلك : اختيار سيبويه أن يكون العامل في المنادى فعلا مقدرًا، ورجحه على أن يكون العامل حرف النداء ، وإن كان ملفوظًا به، حيث قال: إن العامل في المنادى فعل مضمر تقديره : أدعو .<sup>1</sup> وبالمقابل رأى المبرد خلاف ذلك ، فقال : العامل في المنادى حرف النداء نفسه ، ويرى أن : يا في ( يا عبد الله) نصبت بدلًا من الفعل المقدر في قولك : أدعو عبد الله .<sup>2</sup>

ومثال آخر يسوقه محمد الخضر في اختيار العوامل على ما يقتضيه المعنى ، ويتبادر إلى الأذهان أن قول سيبويه: إن العامل في عطف النسق هو العامل في المتبوع ، هو اختيار أقوى وأفضل من قول ابن جني: إن العامل مضمر، ويقدر من جنس العامل في المعطوف عليه .<sup>3</sup>

ويناقش الخضر في هذا القياس خلاف النحاة في نسبة العمل إلى الحرف المشترك بين الأسماء والأفعال، فيرى أن الأصل في عمله الإهمال، وبالإمكان مثلاً: أن تستدل على ضعف من يقول: إن العامل في المعطوف هو حرف العطف، لأن العاطف يتصل بالأسماء والأفعال.

وعلى هذا الأصل بني الخلاف في إن وأخواتها عندما تتصل بها (ما) الزائدة ، فقد سمع إعمال ( ليتما ) ، فاتفقوا على جواز إعمال هذا الحرف ، واختلفوا في إعمال بقية الحروف ، فمنعه سيبويه ، وأجازه الزجاج وابن السراج والكسائي<sup>4</sup> ، ومذهب سيبويه قائم على أن ليتما لم تزل على اختصاصها بالأسماء ، فساغ إعمالها ، ولا يسوغ قياس الأحرف الباقية عليها، لأن (ما) أزلت اختصاصها بالأسماء ، وهينئتها للدخول على الأفعال .<sup>5</sup>

ومن قياس العوامل التي ناقشها محمد الخضر: إلحاق صيغة بصيغة أخرى في العمل لاشتراكهما في الدلالة على معنى واحد ، فهل نلحق الثانية بالأولى ونعطيها عملها ، أو لا نملك هذا الإلحاق، ونقف دونه حتى يرد في كلام العرب ومن الأمثلة التي ساقها على ذلك:<sup>6</sup>

(1) ينظر: الكتاب ، ج2/182 ، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ج3/23 ، والأصول لابن السراج ج1/340

(2) ينظر: المقتضب ، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، ت محمد عبد الخالق عزيمة. عالم الكتب ، بيروت ، د ط ، دت ج4/202 ، وشرح الأشموني ج3/23 ، 24

(3) جاء في سر صناعة الإعراب ، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت د ط ، 2000 ، ج2/280 : قام زيد وعمرو ، أصله : قام زيد وقام عمرو ، فحذفت 'قام الثانية ، وبقيت الواو عوض منها .

(4) ينظر: شرح الأشموني ، ج1/312

(5) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 98

(6) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 99 ، 100

- صيغة ( مفعول ) تعمل في الاسم الظاهر ، نحو : محمود مُقَامُهُ ، ومرفوع ذَكَرُهُ ؛ ويوافق صيغة مفعول في الدلالة على معناها صيغة فعيل ، نحو : قَتِيلٌ وجَرِيحٌ ، وقد أبى الجمهور أن يلحقوا فعيلًا بشبيهه وهو مفعول ، فيجيزوا رفعه للظاهر ، وقالوا لا يصح رفعه للظاهر ، وقالوا: لا يصح أن يقال : مررت برجل كحيل عينه ، أو قَتِيلٌ أبوه <sup>1</sup> . وأجاز ذلك ابن عصفور ولعله استند في هذا إلى أصل القياس <sup>2</sup> .

- صيغة ( فَعِلٌ ) : نحو : حَذِرٌ ، فالجمهور يمنعون عمله عمل الصيغة المحول عنها ، وهي صيغة فاعل ، فلا ينصب المفعول به <sup>3</sup> ، وسيبويه يجيز عمله <sup>4</sup> ، ولكنه استند في مذهبه إلى شاهد على أنه من كلام العرب هو قول الشاعر <sup>5</sup> :

حَذِرٌ أَمُورًا مَا تُخَافُ وَأَمِنٌ مَّا لَيْسَ يُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

وقد طعن الجمهور في هذا البيت بأنه مصنوع ، وحكوا عن اللاحقي أنه قال : إن سيبويه

سألني عن شاهد في تعدي فَعِلٍ ، فعملت له هذا البيت .

فهذه رواية موضوعة ، ووقوع مثل هذا مستبعد . فإن سيبويه لم يكن ليحتج بشاهد لا يثق بانتسابه إلى من يحتج بقوله . وقد جاء إعمال "فعل" فيما لا سبيل إلى القدر فيه ، وهو قول زيد الخيل <sup>6</sup> :

أَتَانِي أَنَّهُمْ مَزِقُونَ عِرْضِي ... جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ لَهَا فَدِيدٌ

فأعمل "مَرِقًا" وهو "فَعِلٌ" عدل به للمبالغة عن "مازق" <sup>7</sup> .

(1) ينظر: شرح الأشموني ، ج2/231

(2) ينظر: المقرب ، على بن مؤمن بن عصفور ، ت أحمد عبد الستار الجواربي ، وعبد الله الجبوري ، ط1 ، 1972 ، د د ،

ج 1 ، ص: 128

(3) ينظر: شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج4/91 .

(4) ينظر: الكتاب ، ج1/113

(5) البيت من الكامل وهو لأبان اللاحقي ، وله رواية أخرى وهي :

حَذِرٌ أَمُورًا لَا تُضِيرُ وَأَمِنٌ مَّا لَيْسَ مَنجِيَهُ مِنَ الْأَقْدَارِ

ينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، ج3/402 ، كما ورد في شرح ابن عقيل ( ج 95/3 )

(6) ينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، إميل بديع يعقوب ، مج2/301 ، والبيت من الوافر ، كما ورد في :

شرح ابن عقيل ( ج 95/3 ) . جحاش: جمع جحش وهو ولد الأتان ، الكرملين: تثنية كرمل ، وهو ماء بطيء ، فديد: صوت

(7) ينظر: شرح التسهيل ، ابن مالك الأندلسي ، ج3/81 ، 82 ، وشرح المفصل لابن يعيش ج4/92 ، 93



المبحث الثالث : آراء محمد الخضر حسين في قياس صيغ الكلمة ومشتقاتها

### في ضوء فرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة

إن إلحاق الصيغ والمفردات غير المسموعة عن العرب بالصيغ والمفردات المسموعة منهم، ومعاملتها معاملة ما ألحقت به ، فتصبح هذه النصوص الجديدة جزءا من لغة العرب ، وهذا ما عناه سيبويه والخليل من أن ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.

وقد سلك هذا المسلك ابن جني ، وأستاذه أبو علي الفارسي ، واعتمدا عليه ، فقد روي عن أبي علي قوله : ” إذا قلت طاب الخُشْكَنان فهذا من كلام العرب لأنه بإعرابك إياه فقد أدخلته كلام العرب . “<sup>1</sup>

ولهذا النوع من الفياس اتجاهان : متطور يرى أن هذا النوع من التصرف يثري اللغة وينميها ، ويمثله أبو الحسن الأخفش الذي أجاز بناء الأمثلة على أي وزن من أوزان العربية ، وإن لم يكون موجودا في كلام العرب<sup>2</sup> ؛ واتجاه محافظ ، وهو تحري الدقة في استخدام النصوص اللغوية المحفوظة ، والإفادة منها ، وترأس هذا الاتجاه الخليل وسيبويه<sup>3</sup>.

ومحمد الخضر حسين حينما وقف على أحكام صيغ المفردات ومشتقاتها كصيغ المصادر ، والأفعال ، والمشتقات وغيرها ، فرأى فيها اختلاف آراء علماء العربية ، فيقصرها بعضهم على السماع ، ويراهم آخرون من مواطن القياس ، فرجع إلى مؤلفاتهم ، وأخذ يوجه نظره إلى الأصول التي يراعونها في أحكام السماع والقياس ، حتى ظفر بقواعد وقف على جانب منها في صريح كلامهم وفي مجادلاتهم وأساليب استدلالهم .

وفي هذا المبحث نماذج تطبيقية في قياس الصيغ ومشتقاتها يعرض فيها محمد الخضر آراء العلماء ويوازن بينها ، ويستنتج الأصول والقواعد التي يبنى عليها هذا النوع من القياس . وقد تظن مجمع اللغة العربية في القاهرة لهذا النوع من القياس اللغوي ، ونظر في كثير من القواعد والأقيسة التي صاغها النحاة ، فترخص في كثير منها، وفتح الباب واسعا أمام اللغة في استيعاب معاني التعامل مع أدوات الحضارة الحديثة ، ومستجدات العلوم والفنون .

(1) الخصائص ، ج1/358

(2) ينظر: رأي الأخفش في كتاب المنصف لابن جني ، ص : 180

(3) يؤكد سيبويه هذا بقوله: ينبغي أن تجرى هذه الحروف كما أجرت العرب وأن تعني ما عنوا بها(الكتاب ج1/ 330، 330)

## 1- القياس في المصادر:

ومما تمتاز به العربية في هذا الباب أن مصدر الفعل الواحد قد يجيء في صيغ متعددة ، وربما بلغت هذه الصيغ تسعا، كمصدر تمّ: أو عثرا كمصدر لقي. ومع هذا الاختلاف والتعدد، فقد حاولوا علماء العربية قدر جهدهم في جمع متفرقاتها تحت مقاييس من ناحية الماضي والمضارع ، ورأى محمد الخضر أنها ثلاثة أقسام<sup>1</sup>:

أ- مصادر قياسية: ترد في شكل صيغ مطردة مستمرة ، نحو: فعلة مصدرا للفعل الرباعي المجرد ، كدحرج وعريد ، ونحو: إفعال مصدرا للفعل الثلاثي المزيد بحرف : كأكرم وأخرج ، ونحو تفعيل مصدرا للفعل المضعف ، كعلم وقدم ، ونحو مفاعلة مصدرا للفعل الثلاثي المزيد ، كخاصم وصافح ، ونحو افتعال مصدرا للفعل الخماسي، كارتقى واختصم ، ونحو تفعل لما جاء على تفعل، كتكلم وتقدم ، وهكذا كل الأفعال الخماسية والسداسية مصدرا قياسية منتظمة .

ب- مصادر غير قياسية : لا يختلف في ردها إلى السماع لقلّة ورودها في كلام العرب ، كالمصدر الوارد على فَعَّال : نحو كَذَّبَ كِذَّابًا، أو الوارد على فَعَيْلَى، نحو الحثيثى للمبالغة في التحاث أو ما جاء على فَعَلَى نحو جَمَزَى، وطعن الأُخْفَش على بشار في بيتين له ، وهما:

والآن أقصر على سمية باطلاي وأشار بالوجلّى عليّ مُشِيرٌ<sup>2</sup>

على الغزلى منّي السلام فريما لهوتُ بها في ظلّ مُخضلة زهر<sup>3</sup>

وقال : لم يسمع من الوجل والغزل فعلى ، وإنما قاسها بشار ، وليس هذا مما يقاس ، إنما يعمل فيه بالسماع<sup>4</sup>.

ت- مصادر جرى الخلاف في قياسها : كطائفة من مصادر الفعل الثلاثي ، نحو: فَعَّل مصدرا للفعل المتعدي ، كشرب ، وفهم ، ونصر، ونحو فَعَّل مصدرا لفعل اللازم كفرح ، وحزن، ونحو: فُعُول مصدرا لفعل اللازم كقعد ، ووقف .

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص: 54، 55

(2) البيت من الكامل ، وله رواية أخرى ينظر ديوان بشار، ت إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 200، ص : 369

فالآن أقصر عن ستمية باطلاي وأشار بالوجلّى إليّ مُشِيرٌ

(3) البيت من الكامل ، وله رواية أخرى ، ينظر المصدر نفسه ، ص : 362

على الغزلى منّي السلام فريما لهوتُ بها في ظلّ مَرُوْمَةٍ زهرِ

(4) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص: 55

والخلاف في قياسية المصادر الثلاثية مشهور لكثرة أوزانها، فبعض النحاة أغلق باب قياسها جملة ، وقد حكى السيوطي عن بعضهم أنه قال : لا تدرك المصادر الثلاثية إلا بالسماع ، فلا يقاس على فعل ولو عدم السماع .<sup>1</sup>

وقال ابن يعيش : ” الأصل فيما كان متعديا : ( فَعَل ) بفتح وسكون، نحو: ضَرَبَ ، قَتَلَ ، وعليه مدار الباب ، وما عداه ليس بأصل لاختلافه ، وطريقه أن يحفظ حفظا .“<sup>2</sup> أما ابن مالك ، فقد ذكر أن مصادر الثلاثي المقيسة ثلاثة : فَعَلَ ، وَفَعَلَ ، وَفُعُولَ ، وذهب إلى أن ما جاء على غير هذه الأوزان الثلاثة بابه السماع .<sup>3</sup> والظاهر أن أغلب العلماء على هذا الرأي .

ويعلل محمد الخضر سبب الخلاف في قياس المصادر، أن جمهور النحاة وجدوا لكل واحد أمثلة كثيرة تجري عليه بنظام ، فذهبوا فيها مذهب القياس . ورأى آخرون أن أفعالا كثيرة مما يتحقق فيه شرط تلك المقاييس وردت مصادرهما في صيغ خارجة عن القياس ، فصرفتهم كثرة انتقاض هذه المقاييس عن الاعتداد بها، وذهبوا إلى أن مصادر الأفعال الثلاثية إنما يرجع فيها إلى السماع .<sup>4</sup>

والذين ذهبوا بالمصادر مذهب القياس انقسموا إلى فريقين :

- فريق يجعلها مقاييس لمصادر الأفعال التي لم تسمع لها مصادر، أما ما سمع له مصدر مخالف للقياس فلا يصاغ له مصدر على مقتضى القياس .<sup>5</sup> ووجهة نظره أن القياس في اللغة أمر دعت إليه الحاجة ، فيؤخذ به على مقدارها ، والأفعال التي سمعت لها مصادر لا حاجة بها إلى القياس ، قال أبو علي الفارسي : ” فإذا ورد السماع بشيء لم يبق غرض مطلوب ، وعدل عن القياس بالسماع .“<sup>6</sup>

(1) ينظر : همع الهوامع ، السيوطي ، ج3/322

(2) شرح المفصل ، ابن يعيش ، ج6/47

(3) ينظر : شرح التسهيل ، ابن مالك الأندلسي ، ج3/469

(4) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 55

(5) وهذا مذهب سيبويه والأخفش ، ينظر الكتاب ، ج4/42

(6) المنصف ، ابن جني ، ج1/279

والفريق الثاني أفسح طريق القياس حتى للأفعال التي سمعت لها مصادر مخالفة له ، فيكون للفعل الواحد مصدران : مصدر بطريق السماع ، ومصدر بطريق القياس . ووجهة نظره أن الأفعال التي من شأنها أن تصاغ في أوزان خاصة ، فقد استحققت أن تكون لها مصادر على هذه الأوزان بحكم القياس ، وإنّ ورود مصدر الفعل من طريق السماع على غير قياس ، لا يسلب وصف العربية الصحيحة عن مصدره الذي يصاغ على مقتضى القياس . لقد كثرت مصادر الثلاثي كثرة تعاصت عن الضبط والتحديد، وقد جاءت على أوزان شتى مع التفاوت بينها في الكثرة والقلّة والشذوذ ، مما أدى إلى اختلاف الصرفيين في القياسية والسماعية.<sup>1</sup>

وبعامة يمكن القول أن جمهور الصرفيين جعلوا كثرة استعمال أي مصدر لأي فعل مصححة للقياس عليه ، ولا يراد بالقياس هنا معناه المتبادر من لفظه كما هو الحال في مصدر غير الثلاثي ، وإنما المراد به أنه إذا ورد شيء ، ولم يعلم كيف تكلموا بمصدره فإنك تقيسه على هذا ، لا أنك تقيس مع وجود السماع : قال ذلك سيبويه والأخفش.<sup>2</sup>

وقد وضع علماء اللغة ضوابط غالبية غير مطردة لأوزان مصادر الأفعال الثلاثية المجردة، ولا يقاس على هذه الأوزان إلا عند عدم وجود المصدر المسموع ، غير أن الفراء يجيز القياس وإن وجد مصدر مسموع .

ومن هذه الضوابط التقريبية التي جمعها العلماء .<sup>3</sup>

- فالغالب أن الفعل الدال على حرفة أو شبهها أن يكون مصدره على وزن فعالة : كزراعة وصناعة وتجارة وصياغة وحياسة، وسياسة وإمارة وزعامة ووزارة وسفارة ...
- والغالب في الفعل الدال على امتناع أن يكون مصدره على وزن فعال كإباء ونفار

(1) ينظر: تصريف الأسماء ، محمد الطنطاوي ، مطبعة وادي الملوك ، مصر ، ط 5 ، 1955 ، ص : 49

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 50

(3) ينظر: هذه الضوابط :

- شرح المفصل ، ابن يعيش ، ص: 46

- النحو الوافي ، عباس حسن، ج3 ، ص : 193 وما بعدها

- نحو اللغة العربية ، أسعد النادري ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط2 ، 1997 ، ص : 112 وما بعدها

- المستقصى في علم التصريف ، عبد اللطيف محمد الخطيب ، دار العروبة الكويت ط 1 ، 2003 ص: 389

- أسس علم الصرف ، رجب عبد الجواد إبراهيم ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، ط 1 ، 2008 ، ص: 131

- والغالب في الفعل الدال على اضطراب وتثقل وتقلب أن يكون مصدره على فعالن ك غليان وفوران وطيران وطوفان وجولان ...
  - والغالب في الفعل الدال على داء أن يكون مصدره على وزن فعال ك سعال وصداع وزكام ورعاف ودوار ...
  - والغالب في الفعل الدال على صوت أن يكون مصدره على وزن فعال أو فعيل: ك صراخ وعواء ونباح ورغاء ، وصريخ وزئير وسعير وصهيل ...
  - والغالب في الفعل الدال على لون أن يكون مصدره على وزن فعلة مثل: حمرة و خضرة وصفرة وزرقة ، وشذ عن ذلك بياض وسواد .
  - فإن كان الفعل الثلاثي غير دال على معنى من المعاني السابقة فضوابط مصدره كما يلي :
  - إن كان متعديا ، فالغالب أن يكون مصدره على وزن فَعَلَ ، من أي باب كان ك : أَخَذَ ، وَرَدَّ ، وَكَسَرَ ، وَرَمَى ، وَشَيَّ ، وَفَتَحَ ، وَمَنَحَ ، وَدَرَأَ ، وَفَهَمَ ، وَأَمَّنَ ، ...
  - وإن كان لازما من باب فَعَلَ ، فالغالب أن يكون مصدره على وزن فُعُول : ك : دخول ، وخروج ، وجلوس ، ووقوف ، وهدوء ، وخضوع ، ووقوع ...
  - وإن كان لازما من باب فَعَلَ فالغالب أن يكون مصدره على وزن فَعَلَ ك : فرح ، وضجر ، وعطش ، وحرور ، وجوى ...
  - وإن كان لازما من باب فَعَلَ فالغالب أن يكون مصدره على وزن فُعُولَة أو فَعَالَة ك: مروءة ، صعوبة ، وسهولة ، وكرامة ، وسلامة ، وشجاعة ...
  - وقد يكون للفعل أكثر من مصدر ، حيث أورد السيوطي للفعل لقي عشرة مصادر ، فنقول : لقيت فلانا لِقَاءً ، وَلِقَاءَةً ، وَلِقَى ، وَلِقِيًا ، وَلِقِيًا ، وَلِقِيًا ، وَلِقِيَةً ، وَلِقِيَانًا ، وَلِقِيَانًا ، وَلِقِيَانَةً <sup>1</sup> .
- ويؤكد عباس حسن على أن الأساس الأول في معرفة مصادر الثلاثي وإدراك صيغها المختلفة إنما هو الاطلاع على النصوص اللغوية الفصيحة وكثرة قراءتها، حتى يستطيع القارئ بالدربة والمرانة أن يهتدي إلى المصدر السماعي الصحيح الذي يريد الاهتداء إليه ، أما الأوزان

(1) ينظر: المزهري ، السيوطي ، ج2 ، ص : 83

والصيغ السابقة فضوابط أغلبية صحيحة تفيد كثيرا في الوصول إلى المصدر القياسي ، فيكتفي به من شاء ، ولكن الاطلاع والقراءة أقوى إفادة وأهدى دليلا .<sup>1</sup>

وفي العصر الحديث وبسبب كثرة الحرف وتطور العلوم خاصة الطبيعية والطبية والفيزيائية والكميائية ، رأى مجمع القاهرة ضرورة إضافة مصادر قياسية أخرى تلبى حاجة هذه العلوم من ألفاظ جديدة كأسماء الحرف وأسماء الأمراض والمستحضرات، وحالات خاصة ، وغيرها ، ولهذا الغرض قرر قياسية بعض المصادر ، ومن أبرزها :

- ”يصاغ للدلالة على الحرفة أو شبهها من أي باب من أبواب الثلاثي مصدر على وزن فعالة بالكسرة“<sup>2</sup>، مثل : طباعة ، صحافة ، نجارة ، حدادة ، صياغة ، صباغة ، وزارة ، ولاية ...
- ” يقاس المصدر على وزن فعَلان لفعل اللازم مفتوح العين مفتوح العين إذا دل على تقلب واضطراب“<sup>3</sup>، مثل : دوران ، خفقان ، جولان ، سيلان ، موجان ...
- ” يقاس من فعل اللازم المفتوح العين مصدر على وزن فعَال للدلالة على المرض.“<sup>4</sup> مثل : سعال وزكام ، وكباد ، نكاف ، فيال ...

وقد جرى المجمع في إضافة هذه المصادر القياسية رغبة في سد نقص العربية في مواجهة معاني العلوم الحديثة ، واستنادا إلى آراء الكثير من العلماء القدماء الذين أباحوا هذا القياس أمثال : سيبويه والأخفش والفراء والرضي وابن مالك ومن تابعوه .

## 2- القياس في الأفعال :

### أ- القياس في الأفعال الثلاثية :

والمراد بالقياس في الأفعال هو أن تستدل بالماضي على المضارع، أو بالمضارع على ماضيه ، فيراه محمد الخضر يقوم على التلازم بين وزني الماضي والمضارع ، فإن كان بين الوزنين تلازم ولو على وجه الأغلبية الكافية لتقرير القواعد صح القياس في ذلك ، ويمثل له بالأفعال الآتية :<sup>5</sup>

(1) ينظر: النحو الوافي ، عباس حسن ، ج3 ، ص : 193

(2) مجموعة القرارات العلمية ، ص : 113

(3) المصدر نفسه ، ص : 117

(4) المصدر نفسه ، ص : 118

(5) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 58 ، 59

- **فَعِلْ بِكسر العين** : غير حلقي العين أو اللام ، كعلم وفهم ، فالتلازم بين الماضي ومضارعه على الوجهين ، فمضارعه لا يأتي إلا على وزن يفعل ، ويفعل متى كان غير حلقي العين واللام لا يكون ماضيه إلا على وزن فَعِلْ ، فإذا سمعتم ينطقون بهذا المضارع ، ولم تسمعهم كيف نطقوا بفعله الماضي ، فلك أن تقيسه على أمثاله وتصوغه على مثال: حَذِرَ يَحْذَرُ .

- **فَعُلْ بضم العين** : فإن اللزوم فيه من ناحية الماضي فقط ، فإن مضارعه لا يأتي إلا على وزن يفعل : فصح لك الاستدلال بالماضي على المضارع ، فإذا سمعتم ينطقون بفعل ماض من باب فَعُلْ ، ولم تسمعهم ينطقون بمضارعه ، فلك أن تقيسه على أمثاله ، وتصوغه على مثال: سَهَّلَ يَسْهِّلُ ، ولا يصح له الاستدلال بالمضارع على الماضي ، لأن وزن يفعل لا يختص بالماضي المضموم العين ، بل يأتي مضارعا لَفَعْلَ مفتوح العين نحو: نَصَرَ يَنْصُرُ ، وَكَتَبَ يَكْتُبُ .

- **فَعَلْ بفتح العين** : فيأتي مضارعه على وزن يفعل تارة نحو نَصَرَ يَنْصُرُ ، ويأتي في وزن يفعل تارة أخرى نحو عدَلْ يَعدِلُ ، أمثلة كل من هذين الوزنين كثيرة ، ومقتضى اختلاف حال المضارع الآتي ماضيه من باب فَعَلْ أن لا يكون الماضي دليلا على مضارعه ، بل إذا ورد ماض من فعل توقفنا على صوغ مضارعه على السماع .

وقد حاول بعض العلماء أن يضبطوا مضارع هذا الفعل ، فيصرحوا بأنه: إذا لم يسمع لفعل جاء على وزن «فعل» فعل مضارع ، بحيث لم يدر كيف نطق به العرب ، فللمتكلم الخيار في أن يصوغه مضموم العين أو مكسورها إلا أن يكون حلقي العين أو اللام فيتعين فتحها <sup>1</sup> .

ويستشهد محمد الخضر على ذلك بقول صاحب المصباح ، وهو يتكلم على تصريح «فعل» : أما المضارع إن سمع فيه الضم أو الكسر فذاك ، وإن لم يسمع في المضارع بناء فإن شئت ضمنت وإن شئت كسرت إلا الحلقي العين أو اللام ، فالفتح للتخفيف وإلحاق بالأغلب .

وتعدى بعض النحاة وهو أبو زيد ، فقال كلاهما (الضم والكسر) قياس ، وليس أحدهما أولى به من الآخر إلا أنه ربما يكثر أحدهما في عادة ألفاظ الناس حتى يطرح الآخر ، فإن عرف الاستعمال فذاك ، وإلا استعمل معا وليس على المستعمل شيء <sup>2</sup> .

(1) مثل : فتح يفتح ، قرأ يقرأ ، نهض ينهض ، شرع يشرع ، فرغ يفرغ ...

(2) ينظر: شرح المفصل ، ج 4/426 ، والوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة ، محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي

القاهرة ، ط1 ، 1992 ، ص : 172

وقيل إن الأصل في مضارع المتعدي الكسر، نحو : يضرب ، وإن الأصل في مضارع غير المتعدي الضم ، نحو : سكت يسكت ، قعد يقعد ، يقال : هذا مقتضى القياس.<sup>1</sup>

### ب- القياس في الأفعال غير الثلاثية :

الفعل غير الثلاثي منه الرباعي والخماسي والسداسي ، وله أوزان عديدة منها المجردة والمزيدة والملحقة ، فإن هذه الأفعال كل من فعلها الماضي وفعلها المضارع لا يأتي إلا على وجه واحد ، فلك أن تستدل بأحدهما على الآخر، فيغنيك الماضي عن سماع المضارع ، والمضارع عن سماع الماضي ، نحو : أكرم يكرم: انتصر، اصطفى ، تحدث ، استقبل احرنجم فبقواعد مطردة ميسرة نقول : يكرم، ينتصر، يصطفى، يتحدث ، يستقبل ، يحرنجم .

أما زيادة الحروف على الفعل المجرد فالغالب فيها يخضع للسمع تعرف صيغته من كلام العرب ، وقد أورد محمد الخضر أربع صيغ مما اختلف في قياسيتها ، وهي : أفعل ، وفعل ، وانفعل ، وتفعل ، نحلل أوضاعها وشروطها كالاتي :

أ- **صيغة أفعل** : للهمزة المزيدة على الثلاثي في أوله عدة معان ، وأهمها تعدية الفعل اللازم ، أي أنها تحول فاعله مفعولا مع بقاء أصل الحدث منسوبا إليه . وقد اختلف العلماء في القياس عليها ، وسبب اختلافهم يعود إلى نظرتهم لكلام العرب ومقدار دخول الهمزة على الفعل اللازم أو المتعدي من حيث الكثرة والقلة ، وقد قسمهم محمد الخضر إلى أربعة آراء :<sup>2</sup>

- **الأول** : يعتبر أن باب أفعل كله سماعي<sup>3</sup> ، فقد وجد في كلام العرب أفعالا كثيرة لم يدخلوا عليها همزة النقل ، نحو ظرف، وضرب، ومدح ، فلم يقولوا : أظرفه ، ولا أضرب زيد عمرا، أو أمدحه فلانا ، فهذا دليل على أنهم لم يقصدوا لجعله قياسا مطردا.

- **الثاني** :<sup>4</sup> يرى أن دخول الهمزة على اللازم ليتعدى إلى مفعول واحد قياسيا، نحو جلس وأجلسته، فإن كان في أصله متعديا إلى واحد ، فدخول الهمزة عليه سماعي، نحو : لبس الثوب

(1) ينظر: شرح المفصل ، ج 4/426

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 60 ، 61

(3) وهذا الرأي ينسب إلى المبرد ، ينظر أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، محمد إبراهيم البنا ، دار البيان العربي، جدة ،

دط ، دت ، ص: 344

(4) وهذا الرأي ينسب إلى سيبويه ، ينظر: الكتاب ، ج 4/55 .



وأبسته إياه ، وعلّة ذلك أن استعمال الهمزة لتعدية اللازم بالغ في الكثرة الكافية لإجراء القياس ، وأن كثرة دخولها على المتعدي غير كافية لإجراء القياس .

- **الثالث** : يرى دخولها على اللازم أو المتعدي مقبول في القياس<sup>1</sup> ، وقد رأى هذا المذهب أن الهمزة تدخل على اللازم والمتعدي بكثرة وهذه الكثرة المتحققة في النوعين تكفي لإباحة القياس على السواء ، كما أجاز الأخفش دخولها على الفعل المتعدي لمفعولين ، فألحق ظن وأخواتها بأعلم وأرى ، لتشابههما في العمل والدلالة القلبية .

- **الرابع** : يرى هذا المذهب<sup>2</sup> : أن كل فعل يكتسب منه الفاعل صفة في نفسه لم تكن فيه قبل الفعل ، نحو قام وقعد وجرى وفهم ، صح لك أن تقول فيه : أفعلته ، فإذا قلت : أقمته أو أقعدته أو أفهمته ، فمعناه : جعلته على صفة القيام أو القعود أو الفهم ، ولا تقول أمدحته زيدا أو أشتمته إياه ، لأن العامل في هذين الفعلين لم يصر منهما على هيئة لم يكن عليها ، ولم يحصل له في ذاته وصف باق .

ولم يجد مجمع القاهرة أقيس ولا أخصر من التعدية بالهمزة ، وذلك من أجل تأدية أغراض الناطقين بالعربية ، وبخاصة أصحاب العلوم والصناعات ، ورأى أنه : لا يغني الواضع لمصطلحات العلوم أكثر من التعدية لمفعول واحد ، فاكتفى بذلك ، وقد احتج لقياسيتها من أقوال جمهور النحاة كسيبويه ، وأبي عمرو ، والأخفش والفراسي ، وابن هشام . وقد

أصدر قراره الآتي : يرى المجمع أن تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة قياسية<sup>3</sup> .

**ب- صيغة فعل** : سمع تضعيف عين الثلاثي في الفعل اللازم ليتعدى لواحد ، نحو حسن

وقبح وجدّد ، وفي الفعل المتعدي إلى واحد يتعدى إلى مفعولين ، نحو بلغ وركب وملّك .

وقد اختلف العلماء في إجراء هذه الصيغة مجرى القياس ، فرأى بعضهم أن تضعيف الفعل

ورد بكثرة تقتضي فتح باب القياس عليه .

ونظر آخرون في كلام العرب فوجدوهم يعدون الأفعال بثلاث طرق :

- بهمزة النقل ، نحو : أضحكه وأضجره وأظهره وأزهقه وأرشده وأصلحه وأشبعه ، وأغضبه ...

(1) وهذا الرأي ينسب إلى الأخفش والفراسي ، ينظر أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي ، محمد إبراهيم البنا ، ص : 344

(2) وهو رأي السهيلي ، ينظر : نفسه ، ص : 344 .

(3) ينظر : الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها ، أحمد الاسكندري ، مجلة مجمع القاهرة ع 1 ، ص : 230

- ويعدون أفعالا أخرى بالتضعيف ، نحو: شرفه وقدّسه ونظّفه وحلّمه .  
 - ويجمعون في أفعال أخرى بين همزة النقل والتضعيف، نحو: ذكّره وأذكّره ، وضيقّه وأضاقه ، وطيبّه وأطابه ، وبعدّه أبعدّه ، وفسدّه وأفسده ، وجوّعه وأجاعه .

فقالوا يؤخذ في كل فعل بما ورد عن العرب بالوجه أو بالوجهين معا ، وليس لك أن تقول : ظرفته ، أي : جعلته ظريفا كما يساغ لك أن تقول : حلّمته جعلته حلّيما ، ولا ضخّمته أي : جعلته ضخما كما ساغ أن تقول فخمته ، عظّمته .

وفي العصر الحديث اعترض بعض النقاد على ما تجري به الألسن والأقلام من قولنا : خدّر وشخّص وجسّم ... إلخ بحجة أن تعديّة الفعل اللازم بالتضعيف أو دلالته على التكاثير والمبالغة سماعية . وقد تبين للمجمع اللغوي أن الحاجة إلى هذه المعاني شديدة ، ومن ثم قرر قياسية فعّل للتكاثير والمبالغة ، ثم أضاف إليها عدة معان منها التعديّة والنسبة .<sup>1</sup> وقد جاء قراره كالآتي : ” لما كان نقل الثلاثي إلى صيغة فعّل يفيد التعديّة أو التكاثير أو النسبة أو السلب أو اتخاذ الفعل من الاسم ، يرى المجمع أنه يجوز استعمال هذه الصيغة ليؤدي الفعل أحد هذه المعاني عندما تدعو الحاجة إلى تأديته وإن لم ينص على هذه الصيغة .“<sup>2</sup>

**ت- صيغة انفعال** : اختلف علماء العربية في إعطاء حكم القياس لـ انفعال الآتي مطاوعا لفعّل الثلاثي ، فقد عده بعضهم من قبيل ما يسمع ولا يقاس عليه .<sup>3</sup>

واتجه به آخرون نحو ما يقاس عليه ، فنظروا إلى كثرة ما ورد منه في الكلام الفصيح ، فقالوا : إن الباب في مطاوع فعل هو : انفعال . واشتروا في قبوله هذه الصيغة شرطين :

- أحدهما : أن يكون الفعل ثلاثيا متعديا دالا على معالجة حسية ، نحو: قطعته فانقطع ، فتحته فانفتح ، وقسته فانقاس ، والمعالجة الحسية المقصود بها ظهور الأثر في العين ، كالكسر والقطع وال جذب ، فلا يقال : إذا علمته فانعلم ، ولا عدّمته فانعدم .  
 - وثانيهما : أن لا تكون فاء الفعل واوا أو لاما أو نونا أو ميما أو راء ( جمعت في : ولنمر ) ، فالقياس فيها ( افتعل ) ، فيقال فيها على التوالي : وصلته فاتصل ، ولأتمته فالتأم ، ومحوته

(1) ينظر: القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز ، ص : 189 ، 190

(2) مجموعة القرارات العلمية ، ص : 94

(3) ينظر: شرح الشافية ، الرضي ، ج1/261

فأمحى ، ونفيتها فاننقى ، ورميته فارتمى .<sup>1</sup>

ومحمد الخضر يعد الفعل إذا خالف هذه الشروط ليس من باب القياس ، كالمطاوعة من باب الأفعال الرباعية ، نحو أخرجته فانخرج ، وأصلحته فانصلح ، ولا الأفعال الثلاثية التي لا علاج فيها ولا تأثير ، نحو فقدته ، أو وجدته ، أو علمته ، لأنه ليس في عدم وجودك للشيء أو حصوله بين يديك ، أو تقرر صورته في ذهنك علاج منك حتى يصح لك أن تأتي له بالمطاوع الذي هو بمعنى قبوله للفعل .<sup>2</sup>

ومن الملحوظ حديثا كثرة أعمال العلوم والفنون والصناعات التي تقتضي إحداث أثر من شيء في شيء آخر ، وقبول هذا الآخر أثر الأول وتأثره به ، وهذا ما يعرف بالمطاوعة أي قبول أثر الفعل المتعدي ، والتعبير عن هذا المعنى يكون بأفعال وصفات .

ونرى المعاجم تذكر بعض أفعال المطاوعة وتهمل بعضها ، والنحاة كما رأينا مختلفون في اشتقاق الفعل المطاوع ، فبعضهم يمنع القياس عليه ، وبعضهم يجيزه بدون شرط ، وبعضهم يجيزه في بعضها بشروط .

وأمام هذه الحاجة الملحة رأى المجمع أن يحقق مطالب العلوم والفنون والصناعات بتيسير السبل لصياغة هذا النوع من الأفعال والاشتقاق منها ، وعليه فقد رجح قياسية المطاوعة في الأفعال : فعل الثلاثي ، ومطاوع فعّل بالتشديد ، ومطاوع فاعل ، ومطاوع فععل .

وقد أصدر في مطاوع فعل الثلاثي قراره الآتي : ” كل فعل ثلاثي متعد دال على معالجة حسية فمطاوعه القياسي انفعال ، ما لم تكن فاء الفعل واوا أو لاما أو نونا ، أو راء ، ويجمعها قولك : ولنمر ، فالقياس فيه افتعل .“<sup>3</sup>

والمجمع لم يعبأ بالقليل الوارد من انفعال مطاوعا لأفعل ، واعتبره شاذا ، وتلافى تخلف الثلاثي ذي العلاج عن انفعال إلى افتعل ، إذا كانت فاءه من حروف ( ولنمر ) ، فاشتراط في قراره هذا الشرط ، فأصبح القرار لا غبار عليه مطردا فيما أريد به .<sup>4</sup>

(1) ينظر: القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز ، ص : 188

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 62، 63

(3) مجموعة القرارات العلمية ، ص : 101

(4) ينظر: الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها ، أحمد الاسكندري ، مجلة مجمع القاهرة ع 1 ، ص : 223

ج- صيغة افتعل : بزيادة الهمزة والتاء ، وهذا الوزن يأتي مرادفا لمعنى فعله الثلاثي اللازم أو المتعدي : نحو : رقي وارنقى ، وعدا عليه واعتدى ، وخلصه واخنتسه ، وصاده واصطاده .. وهذا النوع من الاشتقاق سماعي لا خلاف فيه بين العلماء ، فليس لك أن تأتي بفعل ثلاثي لازم أو متعد وتصوغ منه فعلا في وزن افتعل موافقا له في لزومه أو تعديه . ومن أجل هذا يرى الخضر أن احتار بمعنى حار ، واقتطف بمعنى قطف خطأ ، لأن هذين الفعلين المزيدين لم يردا في كلام العربي الفصيح .<sup>1</sup>

وقد يأتي وزن افتعل مطاوعا لفعل ثلاثي متعد ، نحو ، جمع القوم فاجتمعوا ، وشوى اللحم فاشتوى : وهزّ الشجرة فاهتزت ، ورد الشيء فارتد ، وزاده فازداد ، ورفعته فارتفع أو مطاوعا لفعل رباعي ، نحو : أنهضته فأنهض ، وهذا الاشتقاق على كثرة سماعه لم يقبل علماء العربية قياسه ، بل أوقفوه عند حد السماع ، وعلى هذا لم يجوزوا لنا أن نقول : غرسته فاغترس ، ولا مسحته فامتسح ، كما لا يصوغ لنا أن نقول : أفسدته فافسد ، ولا أجلسه فاجلس .<sup>2</sup>

### 3- القياس في اسم الفاعل والصفة المشبهة :

يتشابه اسم الفاعل والصفة المشبهة بأن كل منهما يدل على ذات وصفة قائمة بها ، ويختلفان في أن اسم الفاعل يدل على حدوث تلك الصفة وتجدها ، والصفة المشبهة تدل على ثبوتها واستمرارها .

فالأصل فيما يقصد منه الحدوث ، أن يأتي قياسا على وزن فاعل من الثلاثي ، نحو : كاتب ، جالس ، ومن غير الثلاثي يفتح بميم مضمومة ويكسر ما قبل آخره ، نحو : مكرم ، ومخترع ، ومستكشف .

والأصل فيما يدل على الثبوت : أن يجيء على نحو : فَعَل كضخم ، وفَعَل كحسن ، وفَعِل كفَرِح ، وأفَعَل كأبيض ، وفَعِيل كجَمِيل : وفَعْلان كعَجْلان ، ولذلك يدعى ما يجيء على هذه الأوزان بالصفة المشبهة .<sup>3</sup>

ويرى محمد الخضر أن من سعة العربية : أنك إذا أردت من الصفة المشبهة حدوث

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 64

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 65

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 65

الوصف ، حولتها إلى صفة فاعل ، فتقول في نحو : حسن وعفيف وشريف وميت وضيق ومريض وجواد : حاسن ، وعاف ، وشارف ، ومائت ، وضائق ، ومارض ، وجائد، وتقول هذا قياس لا تنقيد فيه بسماع .<sup>1</sup>

وأوزان الصفة المشبهة كلها سماعية ماعدا فعيل ، فليس لك أن تسوغ وصفا على نحو فَعَل أو فَعَلَ أو فَعَلان أو أفعل دون أن ينطق به العرب .

أما فعيل ، فذهب محمد الخضر إلى صحة القياس عليه ، لكثرة ما ورد فيه من الألفاظ ، واشترط فيه أن يتقيد بالمعاني التي يراد منها الثبوت ، ولم ندر كيف تكلم فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها ، وبهذا المذهب تستوفي الأفعال صفاتها المشبهة .<sup>2</sup>

#### 4 - القياس في صيغ المبالغة :

وهذه الصيغ هي صفات تفيد التكثير في حدث اسم الفاعل ، وليست على صيغته ، فقولك : ( جاهل ) يحتمل الوصف بقلة الجهل أو كثرتة، فأما جهول فالمراد به الوصف بكثرة الجهل، وكذلك الفرق بين عالم وعلام ، وكار ومكر ، وصادق وصدیق .<sup>3</sup>

ويرى محمد الخضر أن هذه الأوزان الخمسة المسماة بأمتثلة المبالغة : فَعَال ، ومِفْعَال ، وفَعُول ، وفَعِيل ، وفَعِل قد قامت مقام اسم الفاعل ، ودلت على التكثير، نحو: نظار، ومِنْحَار، وصَبُور، وعَلِيم ، وحَذِر. وقد اختلف علماء العربية في درسها ، فمنهم من يذكرها، ويضرب لها الأمثال، ويبسط أو يوجز في الخلاف الجاري في إعمالها عمل اسم الفاعل، ولا يأتي على ناحية القياس في اشتقاقها بعبارة صريحة، ومنهم من يصرح بصحة القياس خاصة في بناء فَعَال .<sup>4</sup>

ومن صيغ المبالغة التي وردت بكثرة وصاغ العرب فيها ألفاظا كثيرة ، والتي من المرجح القياس عليهما صيغتا فَعَال وفَعِيل. وقد خصص لهما الشيخ الخضر جانبا من البحث والدراسة في كتب الصرف واللغة لإثبات إمكانية القياس عليهما . وفيما يلي نستعرض رأي الشيخ فيما وصل إليه ، ثم نبرز موقف مجمع القاهرة من هذا القياس .

(1) ينظر: المصدر السابق ، ص : 65

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 65 ، 66

(3) ينظر: تصريف الأسماء والأفعال ، فخر الدين قباوة ، ص : 153

(4) ينظر: المصدر السابق ، ص : 66

أ- القياس على فعّال : وقد اتجه محمد الخضر في بحثه عن أمر القياس فيها من طريقين : طريق الرجوع إلى كتب الصرف للوقوف على عبارة تدل على صحة إجراء هذه الصيغة مجرى ما يقاس عليه ، وطريق الرجوع إلى كتب اللغة، للوثوق من أن الألفاظ الواردة من هذا الوزن باللغة في الكثرة إلى حد يكتفى به في فتح باب القياس .

وحيثما رجع محمد الخضر إلى كتب الصرف وجد كثيرا منها لا يتعرض لصيغة فعّال من حيث السماع أو القياس : ويكتفي بأنها صيغة محولة عن اسم الفاعل للدلالة على التكثير.<sup>1</sup> ووجد طائفة يتعرضون لمجيء فعّال ومفعّال وفِعُول بدلا من اسم الفاعل ويصفونه بالكثرة : كقول الأشموني : " كثيرا ما يحوّل اسم الفاعل إلى هذه الأمثلة لصد المبالغة والتكثير."<sup>2</sup> ووجد محمد الخضر طائفة ثالثة تصرح بأن الصيغ الخمس، فعّالا، ومفعّالا ، وفِعُولا، وفِعِيلًا، وفِعِيلًا مأخوذة من فعل متعدّد قياسية، وقد قال الدنوشري<sup>3</sup>: "مذهب البصريين منقاسة في كل فعل متعدّد ثلاثي، نحو ضرب ، تقول : ضَرَبَ ومِضْرَبَ وضُرُوبَ وضَرِيبَ وضَرَبَ."<sup>4</sup> وهذا النص يدل على أن صوغ فعّال من الفعل المتعدي قياسي كسائر أبنية المبالغة .

والخضر هداه البحث إلى طائفة من علماء الصرف ، تذكر صيغة فعّال بوجه خاص وتجعلها أصلا مطردا ، ولم تخص هذه الأصالة والاطراد بالفعل المتعدي ، وقد أورد من كتاب (روح الشروح على المقصود)<sup>5</sup> قول : ووزن فعّال - بالفتح - أصل مطرد ، لذا يثنى ويجمع ، ويذكر ويؤنث على القياس المشهور . ويستنتج من ظاهر هذه العبارة : أن فعّالا مطرد في اللزوم اطراده في المتعدي .<sup>6</sup>

(1) ينظر : الكتاب لسبويه ، ج1 / 110 ، شرح المفصل لابن يعيش ، ج4 / 88 ، وهمع الهوامع للسيوطي ج7/3

(2) شرح الأشموني لألفية ابن مالك ج2/219

(3) هو عبّد الله بن عبد الرحمن بن علي الدنوشريّ الشافعيّ: فقيه مصري، عارف باللغة والنحو. (ت 1025 هـ - 1616م)

له " حاشية على شرح التوضيح للشيخ خالد. ( ينظر : الأعلام للزركلي/4/ 97 )

(4) دراسات في اللغة ، ص : 83

(5) ل محمد بن مصطفى السيروي عيسى أفندي الأكرماني ، المتوفي حوالي : 1008 هـ

(6) ينظر: المصدر السابق ، ص : 84

وبعد أن أثبت الخضر صحة قياس هذه الصيغة في اللازم والمتعدي من كتب علماء الصرف ، اتجه إلى كتب اللغة<sup>1</sup> ، ليقف على كثرة صوغها من الفعل اللازم ، فوجد العرب قد صاغوا من الفعل اللازم ألفاظا كثيرة في وزن فعّال ، وقد أحصى منها حوالي تسعين كلمة منها : الأَطَّاط ، الأَقَّاك ، الأَوَّاب ، البَخَّال ، البَرَّاق ، البَسَّام ، البَطَّال ، ...<sup>2</sup>

وبهذا المنهج العلمي المبني على تأصيل القواعد من مصادرها الصحيحة ، وإثبات انتشارها وتداولها في كتب اللغة أثبت محمد الخضر صحة القياس على وزن فعّال واطراد صوغه من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي معا .

نظر المجمع إلى بحث محمد الخضر ، ووافق على النتيجة التي توصل إليها ، وأصدر قراره الآتي : ” يصاغ فعّال للمبالغة من الفعل الثلاثي المتعدي واللازم . “<sup>3</sup>

وباعتماد المجمع المنهج الإحصائي أثبت الكثرة والشيوخ لهذه الصيغة ، وقد وسع صياغتها من الفعل الثلاثي اللازم والمتعدي ، مما يحقق إثراء اللغة وتوسيعها .

**ب- قياس فعّيل :** ومما يستعمل للمبالغة فعّيل - بكسر الفاء وتشديد العين - نحو : خَرَّيج : قَدَّيس ، سَكَّير ، صَدِّيق ، فِسِّيق ، ظَلِّيم ، شَرِّيب ، صِرِّيع ، ضِلِّيل وغيرها . وقد صاغ فيها العرب ألفاظا كثيرة تؤهلها للقياس عليها .

لكن محمد الخضر يرى أن علماء العربية يقفون بها عند حد السماع ، ويستدل بابن دريد الذي سرد لهذا الوزن أمثلة كثيرة في « الجمهرة » ، ثم قال : ” اعلم أنه ليس لمولّد أن يبيّن فعّيلا إلا ما تكلمت به العرب ، ولو أجز ذلك لقلب أكثر الكلام ، فلا تقبلنّ ما جاء على فعّيل مما لم تسمعه من الثقات إلا أن يجيء به شعر فصيح . “<sup>4</sup>

فعلى الرغم من أن معظم القدماء يقولون عن هذه الصيغة أنها سماعية ، وعلى الرغم من إلحاح ابن دريد على سماعيتها، ونهيه في الجمهرة عن صياغة كلمات جديدة على هذه الصورة،

- (1) لسان العرب ، القاموس المحيط للفيروز أبادي ، تاج العروس للزبيدي ، أساس البلاغة للزمخشري ، والمصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي ، أحمد بن محمد بن علي الفيومي ، ت عبد العظيم الشناوي ، دار المعارف ، مصر ، ط2
- (2) ينظر : دراسات في اللغة ، ص : 84 وما بعدها
- (3) مجموعة القرارات العلمية ، ص : 49
- (4) الجمهرة في اللغة ، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدی ، ت رمزي منير بعلبكي ، دار العلم للملايين بيروت ، ط1 ، 1987 ، ج2/1192

لكن مجمع القاهرة نظر ، فرأى الكثير من أبناء العرب في العصر الحديث يأمنون إلى هذه الصيغة ، فقرر قياستها على أساس قول ابن قتيبة في أدب الكاتب : إن هذه الصيغة كثيرة ، وعلى أساس ما أدى إليه الإحصاء من وجود أكثر من سبعين مثلاً رويت عن العرب.<sup>1</sup>

فقد أحصى إبراهيم أنيس من لسان العرب والقاموس المحيط فقط واحداً وسبعين وصفاً جاء على وزن فَعِيل<sup>2</sup> ، وقرر أن صيغة فَعِيل (بفتح الفاء) سامية في الأصل ، وأنها انحدرت إلى اللغات السامية المتفرعة عن الأم ، غير أنها تطورت في اللغة العربية فكسرت الفاء فيها.<sup>3</sup>

واعتماداً على مبدأ الإحصاء الذي أثبت شيوع هذه الظاهرة اللغوية والاستثناس الذي يضمن قبولها وتداولها أصدر المجمع القرار الآتي : ” في اللغة ألفاظ على صيغة فَعِيل - بكسر الفاء وتشديد العين - من مصدر الفعل الثلاثي اللزوم والمتعدي للدلالة على المبالغة ، وكثرتها تسمح بالقبول بقياسيتها : ومن ثم يجوز أن يصاغ من مصدر الفعل الثلاثي - لازماً كان أو متعدياً - لفظ على صيغة فَعِيل - بكسر الفاء وتشديد العين - لإفادة المبالغة .“<sup>4</sup>

#### 5- القياس في اسم المفعول :

اسم المفعول صفة تشتق من الفعل المبني للمفعول ، وتكون دالة على وصف وقع في الموصوف بها دلالة حادثة متجددة . ويصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي على زنة مفعول قياساً مطرداً ، مثل : منصور ، مأخوذ ، موعود ، مردود . ومن غير الثلاثي على وزن المضارع المنى للمفعول ، فتحذف حرف المضارعة من الفعل وتضع بدلاً منه ميماً مضمومة ، مثل : مكرم ، مدحرج ، مقدم ، مستخرج ، مقتاد.<sup>5</sup>

ويؤكد محمد الخضر أن قياس اسم المفعول معروف مطرد لا يختلف في صحته ، فإذا ورد فعل متصرف ، فلك أن تصوغ منه اسم مفعول لا تتوقف في ذلك على سماع.<sup>6</sup>

(1) ينظر: من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ص : 33 ، 34

(2) منها : ذكّير ، عميل ، نقير ، فجّير ، شرّير ، سخّير ، هجّير ، سكّير ، خمّير ، فخّير ... إلخ

(3) ينظر: القرارات النحوية والتصريفية ، خالد بن سعود بن فارس العصيمي ، ص: 467 ، 468

(4) مجموعة القرارات العلمية ، ص : 52

(5) ينظر: المستقصى في علم التصريف ، ص : 478 وما بعدها ، والنحو الوافي ، عباس حسن ج 271/3 ، 272

(6) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص: 67



ولذلك نراه يعترض على الرماني حين قال : لا يقال من نفع اسم مفعول، والقياس يقتضيه.  
وقد استدل محمد الخضر برأي أبي حيان الذي لا يرى وجهاً للتقيد بالسماع حيث قال: إن نفع كضرب ، فكما يقال في مفعول ضرب : مضروب ، يقال في مفعول نفع منفع .<sup>1</sup>  
ويورد الخضر صيغاً أخرى استعملها العرب للدلالة على اسم المفعول ، وهي على نوعين  
أ- ما لا خلاف في قصره على السماع ، لقلة ما ورد منه في كلام العرب ، وهي :  
- صيغة فَعَل : كذَبَحَ بمعنى مذبوح، وطَحَنَ بمعنى مطحون، وشَرِبَ، ومَسَخَ ، وقَطَفَ، وحَمَلَ.  
- صيغة فَعَلَ : كقَنَّصَ بمعنى مقتوص ، وعدَدَ ، ووَلَدَ ، وجَزَرَ ، سَأَبَ ، حَلَبَ ، جَنَّى .  
- صيغة فُعَالَة: كلقَاطَة .<sup>2</sup>

ب- ما اختلف حول قياسه ، وهو فَعِيل كقتيل بمعنى مقتول ، وصريع بمعنى مصروع ، وكان فيه رأيان :

- الرأي الأول : وقف فيه عند حد السماع ، وحجتهم أن فعيلاً ورد بمعنى مفعول في ألفاظ كثيرة ، ولكن كثرة غير كافية لفتح باب القياس عليه .

- أما الرأي الثاني : فيرى أن هذه الكثرة كافية لإجراء القياس ، ولكن اشترط أصحاب هذا الرأي صحة القياس على ما لم يجئ من فعله فعيل بمعنى فاعل ، حذراً من التباس وصف المفعول بوصف الفاعل ، فيصح بمقتضى هذا المذهب القياس في : حصيد بمعنى محسود ، وضهيد بمعنى مضهود ، ولا يصح أن يقال : نصير بمعنى منصور ، أو عليم بمعنى معلوم ، أو رحيم بمعنى مرحوم ، لأنه جاء نصير بمعنى ناصر ، وعليم بمعنى عالم ، ورحيم بمعنى راحم .

ومحمد الخضر يرى في هذا المذهب السداد والوجاهة ، لأنه قائم على مراعاة الكثرة التي هي شرط القياس ، مع اجتناب الذي يختل به فهم الغرض من الكلام .<sup>3</sup>

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص: 67

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 67

## 6 - القياس في اسم الآلة :

اسم الآلة اسم يصاغ من الفعل الثلاثي المتعدي ، وقد يكون من اللازم للدلالة على الآلة التي تعالج بها الأشياء ، ويكون بها الفعل ، مثل : ميزان ومبرد .  
والأسماء المنقولة عن القدماء في هذا الباب على نوعين: أسماء كثرت على أوزان معينة ، فصارت قياسية ، وأسماء لها أوزان مختلفة ، ولم تكثر كثرة الأولى، وتسمى الأوزان السماعية .  
ويؤكد محمد الخضر أن الثلاثة المشهورة منها قياسية مطردة قائلاً : ويجيء اسم الآلة على وزن مَفْعَل ، نحو : مخيط ، ومَفْعلة ، نحو : مطرقة ، ومِفْعَال ، نحو : مفتاح .<sup>1</sup> ويستدل في هذا برأي الزمخشري في المفصل لما أورد هذه الأوزان الثلاثة وقال : هذا قياس مطرد في جميع الأفعال الثلاثية .<sup>2</sup>

ويشترط لقياس اسم الآلة أن يكون الفعل ثلاثياً ، وعلّة ذلك : أن الأفعال المزيدة يؤتى بها لمعان زائدة على أصل معنى الفعل ، ووزن مفعّل ومفعلة ومفعال لا يسمح إلا بثلاثة أحرف ، فلو صيغ من المزيد اسم في أحد الأوزان الثلاثة ، لفاتت المعاني التي تدل عليها الأحرف الزائدة في الفعل، وكذلك أخذه من الرباعي المجرد يستدعي حذف أحد حروفه، فيختل اللفظ .<sup>3</sup>  
فعليه يؤكد الخضر أن ما ورد من اسم الآلة من غير الثلاثي<sup>4</sup> ، فهو خارج عن القياس ، فلك أن تستعمله استعمال العرب ، وليس لك أن تقيس عليه .<sup>5</sup>  
ولا يشترط الخضر أن يكون الفعل متعدياً كما صرح به بعض علماء الصرف القدماء ، بحجة أن أكثر ما ورد منه اسم الآلة من الأفعال المتعدية ، فقد وجد في أمثلة اسم الآلة ما هو مصوغ من فعل لازم ، نحو معراج ومعرج للسلم ، ومراقبة للدرجة . وبناء على هذا- يقرر

(1) ينظر : المصدر السابق ، ص : 70

(2) ينظر : المصدر نفسه ، ص 70، وعند الرجوع إلى كتاب المفصل لم نجد عبارة الزمخشري التي استدلت بها محمد

الخضر ، ينظر : المفصل ، ص ، 307 ، ينظر شرح ابن يعيش، ج4/152

(3) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها، ص: 70

(4) مثال : مئزر من إترز ، محراك من حرّك ، مرساة من أرسى، ميضأة من توضأ

(5) ينظر: المصدر السابق ، ص : 70

الخضر- أن من أهمل شرط التعدي ، واقتصر على شرط أن يكون الفعل ثلاثيا ، وذهب إلى اشتقاق اسم الآلة عند الحاجة فمذهبه صحيح مقبول .<sup>1</sup>

ووجد مجمع القاهرة في الأوزان الثلاثة لاسم الآلة سداد من عوز ، لاسيما وكثير من المسميات الحديثة من قبيل الآلات ، وقد دارت في جلساته الكثير من البحوث والمناقشات المستفيضة حول شروط قياسها وأحكام صوغها ، أسفرت عنها النتائج التالية :

- جواز الاشتقاق من الفعل الثلاثي المتصرف اللزوم والمتعدي دون الأفعال غير الثلاثية .
- جواز القياس بصوغ اسم الآلة من الفعل الثلاثي مع ورود صيغة مسموعة تخالفه ، لكن الأحسن الاقتصار على هذه الصيغة المسموعة وبخاصة إذا كانت شائعة .<sup>2</sup>
- يصاغ فعال للمبالغة من الفعل الثلاثي المتعدي واللازم .

وختم المجمع ذلك بقراره الآتي :

” أولا : لا يقتصر على الصيغ الثلاث المشهورة في اسم الآلة وما أقره المجمع قبلا من إضافة صيغة ( فعالة ) .

ثانيا : يقتضي النظر في قياسية صيغ أخرى لاسم الآلة تقدير اعتبارين :

أن يكون ما ورد من أمثلة الصيغة المراد قياسها عددا غير قليل ، وأن تكون هذه الصيغة مأنوسة في العصر الحديث بي المتكلمين في الدلالة على اسم الآلة .

وتطبيقا لهذا يضاف إلى الصيغ المقيسة لاسم الآلة ما يأتي :

- فعَال ، مثل إرَاث - فَاعِلَة ، مثل ، ساقية - فَاعُول ، مثل : ساطور .

وبهذا تصبح الصيغ القياسية لاسم الآلة سبعة .“<sup>3</sup>

(1) ينظر: المصدر السابق ، ص: 70 ، 71

(2) ينظر: النحو الوافي ، عباس حسن ، ج3 ، ص : 336 ، 337

(3) مجموعة القرارات العلمية ، ص : 48

## 7- القياس في الاشتقاق من أسماء الأعيان :

تصرف العرب في أسماء الأعيان على وجه الاشتقاق ، فأخذوا منها أفعالا في أوزان مختلفة ، وأسماء فاعلين ومفعولين ، وقد ورد في كلامهم ما يدل على أنهم ذهبوا في هذا التصرف إلى غاية بعيدة .

ويرى محمد الخضر أن العلماء قد صرحوا بصحة القياس على أغلب أنواعه ، وتحفظوا على البعض الآخر ، ويفصل هذا القياس في الصيغ الأربعة الآتية<sup>1</sup>:

أ- صحة القياس في اشتقاق الفعل من أسماء الأعيان لإصابتها أو إنالتها أو العمل بها ؛ ويستدل على ذلك بقول ابن مالك : ويترد صوغ فعل من أسماء الأعيان لإصابتها ، نحو : جَلَدَهُ ، ورَأَسَهُ : إذا أصاب جِلْدَهُ ورَأَسَهُ ، أو إنالتها ، نحو : شَحَمَهُ ولَحَمَهُ : أطعمه ذلك ، أو عمل بها ، نحو : رَمَحَهُ ، وسَهَمَهُ : إذا أصابه بالرمح والسهم.<sup>2</sup>

ب- عدم جواز القياس في اشتقاق الفعل من اسم العين التي عملتها ، أو التي أخذتها ، وقد استدل أيضا بقول ابن مالك : وقد يصاغ ( أي : فَعَلَ ) ، لعملها نحو : جَدَرَ ، وبَأَرَ : عمل الجدار والبئر ، أو أخذها ، نحو : تَلَّتْ المال ورَبَعَهُ : أخذ ثلثه وربعه ، إلى العشر .<sup>3</sup>

ج- صحة القياس في اشتقاق الأفعال من اسم العين على وزن استفعل : وقد استدل بما نقله شراح ( درة الغواص ) عن أبي محمد الحريري : استهل استفعل ، وأصله الهمزة ، وهو جائز كثير ، كاستأسد الرجل ، واستأبر النخل ، واستتوق الجمل ، أي : صار ناقة ، فإذا استهل بمعنى صار أهلا ، كان قياسا جائزا .<sup>4</sup>

د- صحة القياس في اشتقاق اسم الأرض على وزن مَفْعَلَةٌ مما يكثر حصوله فيها ؛ ويستدل في ذلك بقول مظهر الدين صاحب ( شرح المفصل ) إذ قال : اعلم إذا أردوا أن يذكروا كثرة حصول شيء بمكان ، وضعوا له مفعلة ، وهذا قياس مطرد في كل اسم ثلاثي ، كقولك : أرض مَسْبَعَةٌ ، أي يكثر فيها السباع . كما تقول في أرض كثيرة الذهب : مَذْهَبَةٌ ، ونحو ذلك .<sup>5</sup>

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 71 ، 72

(2) ينظر: شرح التسهيل ، ج 3 / 441 ، 442

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ج 3 / 442

(4) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 73

(5) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 71 ، 72

وقد قرر مجمع اللغة العربية في القاهرة صحة الاشتقاق من أسماء الأعيان في مصطلحات العلوم للضرورة ، وجرى على هذا في وضع طائفة من مصطلحات العلوم ، ثم رأى التوسع في هذه الإجازة بجعل الاشتقاق منها جائزا من غير تقييد بالضرورة ، بعد ما أقرت لجنة الأصول أن ما اشتقه العرب من أسماء الأعيان كثير كثيرة ظاهرة ، وأن ما ورد من أمثله في بحثها يربو على المئتين .<sup>1</sup>

وبهذا يهدف المجمع من وراء هذا الاشتقاق إلى وضع مصطلحات العلوم والفنون والصناعات ، وقد بذل جهدا في اقتراح أيسر الطرق لصياغة هذه المصطلحات، فقد استشهد الإسكندري بشواهد وأمثلة كثيرة التي استدلت بها على قياسية الاشتقاق من أسماء الأعيان ، فهي تزيد عن أربع مئة كلمة تعد من أسماء الأعيان .

ومن الأمثلة التي أوردها الإسكندري :<sup>2</sup>

- الحناء : نبات معروف ، وحناء تحنياً : خضبه بالحناء فتحناً .
- الباب : معروف ، باب له يبوب : صار بوابا له ، وتبوب بوابا ، وحرفة البواب البوابة .
- الذباب معروف : وأرض مذّبة ومذبوبة ، كثيرته ، والمذّبة : ما يذب بها الذباب .
- الذهب : معروف ، وأذهبه : طلاه بالذهب ، كذّهيه ، فهو مُذْهَب ، وذّهيب ، ومُذْهَب .
- الكبريت : معروف ، كبرت بعيره : طلاه به ، وكبرت الزرع فهو مكبرت .
- الورد : زهر ، ذكروا أن اسمه فارسي معرب ، واشتقوا منه على فعل : ورّد ، وتفعّل : تورّد ، وفعل : ورّّد . ولهذه المفردة مشتقات كثيرة .

مما سبق نلاحظ أن هذه الأمثلة التي أوردها المجمعيون تنحصر في الكلمات العربية، ولم يولوا اهتماما بالكلمات المعربة لذلك قدم الدكتور إبراهيم أنيس ، ونبه إليه قائلا : " أما الإشكال الحقيقي ، فيكاد ينحصر في الكلمات المعربة والاشتقاق منها ، فالكلمة المعربة تحتاج أولا إلى صقل أصواتها ومقاطعها لتصبح على النسيج العربي قدر الإمكان ."<sup>3</sup>

(1) ينظر: مجموعة القرارات العلمية في خمسين عاما ، ص:16

(2) ينظر: المصادر القياسية التي قرر المجمع قياسييتها ، أحمد الاسكندري ، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ع236/1 ، 237 ، 238 ، 239 ، 242

(3) في أصول اللغة ، مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ضبط وتعليق محمد خلف الله ومحمد شوقي أمين ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، القاهرة ، ط1 ، 1999 ، ج7/1

ثم يعرض رأيه قائلاً: " في رأبي أن الاشتقاق من أسماء الأعيان يجب أن يقتصر على صيغ معينة للأفعال هي : فعلل، فَعَلْ ومطاوعهما ، ثم استفعل . " <sup>1</sup>

وقد استجاب المجمع لدعوته فيما يتصل بفَعَلْ وفعلل وأقرهما ، ولم يجز استفعل ، ووضع قواعد الاشتقاق من الجامد العربي والمعرب .<sup>2</sup>

ومن الملاحظ أن المجمع قصر قراره على الحاجة العلمية ، لكن الحياة العامة أيضا تلح على وجود هذا النوع من الاشتقاق ، وقد كانت ألسنة الناس أسرع إلى تليبيتها، فصاغوا على الأوزان السابقة ، فقالوا : سفلت وكهرب وتلفن وفرمل ومكيج وفبرك ... إلخ . وقد تكفل بهذا الأمر الدكتور إسحاق الحسيني ، فألقى بحثا أمام مؤتمر الدورة الثلاثين يقترح فيه وضع شروط للانتفاع بهذه الطريقة في لغة الحياة العامة ، وهي الشبوع ، والمرونة ، ودقة الدلالة ، وقد أقره المجمع فيما اقترح ، ووافق فيما جرى به الاستعمال من تلك الأفعال .<sup>3</sup>

وهكذا فقد توسع المحدثون في الركون إلى الاشتقاق من أسماء الأعيان عربية أو معربة توسعا واضحا في العلوم والحياة العامة ، وكان أداة طيعة في أيدي العلماء والأدباء والتجار والصناع ، وكثرة أمثاله تغنينا عن التعرض لها ، ومع ذلك نشير إلى معاجم المجمع المتخصصة لمعرفة مدى انتشار هذه الظاهرة في المصطلحات العلمية ، فمن ذلك :

تصحرت الأرض الزراعية ، وتصحُرُ الأرض ، بمعنى تحول الأرض التي كانت تزرع إلى أرض صحراوية لا تثبت شيئا ، جدول الدين ، وتجدولت الديون ، والجدولة ، ومنهج الباحث بحثه ، والمنهجة ، وبرمج الموضوع والبرمجة ، وحوسب المعلومات والحوسبة . بل إن منها ما جاء على ( استفعل )، نحو: استقطب الأستاذ تلامذته : أي اجتذبهم نحوه ، وهو من القطب .<sup>4</sup>

(1) المرجع السابق: ج68/1

(2) ينظر: مجموعة القرارات العلمية ، ص : 19

(3) ينظر: هذه الشروط : القياس في اللغة العربية ، محمد حسن عبد العزيز، ص : 158

(4) ينظر: المرجع نفسه ، 159

## 8- في تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها في المعاجم

ليس من الضروري أن تستعمل اللغة من كل جذر أو مادة كل ما يؤخذ منه من مشتقات كالأفعال واسم الفاعل واسم المفعول واسم الآلة وصيغ المبالغة ... إلخ لأن الأمر مرده إلى الحاجة والاستعمال . وما أكثر أن تجد جذرا في المعاجم ذكر له مصدر أو مشتق ، ولم يذكر له فعل أو ذكر له فعل ولم يذكر له مصدر أو مشتق .<sup>1</sup>

وفي تكملة هذه المادة اللغوية المهملة غاية ما ينتهي إليه القياس ، فبه تسد حاجة اللغة وتنمو ، ويتسع استعمالها، وتواكب مستجدات الحضارة .

ويرى محمد الخضر أن هذه المهملات في المعاجم على ثلاثة أنواع :

- من المهملات ما يعرف باصطلاح صاحب المعجم ، كما نبه الفيروزآبادي في مقدمة قاموسه أنه إذا ذكر المصدر مطلقا أو الماضي، ولم يذكر المضارع ، فالفعل من باب كتب يكتب .
- ومن المهملات ما يقول أصحاب المعاجم أن العرب قد أماته أولم تقله أو استغنت عنه ، مثل: أن العرب أماتوا ماضي يدع ويذر، ومصدر عسى لا يستعمل ، الحنف لا يبني منه فعل.
- ومن المهملات حين يشرح أصحاب المعاجم المادة ، ويذكروا ما يتصل بها ، ويسكتوا عن بعض .<sup>2</sup>

وهذا النوع الذي سكتت عن بعضه المعاجم يجب الاعتناء به ، فالحاجة إلى إحيائه بالاستعمال ملحة ، إذ تزداد به اللغة ثروة ، وتسد به حاجات قد يقصر غيره على سدها .  
ويضع محمد الخضر القاعدة الأساسية لهذه العملية على أساس التلازم بين المشتقات قائلا :  
إذا كان بين نوع من الأفعال ووزن من أوزان المصادر تلازم في جميع المواضع أو في أغلب الأحوال ، بحيث لا يختلف أحدهما عن الآخر إلا في النادر الذي لا يمنع من تقرير القوانين العلمية صح لك أن تستدل بأحدهما على الآخر ، فلك أن تستدل بالفعل في وزن استفعل أو يستفعل مثلا على أن صيغة مصدره استفعال ، كما يصح لك أن تستدل بالمصدر الوارد في صيغة استفعال على أن الماضي استفعل والمضارع يستفعل دون أن تتوقف على السماع .

(1) ينظر: المرجع السابق ، ص : 159

(2) ينظر: دراسات في اللغة ، ص : 62 ، 63

ويمكن تعميم هذه القاعدة باستدلال الفعل بأنواعه عن المصدر وباقي المشتقات ، أو استدلال المصدر عن باقي المشتقات ، أو استدلال المشتق عن الفعل وعن المصدر .<sup>1</sup>

وحين ينتقل الخضر إلى الجانب التطبيقي يرى المعجمات قد تقتصر في بعض المواد على ذكر المصدر أو الفعل أو الوصف ، فالواجب علينا تكميل هذه المادة الناقصة واستغلالها خاصة في وضع المصطلحات ، فإذا وجدنا المعجمات تقول - مثلا - المؤتنب : من لا يشتهي الطعام ، صح لنا أن نسمي علة انقطاع شهوة الطعام أتنابا ، وإذا وجدنا المعجمات تقول: سنني هذا الشيء ، أي شهى إلي الطعام، صح لنا أن نزيد فيه فعلا ، ونسمي الدواء الذي يقوي شاهية الطعام سنيينا ، وإذا وجدنا المعاجم تقول : القامح : الكاره للماء لأي علة ، صح لنا أن نسمي علة انصراف النفس عن شرب الماء : قِمَاحا .<sup>2</sup>

وقد عرض محمد الخضر هذه القاعدة العامة على مجمع القاهرة ، فوافقه عليها ، وأجاز المجمع صوغ ما لم يذكر من مصدر أو فعل أو غيرهما على القياس المعروف لكل صيغة ، ومن ثم جاز أن نقول : احترم ومُحْتَرَم ومُحْتَرَم... إلخ ، وإن لم تذكر ذلك المعاجم : وقد أصدر قراره المفصل في هذا الموضوع .<sup>3</sup>

وقد قرر المجمع إعمالا لهذا القرار أن يوضع في كل مادة لغوية في معجم المجمع جميع ألفاظها ومشتقاتها وأفعالها .

وقد وضع المجمع معاجم كثيرة ، نذكر منها المعجم الكبير ، الوسيط ، والوجيز ، وقد طبق المجمع في هذه المعاجم قراره السابق ومن الشواهد على ذلك نذكر ما يلي :

- في المعجم الكبير: ومن أبرز ما جاء في مادة ( حدث ) حَدَّثَ حَدُوثًا وَحَدَاثَةً وَحِدَثَانٍ جَدًّا نَقِيضُ قَدَمٍ ، حَدَّثَ الْأَمْرَ نَزَلَ وَوَقَعَ ، أَحَدَّثَ الشَّيْءَ ابْتِدَاءً وَابْتَدَعَهُ ، حَدَّثَهُ كَالْمَهْ ، حَدَّثَ عَنْهُ رَوَى ، تَحَدَّثَ بِالشَّيْءِ وَعَنْهُ تَكَلَّمَ وَأَخْبَرَ ، اسْتَحَدَّثَ الشَّيْءَ ابْتَدَعَهُ ، صَارُوا أَحَادِيثَ أَي انْقَرَضُوا ، الْأَحْدُوثَةُ مَا يَتَحَدَّثُ بِهِ ، الْحَادِثِ النَّائِبِ مِنَ الدَّهْرِ ، الْحَدَاثَةُ مِنَ الْأَمْرِ ، الْحَدَاثَةُ فِي الْأَدَبِ وَالْعِلْمِ وَالْفَنِّ ، الْحَدَّثَ فِي الْقَانُونِ مَنْ لَمْ يَبْلُغْ سِنَ الرَّشْدِ ، الْحَدِيثُ ، الْحَدِيثِيُّ ، الْمُحَدِّثُ

(1) ينظر: المرجع السابق ، في شرحه واحتجاجه لقواعد : تكملة مادة لغوية ورد بعضها في المعجمات ولم ترد بقيتها ، ص : 62 وما بعدها

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 248

(3) ينظر: مجموعة القرارات العلمية ، ص : 14 ، 15



عن الفقهاء ، المُحَدِّث في الأدب والعلم والفن المجدد فيه ، المُحَدِّثُ الملهم الصادق الحدث ، أرض محدوثة أصابها الحدث وهو المطر بعد المطر ... إلخ<sup>1</sup>

- في المعجم الوسيط : مادة ( بَتَّرَ ) بَتَّرَهُ بَتْرًا قطعهُ مستأصلاً ، ، البَاتِرِ القاطع من السيوف ، بَتَّرَ بَتْرًا انقطع ، الأَبْتَرُ مقطوع الذنب أو جمعه بُتْرٌ ، أَبْتَرَهُ ، انْبَتَّرَ انقطع ، تَبَتَّرَ تقطع ، الأَبْتَرُ الحقير الذليل بُتْرٌ ، الأَبْتَرَانُ العير والعبد ، البَاتِرُ ، بَوَاتِرٌ ، البَتَّارُ ، البَتْرُ في الجراحة ، البَتْرَاءُ مؤنث الأبتَر ، البَتُّورُ البَتَّارُ .<sup>2</sup>

- في المعجم الوجيز : مادة (حسب) : حَسَبَ المَالِ حِسَابًا وَحُسْبَانًا ، حَسِبَ حَسَبًا ابيضت جلده من داء فهو أحسب وهي حساباء ، وَحَسِبَ الشَّيْءَ حِسْبَانًا ظَنَّهُ ، حَسِبَ الإنسان حَسَبًا كان له شرف ثابت فهو حَسِيبٌ ، أَحْسَبَ الشَّيْءَ كَفَى ، حَاسَبَهُ مُحَاسَبَةً وَحِسَابًا نَاقَشَهُ الحِسَابَ ، حَسَبَهُ ، أذاع حَسَبَهُ وعدد مناقبه ، أَحْتَسَبَ بكذا اكتفى به ، أَحْتَسَبَ الأمر حَسِبَهُ وظنه ، تَحَاسَبَا حَاسَبَ كُلُّ مَنَهُمَا الأخر ، الحِسَابُ العَد ، الحِسَابُ الجَارِي ، حَسَبُ ، الحَسَبُ ، الحُسْبَانُ ، الحِسْبَةُ ، المُحْتَسِبُ .<sup>3</sup>

(1) ينظر: المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية، مطبعة المجمع القاهرة، ط1، 2000، ج 5، ص: من 133 إلى 139

(2) ينظر: المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية، مكتبة الشروق الدولية، ط 4، 2004، ص : 37

(3) ينظر: المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، ط1، 1980، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، ص : 149

---

# الفصل الرابع

آراء محمد الخضر حسين  
في إصلاح النحو وتيسيره

المبحث الأول : في موضوع علم النحو  
نقد محمد الخضر حسين آراء إبراهيم مصطفى

المبحث الثاني : رأي محمد الخضر حسين في تيسير النحو  
في نقده تقرير لجنة المعارف المصرية

## توطئة

في مطلع القرن العشرين ، ومع ظهور الاهتمامات اللغوية المتأثرة بالنظريات اللغوية والنحوية الحديثة ، وبالمناهج الوصفية والمقارنة ... كل ذلك ساعد على فهم طبيعة النحو ووظيفته، وأسهم في اكتشاف بعض عيوبه وصعوباته على مستوى أعمق وأكثر موضوعية . ولعل من أقدم المحاولات لإصلاح النحو وتيسيره في العصر الحديث محاولة رفاة الطهطاوي ، ثم حفني ناصف في قواعد اللغة العربية ، ومحاولة علي الجارم ومصطفى أمين في النحو الواضح ، ثم تتالت المحاولات مع إبراهيم مصطفى ، ومهدي المخزومي ، وشوقي ضيف ، وعبد المتعال الصعيدي ، فضلا عن قرارات المجامع اللغوية .

وقد تراوحت مضامين هذا التجديد بين الإلغاء والاستبدال الاصطلاحي والترميم الجزئي في إطار النظرية النحوية العربية ، وبين استثمار النظريات الحديثة لإعادة بناء النحو العربي على أسس شبيهة بما بنت عليه اللغات الطبيعية أنحاءها ، كما تراوحت بين العلمية والموضوعية ، وبين العدائية والانفعالية ، وقد جمعت حقا وباطلا ، وهوجم النحو العربي بما فيه وبما ليس فيه ، وحملت عليه أوزاره وأوزار غيره ... وكان مسرح عملياتها : علم النحو وقواعده ، ومؤلفات النحو، ومناهج الدراسات النحوية .

كما شكلت لجان وعقدت مؤتمرات وندوات للنظر في مشاكل النحو وتيسيره ، ومن أهمها لجنة تيسير اللغة في مصر سنة 1938 ، مؤتمر مفتشي اللغة العربية بمصر سنة 1957 ، مؤتمر النحو في صنعاء 1972 ، مؤتمر النحو في عمان 1974 ، ومؤتمر تيسير اللغة العربية بالجزائر 1976 ، ندوة النحو والصرف بدمشق 1994 ، ندوة تيسير النحو بالجزائر 2001 . ” وقد توصلت تلك الندوات والمؤتمرات إلى مجموعة من التوصيات لم تجد طريقها إلى التطبيق العملي ، وظلت مسألة تيسير تعليم النحو العربي تشغل بال علماء النحو وباحثيه ومدرسيه، وصارت إشكالية مزمنة تصدى لمعالجتها والإسهام في حلها أيضا جلة من العلماء ، كالأستاذ إبراهيم مصطفى في كتابه إحياء النحو سنة 1937 والدكتور شوقي ضيف ، والدكتور عبد الستار الجوارى في : نحو التيسير سنة 1984 وغيرهم . “<sup>1</sup>

(1) مبادئ في تيسير النحو ، محمود خسارة ، مجلة اللسانيات ، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية ،

الجزائر، ع 8 ، 2003 ، ص : 14

ويكاد يجمع النحاة المحدثون على أن النحو عسير غير يسير ووعر غير ممدد ، ولكنهم يتفاوتون في كيفية معالجة هذه الصعوبة ، فالمحافظون منهم والمشتغلون في الحقل التربوي يرون أن التيسير هو الذي يضمن لنا نحواً سهلاً ، تخف مؤونته على المتعلم ، وتقرب مسأله من فهمه، وهؤلاء يرون أيضاً أن التيسير لا يمس النحو في صورته القديمة ، ولا يمتد إلى أصوله ومصطلحاته ، وإنما يقتصر على الحذف والاختصار وإعادة ترتيب الأبواب والموضوعات ، ثم تمهيد ما توَعَّرَ منها ، وتقريب ما نأى عن متناول الطالب .<sup>1</sup>

أما الدارسون المجددون، فيرون التيسير لا يحل مشكلة النحو، ولا يقضي على مصادر الصعوبة فيه ، ولذا نراهم يشترطون أن تسبق التيسير خطوة جريئة تتوخى إحياء النحو أو إصلاحه ، أو تجديده ، فإذا تمت هذه الخطوة ، أعقبها خطوة ثانية ، هي انتخاب ما يصلح من هذا النحو الجديد للتعليم ثم تقديمه بأساليب تعليمية حديثة .<sup>2</sup>

وفي إطار إصلاح النحو ومعالجة صعوباته خصصت هذا الفصل من البحث لعرض وتحليل قضيتين خطيرتين من قضايا النحو العربي كانت لمحمد الخضر حسين فيهما معالجة عميقة ورأي علمي واضح .

القضية الأولى هي : موضوع علم النحو عند النحاة القدماء ، وقد اتهمهم بعض الدارسين المحدثين - على رأسهم إبراهيم مصطفى - بالتقصير في فهمه ، والتضييق لدائرة بحثه ، وحصره في الغالب على الحرف الأخير من الكلمة، بل على خاصة من خواصه وهي الإعراب والبناء . والقضية الثانية التي برزت في العصر الحديث، وهي مسألة تيسير النحو وإصلاحه ، والتي تراوحت بين الجهود الفردية والجهود الجماعية ، وقد شكلت لها لجان ، وعقدت حولها مؤتمرات وندوات للنظر في مشاكل النحو وتيسيره ، ومن أبرزها لجنة تيسير اللغة في مصر سنة 1938.

---

(1) ينظر: في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، نعمة رحيم العزاوي ، دار الشؤون الثقافية بغداد ، 1995 ،

ص: 123

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 124

## المبحث الأول : في موضوع علم النحو

نقد محمد الخضر حسين آراء إبراهيم مصطفى

أولاً : آراء إبراهيم مصطفى في موضوع علم النحو

### 1- في مفهوم النحو عند النحاة :

لقد اتبع الأستاذ إبراهيم مصطفى<sup>1</sup> في كتابه إحياء النحو وابتدأ موضوعاته بالحديث عن مفهوم النحو عند النحاة ، فتحدث عنه تحت عنوان : حد النحو كما رسمه النحاة<sup>2</sup> ، ثم بدأ ينقل المؤلف ما ذكره النحاة من تحديد مفهوم النحو ، بأنه : ” علم يعرف به أواخر الكلم إعراباً وبناءاً “<sup>3</sup> ، ثم يعقب على هذا التعريف بقوله : ” فيقصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة ، بل على خاصة من خواصه ، وهي الإعراب والبناء ، ثم هم لا يعنون كثيراً بالبناء ويطيلون البحث في أحكامه ، وإنما يجعلون همهم منه بيان أسبابه وعلله ، فغاية النحو بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم علم الإعراب . “<sup>4</sup>

ويتهم النحاة بالتقصير وتضييق مجال النحو وحصره في حيز يسير من دائرة البحث اللغوي ، فيقول : ” وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي ، وتقصير لمداه ، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله . “<sup>5</sup>

فهو في هذا النص يبين أن النحاة القدماء قد قصرُوا جهدهم على دراسة أحوال أواخر الكلم إعراباً أو بناءً ، والمؤلف لم يحدد النحاة هل هم من الأوائل أو من المتأخرين ، ولم يعين صاحب هذا الحد الذي ذكره ، ونعتبر هذا التعميم مخالفاً للدقة والموضوعية والإنصاف .

---

(1) عالم بالنحو ( 1305-1382 هـ = 1888 - 1962 م ) من أعضاء مجمع اللغة العربية في القاهرة. ابتدأ دراسته في الأزهر ، وتخرج بدار العلوم ، وعمل أستاذاً في جامعة الإسكندرية ، فعميدا لكلية دار العلوم ، وصنف (إحياء النحو) . وشارك في تأليف عدة كتب ، وفي تحقيق (سر صناعة الإعراب) لابن جني و (إعراب القرآن) للزجاج. ( ينظر الأعلام للزركلي ج1/ 74 ) .

(2) والملاحظ أن المؤلف قد استعمل مصطلح المناطقة والفلاسفة مع أنه يعيب على النحاة إدخالهم مصطلحات المنطق والفلسفة في النحو ، فهو بهذا الصنيع متناقض مع نفسه .

(3) إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، دار الآفاق العربية ، القاهرة ، د ط ، 2003 ، ص : 1

(4) المرجع نفسه ، ص : 1

(5) المرجع نفسه ، ص : 1

ثم يذكر المؤلف ما يراه مفهوما صحيحا للنحو ، فيقول : ” فإن النحو كما نرى وكما يجب أن يكون : هو قانون تأليف الكلام، وبيان لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ، ويمكن أن تؤدي معناها. “<sup>1</sup>

كما رأى المؤلف تقصير النحاة في دراسة الأساليب كطرق الإثبات والنفي، والتوكيد، والتقديم والتأخير، وغيرها من صور الكلام قد مروا بها من غير درس، إلا ما كان منها ماسا بالإعراب.<sup>2</sup>

## 2 - رأيه في دراسة الأدوات النحوية :

لم يتهم الأستاذ إبراهيم مصطفى النحاة القدماء بالتقصير في دراسة الأساليب النحوية كأساليب النفي ، والتوكيد ، والاستفهام ، وغيرها فقط ، بل يتهمهم أيضا ، ويعيب عليهم دراستهم لأدوات النفي ، دراسة متفرقة ، حيث يدرسون كل أداة في مكان من أبواب النحو ، فيقول : ” فالنفي مثلا كثير الدوران في الكلام ، مختلف الأساليب في العربية ، متعدد الأدوات ، ينفى بالحرف ، بالفعل ، وبالاسم ، وكان جديرا أن يدرس منفردا لتعرف خصائصه ، وتتميز أنواعه وأساليبه ، ولكنه درس مفرقا على أبواب الإعراب ممزقا . “<sup>3</sup>

كما يعيب على النحاة أيضا دراسة التأكيد وأدواته دراسة متفرقة على أبواب النحو أيضا ، مثل : أنّ ، والتوكيد في التوابع ، ونوني التوكيد في المضارع ، فيقول : ” ومثل النفي في ذلك التأكيد يدرسونه في باب (إنّ) ويقرون (بإنّ) المؤكدة ( أنّ ) الواصلة ، ( وليت ) المتمنية ، لأنها أدوات تتماثل في العمل ، وإن تباعدت ما بينها في المعنى والغرض ، وفي باب الفعل يذكرون نوني التوكيد وأحكامهما لأثرهما في إعرابه ، وفي بحث التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا ، يذكرون فيه عددا من الكلمات حكمها في الإعراب حكم ما قبلها . “<sup>4</sup>

ويرى لو جمعت أساليب التوكيد في العربية ، ما ذكرنا ولم يذكر ، ويبين ما يكون تنبيهها للسامع ، وما يكون تأكيدا للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، لكان أقرب إلى أن تدرس كل أنواع التوكيد، ويبين لكل نوع موضعه ، ولكان أدعى لتوضيح أساليب العربية وسرها في التعبير .<sup>5</sup>

(1) المرجع السابق ، ص : 1

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 3

(3) المرجع نفسه ، ص : 3 ، 4

(4) المرجع نفسه ، ص : 5 ، 6

(5) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 6

### 3- الإشادة بأبي عبيدة و كتابه مجاز القرآن :

ويعد أن حمل المؤلف على النحاة وعلى رأسهم سيبويه ، متهما إياهم بالقصور في الدرس النحوي ، ووقفهم عند قضايا الإعراب والبناء، أشاد بعالم في النحو والبلاغة وهو أبو عبيدة<sup>1</sup>. فقال : ” وقد بدا لبعض النحاة مسلك آخر في درس العربية يتجاوز الإعراب إلى غيره من القواعد العربية ، فألف أبو عبيدة معمر بن المثنى كتابا في « مجاز القرآن » ، حاول أن يبين ما في الجملة العربية من تقديم أو تأخير أو حذف أو غيرها ، وكان بابا من النحو جديرا أن يفتح ، وخطوة في درس العربية حرية أن تتبع الخطة الأولى في الكشف عن علل الإعراب ، لكن النحاة - والناس من ورائهم - قد شغلوا بسيبويه ونحوه وفتنوا به كل الفتنة . “<sup>2</sup>

ثم نقل المؤلف من مجاز أبي عبيدة ما يدل أنه تجاوز حد الإعراب إلى الحديث عن غيره من قضايا النحو، فذكر حديث أبي عبيدة عن عود الضمير على أحد شيئين متقدمين ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾<sup>3</sup> وقوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ هَوْوَ أَنْفُسُوهُنَّ إِلَيْهَا وَتَرَكَوْكَ قَائِمًا ﴾<sup>4</sup>.

فالأصل في هاتين الآيتين : ولا ينفقونها ، وانفضوا إليهما .

فالمؤلف يشيد بما تناوله أبو عبيدة من قضايا التقديم والتأخير، والحذف والذكر، وسر الاختلاف بين الضمير ومرجعه ، والالتفات، وينقل ثلاث صفحات كاملة من كتاب مجاز القرآن<sup>5</sup>، وكأن أبا عبيدة لم يسبق إلى مثل هذه القضايا التركيبية ، وكأن هذه القضايا لم يفتن إليها سيبويه ومن جاء بعده من النحاة . ثم يردف المؤلف زاعما أن الناس قد شغلوا بسيبويه

(1) أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري، من أئمة العلم واللغة والأدب مولده ووفاته بالبصرة (110هـ - 209هـ) خلف

نحو مائتي مؤلف منها: نقائض جرير والفرزدق، مجاز القرآن ، ما تلحن فيه العامة، إعراب القرآن ... (الأعلام 272/7)

(2) إحياء النحو ، إبراهيم مصطفى ، ص : 11

(3) سورة التوبة آية 34

(4) سورة الجمعة آية 11

(5) ينظر: إحياء النحو ، ص : 13

ونحوه وافتننوا بكتابه ، وقصروا في حق مجاز القرآن لأبي عبيدة ، وكان هو الأجدر بالاهتمام لسيره على الدرب الصحيح للنحو.<sup>1</sup>

#### 4- الإشادة بعبد القاهر الجرجاني :

انقل المؤلف إلى عبد القاهر الجرجاني<sup>2</sup> ، وهو الذي أشاد به أيضا ، لما قدمه للنحو من جهود تجاوزت قضايا الإعراب والبناء إلى ما يتعلق بنظم الكلام وتأليفه ، وكما أبدى المؤلف حزنه على انصراف الناس عن مجاز أبي عبيدة وانشغالهم بكتاب سيبويه ، فكذلك أبدى امتعاضه من انصراف الناس عن جهود عبد القاهر أيضا ، فقال : كان الذي صرف النحاة عن مجاز أبي عبيدة فتننتهم بنحو سيبويه ، وقرب عهدهم بكشفه ، أما نظم عبد القاهر فقد كان نصيبه أبخس ، وشغل الناس عن فهمه أمران :

الأول : عام يتصل بحال العلم في القرن الخامس عصر أبي بكر - يعني عبد القاهر - إذ كانت العقول قد همدت وقيدت بسلاسل من التقليد حرمت عليها تقبل أي ابتداع أو تجديد .  
والثاني خاص ويعود إلى طبيعة المذهب ، وأن أساسه الذوق ، وتنبه الحس اللغوي لزنة الأساليب ودرك خصائصها ، وقد كانت العجمة إذ ذاك بغلبة الأعاجم ، والعلماء واقفون عند العربية من ظاهر لفظها.<sup>3</sup>

فالمؤلف يبين أن الناس كانوا أشد انصرافا عن نحو عبد القادر ، ويرجع ذلك إلى جمود الحياة العلمية بسبب التقليد الذي ساد في ذلك العصر ، كما يرجع ذلك أيضا إلى غياب الحس اللغوي نتيجة العجمة التي كانت غالبية على الناس حينئذ .

(1) ينظر: المرجع السابق ، ص : 11، 12

(2) عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني ، أبو بكر (ت471هـ - 1078م) واضع أصول البلاغة . كان من أئمة اللغة من أهل جرجان له شعر رقيق. من كتبه: أسرار البلاغة ، دلائل الإعجاز، العوامل المائة (ينظر الأعلام ج4/ 48)

(3) ينظر: المرجع السابق ، ص : 19 ، 20



## ثانيا : نقد محمد الخضر حسين آراء إبراهيم مصطفى :

يستعرض محمد الخضر أفكار الأستاذ إبراهيم مصطفى فكرة فكرة ، وفقرة فقرة ، ويحاول أن يفندها ، ويظهر مواطن الخلل والوهن فيها ، وحجته في ذلك مدونة النحو العربي من خلال واقع النحاة في تناولهم الدرس النحوي ، وأقوالهم التي رووها ، وحججهم التي ساقوها ، ويمكن أن نفصل هذا النقد في الجوانب الآتية :

### 1- في مفهوم النحو :

يتهم إبراهيم مصطفى النحاة بتضييق مجال النحو وحصرهم له في جزء يسير من دائرة البحث النحوي ، ويورد تعريف بعض النحاة له : إنه علم يعرف به أحوال أواخر الكلم إعرابا وبناء<sup>1</sup> . ويؤكد أن غاية النحو عندهم بيان الإعراب وتفصيل أحكامه ، فيقتصرون بحثه على الحرف الأخير من الكلمة .

يرى محمد الخضر حسين أن إبراهيم مصطفى كان متعجلا في إصدار هذا الحكم القاسي على علماء قضاوا في استنباط قواعد العربية والتفقه في أسرارها وقتا طويلا ، وهذا التحديد لعلم النحو الذي غمره بالاتهام والإنكار ، دون أن يطلع على ما كتبه المحققون في شرحه ، ولا تجاوزه إلى غيره من الحدود التي وردت في مؤلفات عديدة<sup>2</sup> .

وحتى يثبت تسرع إبراهيم مصطفى وتقصيره في إصدار هذا الحكم الخطير يستعرض شرح هذا التحديد الذي أورده العلامة الأمير<sup>3</sup> في قوله : هو اقتصار على غالب ، وإلا فيعرف به - أي النحو- على أحوال غير الكلمات ، كالجمل التي لا محل لها من الإعراب ، والتي لها محل ، وكأحكام جملة الصلة من حيث العائد، وكونها لا تكون جملة إنشائية ، وكذا جملة النعت والخبر... وكإن من جهة كسر همزتها أو فتحها ، أو تخفيفها ، أو شروط عملها ، وشروط عمل بقية النواسخ ، وكالعائد من حيث حذفه وعدمه ، وغير ذلك<sup>4</sup> .

(1) وهو اصطلاح المتأخرين بتخصيصه بفن الإعراب والبناء وجعله قسيم الصرف ، ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد علي الصبان ، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1997، ح1، ص: 24

(2) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 186

(3) هو محمد بن إسماعيل بن علي الصنعاني ( 1687م-1768م ) مؤرخ وشاعر ومصنف من أبرز أئمة اليمن المتأخرين

(4) ينظر: المصدر السابق ، ص : 186

واقصر في هذا التعريف على حال الإعراب والبناء ، مع أن النحو يبحث فيه عن أحوال غير هذا الحال مراعاة للغالب أيضا .

ويؤكد محمد الخضر حسين بعد هذا بأن كثيرا من النحاة صرحوا وبوضوح - بما لا يدع مجالا للشك في ذلك- بأن علم النحو يبحث عن أحوال الألفاظ من حيث دلالتها عن المعاني التركيبية ، أي : المعاني التي تستفاد من إسناد بعض الكلم إلى بعض<sup>1</sup> . ويورد بعض أقوالهم ويعلق عليها .

فهذا أبو إسحاق الشاطبي (ت790هـ) يقول في شرح الخلاصة : وهو- أي النحو- في الاصطلاح : علم بالأحوال والأشكال التي تدل بها ألفاظ العرب على المعاني ، ويعني بالأحوال : وضع الألفاظ من حيث دلالتها على المعاني التركيبية ، أي : المعاني التي تستفاد بالأشكال ما يعرض في آخر طرفي اللفظ ووسطه من الآثار والتغيرات التي تدل بها العرب على المعاني

ويعلق الخضر بعد هذا التعريف قائلا : فانظر إلى قوله : علم بالأحوال والأشكال ، وإلى تفسيره الأحوال بأنها وضع الألفاظ بعضها مع بعض ، ويستنتج بذلك بأن النحاة لا يقصرون في بحثهم على الإعراب والبناء<sup>2</sup> .

وأما السيد الجرجاني (ت816هـ) فقد ذكر في شرح المفتاح : علوم الأدب التي تبحث عن المركبات فقال : فأما عن المركبات على الإطلاق ، فأما باعتبار هيئتها التركيبية ، وتأديتها لمعانيها الأصلية ، فعلم النحو ، وأما باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى ، فعلم المعاني .

فانظر- يستنتج الخضر- كيف جعل موضوع علم النحو: المركبات باعتبار هيئتها التركيبية ، وتأديتها لمعانيها الأصلية ، ولم يقل يبحث عن الكلم باعتبار ما يعرض لها من الإعراب والبناء<sup>3</sup> .

(1) ينظر: المصدر السابق ، ص : 186 ، 187

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 187

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 187

وكذلك أورد رأي ابن سيده اللغوي (ت458هـ) الذي تناول النحو بشرح يجعل موضوعه أوسع من أحوال الإعراب والبناء ، فقال : النحو أخذ من قولهم : انتحاه : إذا قصده . إنما هو انتحاه سمى كلام العرب من إعراب وغيره ، كالثنية والجمع والتصغير والتكسير والإضافة والنسب ، ليلحق به من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة ، فينطق بها .<sup>1</sup>

ورجع محمد الخضر إلى مصنفى حقائق العلوم ، فوجدهم لا يفهمون إلا أن النحاة يبحثون عن أحوال الكلم من حيث دلالتها على المعاني التركيبية، فصاحب<sup>2</sup> « كشف اصطلاحات الفنون» يقول : علم النحو ، ويسمى علم الإعراب على ما في شرح اللب ، وهو : علم يعرف به كيفية التركيب العربي صحة وسقما . ثم قال : والغرض منه الاحتراز من الخطأ في التأليف ، والاعتدال على فهمه ، والإفهام به .<sup>3</sup>

ومعنى هذا أن : النحو قوانين يعرف بها أحوال التركيب ، من نحو: الترتيب والذكر والحذف والإعراب والبناء وغيرها .

وقد سلك صاحب<sup>4</sup> « مدينة العلوم » هذا المسلك ، فعرف النحو : بأنه علم باحث في أحوال المركبات من حيث دلالتها على المعاني التركيبية النسبية ، وقال: وغايته الاحتراز عن الخطأ في تطبيق التراكيب العربية على المعاني الوضعية الأصلية .<sup>5</sup>

فلو كان موضوع علم النحو عندهم - كما يزعم إبراهيم مصطفى - محصورا في حال الإعراب والبناء، لما كان النحو كافيا في تطبيق التراكيب العربية على المعاني الوضعية الأصلية. هذه النتيجة التي أراد الخضر حسين أن يصل إليها .<sup>6</sup>

(1) ينظر : المصدر السابق ، ص : 187

(2) هو محمد بن علي ابن القاضي محمد حامد بن محمد صابر الفاروقي الحنفي: باحث هندي(ت1158 هـ - 1745م)

(3) ينظر دراسات في العربية وتاريخها ، مجلد 6 ، ص : 188

(4) هو محمد بن قطب الدين الأزنيقي الرومي الحنفي (ت 885هـ) ، ( ينظر الأعلام الزركلي ج5/ 50)

(5) ينظر : المصدر السابق ، ص : 188 ، 189

(6) ينظر : المصدر نفسه ، ص : 189

## 2- في موضوع الدرس النحوي :

يحدد إبراهيم مصطفى موضوع النحو بقوله : ” فإن النحو - كما نرى وكما يجب أن يكون - هو قانون تأليف الكلام ، وبيان كل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة ، والجملة مع الجمل ، حتى تتسق العبارة ، ويمكن أن تؤدي معناها . “<sup>1</sup>

وبالمقابل يتهم النحاة بالتقصير حين ضيقوا حدود النحو قائلاً : ” فالنحاة حين قصرنا النحو على أواخر الكلمات ، وعلى تعرف أحكامها ، قد ضيقوا من حدوده الواسعة و سلكوا به طريقاً منحرفاً إلى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام ، وأسرار تأليف العبارة . “<sup>2</sup>

لكن محمد الخضر حسين في رده ينفي تقصير النحاة وتضييقهم لمباحث النحو ، فهم - في نظره - لم يقصروا النحو على أواخر الكلمات وتعرف أحكامها فقط ، بل بحثوا في أحكام تأليف الكلام ، من نحو: التقديم والتأخير ، والذكر والحذف ، واتصال بعض الكلم ببعض ، وانفصاله منه ، ولا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من التراكيب من هذه الناحية ، ولعل الدارس لعلم النحو في كتبه المبسوط ، يخرج منها وهو على ثقة من أنهم قد أعطوا ناحية تأليف الكلام حقها ، فلا يعرض له أسلوب من الكلام إلا نقده بما استفاده من تلك الكتب .<sup>3</sup>

وإذا ألقينا نظرة - كما يؤكد الخضر حسين - على علم النحو وجدناه يبحث عن أحوال الجمل والمفردات من حيث وقوعها في التراكيب ، أو عن الأحوال التي يكون بها التركيب مطابقاً للمعاني الوضعية الأصلية ، أما الجمل ، فنحو: الجملة التي تقع خبراً ، أو حالاً ، أو صفة ، أو معطوفة ، أو شرطاً ، أو جزاء ، أو جواب قسم ، أو مضافاً إليه ، أو مفعولاً ثانياً لنحو: علمت وظننت ، فلم يقصر النحاة بحثهم في هذه الجمل على جهة الإعراب ، بل بحثوا عن أحكامها من جهات أخرى ، ككونها خبرية أو إنشائية اسمية أو فعلية ، مقيدة بنوع خاص من الألفاظ أو مطلقة ، كما بحثوا عنها من جهة موقعها في نظم الكلام ، أو من جهة ما تتصل به من الألفاظ أو من جهة وجوب الحذف أو امتناعه أو جوازه .<sup>4</sup>

(1) إحياء النحو ، ص : 1

(2) المرجع نفسه ، ص : 2 ، 3

(3) ينظر ، دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 190

(4) ينظر ، المصدر نفسه : 190 ، 191

وأما المفردات ، فيبحثون عن المفرد الذي يقع مبتدأ أو خبراً ، أو فاعلاً ، أو حالاً ، أو  
تمميذا ، أو مضافاً إليه ، أو مجروراً بحرف ، ولا يقصرون بحثهم على جهة الإعراب ، بل  
يبحثون عن حال المبتدأ والحال والتابع - مثلاً - من التوكيد والتعريف ، وعن الخبر والفاعل  
والمفعول والحال والتمييز والتابع من جهة التقديم والتأخير ، وعن هذه الأنواع وغيرها من جهة  
الحذف والذكر ، ويبحثون عن نوع الكلم التي يتصل بها كل من الحروف الرابطة بين الكلم ،  
فيقولون لك - مثلاً - إن حروف القسم ، وكاف التشبيه ، ومذ ومنذ لا تدخل على الضمائر ،  
وإن ربّ مختصة بالنكرات ، وإن حيث وإذ لا يضافان إلا إلى جمل الأفعال ، وتراهم ييسطون  
القول في حكم المضارع الذي يقع خبراً لكاد وعسى أو أحد أخواتها من جهة اتصاله بأن<sup>1</sup> .  
يستدرك إبراهيم مصطفى ويقول : ” نعم ربما تعرضوا لشيء من هذه الأحكام حين  
يضطرون إليها لبيان الإعراب وتكميل أحكامه ، فقد تكلموا في وجوب الصدارة لأسماء الاستفهام  
وبعض أدوات النفي ، حين أرادوا شرح التعليق وبيان مواضعه ، ولزمهم أن يحصوا من الأدوات  
ما يحجب ما قبله عن العمل فيما بعده . وبينوا بعض الأدوات التي يجب أن يليها فعل ، والتي  
لا يجب أن يليها إلا اسم ، حين أرادوا تفصيل أحكام الاشتغال ، ولكن هذه المباحث جاءت  
متفرقة على الأبواب ، تابعة لغيرها ، فلم يستوف درسها ، ولا أحيط بأحكامها .“<sup>2</sup>  
يرجع محمد الخضر حسين إلى مؤلفات النحاة ليرد على هذه الشبهة ويثبت أن النحاة  
يتكلمون عما تجب له الصدارة في أبواب غير بحث التعليق ، فيقولون في باب المبتدأ والخبر :  
يجب تقديم المبتدأ إذا كان مشتملاً على ماله الصدر ، ويجب تقديم الخبر إذا كان متضمناً له  
الصدر . ويذكر في هذا الباب بعض ما له الصدارة ، من نحو الاستفهام والشرط والعرض  
والتمني.<sup>3</sup>

(1) ينظر: المصدر السابق : 191

(2) إحياء النحو ، ص : 3

(3) ينظر: المصادر: - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين بن عبد الله ابن عقيل ، ت محمد محي الدين عبد

الحميد ، دار الطلائع ، القاهرة ، د ط ، د ت ، ج 215/1

- همع الهوامع ، السيوطي ، ج 386/1

- شرح الرضي على الكافية ، ت يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ، ط 2 ، 1996 ، ج 257/1

ويقولون في باب الجوازم : إن الشرط له الصدارة<sup>1</sup> ، ويقولون في باب كم و كأين : إن كم  
الخبرية والاستفهامية تلزمان الصدارة<sup>2</sup> .

وقال ابن الحاجب في فصل عقده لحروف التحضيض : ” حروف التحضيض : هلاً ،  
وألاً ، ولولاً ، ولوما ، لها صدر الكلام ، وتلزم الفعل لفظاً أو تقديراً<sup>3</sup> . “

ومعروف أيضاً أن النحاة يتكلمون عن الأدوات من جهة ما تتصل به من فعل أو اسم في  
مواضع غير باب الاشتغال ، فقد قالوا في بحث حروف التحضيض : هلاً ، وألاً ، ولولاً ، ولوما  
إنها تلزم الفعل لفظاً أو تقديراً<sup>4</sup> ، وقالوا في بحث حروف الاستفهام : إن الهمزة وهل تدخلان  
على الجملة الاسمية والفعلية<sup>5</sup> ، وقالوا في بحث لو إنها تختص بالفعل كإن الشرطية<sup>6</sup> .

وبعد هذا كله ، فيبدو لنا أن حكم إبراهيم مصطفى على النحاة بأنهم لم يعنوا إلا بقضايا  
الإعراب والبناء قد جانب الحقيقة ، وكان حكمه مبنيًا على ما نقله عن بعضهم من تعريف  
النحو ، وقد زعم أنه أول من يأتي بمفهوم جديد صحيح للنحو ، وهو قانون تأليف الكلام ، وبيان  
لكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة ، وهذا المفهوم في الحقيقة - ومن خلال ما ساقه محمد  
الخضر حسين من تعريفات للنحو - ليس من ابتكاره ، بل هو ماثوث في كتب النحاة ، فليس  
من المعقول أن هذه المجلدات الضخمة التي بين أيدينا لم تتناول في أبوابها وفصولها سوى  
الإعراب والبناء .

(1) ينظر: شرح الرضي على الكافية ، ج4/95

(2) ينظر: شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الجرجاوي زين الدين الوقاد ، ت محمد باسل عيون السود ، دار  
الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2000 ، ج 473/2 ، ومغني اللبيب لابن هشام ، ص : 183

(3) شرح الرضي على الكافية ، ج4/442

(4) ينظر: همع الهوامع ، السيوطي ، ج2/576 ، و شرح التصريح على التوضيح ، خالد زين الدين الوقاد ، ج2/432

(5) ينظر: همع الهوامع ، السيوطي ، ج2/609 ، 610 ، وشرح الرضي على الكافية ، ج4/446

(6) يقول ابن مالك في الألفية عن لو :

وهي في الاختصاص بالفعل كإن لكن لو أنّ بها قد تقترن

وينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : ج4/39 ، ومغني اللبيب ، ص : 261 ، وهمع الهوامع ، ج2/551 ،

فنحن إذا رجعنا إلى أقدم مصنف وصل إلينا في النحو - وهو كتاب سيبويه - وتصفحنا موضوعاته الأولى ، لوجدناه ينتقل من حديثه عن الإعراب والبناء إلى مواضيع أخرى كالإسناد، وما في اللفظ من أعراض، وأنماط التعبير وغيرها.<sup>1</sup>

لقد انتقل سيبويه من الحديث عن الإعراب والبناء ، وهو ما سماه مجاري وأخر الكلم من العربية - بعد صفحات قليلة - إلى الحديث عن المسند والمسند إليه ، فبين مدى ارتباط المسند بالمسند إليه ، أو ارتباط المسند بالمسند إليه ، فيقول : ”وهما ما لا يغني واحد منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلم منه بدا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ و المبني عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء . “<sup>2</sup>

فسيبويه يبين العلاقة بين ركني الجملة : اسمية كانت أو فعلية وهي ما تسمى بالإسناد ، ثم نجده ينتقل من هذا الباب إلى باب آخر وهو ما سماه : باب اللفظ للمعاني ، وإذا سرنا مع سيبويه في أبواب كتابه نجده يتحدث بعد ذلك عما يكون في اللفظ من أعراض ، فتحدث عن ما يعرض لبعض حروف الكلمة من حذف : كحذف النون من يكن في حالة جزمه بالسكون فيقال : لم يك ، كما تحدث عن استغنائهم عن ماض : يدع ، وأشباه ذلك كثير وقولهم: أسطاع يُسْطِيعُ وإِثْمًا هي أطاع يُطِيع زادوا السينَ عوضاً من زهاب حركة العين من أَفْعَلَ ، وقولهم: اللَّهُمَّ حذفوا يا وألحقوا الميمَ عوضاً ، وغيره<sup>3</sup> . وليس في هذا - كما نرى - ما يتعلق بالعلامة العربية .

ثم ينتقل بعد هذا الباب مباشرة إلى باب يبعد كل البعد عما يتصل بالإعراب والبناء ، وهو ما سماه (باب الاستقامة من الكلام والإحالة ) ، وتحت هذا الباب يقسم الكلام إلى ما هو مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح ، وما هو محل كذب : فأما المستقيم الحسن كقولك : أتيتك أمس ، وسأتيتك غدا ، فأما المحال فإن تنقض أول كلامك بآخره ، فنقول : أتيتك غدا ، سأتيتك أمس، وأما المستقيم الكذب ، فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ،

(1) ينظر: إحياء النحو والواقع اللغوي، أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة ، ط1، 2007، ص: 27، 28

(2) الكتاب ، ج1/23

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ج1/25

فأما المستقيم القبيح ، فإن نضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا رأيت، وكى زيد يأتيك ، وأما المحال الكذب ، فإن تقول : سوف أشرب ماء البحر أمس .<sup>1</sup>

فسيبويه يذكر في هذا النص ببراعة فائقة أنماط التعبير العربي، ويضع كل نمط أمام المنظار اللغوي الصحيح الذي يميز صحيحه من فاسده ، وهل في ذلك كله شيء يتصل بالإعراب أو البناء ، وكيف غاب كله عن إبراهيم مصطفى مما جعله يحكم على النحاة - وعلى رأسهم سيبويه- بأنهم قصرُوا حديثهم عن الإعراب والبناء، وتركوا ما عداهما من تأليف الجملة العربية.<sup>2</sup>

### 3- في معاني الأدوات النحوية :

تكلم الأستاذ إبراهيم مصطفى عن النفي من جهة أنه كثير الدوران في كلام العرب ، مختلف الأساليب ، متعدد الأدوات ، وذكر أن النحاة درسوه مفرقا على أبواب الإعراب، ممزقا ، وأخذ يتحدث عن هذه الأدوات التي هي: ليس ، وما ، وإن ، ولا ، وغير ، وإلا ، ولم ، ولن ، ولما ، فلم يرض أن تدرس (لا) فيما ألحق بكان، ثم فيما ألحق بإنّ، ولا أن تدرس (غير، وإلا ، وليس ) في باب الاستثناء، ولا أن تدرس (لن) في نواصب الفعل ، ( ولم ، ولما) في جوازمه<sup>3</sup>، ثم قال :” درست هذه الأدوات مفرقة - كما ترى - ووجهت العناية كلها إلى بيان ما تحدث من أثر في الإعراب ، وأغفل شر إغفال درس معانيها ، وخاصة كل أداة في النفي ، وفرق ما بينها وبين غيرها في الاستعمال ، ولو أنها جمعت في باب ، وقرنت أساليبها ، ثم ووزن بينها ، وبُين منها ما ينفي الحال ، وما ينفي الاستقبال ، وما ينفي الماضي ، وما يكون نفيا لمفرد ، وما يكون نفيا لجملة ، وما يخص الاسم وما يخص الفعل ، وما يتكرر ، لأحطنا بأحكام النفي ، وفقهنا أساليبها ، ولظهر لنا من خصائص العربية ودقتها شيء كثير أغفله النحاة ، وكان علينا أن نتبعه ونبينه.“<sup>4</sup>

(1) ينظر: المصدر السابق ، ج1/ 25 ، 26

(2) ينظر: إحياء النحو والواقع اللغوي ، أحمد محمد عبد الراضي ، ص : 29 ، 30

(3) ينظر: إحياء النحو ، ص : 4

(4) المرجع نفسه ، ص : 5



والأستاذ كان ينتظر من النحاة القدماء أن يصنفوا أبواب النحو تصنيفاً قائماً على مراعاة المعاني ، فهو يتمنى أن تدرس أدوات النفي - مثلاً - تحت باب واحد ، بغض النظر عما بين هذه الأدوات من فروق نوعية أو عملية ، فهو لا يريد أن تدرس ( ليس ) في باب ( كان ) ولا تدرس ( لا ) مرة في باب ( كان ) ومرة ملحقه بباب ( إن ) ، وما فعل النحاة القدماء ذلك إلا مراعاة للعمل فقط ، و هو ما يرفضه الأستاذ .

ويرد محمد الخضر ويذكر بمنهج علم النحو وآليات دراسته للكلمات ، فيقول : ” شأن علم النحو البحث عن أحوال ألفاظ من حيث دخولها في التركيب ، مثل : تقديم اللفظ أو تأخيره ، واتصاله أو انفصاله ، وحذفه أو إثباته ، وزيادته أو إفادته لمعنى ، وإعرابه أو بنائه ، وعمله في غيره أو إهماله عن العمل ، فإذا درس النحاة حروف النفي في أبواب متفرقة ، فذلك ما يناسب موضوع علمهم ، إذ يذكرون الألفاظ في مقام البحث عن حال يعرض للفظ عند وقوعه في تركيب ، وليس هناك حال يعرض لأدوات النفي عند التركيب ، ويكون جارياً في جميع هذه الأدوات ، وإنما نجد من الأحوال التي تعرض عند التركيب ما يتناول بعض أدوات النفي وغيرها من الكلم ، كرفع الاسم ونصب الخبر يعرض لفعل نفي ، وهو ليس ، وأحرف نفي وهي : ما ، و إن ، و لا ، ولبعض أفعال الإثبات ، وهي كان وبقية أخواتها . “<sup>1</sup>

ثم يضيف محمد الخضر مؤكداً وجهة منهج النحاة قائلاً : ولاشك أن هذه الوجوه التي تشترك فيها حروف النفي مع غيرها هي أشد صلة بعلم النحو من مجرد الاشتراك في أصل المعنى الذي وضع له اللفظ .

والواقع أن البحث عن معاني الحروف والأدوات لا يدخل في صلب علم النحو ، فلم يكن بحثاً عن أحوال اللفظ من جهة وقوعه في التركيب ، بل هو بحث عن المعاني التي وضعت لها هذه الكلم - أعني الحروف - فهو إلى علم اللغة أقرب منه إلى النحو ، ولكن النحويين لاحظوا أن هذه الحروف روابط للتراكيب ، فتعرضوا لمعانيها عند الحال الذي يعرض لها عند التركيب ، كالعمل ، أو الإعراب ، أو البناء ، أو الزيادة .<sup>2</sup>

(1) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 194

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص: 194 ، 195

وإذا كان إبراهيم مصطفى يرى أن صنيع النحاة في دراسة الأساليب تشتتت وتفريق لأبواب النحو ، على حين نرى دعوته إلى تصنيف الأدوات النحوية ، تصنيفا معنويا بغض النظر عن كيفية استعمالها ، وموضعها من التراكيب ، وأثرها فيما بعدها في إطار السياق ، ونوعها من حيث الفعلية والحرفية والاسمية ، هي التي تؤدي إلى تشتتت الأبواب النحوية وتمزيقها ، وإن كان القارئ قد يقتنع بدعوته لأول وهلة ، ولكنه لا يلبث أن يزول اقتناعه هذا بأدنى تأمل .

وهذه الدعوة لم تكن بمعضلة على النحاة ، فقد كان من السهل أن يتبعوا هذا التصنيف ، وليس معقولا أن يكون ذلك قد غاب عنهم ، ولكنهم اتبعوا المنهج الصحيح في تبويب النحو ، وهو المنهج الذي راعوا فيه التشابه بين الأدوات من حيث العمل أولا ثم من حيث النوع .<sup>1</sup>

فقد درسوا - مثلا - ليس مع كان وأخواتها لأنها تشبهها في العمل ، وفي الفعلية ، وفي النقص ، وفي اختصاصها بالجملة الاسمية ، فكيف يتجاهلون كل هذه الوجوه في الشبه ، ويدرسونها مع أدوات النفي الأخرى مع أنها لا تشبهها شبيها متفقا عليه إلا في النفي .<sup>2</sup>

ولما كانت الحروف : لن ، لم ، لما ، تختص بالدخول على الفعل المضارع ، فتؤثر فيه نصبا وجزما ، درسوها مع الفعل المضارع ، مع بيان استعمال كل منها ، والمعنى الذي تفيده ، فالجامع بين هذه الأدوات كلها هو النفي ، ولكن لكل منها خصائص معنوية واستعمالية وعملية ، فلو درست هذه الأدوات تحت باب مستقل لأدى ذلك إلى دراسة أبواب مختلفة في النحو ، ثم إن مراعاة العمل لكل أداة من هذه الأدوات ، مما يجعلها في الباب التي تختص به ، فليس هذا عيبا وليس إخلالا بمنهج النحاة ، لأن الغرض من دراسة النحو وضع كل كلمة في سياقها الصحيح من الجملة ، والوقوف على مدى تأثيرها بما قبلها ، حتى يستقيم اللسان في ضبط أواخر الكلمات ، وهذه عناية لا ينبغي أن تتكرر ، ولا تمنع من دراسة الجملة العربية من شتى جوانبها .<sup>3</sup>

وحروف النفي كما رأى محمد عرفة تشترك في أنها للنفي ، وتختلف في عملها ، وهذه الحروف بعضها يشترك مع حروف أخرى ، أو مع أفعال أخرى في العمل . فاختر النحاة أن

(1) ينظر: إحياء النحو والواقع اللغوي ، أحمد محمد عبد الراضي ، ص 41

(2) ينظر : المرجع نفسه ، ص : 41 ، 42

(3) ينظر : المرجع نفسه ، ص : 42 ، 43

يضعوا ما اتفق عمله بعضه إلى بعض ، وإن اختلف معناه شارحين ما تعلق بالمعنى عند ذكر كل أداة في بابها ، لأنهم رأوا أن الغلط في مقتضى العوامل أكثر ، وهم عليه أحرص ، وليس عليهم في ذلك عيب ، إنما يكون عليهم العيب إذا أغفلوا الكلام على ما عدا العمل <sup>1</sup> .  
ومثل النفي في ذلك التوكيد، يتهم إبراهيم مصطفى النحاة بأنهم يدرسونه في أبواب متفرقة فيقرنون (إنّ) المؤكدة (بأنّ) الواصلة و(ليت) المتمنية ، لأنها أدوات تتماثل في العمل ، وإن تباعد ما بينها في المعنى والغرض ، وفي باب الفعل يذكرون نوني التوكيد لأثرهما في إعرابه ، وفي باب التوابع يجعلون للتوكيد بابا خاصا يذكرون فيه عددا من الكلمات حكمها في الإعراب حكم ما قبلها ، ولو جمعت أساليب التوكيد في العربية ، ما ذكر هنا وما لم يذكر ، وبين ما يكون تنبيهها للسامع ، وما يكون توكيدا للخبر ، وما يكون تقوية لرغبة ، لكان أقرب إلى أن تدرس كل أنواع التوكيد ، ويبين لكل نوع موضعه ، ولكان أدنى إلى توضيح أساليب العربية وسرها في التعبير <sup>2</sup> .

وعلة هذا - في رأي محمد الخضر - أن النحويين فعلوا ما يناسب صناعتهم ، فقرنوا إنّ بأنّ الواصلة ، وليت المتمنية لاشتراك الأحرف الثلاثة في حال يعرض لها بالتركيب ، وهو نصب الاسم ورفع الخبر ، وأوردوا الكلمات التي تستعمل للتوكيد مثل كل وأجمع لمماثلتها للتوابع في حكم ما يعرض لها بالتركيب ، وهو موافقة ما بعدها في الإعراب ، وذكروا نوني التوكيد في بحث الفعل حيث كان لهما عند الاتصال بالفعل أحكام خاصة لا يشاركهما فيها غيرها من أدوات التوكيد ، وهو إعراب الفعل أو بناؤه على الوجه المعروف في ذلك البحث <sup>3</sup> .

ولو سلك النحاة في ألفاظ التوكيد هذا الطريق الذي ينشده إبراهيم مصطفى ، فجمعوها في باب واحد ، لم يكن من اللائق بصناعتهم أن يقتصروا على بيان معانيها الذي هو في الواقع من موضوع علم اللغة ، ولو تعرضوا في كل لفظ في الحكم الذي يعرض له في التركيب ، كأن يذكروا عمل إنّ في الاسم والخبر في البحث عن حروف التوكيد ويذكروا عمل ليت في حروف التمني ، وعمل كأن في بحث حروف التشبيه ، وعمل لكن في بحث الاستدراك ، لتشتت البحث

(1) ينظر : النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، محمد أحمد عرفة ، ص : 35

(2) ينظر : إحياء النحو ، ص : 5 ، 6

(3) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 195

في الأحوال التي يعد البحث فيها من صلب علم النحو ، وهي رفع الاسم والخبر وما يعرض لهما من نحو الترتيب والذكر والحذف .<sup>1</sup>

وعلى الرغم من دراسة النحاة للأدوات والأساليب في أبواب متعددة ، على حسب خصائصها وارتباطها بهذه الأبواب ، فإن كثيرا من النحاة لم يهمل دراسة الأدوات أو الأساليب دراسة مستقلة ، راعوا ما بينها من شبه معنوي كما دعا إبراهيم مصطفى ، وحسبنا أن نرجع إلى كتاب سيبويه ، فنجده قد عالج الكثير من الأساليب والأدوات في أبواب كلها تدور حول النفي، منها : هذا باب النفي بلا ، هذا باب المنفي المضاف بلام الإضافة ، هذا باب يثبت فيه التنوين من الأسماء المنفية ، هذا باب وصف المنفي ...<sup>2</sup>

#### 4 - في علل النحو :

وصف إبراهيم مصطفى النحاة بأنهم بالغوا في عنايتهم بالإعراب ، وأطالوا مراقبة أواخر الكلمات وتجادلوا عندها ، ثم قال : ” وطول هذه المراقبة ودأبهم عليها هداهم إلى كشف سر من أسرار العربية عظيم ، وهو أن هذه الحركات ترجع إلى علل وأسباب يطرد حكمها في الكلام ، ويمكن الرجوع إليها والاحتجاج بها ... فألحوا في الدرس وفي تتبع الأواخر والكشف عن أسرار تبديلها وسموا ما كشفوا علل الإعراب أو علل النحو .“<sup>3</sup>

ويوضح محمد الخضر هذه العلل ، ويبين علاقتها بعلم النحو وموقف النحاة منها ، وقد قسمها ثلاثة أنواع :<sup>4</sup>

أحدها : ما يقرب مأخذه ويتلقاه النظر بالقبول كما وجهوا تحريك بعض الحروف الساكنة بالتخلص من التقاء الساكنين ، ووجهوا حذف أحد الحرفين المتماثلين بطلب الخفة .  
ثانيها : ما يكون من قبل الفرضيات التي لا تستطيع أن تردّها على قائلها ، كما أنك لا تضعها بمحل العلم أو الظن القريب منه قالوا في وجه بناء قبل و بعد ، أنهما شابه الحرف في احتياجهما إلى محذوف وهو المضاف إليه .

(1) ينظر : المصدر السابق ، ص : 195 ، 196

(2) ينظر : هذه الأبواب بالترتيب الكتاب ، ج2 الصفحات : 274 ، 276 ، 287 ، 288

(3) إحياء النحو ، ص : 10

(4) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 200

ثالثها ما يجري فيه بعض النحاة على ما يشبه التخيل، ويسهل عليك أن ترده على صاحبه ، و أنه لا صلة له بالعلم ، ومنه : قول بعضهم في تعليل جواز اتصال الضمير الثاني في نحو: أعطاه إياك ، فلا تقول أعطاهك ، لأن الضمير الثاني أشرف أنه أعرف ، فيأنف من كونه يتعلق بما هو أدنى منه .

وبعد هذا ينفي محمد الخضر دخول النوعين الثاني والثالث من هذه العلة في صلب علم النحو ولا ملحه، وأما النوع الأول فيصح أن يدخل في علم النحو باعتباره من أسرار أحكامه ، والنحاة يعتبرونه في المرتبة الثانية<sup>1</sup>.

ويستدل على ذلك بقول الشاطبي (ت 790هـ) في شرح الخلاصة حيث يقول : وعلم النحو يحتوي على نوعين من الكلام ، فأول النوعين ، وهو احتراز اللفظ عند التركيب والزيغ عن معتاد العرب في نطقها ، والنوع الثاني : فهو التثنية على أصول تلك القوانين وعلل تلك المقاييس، والأنحاء التي نحت العرب في كلامها وتصرفاتها مأخوذاً ذلك من استقرار كلامها ، وهذا النوع مهم وليس بواجب ولا هو المقصود من علم النحو<sup>2</sup>.

---

(1) ينظر : المصدر السابق ، ص : 200

(2) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، ت عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى مكة المكرمة ، ط1 ، 2007 ، ج19/1 ، 20

## 5 - أبو عبيدة وكتابه مجاز القرآن :

تحدث إبراهيم مصطفى عن مجاز القرآن لأبي عبيدة بأنه حاول أن يبين ما في الجملة العربية من خصائص كالتقديم أو التأخير، أو الحذف وغيرها، ثم قال : " ولكن النحاة والناس من ورائهم قد شغلوا بسببويه ونحوه وفتتوا به كل الفتنة ... ولم تتجه عنايتهم إلى شيء مما كشف عنه أبو عبيدة في كتابه مجاز القرآن ، وأهمل الكتاب ونسي " <sup>1</sup>. ثم نقل نحو ثلاث صفحات من مجاز أبي عبيدة ليثبت بها كيف كان أبو عبيدة يتكلم على ما يتجاوز أواخر الكلم وحكم إعرابها من سر العربية ونظم تأليفها .

يرى محمد الخضر أن أبا عبيدة بتأليفه مجاز القرآن لم يرد البحث عن قوانين النحو ، وإنما أراد بيان معنى ما قد يخفى فهمه من الآيات ، فذكر وجوها يدل بها على المعنى الذي يطابق استعمال الكلمات أو الجمل عربية ، أو وجوها ينبه بها القارئ على شيء من حسن بيان الآية وأخذها من البلاغة مكانتها السامية <sup>2</sup>.

وينظر في هذه الصفحات الثلاث التي نقلها إبراهيم مصطفى من كتاب مجاز القرآن <sup>3</sup> ، ويجدها تتعلق بسبعة أحكام تتعلق بأساليب عربية ، كلها قد طرقها النحاة في أبحاثهم ومؤلفاتهم المتعددة ، واكتفي بذكر وتحليل ثلاثة منها <sup>4</sup>.

- أولها : إيراد الضمير مفردا في سياق الحديث عن أمرين أو أمور ، فذكر أنه قد يراعى الضمير الأول، كما ورد في قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَوْا تِجْرَةً أَوْ لَهْوًا أَنْفَضُوا إِلَيْهَا وَتَرَكُوكَ قَائِمًا ﴾ <sup>5</sup>، وقد يراعى في استعماله الأمر الأخير، كما ورد في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَكْسِبْ خَطِيئَةً أَوْ إِثْمًا ثُمَّ يَرْمِ بِهِ بَرِيئًا فَقَدِ احْتَمَلَ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ <sup>6</sup>.

(1) إحياء النحو ، ص : 11 ، 12

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 201 ، 202

(3) ينظر: مجاز القرآن ، أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي ، ت محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي القاهرة ، ج 1 ،

ص : 10 ، 11 ، 12

(4) ينظر: المصدر السابق ، ص : 202 ، 203

(5) الجمعة ، الآية : 11

(6) النساء ، الآية : 112

وقد تعرض النحاة لمثل هذا البحث ، حيث ذكروا في بحث الضمير شرط مطابقته لمرجعه من جهة التذكير والتأنيث والإفراد والجمع ، وأوردوا آيات جاء فيها الضمير مفردا ، ومرجعه يظهر متعددا ، وتأولوها على وجوه تنافي شرط المطابقة، كقوله تعالى: ﴿ وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضُوهُ ﴾<sup>1</sup>، ومن الوجوه التي ذهبوا إليها في هذه الآية : أن عود الضمير على أحدهما لا يخل بالمعنى، لأن في إرضاء الله إرضاء الرسول، وفي إرضاء الرسول إرضاء الله.

- **ثانيها** : ما عبر عنه أبو عبيدة بمخاطبة الغائب ومعناه الشاهد وقال في قوله تعالى : ﴿ الْمَرْءُ الَّذِي كَتَبُكَ ﴾<sup>2</sup> بمعنى : هذا الكتاب . واستعمال أسماء الإشارة الموضوع للبعيد في مشار إليه قريب ، قد تعرض له علماء المعاني وجعلوه من موضوع علمهم .<sup>3</sup>

ومن النحويين من يتعرض له ، ويسوقه في تأليفه النحوي عن طريق البسط ، ومن هؤلاء العلامة الرضي ، فقد بحث في وجوه استعمال الإشارة ، وتعرض لاستعمال اسم الإشارة البعيد في مشار إليه قريب . وقال في هذا البحث : ” يجوز الإتيان بلفظ البعيد ، مع أن المشار إليه قريب، نظرا إلى عظمة المشير أو المشار إليه ، وذلك لأنه يجعل بعد المنزلة بينهما كبعد المسافة ، كقول السلطان لبعض الحاضرين : ذلك قال كذا ، وكقول بعضهم : ذلك السلطان يتقدم بكذا ، ومنه قوله تعالى : فذلكن الذي لمتنني فيه ، ويجوز أن يكون قوله تعالى : ذلك الكتاب ، من باب عظمة المشار إليه أو المشير . “<sup>4</sup>

- **ثالثها** : الانتقال من مخاطبة الشاهد إلى مخاطبة الغائب قال هذا في تفسير قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلِّ وَجْرَيْنَ فِيهِمْ ﴾<sup>5</sup>. وقد أشار بهذا إلى النوع المسمى بالانتقالات.

(1) التوبة ، الآية : 62

(2) البقرة ، الآية : 1 ، 2

(3) ينظر : جواهر البلاغة ، أحمد الهاشمي ، ص: 88

(4) شرح الرضي على الكافية ، ج2/479

(5) يونس الآية : 22

والالتفات قد تناوله علماء الأدب كابن المعتز (ت 296 هـ) وقدامة بن جعفر (ت 337 هـ) ، وأدخلوه في مباحث علم البيان .<sup>1</sup>

وإذا ترك النحاة - يعقل محمد الخضر - البحث في الالتفات ، إلى علماء البديع ، فلأنه يرجع إلى وجه من وجوه حسن البيان ، وقد وجهوا أنظارهم إلى استعمال الضمير مكان آخر يوافقه في المعنى ، كما بحثوا عن صحة قولنا : أنت الذي أكرمتني ، أو أنا الذي قمت ، مكان : أنت الذي أكرمني ، وأنا الذي قام ، فأجازوه ، كما بحثوا عن مثل قولك : الذي أكرمتك أنا ، أو الذي أكرمتني أنت ، فمنعوه ، فالحق أن النحاة لم يتركوا البحث عن وجه من وجوه نظم الكلام إلا أن يدعوه لفن يروونه أحق به من فهم .<sup>2</sup>

وذهب محمد أحمد عرفة إلى ما ذهب إليه محمد الخضر إذ يقرر ذلك قائلاً : ولا نجد بحثاً من البحوث التي نقلها إبراهيم مصطفى عن أبي عبيدة إلا وهو في كتب النحو ، ولا بحثاً من البحوث التي أراد أن يكون النحو متناً لها إلا وهو في كتب النحاة على خير وجه وأوفى بيان ، وقد زادوا على ذلك .<sup>3</sup>

ويقتبس أقوال النحاة الدالة على أنهم بحثوا المواضيع التي ظن إبراهيم مصطفى أبا عبيدة اختص بها ، والدالة أيضاً على أن النحاة تجاوزوا بحث أواخر الكلمات إلى بحث مواضع التقديم والتأخير ، والحذف ومعاني التراكيب المختلفة وسبيل العرب في بيانهم .<sup>4</sup>

- 
- (1) ويلقب الالتفات بشجاعة العربية لأن فيه ورود الموارد الصعبة واقتحام مضايق الأساليب ، ووجه حسنه ما ذكره الزمخشري ، وهو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية وتجديداً لنشاط السمع ... ينظر علم البلاغة ، أحمد مصطفى المراغي ، ص : 128 ، كما ينظر تعريف الالتفات وشروطه وصوره : الكافي في علوم البلاغة العربية ، عيسى علي الكاعوب وعلي سعد الشتيوي ، منشورات الجامعة المفتوحة ، مصر ، د ط ، 1990 ، ص : 150 ، 151 ، 152
  - (2) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 203
  - (3) ينظر : النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ، محمد أحمد عرفة ، ص : 34
  - (4) ينظر : المرجع نفسه ، الصفحات من 36 إلى 48 قدم فيها النماذج التي اقتبسها وحللها من كتاب سيبويه إثباتاً لذلك .



## 6- عبد القاهر الجرجاني وكتابه دلائل الإعجاز:

يرى إبراهيم مصطفى أن الشيخ عبد القاهر الجرجاني قد رسم في كتابه دلائل الإعجاز طريقاً جديداً للبحث النحوي تجاوز أواخر الكلم وعلامات الإعراب ، وبين أن للكلام نظماً ، وأن رعاية هذا النظم واتباع قوانينه هي السبيل إلى الإبانة والإفهام ، وأنه إذا عدل بالكلام عن سنن هذا النظم لم يكن مفهماً معناه ، ولا دالاً على ما يراد منه .<sup>1</sup>

وقد ضرب المثل لذلك بالمطلع المشهور ، وهو :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل

فلو خولف فيه النظم : وعدل به عن سننه وقواعده فقليل :

نبك قفا حبيب من منزل ذكرى

لكان لغوا من الكلام وعبثاً . ثم بين أن هذا النظم يشمل ما في الكلام من تقديم وتأخير ، وتعريف وتتكبير ، وفصل ووصل ، وعدول عن اسم على فعل ، أو عن صيغة إلى أخرى ، وغير هذا من سائر أحوال الكلمة إذا ألفت مع غيرها لتفهم .<sup>2</sup>

ومحمد الخضر في نقده لإبراهيم مصطفى يراه أنه لم يفهم موضوع حديث الشيخ عبد القاهر ، ولم يفهم غرض كلامه الذي ساقه في كتابه دلائل الإعجاز ، كما أنه أخلط بين اختصاص علمين مستقلين هما علم النحو وعلم البيان . وإليك تفصيل اعتراضات محمد الخضر في النقاط الآتية :

أ- موضوع حديث الشيخ عبد القاهر : الفصاحة التي هي بمعنى البلاغة والبراعة ، فأراد الشيخ أن يحقق البحث عن منشأ هذه الفصاحة وموطنها ، فأنكر أن تكون من صفات الألفاظ المفردة ، والكلم المجردة ، وقرر أنها من صفات الألفاظ باعتبار إفادتها المعاني عند التركيب .<sup>3</sup> وكلمة النظم يطلقها الشيخ ويريد بها : تطبيق الكلام لمقتضى الحال ، فيرى النظم : هو توخي معاني النحو فيما بين الكلم على حسب الأغراض التي يصاغ لها الكلام<sup>4</sup> ، ومعنى

(1) ينظر : إحياء النحو ، ص : 16

(2) ينظر : المرجع نفسه ، ص : 17

(3) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 206

(4) ينظر : دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، شرح محمد الشجعي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 3 ، 1999 ص : 79

توخي معاني النحو : إيرادها على حسب الأغراض ، ومعاني النحو هي : التقديم والتأخير ، والحذف والذكر ، والتكرار والإضمار ، والتعريف والتكثير ، ونحو ذلك ، ويقول مرة : ” ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله “<sup>1</sup> ومعنى وضع الكلام الموضع الذي يقتضيه علم النحو - يراه محمد الخضر - أن تضع كل واحد من مفرداته ومركباته موضعه الذي يقتضيه علم النحو ، وهذا الوضع لا يكفي لارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول إلا بعد أن يفيد الأغراض التي تراد منه ، ووضع المفردات على وجه يفيد هذه الأغراض ، قد تهدي إليه هذه السليقة ، وقد تساعد عليه معرفة علم المعاني .<sup>2</sup>

ب- ضرورة التفريق بين اختصاص علم النحو واختصاص علم المعاني ، فيرى محمد الخضر: أن يكون تأليف الكلام على طبق قوانين النحو، فلا يرتكب فيه ضعف التأليف أو تعقيد في اللفظ ، وأما وضع المعاني النحوية التي هي الحذف ونحوه من التقديم والتأخير ، والتعريف والتكثير ، فإنما يعرف بالملكة التي تتربى من كثرة كلام البلغاء ، أو دراسة علم المعاني .<sup>3</sup>

ولتوضيح ذلك يورد محمد الخضر قول عبد القاهر: ” وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروعه . فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها... وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى، فيضع كلا من ذلك في خاص معناه ... وينظر في الجمل التي ترد ، فيعرف موضع الفصل من موضع الوصل ، وفي الوصل موضع الواو من الفاء، والفاء من ثم، إلى غير ذلك.“<sup>4</sup>

ويفسر ذلك بقوله : ” أنك بعد أن تنظر إلى الوجوه التي تذكر في النحو ، تعرف أن لكل واحد منهما موضعا مخصوصا عند تركيب الكلام باعتبار إفادتها الأغراض المطلوبة وتجيء بكل واحد في موضع ينبغي له . “<sup>5</sup>

(1) المصدر السابق ، ص : 77

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 206

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 206 ، 207

(4) دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص : 77

(5) المصدر السابق ، ص : 207

والخلاصة التي يؤكد عليها هي: أن تنتظر في الجمل التي تؤلف باعتبار العوارض التي يبحث عنها في علم النحو من العطف بالحروف المختلفة المعاني وتركه ، فتعرف بالسليقة ، أو بعلم المعاني موضع كل منها بحسب الأغراض المطلوبة منها ، فتجيء به في موضعه .<sup>1</sup>

ت- يؤكد محمد الخضر أن عبد القاهر عندما ذكر أن النظم توحي معاني النحو ، والعمل على قوانينه وأصوله ، لم يرد أن يرسم طريقا جديدا للنحو، بل يريد : النحو الذي كتب فيه النحاة قبله مثل : سيوييه ، أبي علي الفارسي ، وابن جني وغيرهم ، وليس من المحتمل أن يريد نحوا وقوانين لم يتكلم فيها العلماء من قبله. وينفي محمد الخضر هذا الاحتمال لسببين :

الأول لأن عبد القاهر يذكر النحاة وأصولهم ذكر من هو راض عنها ، ولم يرمهم - كما رماهم إبراهيم مصطفى - بإزهاق روح فكرة النحو ، وعدم الاهتمام في أبحاثهم النحوية .

والثاني أنه قد ألف في النحو مثل شرحه لكتاب الإيضاح الذي سماه : «المقتصد» وذهب فيه مذهب النحاة من قبله ومن بعده في تقرير القواعد التي يستقيم بها التركيب .<sup>2</sup>

ث- إن كتاب دلائل الإعجاز لم يؤلف في علم النحو، ولا قصد مؤلفه أن يزيد في علم النحو مسألة ، وليست مباحثه مما تهدي إلى شيء من علم النحو ، وعبد القاهر نفسه يدلنا في فاتحة كتابه أنه مؤلف في فن البيان<sup>3</sup> ، وهو العلم الذي تحدث عنه بأنه العلم الباحث عن حقيقة الفصاحة ، وذكر فصولا في قبيل ما يبحث عنه في هذا العلم كالتقديم والتأخير، والإيجاز والحذف، والفصل والوصل ، وحقيقة النظم ، والتشبيه والتمثيل المجاز والاستعارة... إلخ<sup>4</sup>

ومجمل القول : فإذا كان عبد القاهر لم يخرج بالنظم عن معاني النحو، وكانت فكرة النظم عنده تقوم على معرفة هذا النحو وما ينشأ عن الكلمات حين تتغير مواضعها من المعاني المتجددة المختلفة؛ فإن الجديد عنده هو أنه استخدم معاني النحو وأحكامه استخداما جديدا بيانيا محضا. وإلا لكان في النحو غنى عن كل ما قرره عبد القاهر والبلاغيون من أحكام بلاغية .<sup>5</sup>

(1) ينظر : المصدر السابق ، ص : 207

(2) ينظر : المصدر نفسه ، ص : 208

(3) ينظر : دلائل الإعجاز ، عبد القاهر الجرجاني ، ص:18

(4) ينظر : هذه الفصول نفسه : ص : 96 ، 121 ، 174 ، 192 ، 310

(5) ينظر : النقد العربي الحديث ومذاهبه، محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الزهرية، القاهرة، د ط، 1975 ص: 60

## المبحث الثاني : رأي محمد الخضر حسين في تيسير النحو في نقده تقرير لجنة وزارة المعارف المصرية لتيسير النحو والصرف

أولاً: مقترحات لجنة المعارف المصرية لتيسير النحو :

في عام 1939 نشر إبراهيم مصطفى محاولته إحياء النحو، لتجديد النحو على أسس جديدة: وقد اعترض الكثير من المحافظين ممن رأوا أن دعوته مساس بجوهر اللغة ، فاضطرت وزارة المعارف المصرية آنذاك إلى الإسراع بتشكيل لجنة من كبار اللغويين ، للنظر في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة على الناشئين ، وتألفت هذه اللجنة من الدكتور طه حسين ، والأساتذة أحمد أمين ، وعلي الجارم ، ومحمد أبي بكر ، وإبراهيم مصطفى المساعد بكلية الآداب ، وإبراهيم الشافعي.

وقد جاء تكليف الوزارة مشروطاً بتحاشي المس بأصول اللغة العربية وقوانينها الأساسية ، والاتجاه نحو تيسير طرق تدريسها.<sup>1</sup>

كما جاء تقرير اللجنة مؤلفاً من قسمين : مقدمة ألمحت فيها إلى عجز القواعد الموروثة عن أداء مهمتها الأساسية في تقويم الألسنة ، وخدمة الأغراض العلمية ، وقد نبهت اللجنة على أن أهم ما يعسر النحو على المتعلمين والمعلمين ثلاثة أشياء :

- فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويعللوا ويغرقوا في الافتراض والتعليل .
- إسراف في القواعد نشأ عن إسراف في المصطلحات .
- إمعان في التعمق العلمي باعد بين النحو والأدب .<sup>2</sup>

ودرءاً لهذه العوامل اقترحت اللجنة مقترحات تعينها على هذا التيسير، نوردتها مفصلة

كالآتي:<sup>3</sup>

(1) ينظر: القرار الوزاري بتكليف اللجنة وشروطه ، مجلة مجمع اللغة العربية ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، 1951 ، ع 6 ،

ص : 181

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 185

(3) ينظر: مقترحات اللجنة الوزارية ، المرجع نفسه ، ص : 186 ، وتيسير النحو التعليمي ، شوقي ضيف ، دار المعارف ،

مصر ، د ط ، 1986 ، ص : 32 وما بعدها

## 1- باب الإعراب : ومما جاء فيه من اقتراحات .

أ- وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديري والإعراب المحلي : ففي الاسم المنقوص

والاسم المنقوص والاسم المتصل بياء المتكلم في مثل : ( الفتى ، القاضي ، غلامي ) تقدر فيها الحركات للتعذر ، للثقل ، للحركة المناسبة ، ففي هذا التقدير ترى اللجنة مشقة يكلفها التلميذ من غير فائدة يجنيها في ضبط كلمة أو تصحيح إعراب . وكذلك الإعراب المحلي في مثل : ( هذا كتاب ، يا هذا ، يا سيبيوه ) ، ففيه عناء مضاعف يبذل لغير شيء .

ب- علامات الإعراب الأصلية والفرعية : ترى اللجنة لا نيابة فيها بل تجعل كلا في

موضعه أصلا ، وتقسم الاسم المعرب إلى الأقسام الآتية :

- اسم تظهر فيه الحركات الثلاث وهو أكثر الأسماء .

- اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مداها ، وهو الأسماء الخمسة

- اسم تظهر فيه حركتان : ضم وفتح ، وهو الممنوع من التتوين .

- اسم تظهر فيه حركتان : ضم وكسر ، وهو الجمع بألف وتاء

- اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتح ، وهو ما آخره ياء لينة ( المنقوص )

ويستغنى بهذا عن الإعراب التقديري، وعن القول بنيابة علامة عن أخرى .

ج- ألقاب الإعراب والبناء : جعل النحاة لحركات الإعراب ألقابا وهي : الرفع ، والنصب ،

والجر ، والجزم . وللبناء ألقابا وهي : الضم ، والفتح ، والكسر ، والسكون .

وعلى هذا التقسيم ، فمحمد مرفوع ، وقبل مضموم ، ومحمدا منصوب ، والآن مفتوح .

وهذه التفرقة دعتهم إليها - في نظر اللجنة - المبالغة في الدقة والسخاء في المصطلحات .

وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء ، وأن يكتفى بألقاب البناء

2- الجملة : تتألف الجملة العربية من جزأين أساسيين ومن تكملة تذكر حين يحتاج إليها ، وقد

يستغنى عنها تبعا لغرض المتكلم ، وعلى هذا التقسيم رتبت اللجنة أبواب النحو .

أ- تسمية الجزأين الأساسيين : وقد فضلت هذه اللجنة اصطلاح المناطقة وهو

الموضوع والمحمول ، لأنه أوجز ولا يكلف اصطلاحا جديدا. <sup>1</sup>

(1) كان على اللجنة أن تختار بين ثلاثة مصطلحات : مصطلح المناطقة (المحمول والموضوع) ، ومصطلح الأصوليين

(المحدث عنه والحديث) ، ومصطلح البلاغيين (المسند والمسند إليه)

## ب- أحكام إعرابهما :

الموضوع : وهو المحدث عنه في الجملة ، وهو مضموم دائما ، إلا أن يقع بعد إنّ أو إحدى أخواتها .

والمحمول : هو الحديث وهو الركن الثاني وفي إعرابه قررت اللجنة هذه الأحكام :

- يكون اسما فيضم ، إلا ما وقع مع كان أو إحدى أخواتها ، فيفتح .

- ويكون ظرفا فيفتح

-ويكون فعلا ، أو مع حرف من حروف الإضافة، أو جملة،ويكتفى في إعرابه ببيان أنه محمول

## ج- الترتيب بين الموضوع والمحمول :

الجملة العربية مرنة في الترتيب ، فلا تلزم أحد الركنين موضعا واحدا ، وإنما يغلب أن يتأخر الموضوع في موضعين : إذا كان المحمول فعلا ، أو إذا كان الموضوع نكرة .

## د- المطابقة بين الموضوع والمحمول :

- في النوع إذا كان الموضوع مؤنثا ، كان في المحمول علامة تأنيث .

- في العدد : إذا كان المحمول متأخرا لحقته علامة العدد التي توافق الموضوع ، وإذا

كان متقدما لم تلحقه ، فيقال : الرجال قاموا ، وقام الرجال .

وعلامة العدد التي تلحق الفعل هي في الجمع : الواو للذكور ، والنون للإناث ، وفي

المتنى الألف لهما ، وفي المفرد التاء الواحدة . وتأخذ اللجنة في ذلك برأي الإمام المازني<sup>1</sup> القائل إنها علامات لا ضمائر .

وبهذا النحو من تقسيم الجملة إلى موضوع ومحمول ، واعتبار إشارات العدد علامات لا

ضمائر ، يسرت اللجنة الإعراب ، وقللت الاصطلاحات ، وجمعت أبواب الفاعل ونائب الفاعل

والمبتدأ ، واسم كان واسم إنّ في باب الموضوع ، وجمعت أبواب خبر المبتدأ، وخبر كان ،

وخبر إن في باب واحد هو المحمول .

(1) هو بكر بن محمد بن حبيب بن بقية، أبو عثمان المازني، من مازن شيبان: أحد الأئمة في النحو، من أهل البصرة. وتوفي فيها سنة 249 هـ. ومن مصنفاته كتاب(ما تلحن فيه العامة) و(الألف واللام) و(التصريف) و(العروض)، ينظر الأعلام ج69/2

### 3- مصطلح التكملة :

كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول فهو تكملة ، وحكم التكملة أنها مفتوحة دائما ، إلا إذا كانت مضافا إليها أو مسبوقه بحرف إضافة .  
وتجيء التكملة لبيان الزمان أو المكان ، ولبيان العلة ، ولتأكيد الفعل ، أو بيان نوعه ، ولبيان المفعول ، أو لبيان الحالة أو النوع .  
وبذلك جمعنا كثيرا من الأبواب ، كالمفاعيل ، والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو التكملة دون أن نضيع غرضا .

### 4- متعلق الظرف وحروف الإضافة :

يقسم النحاة هذا المتعلق قسمين :

- الأول : متعلق عام ، كمتعلق ( زيد عندك أو، في الدار ) ، ويقدرونه كائن أو استقر ، وهو عندهم واجب الحذف ، ويعربونه هنا خبرا .  
- الثاني: متعلق خاص، ولا يفهم الكلام إذا حذف ، مثل: أنا واثق بك، والخبر هو المتعلق، والظرف فضلة .

وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر، وأن المحمول في مثل : زيد عندك ، أو في الدار هو الظرف أما النوع الثاني ، فهو كما قرر النحاة المتعلق هو المحمول ، والظرف تكملة .

### 5- الضمير :

من أصول اللجنة أن تلغي الضمير المستتر جوازا أو وجوبا ، فمثل : زيد قام ، الفعل هو المحمول ، ولا ضمير فيه ، وليس بجملة كما يعده النحاة ، وهو كمثل : قام زيد ، ومثل : الرجال قاموا ، الفعل محمول اتصلت به علامة العدد ، ولا يعد جملة .

ومثل : أقوم ، ونقوم ، مما يقدر فيه الضمير مستترا وجوبا : الفعل محمول ، والهمزة أو النون إشارة إلى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في إعرابه .

الضمير المتصل البارز منه الدال على العدد ، وقد اعتبر إشارة لا ضميرا، واتبع فيه مذهب المازني ، وغير الدال على العدد ، قمت أو قمت ، وقمت : الضمير موضوع ، والفعل قبله محمول ، وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل، فهو تقوية له ، مثل : قمت أنا، أنا قمت .

## 6- الأساليب :

في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيرا في إعرابها وتخريجها على قواعدهم ، مثل : التعجب فله صيغتان هما : ما أجملَ زيدا ، وأجملَ بزيدا ، ومعروف خلاف النحاة في إعرابها ، وعناء المعلمين والمتعلمين في شرحها وفهمها ، وقد رأَت اللجنة أن تدرس هذه على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها ، أما إعرابها فسهل : ما أحسن : صيغة تعجب ، الاسم بعدها المتعجب منه مفتوح ، وأحسنُ : صيغة تعجب أيضا ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة .<sup>1</sup>

ومثل هذا : التحذير ، والإغراء كما في : النارَ ، أو إياك النار ، أو النارَ النار : فهو أسلوب ، والاسم فيه مفتوح والاسمان مفتوحان أيضا ، وإنما توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها .<sup>2</sup>

(1) ينظر : مجلة مجمع اللغة العربية ، القاهرة ، 1951 ، ع 6 ، ص : 190

(2) ينظر : المرجع نفسه ، ص : 190



## ثانيا : قرارات مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مقترحات اللجنة :

أرسلت وزارة المعارف نسخا من تقريرها السابق إلى مجمع اللغة العربية في شهر يولييه سنة 1938 طالبة إلى أعضائه دراسته وإبداء آرائهم فيه ، وفي شهر فبراير 1942 أصدر وزير المعارف قرارا عهد فيه إلى المجمع دراسة تيسير قواعد النحو والصرف فشكل المجمع لجنة لدراسة هذا التقرير وما تضمن من مقترحات لتيسير النحو والصرف التعليميين . وتدارست اللجنة المقترحات ، وفي مؤتمر المجمع لسنة 1945 درست تلك المقترحات ، وأصدر قراراته فيها على أساسين : أن تلك المقترحات صالحة للمناقشة والمراجعة ، وأن كل رأي يؤدي إلى تغيير في جوهر اللغة وأوضاعها العامة لا ينظر إليه ، وفي ما يلي موجز لتلك القرارات:<sup>1</sup>

أ- باب الإعراب : اتفقت اللجنة مع قرارات الوزارة فرأت ما يأتي :

- وجوب الاستغناء عن الإعرابين التقديري والمحلي في الأسماء المقصورة والمنقوصة والمضافة إلى ياء المتكلم وكذلك في الأسماء المبنية ، غير أن المجمع استبقى النص على لفظ المحل لها جميعا ، فيقال في إعراب من ، في قولنا : جاء من سافر ، من : اسم مبني مسندا إليه محله الرفع، وفي إعراب جاء الفتى وجاء القاضي اسمان مسند إليهما محلها الرفع .<sup>2</sup>

- واتفق المجمع مع لجنة الوزارة على إلغاء ما يسمى بالعلامات الأصلية في الإعراب والعلامات الفرعية، فليس هناك علامات تتوب عن أخت لها في الممنوع من الصرف وجمع المؤنث السالم، وأيضا ليس هناك حرف ينوب عن حركة كما في المثني وجمع المذكر السالم.<sup>3</sup>

وأضاف المجمع إلى ذلك أن الأسماء الخمسة تعرب بالواو والألف والياء رافضا فكرة لجنة الوزارة المتأثرة برأي الأستاذ إبراهيم مصطفى ( تعرب بحركات ممدودة كما مر بنا).

- اتفق المجمع مع لجنة الوزارة في فكرة التخفيف على الناشئة لألقاب حركات الإعراب والبناء، أبقى على ألقاب الإعراب وألغى ألقاب البناء .<sup>4</sup>

(1) ينظر: هذه القرارات في : مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني في أصول اللغة ، ص : 256 وما بعدها ، ومجموعة

القرارات العلمية في خمسين عاما ، ص : 267 وما بعدها ، و تيسير النحو التعليمي شوقي ضيف ص: 39 وما بعدها

(2) ينظر: مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني في أصول اللغة ، ص : 256 وما بعدها

(3) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 266 ، 267

(4) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 263 ، 264

**ب - في اختصار أبواب النحو :** اتفق المجمع مع اللجنة الوزارية في أن الجملة تتألف من جزأين أساسيين ومن التكملة تذكر حين يحتاج إليها . ورأينا أن اللجنة سمت الجزأين كما أسلفنا :

الموضوع والمحمول وسماهما المجمع : المسند إليه والمسند مصطلحي علماء البلاغة .<sup>1</sup>

**ت - في المتعلق العام للظرف والجار والمجرور :** يتفق المجمع مع اللجنة في وجوب إرشاد المبتدئين إلى أنّ هذا المتعلق محذوف وإن كانوا لا يكلفون كل مرة تقديره. وكان ينبغي أن يعمم عدم تقديره لهم في مثل : محمد في الدار ، ومحمد عندك ، بحيث يقال في الدار مسند لمحمد وأيضاً عندك . ولا يذكر لهم بحال أن وراء الجار والمجرور والظرف متعلقاً عاماً محذوفاً.<sup>2</sup>

**ث - اتفق المجمع مع اللجنة في :** إلغاء ضمير الرفع المستتر جوازاً أو وجوباً : وكذلك اعتبر ضمائر الرفع المتصلة البارزة في مثل : قمت حروف إشارة ، كما أعتبر ألف الاثنين وواو الجماعة ونون النسوة مع الأفعال علامات عدد أخذاً برأي اللجنة ورأي ابن مضاء . وأوضح كيف يعرب الفعل مع الضمائر، ففي قمتُ : يقال صيغة الماضي المتكلم، وقمّ: صيغة أمر للمخاطب، ولا تقمّ صيغة نهي للمخاطب، وأقومُ مضارع للمتكلم ، وقاموا ماضي الغائبين، ويقال في الإعراب ، أنا قمت : أنا مسند إليه وقمت : صيغة للماضي المتكلم ، وهكذا ...<sup>3</sup>

**ج - اتفق المجمع مع اللجنة فيما** يسمى التكملة واعتبرها منصوبة دائماً إلا إذا كانت مضافاً إليها أو مسبوقه بحرف جر . وكان المجمع أكثر دقة من اللجنة إذ استثنى التوابع من عدها تكملة، لأنها تتبع في الإعراب ما قبلها ، ورأى الإبقاء على اسم المفعول به للتكملة الدالة على ما وقع عليه الفعل ، أما بقية التكملات ، فرأى أن يكتفي بذكر أغراضها إجمالاً مع وجوب ذكر لفظ التكملة . ففي إعراب المفعول لأجله مثل : قمت إجلالاً لك ، يقال قمت : صيغة ماضي للمتكلم وإجلالاً تكملة للفعل لبيان السبب ، وفي : ضربته ضرباً شديداً ، يقال : ضرباً تكميلية مصدرية للفعل وفي جاء محمد ركباً : ركباً تكملة لمحمد مبنية للحال ، وفي : اشتريت عشرين كتاباً ، يقال : كتاباً تكملة مميزة للمفعول ...<sup>4</sup>

(1) ينظر: المرجع السابق ، ص : 254 ، 255

(2) ينظر: تيسير النحو التعليمي ، شوقي ضيف ، ص: 41

(3) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 41 ، 42

(4) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 43

ح - اتفق المجمع مع اللجنة في : إفراد قسم خاص بالأساليب والتراكيب ، التي يصعب إعرابها وتخريجها - في نظره - وقد جمع فيه : التوكيد ، القسم ، التعجب ، التفضيل ، نعم و بئس ، النداء ، الاستغاثة ، الندبة ، الاختصاص ، التحذير ، الإغراء .<sup>1</sup>

خ - وقد وافق المجمع اللجنة الوزارية على : ما ذكرته في الصرف من حذف الإعلال والإبدال والقلب ، وتنقل الكلمة في موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتها في النطق مثل : قال أصلها : قول ، ويقول أصلها : يقول ، ومزْمِي أصلها مرْمُوي ، ورأى المجمع كما رأت اللجنة أن يدرس في الصرف ما عدا ذلك كما يتضح في الجداول المرفقة بقرارات المجمع ، فيدرس تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف ، وتقسيمات الاسم ، إلى مذكر ومؤنث ، وصحيح الآخر ومعتله ، ومفرد ومثنى وجمع ومقصود وممدود ، ومنكر ومعرف ، والتصغير الثلاثي والرباعي فقط ، والنسب وأحكامه الأكثر دوراناً ، والمعرب والمبني والمبنيات ، وتصريف الأفعال وتقسيماتها إلى مجردة ومزيدة ، وصحيحة ومعتلة ، واتصال الفعل بما يدل على نوعه وعدده ، وبنائه للمجهول ، وتعديبه ولزومه ، ومبنيه ومعربه ...<sup>2</sup>

واتفق المجمع في ما وراء أحكام اللجنة ، وتتوالى الأبواب في جداول المجمع على هذا النمط : المسند إليه والمسند والتكملة والتوابع وأحكام العدد والتراكيب أنفة الذكر ، ويلى ذلك الجملتان : في الشرط وجوابه والقسم وجوابه ، ثم الجملة الفرعية ، مسندة وتكملة ونعتا وصلة .<sup>3</sup> وطلب المجمع إلى وزارة التربية والتعليم أن تؤلف كتب النحو للناشئة على أساس قراراته في التيسير ، وتعرض على المجمع لمراجعتها واستكمال ما قد ينقصها ، وفي سنة 1949 قدّم هذا الطلب إلى الوزارة ، واستجابت له بعد الثورة ، وأخذت الناشئة تتعلم هذا النحو الميسر<sup>4</sup> ، وسرعان ما عمّت الشكوى منه وأكثرها يعود إلى الإفراط في الاختصار والإجمال ، ولم تستطع أن تستوعبها ، وتمثلها تمثيلاً دقيقاً .<sup>5</sup>

(1) ينظر: المرجع السابق ، ص : 44

(2) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 44

(3) ينظر: المرجع نفسه ، ص : 45

(4) ومن أبرز الكتب التي ظهرت : كتاب « تحرير النحو العربي » الذي ألفه إبراهيم مصطفى وآخرون ، وقد تضمن قواعد النحو مع التيسير الذي قرره مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وقد طبع هذا الكتاب في دار المعارف بمصر سنة 1958

(5) ينظر: المرجع السابق ، ص : 45

### ثالثاً : نقد محمد الخضر حسين هذا المشروع :

كلف مجمع اللغة العربية بالقاهرة محمد الخضر - باعتباره عضواً في لجنة أصول اللغة - بالإطلاع على تقرير اللجنة الوزارية المكلفة بتيسير النحو والصرف والنظر فيه وإبداء ملاحظات حوله ، وبعد قراءته بدت له ملاحظات عامة أوجزها في:<sup>1</sup>

- غموض بعض العبارات التي احتواها التقرير في أحكامه .
- آراء نحوية لا يظهر لها وجه في تيسير القواعد .
- آراء ضعيفة أرادت اللجنة أن تستبدلها بأصول محكمة اتفق عليها النحاة .

وبعد هذه الملاحظات ينبه محمد الخضر إلى حقيقة التيسير العلمي الصحيح للقواعد الذي يقوم - كما يراه - باختيار المذهب السهل منها ، أو ابتكار مذهب سهل يقوم عليه الشاهد وتوازره الحجة، كما يحذر من مغبة التسرع وآثارها السلبية على المتعلمين الناشئين، فيقول : ” ليس من المعقول أن يلقن الناشئ رأياً في أنظمة اللغة الفصحى بدعوى أنه أيسر ، حتى إذا قوي في العلم رأى رأي الباصرة كيف يسقط هذا الرأي أمام الشاهد والدليل . “<sup>2</sup>

وفي هذه الصفحات استعرض ملاحظات الخضر وانتقاداته المفصلة<sup>3</sup> لمقترحات هذه اللجنة ، أحلها ، وأبدي آراء بعض اللغويين المحدثين فيها .

#### 1- في باب الإعراب :

أ- إلغاء الإعراب التقديري والإعراب المحلي : يرفض الخضر هذا القرار لسببين :

الأول: انتظام الإعراب على طريقة واحدة عند النحاة، فقد دل كلام العرب- مثلاً- أن الكلمة إذا وقعت مسنداً إليها كان إعرابها الرفع - بالضممة مثلاً- فإذا ورد مسنداً إليه لم يظهر عليه علة الإعراب لعله خاصة في ذلك اللفظ كعدم قبول الحرف الأخير لحركة الضم، سلكوا به في الإعراب مسلك أمثاله من الكلم المسند إليه ، وعدوه من قبيل المرفوعات ، وقالوا إن الضم مقدر، أي : منوي وملاحظ .

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 258

(2) المصدر نفسه ، ص : 258

(3) ينظر: ملاحظات الخضر بالتفصيل ، المصدر نفسه ، من صفحة : 257 إلى صفحة : 272

وكذلك حال الجملة الواقعة موقع المفرد المعروف بنوع من الإعراب ، كالجمله الواقعة موقع الخبر المرفوع إذ يرى النحاة أن مقتضى الرفع الظاهر في المفرد ، وهو الخبرية متحقق في الجملة، فيعطون المقتضى أثره الذي هو الرفع، غير أن هذا الأثر يكون ملاحظا لا ظاهرا ، وذلك معنى قولهم : إن الجملة في محل رفع .

الثاني : أما السبب الثاني الداعي إلى تقرير الإعراب التقديري والمحلي، فهو ما تقتضيه التوابع من تحديد حركة الإعراب في متبوعاتها حتى تجري على منوالها .

فإذا وقع المقصور أو المضاف أو المبني أو الجملة موقعا يقتضي وجها خاصا من الإعراب، كالفاعلية أو الخبرية ، ثم تلاه تابع قد ظهر فيه هذا الوجه الخاص، وهو الضم ، أفلا يكفي أن الوجه نفسه ملاحظ في المقصور وغيره من الألفاظ التي لا يظهر فيها أثر الإعراب . ويؤكد الخضر أن عقدة التوابع لما لا يظهر فيه الإعراب ، لا تتحل إلا بمراعتهما ، فليس في الاستغناء عنهما تيسير وتوفير على التلميذ والمعلم والعلم هذا العناء .<sup>1</sup>

وقد رد محمد الجواد آل الشيخ أحمد الجزائري<sup>2</sup> على رأي اللجنة في الاستغناء عن الإعراب التقديري والمحلي ، وقال : إن الاستغناء عن هذين الإعرابين يجلب على التلميذ عناء مضاعفا ، ويوجب زيادة أصل بين أصول النحو وإن مواضع الإعراب اللاحقة للمبني والمقدر إعرابه لا تصلح أن تكون علائم إعراب لها .<sup>3</sup>

كما درست الباحثة خديجة الحديثي مسألة إلغاء الإعرابين التقديري والمحلي ، وناقشت اقتراح اللجنة الوزارية المصرية ، وقرارات المجامع العربية فيها، مجمع القاهرة ، والمجمع اللغوي بدمشق، والمجمع العلمي العراقي<sup>4</sup>، ولاحظت ما فيها من نقص واضطراب وتقصير . وتساءلت قائلة : " فما دامت هذه القرارات قاصرة عن أن تفهم التلميذ المتعلم الوظيفة السياقية التي تؤديها

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 259

(2) درس الشيخ الجزائري التقرير المصري بتكليف من وزارة المعارف العراقية ، فرفض جميع ما جاء فيه، وتناول مفرداته بالنقد ، ولم يؤيد أي مقترح من مقترحاته ، وقد ورد هذا النقد في كتابه : نقد الاقتراحات المصرية في تيسير العلوم العربية ، وطبع هذا الكتاب سنة 1951 في النجف الأشرف .

(3) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين، عبد الجبار جعفر القزاز، دار الآداب ، بغداد ، د ط ، 1979 ، ص : 174 ، 175

(4) ينظر: قرارات هذه المجامع في أصول اللغة ، مجمع اللغة العربية في القاهرة ، ج 3/ 259

الكلمات أو التراكيب التي تعرب إعراباً تقديرياً أو محلياً ، أن الأفضل العودة إلى ذكر المحل وعلامة الإعراب فيه ، فما الجديد الذي جاءت به ؟ وما التيسير الذي أدت إليه ؟ أنحل تيسيراً قاصراً محل إعراب وتفسير واضح وسليم ؟ “<sup>1</sup>

وبعد أن رفضت هذا الشكل من التيسير تقرر قائلة : ” ولهذا فإنني أرى في إلغاء القول بالإعراب التقديري والمحلي ، وفي ترك تعليل هذين الإعرابين في الكلمة أو التركيب إجحافاً بحق النحو العربي والمتعلم معا ، والباساً على المتعلم وإيهام ما يسمع عليه ، ولن يعسر ذلك عليه تعلم اللغة ، أو يكلفه مشقة في ذلك ، لأن العربية لغة متميزة عن لغات الأرض بهذا الإعراب ، وهذا التنوع فيه بتنوع الدلالات والمعاني على اختلاف الألفاظ والتراكيب . “<sup>2</sup>

### ب- العلامات الأصلية والفرعية للإعراب :

خالفت اللجنة النحاة في أن يكون للإعراب علامات أصلية وعلامات فرعية تنوب عنها ، فهي لا ترى هذا التمييز ولا تلك النيابة ، بل تجعل كلا في موضعه أصلاً .

يرفض محمد الخضر هذا الاقتراح بسبب ما شابهه من خلل وشذوذ ، ويؤكد أن الوجوه التي دعت علماء العربية إلى تقسيم علامات الإعراب إلى أصلية وفرعية وجوه لا يستهان بها ، ويمكن إجمالها في الدواعي الآتية :

- الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات ، ذلك أن الحركة أخف من الحرف ، ثم هي أبين في الدلالة على المعنى المقصود بالإعراب لظهور زيادتها على بنية الكلمة ، وعدم تدخلها في الدلالة على مفهومها بخلاف الحرف كألف المثني وواو الجماعة، إذ بسقوطها يختل مفهوم الكلمة.

- ثم إن الرفع بالضم ، والنصب بالفتح ، والجر بالكسر ، هي إعراب أكثر الألفاظ الدائرة في الكلام العربي ، فلم يخرج عن الرفع بالضمه شيء مما يعرب بالحركات ، ولم يخرج عن النصب بالفتح سوى جمع المؤنث السالم ، ولم يخرج عن الجر بالكسر سوى الممنوع من الصرف .

(1) تيسير النحو وبحوث أخرى، خديجة الحديثي ، منشورات المجمع العلمي العراقي ، العراق ، د ط ، 2007 ، ص : 41

(2) المرجع نفسه ، ص : 44

- ولكون الإعراب بالحروف، والنصب بالكسر، والجر بالفتح على خلاف الأصل، نرى العرب يرجعون إلى الأصل في كثير من الأحوال ، كالمجرور بالفتح ( مالا ينصرف) في حال الإضافة، وحال اتصاله بأداة تعريف<sup>1</sup>، والأسماء الخمسة يرجعون بها إلى الأصل إذا جردت من الإضافة أو أضيفت إلى ياء المتكلم<sup>2</sup>، و( كلا وكتنا) يرجعون بهما إلى الأصل إذا أضيفا إلى اسم ظاهر<sup>3</sup>.

- وفي بعض ما خرج عن الأصل لغات تجري على الأصل ، كالأسماء الخمسة ، ولو في حال إضافتها لغير ياء المتكلم<sup>4</sup>، ورجعوا بما لا ينصرف لداعي ضرورة أو تناسب<sup>5</sup>، وحكى قوم أن صرف مالا ينصرف مطلقا لغة قوم<sup>6</sup>.

ومن مظاهر الاضطراب التي لاحظها الخضر اختيار اللجنة لإعراب الأسماء الخمسة بالحركات الظاهرة ، والواو والألف والياء حروف مد إشباع ، وهو مذهب المازني ، ومع ما في دعوى الإشباع من شذوذ في الكلام العربي، فلأن الحركات هي العلامات الأصول ، فلا يعدل في إعراب إلى الحروف إلا حيث يتعذر تخريجه ، أما اللجنة ، فإنها ترى الواو والألف والياء

(1) مثل : في صحراء الجزائر تتمتع بالمناظر الجميلة

(2) مثل : ذهب الأب إلى المسجد مع أخي

(3) مثل : كلا المتسابقين فازا ، كلنا الطالبتين نجحتا

(4) ينظر : هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، صبيح التميمي ج 83/1 ومن شواهد هذه اللهجة قول رؤبة :

بِأَبِيهِ أَقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمِ

وَمَنْ يُشَابِهَ أَبَهُ فَمَا ظَلَمَ

(5) يجوز في الضرورة صرف ما لا ينصرف وهو كثير وأجمع عليه البصريون والكوفيون ، وذلك كقول الشاعر :

سَوَالِكُ نَقْبًا بَيْنَ حَرَمِيْ شَعْبَعِبِ      تَبَصَّرَ خَلِيلِيْ هَلْ تَرَى مِنْ ظَعَاتِنِ

وورد صرفه للتناسب كقوله تعالى: ﴿إِنَّا اعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ سَلْسِلًا وَأَغْلَالًا وَسَعِيرًا﴾ الإنسان :4 ، فصرف سلسلا

لمناسبة ما بعده

(6) وزعم بعض النحاة أن صرف ما لا ينصرف لهجة لبعض العرب ، ثم جاءت على السنة الشعراء ، أما أكثر العرب فلا

يصرفون مالا ينصرف ، ولذلك جعلت من قبيل الضرورات الشعرية ، ومن ذلك صرف كلمتي : قصائدٌ وعنيزةٌ في بيتي

النابغة وامرئ القيس :

فَلَمَّا تَبَيَّنَتْكَ قَصَائِدٌ وَلِتَدْفَعُنْ      جيشا إليك قوادِمُ الأَكُوَارِ

ويوم دَخَلْتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ      فقالت : لك الويلاَتُ أَتُكُ مُرْجِلِي

ينظر: تفصيل ذلك : هداية السالك إلى ألفية ابن مالك ، صبيح التميمي ، ج 1 ، ص : 140 ، والنحو الوافي ، عباس

حسن ، ج 4 / 271

علامات أصول ، فما الذي دعاها إلى العدول عن أصول لا شذوذ معها إلى أصول يصحبها شذوذ .

### ج- ألقاب الإعراب والبناء :

يرى محمد الخضر أن اللجنة وقعت في خلل واضطراب في الحديث عن حال الإعراب لما جعلت لكل حركة لقبا واحدا في الإعراب والبناء، وأن يكتفى بألقاب البناء ، بخلاف ما عليه اصطلاح النحويين الذي يسير في انتظام .

فاللجنة حين أحدثت لنفسها اصطلاحا هو استعمال الضم والفتح والكسر ألقابا للإعراب والبناء مع إلغاء ألقاب الرفع والنصب والجر ، فلم تنتظم عباراتها في وصفها للإعراب، ذلك أن الاسم المعرب لا يوصف على مقتضى اصطلاحها بالرفع والنصب ولا الجر ، وإنما يقال في إعرابه : مضموم ومفتوح ومكسور ، وهذا يستقيم في نحو المفرد ، وأما المثني كالفاعل والجمع كالفاعل نحو جاء الزيدان ، أو الزيدون ، فإنه لا يقال فيه مرفوع ، لأن اللجنة ألغت الرفع ، ولا يقال فيه : مضموم ، لأنها لما قسمت علامات الإعراب ، بنت تقسيمها على حسب ما يظهر ، فجعلت من المعربات ما تظهر فيه الحركة ، كالاسم المفرد ، ومنها ما تظهر فيه ألف ونون ، وهو المثني ، أو واو ونون ، وهو الجمع ، وقد صرحت بأن كلا من الألف والواو أصل في الإعراب وأنكرت أن يقال : إنهما نائبان عن الضم .<sup>1</sup>

ويتساءل محمد الخضر عن موقف اللجنة في وجه ضم التابع المعرب بالحركات إذا كان متبوعه معربا بالحروف ، في مثل : جاء الزيدون كلُّهم ، فإن الفاعل بمقتضى اصطلاح اللجنة ليس بمرفوع ولا مضموم ، ففي أي شيء تبع التوكيد المضموم ذلك الاسم المؤكد ، وهو غير مضموم؟ أما النحاة ، فإنهم للمثال منتظم ، فإن التابع والمتبوع يشتركان في الرفع على كلا الوجهين من اصطلاحهم ، فالرفع على الوجه الأول لقب يتناول النوعين : الضم والواو ، وهو على الوجه الثاني حكم ، والضم والواو يدلان عليه .<sup>2</sup>

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 262

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 262 ، 263



وعدّ محمد الجواد أحمد الجزائري رأي اللجنة في اعتبار حركات الإعراب أصلية بحسب مواقعها بأنه بعيد عن الصواب لجملة أسباب ، كما رفض أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب والبناء ، وأن يكتفى بألقاب البناء .<sup>1</sup>

## 2- في الجملة

### 1- تسمية الجزأين الأساسيين للجملة :

يرى محمد الخضر أن اصطلاح الموضوع والمحمول الذي اختارته اللجنة اصطلاح مختصر اختصار مخلا ، ولا يفي بالأحكام النحوية المتشعبة ، بخلاف النحاة الذين كانت لهم نظرة أدق في اختيار مصطلحاتهم المفصلة ، ويوضح ذلك بقوله : ” نظر النحاة إلى ما يسميه المنطقة موضوعا ، فوجدوا محموله إما اسما ، أو جملة اسمية ، أو فعلية ، وإما فعلا أو وصفا متقدما عليه ، ووجدوا هذين النوعين يختلفان في أحكام شتى ، فرأوا أن اختلافهما في الأحكام يناسب أن يكون لكل منهما باب يجمع مباحثه ، واسم يمتاز به ، فسموا الأول مبتدأ ، والثاني فاعلا ، ووضعوا لكل منهما وضعًا خاصا . “<sup>2</sup>

ويرى سعيد الأفغاني هذا الاختصار الذي جمع فيه هذا المشروع أبواب المبتدأ والفاعل ونائبه والخبر والفعل قصد التيسير تعسيرا على الطالب ، فقد نبّه إلى أحكام هذه الفروع واستعمالاتها وتفصيلاتها من تقديم وتأخير ، وذكر وحذف ، ومطابقة وعدمها ، فهي أحوال ضرورية لفهم كلام العرب وللصيانة من اللحن وإلحلال المعاني محالها وإعطائها ما يجب لها من الألفاظ والتراكيب ، وأمّا هذه التقسيمات والمصطلحات الجديدة التي جاءت في المشروع ، فيعتبرها غير محكمة ولا موفقة ، وقد جانب التيسير فضلاً على أثرها السلبي في قطع الصلة بالتراث العلمي بمرور الوقت ، ويقدم أمثلة من هذا المشروع عن الاضطراب والخلل والتغيير منها.<sup>3</sup>

(1) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق ، عبد الجبار جعفر القزاز ، ص : 175

(2) دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 263

(3) ينظر: حاضر اللغة العربية في الشام ، سعيد الأفغاني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ، القاهرة ، د ط ، 1962 .

ص : 206

ويذهب شوقي ضيف هذا المذهب في نقده هذا المشروع بقوله : ” وهي تسمية<sup>1</sup> يصعب على الناشئة تصوّرها ، وخاصة أن المسند إليه يتنوع بين المبتدأ واسم لكان واسم لـ إنّ وفاعل ونائب الفاعل ، وأيها أسهل في تصور الناشئ أن يقال له : أنّ الاسم المرفوع في أول الكلام مبتدأ لأنه فعلاً يبتدئ الكلام ، والاسم المرفوع بعد الفعل فاعل لأنه فعلاً هو الفاعل للفعل ، أو يقال : إن الاسمين جميعاً مسند إليه ؟ ويلاحظ أنّ اسم إنّ الداخل تحت لواء المسند إليه منصوب وليس مرفوعاً... وبالمثل يتنوع المسند فهو قد يكون اسماً مرفوعاً تالياً لمبتدأ أو ظرفاً أو جاراً ومجروراً ، وهو حينئذٍ يسمى خبراً ، وقد يكون جملة فعلية مثل : زيد قام أخوه ، وهذه الأنواع في المسند إليه والمسند لا يستطيع الناشئ أن يفهمها إلا بعرضها عليه مفصلة ، أمّا حين توجز وتختصر في مصطلحي مسند إليه والمسند فإنّها تغمض عليه وتتبهم صورها وصياغتها المختلفة . “<sup>2</sup>

وفي تسمية المسند إليه والمسند بالموضوع والمحمول يرى عبد الجواد الجزائري : أن اللجنة ارتأت هنا أن تأتي بشيء جديد تجاه اصطلاح النحاة ، وكان الأولى لها اتباع اصطلاح البلغاء لا المناطقة ، للقرب بين فني النحو والبلاغة من ناحيتي اختصاصها بلغة العرب ... وإنّ النحوي العربي إذا نظر إلى طبيعة القضية العربية يهتدي بطبعه وفطرته العربية المنطوية على أسرار التسمية والوضع إلى انقياد كلمتي ( مسند إليه ومسند ) إلى معناهما المحقق بين ( فاعل وفاعل ) و بين ( اسمين ) لأحدهما صفة الابتداء والإسناد إليه معنى وللآخر صفة الخبرية والإسناد ، فلا يكون وراء أعمال الفطرة العربية بين المعلم المتعلم عناء بحث عن صلتها بالقضايا النحوية ، أو عناء بيان لمعناهما وتطبيقه على موارده .<sup>3</sup>

**أحكام إعرابهما :**

قالت اللجنة : الموضوع هو : المتحدث عنه في الجملة ، وهو مضموم دائماً ، إلا أن يقع بعد إنّ أو إحدى أخواتها .

(1) المسند إليه والسند هي التسمية التي اقترحتها المجمع عوض تسمية الموضوع والمحمول التي وضعتها اللجنة الوزارية

(2) تيسير النحو التعليمي ، ص : 41

(3) ينظر: الدراسات اللغوية في العراق ، عبد الجبار جعفر القزاز ، ص : 175

ويرى محمد الخضر أن اللجنة بحكمها هذا أوقعت نفسها في تناقض واضطراب كبير ، يتجلى ذلك في الجوانب الآتية <sup>1</sup> :

- الأول : فقد صرحت قبل هذا بأن الألف في المثني ، والواو في الجمع كل منها أصل في الإعراب ، وخالفت النحاة في قولهم : إن الضم أصل والألف والواو نائبان عنه ، فكان على اللجنة إذا حكمت على الموضوع بالضم الدائم أن تستثني المثني والجمع ، لأنهما لا يظهر في آخرهما ضم ، ولا شيء ينوب عن الضم .

- والثاني : عند إعراب المحمول ذكرت اللجنة أنه يكون اسما ، فيضم ، إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها ، وكان على اللجنة أن تحافظ على اصطلاحها السابق ، فتقول : فيضم ، أو يظهر في آخره ألف ونون ، أو واو ونون .

- والثالث : إن اكتفاء اللجنة في إعراب المحمول الواقع فعلا أو جملة ببيان أنه محمول مبني على إلغائها الإعراب المحلي ، ومعلوم أن الجملة الواقعة موقع المفرد لا تستغني عن الإعراب المحلي إذ عليه يقوم إعراب تابعها مثل : زيد أبوه كريم ، وعالم أخوه .

### ج- المطابقة بين المحمول والموضوع :

يجري محمد الخضر مقارنة بين رأي المازني في الضمائر المتصلة بالفعل وبين رأي اللجنة التي تدعي أنها أخذته عنه وقارنها بقول النحاة .

فيقول جمهور النحاة : إن الواو في نحو: الزيدون قاموا ، والنون في نحو الهندات قمن والألف في نحو الزيدان قاما ضمائر ، وهي المسند إليها الفعل ، ولكن المازني يقول: إنها علامات وفي الأفعال ضمائر مستكنة هي مسند إليها الفعل . أما اللجنة فتراها علامات كما يراها المازني، ولكنها ترى الأفعال خالية من الضمائر على ما تصرح به بعد من إلغائها للضمائر المستترة .

فرأي اللجنة - كما يؤكد محمد الخضر - في إعراب الأفعال التي تلحقها الواو والنون والألف لا يطابق مذهب المازني من كل وجه ، ولهذا نجد رأيها ضعيفا قد يتزلزل أمام نقد يثبت أمامه مذهب المازني . <sup>2</sup>

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 264

(2) ينظر: المصدر نفسه ، ص : 265

ثم يتساءل محمد الخضر عن رد اللجنة حين تسأل عن الموضوع في مثل قوله تعالى :  
فسجدوا من آية : ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا ﴾<sup>1</sup> ، وعن الموضوع في مثل :  
جفوني من قول الشاعر<sup>2</sup> :

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الْأَخْلَاءَ إِنِّي لِعَبْرٍ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِي مُهْمَلُ

وعن الموضوع في مثل : هوينني في قول الشاعر<sup>3</sup> :

هَوَيْتُنِي وَهَوَيْتُ الْغَانِيَاتِ إِلَى أَنْ سَبْتُ فَأَنْصَرَفْتُ عَنْهُنَّ آمَالِي

فلا يستقيم للجنة أن تقول : الموضوع في الآية لفظ : الملائكة ، وفي البيت الأول : لفظ  
الأخلاء ، وفي البيت الثاني : الغانيات ، كما قالت الموضوع في نحو : الزيدون قاموا ، والهندات  
قمن ، والزيدان قاما : هذا الاسم الظاهر ، لأن لفظ الملائكة مكسور ، ولفظ الأخلاء مفتوح ، ولفظ  
الغانيات ظاهرة في آخره كسرة ، والموضوع - على ما تقول اللجنة - مضموم دائماً .  
ولا يشكل علينا إعراب هذه الأمثلة على مذهب المازني ، لأنه يقول المسند إليه هو  
الضمير المستتر ، والواو والنون من قبيل العلامات المشيرة إلى العدد .<sup>4</sup>

### 3- مصطلح التكملة :

يرفض محمد الخضر مصطلح التكملة الذي اختارته اللجنة ، لأنها لم تأت بشيء سوى أنها  
استبدلت بالمصطلحات النحوية الشائعة كلمات ليست بأجزء منها ، ففي جاء زيد راكبا يقول  
النحاة : راكبا حال ، وتقول اللجنة تكملة لبيان الحالة ، وفي نحو : عندي عشرون كتابا ، يقول  
النحاة : كتابا تمييزا ، وتقول اللجنة : كتابا تكملة لبيان النوع . فالذي يؤكد الخضر أن  
المصطلحات النحوية تشعر بالأغراض مع الإيجاز ، فلا داعي إلى أن تستبدل بها أغراض  
أخرى .<sup>5</sup>

(1) البقرة ، آية : 34

(2) البيت من الطويل بلا نسبة ، ينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، إميل بديع يعقوب ، مج 6/281

(3) البيت من البسيط ، وهو بلا نسبة ، ينظر المصدر نفسه ، مج 6/428

(4) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 266

(5) ينظر : المصدر نفسه ، ص : 271

ويرفض الأفغاني أيضا مصطلح التكملة المترجم الذي اقترحه المشروع ، ويفضل التعبير بالمفعول المطلق، والمفعول لأجله والمفعول فيه والحال ، وذلك لسببين :

- يعد هذا أوجز وأيسر من قولهم : تكملة بالمصدر لتأكيد الفعل ، أو تكملة لبيان سبب الفعل ، أو تكملة لبيان الزمان ...

وسبب آخر هو أن كلمة : تكملة تشعر الطالب أن الجملة ناقصة ، وهي غير ناقصة بعد التقائها الركنين <sup>1</sup>.

#### 4- متعلق الظروف وحرف الإضافة :

يعترض محمد الخضر على اللجنة في إلغائها لمتعلق الظروف وحروف الجر ، ويعتبر تقديره من لوازم التركيب والانسجام بين المحمول والموضوع في الجملة .

ففي جملة : زيد أمامك ، لا يستقيم معنى الجملة على أن الخبر هو عين المبتدأ، إذ الظرف الذي هو المكان ليس هو عين زيد ، ولما كانت حكمة العرب تأبى لهم أن يخبروا بجامد عن جامد ليس عينه ، لاحظ النحاة عند النطق بهذا التركيب كلمة أخرى يصح حملها على المبتدأ وحذفوها على عادتهم ، والتركيب ينساق بسامعه إلى معنى إن زيدا موجود وكائن أمام المخاطب، فقد قال النحاة : إن المحمول هو هذا اللفظ الملاحظ في نظم الكلام، والظرف قيد له <sup>2</sup>.

وكذلك الأمر في متعلق حروف الإضافة في مثل جملة : زيد في الدار، وضع النحاة قاعدة حروف الإضافة ، وما تجري عليه في الاستعمال ، وعرفوا بذلك أن العرب لا يستعملون حرف الإضافة دون أن يكون له متعلق من العقل ، ففي الجملة السابقة متعلق منوي لا يظهر معنى الجملة في صورته الجلية إلا بملاحظته ، بقدر: زيد موجود في الدار .

وقد نبه محمد الخضر أن بعض النحاة <sup>3</sup> قد جروا على ظاهر حال الجملة ، وقالوا كما قالت اللجنة : إن الظرف والجار والمجرور هو الخبر ، ولا حاجة إلى تقدير متعلق ، غير أن

(1) ينظر: حاضر اللغة العربية في الشام ، ص : 207

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 266

(3) هناك من يرى أن الظرف نفسه في محل رفع خبر ، والجار والمجرور كذلك في محل رفع خبر ، لأن هذين قاما مقام الخبر ، وانتقلت إليهما آثاره ، ونجد لهذا الرأي أصلا في شرح المفصل لابن يعيش ج/1/ 232 ، وشرح الرضي على للكافية ج/1/ 246 وما بعدها ، والأخذ بهذا تيسير ، فيقال للمبتدئين : والجملة في محل رفع خبر

هؤلاء يخالفون اللجنة بقولهم : إن الضمير الذي كان في المتعلق انتقل إلى الظرف والجار والمجرور ، وصار ملاحظا معه ، ولم يبق للمتعلق حظ من الإعراب .

واللجنة التي تنكر المتعلق ، ولا تستسيغ أن يكون في الظرف والجار والمجرور هذا الضمير أنى لها - يتساءل محمد الخضر - أن تفسر بعض الشواهد العربية الصحيحة في مثل : فإن فؤادي عندك الدهر أجمع ، فهذه الطائفة من النحويين يقولون : إن أجمع توكيد للضمير الملاحظ في الظرف، فماذا ترى اللجنة في وجه ضم أجمع ، ولم يسبقه على مقتضى رأيهم مؤكد مضموم ؟

### 5- في إلغاء الضمير :

يرى محمد الخضر أن إلغاء اللجنة للضمير المستتر جوازا ووجوبا يحدث خلافا في تحليل الجملة ، بخلاف رأي النحاة في تقديرهم له ، الذي يبدو وجيها ومنسجما مع التراكيب العربية. ففي تركيب : أمرت زيدا بالكتابة ، فكتب : فكتب فعل لم يذكر معه اسم ظاهر، ولا ضمير بارز يصلح لأن يكون فاعلا له ، ولكل فعل فاعل .

فالنحاة يقولون : إن الفاعل ضمير مستتر يعود على زيد، والقرينة تقدم الأمر له بالكتابة ، وإذا أرادوا التنبيه له قالوا : تقديره هو .

وليس بمعقول أن تقول اللجنة : إن لفظ كتب في المثال مسند إلى زيد المتقدم ، وهو مفتوح على أنه مفعول به تكملة ، فإنها سبق لها أن قالت : والموضوع مضموم دائما .<sup>1</sup>

ومما يساعد النحاة - يؤكد محمد الخضر موضحا- على تقدير الضمير مع الفعل الذي لم يذكر بعده اسم ظاهر، ولا ضمير بارز: أنهم وجدوا بعض العرب قد أتوا بعد الفعل بمعطوف لا يستقيم عطفه إلا مع ضمير ملاحظ في الفعل ، نحو قول جرير<sup>2</sup> :

وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ      مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ قَدْ نَالَ

فإن قوله : وأب ( المرفوع ) لا يستقيم عطفه إلا على الضمير المستكن في قوله : لم يكن

(1) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 268

(2) البيت من الكامل ، ينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، مج 6/75 ، وللبيت رواية أخرى هي :

وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ      مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لَيْنَالٌ

ينظر : ديوان جرير، جرير بن عطية الخطفي ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، د ط ، 1986 ، ص : 362

ومن هذا قول عمر بن ربيعة<sup>1</sup> :

قلتُ إذ أُقبِلتُ وزهرٌ تَهَادَى      كنعاجِ الفلأِ تَعَسَّفَنَ رَمَلَا

فإن قوله : زهر معطوف كذلك على الضمير المستتر في قوله : أقبلت .

وقد اتفق علماء العربية على أن مثل : رأيت الذي سافر يوم الجمعة وزيد ، أسلوب عربي فصيح ، كذلك توجه النحاة وموقفهم .

ومما تورطت فيه اللجنة وارتبكت في مثل : أقوم ، ونقوم ، قالت اللجنة : الفعل هو المحمول والموضوع أشارت إليه الهمزة والنون أغنت عنه ، وكفى ذلك في إعرابه ، وقد ظنت اللجنة أنها يسرت بهذا الصنع قاعدة من قواعد النحو ، ولا أظنها فعلت ، إذ معنى الإشارة إلى الموضوع لا يقل عن قول النحاة : إن الموضوع مستتر ، أي ملاحظ في نفس المتكلم ، تقديره : أنت أو نحن .

ولا ندري ماذا تقول اللجنة لو طلب منها بيان هذا الموضوع الذي أشارت إليه الهمزة والنون ، ولعلها تذكر هذه الضمائر التي يذكرها النحاة ، وإذا استطاع التلميذ أن يفهم إعراب جملة مركبة من فعل وحرف يشير إلى الموضوع ، لم يعسر عليه أن يفهم إعراب جملة مركبة من فعل وضمير مشار إليه بحرف .

وفي الأخير يسأل محمد الخضر اللجنة عن الحرف الذي يشير إلى الموضوع في فعل الأمر مثل : اكتب ، وفي اسم الفعل مثل : صه ، وأف .<sup>2</sup>

وفي إلغاء الضمائر من الأفعال المتصلة بها وجعلها حروفا دالة قصد التسيير على الناشئة ، يرد سعيد الأفغاني بقوله : ” وما قال المازني ما قالوا إنه لم يبلغ الضمائر كما فعلوا بل جعلها مستكنة في الأفعال وجعل هذه الحروف إشارة إلى الضمائر المستكنة ... ومع هذا طرح العلماء مذهبه لتكلفه وعسره ، لقد ظلم - والله - المازني حين أخذوا نصف كلامه الموافق لنظرتهم المرتجلة ، وطرحوا نصفه الآخر المناقض لها وهذا أبلغ الظلم . “<sup>3</sup>

(1) البيت من الخفيف ، ينظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، مج6/117 . ينظر : ديوان عمر بن ربيعة ، ت

فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 2 ، 1996 ، ص : 305

(2) ينظر : دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 269

(3) ينظر : حاضر اللغة العربية ، ص : 209

ولشوقي ضيف الرأي نفسه حين اعترض على إلغاء الضمائر في هذا المشروع.<sup>1</sup>

## 6- في الأساليب :

وقد لاحظت اللجنة أن النحاة قد تعبوا في إعراب أنواع من العبارات وفي تخريجها على قواعدهم ، مثل : التعجب ، والإغراء والتحذير... فاقترحت لها صيغا موجزة ميسورة منها .  
أ- **صيغة التعجب**: ترى اللجنة هذه على أنها أساليب تبين معناها واستعمالها ، ويقاس عليها ، أما إعرابها فسهل : ما أحسن صيغة تعجب ، والاسم بعدها المتعجب منه مفتوح ، وأحسن : صيغة تعجب ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة .

يعترض محمد الخضر على هذا الاختصار المخل ، فهو يرى أن صيغة التعجب يكثر دورانها في كلام العرب ، وتتعلق بها أحكام خاصة وشروط ، ولذلك عقد لها النحاة في كتبهم بابا قائما بنفسه ، وما ذكرته اللجنة ، لا يكفي في إعراب هذه الصيغة بل هو إهمال لإعرابها ، إذ أقل ما يجب في إعراب الجملة أن يبين فيها الموضوع والمحمول ، و إعراب جملة التعجب على الوجه الذي ذكرته اللجنة لم يبين فيه الموضوع ولا المحمول .

وإذا كان النحاة - يضيف محمد الخضر - قد تعبوا كثيرا في إعرابها ، وتخريجها على قواعدهم ، فمن السهل على اللجنة أن تختار وجها من الوجوه ، وإلا فلتورد على وجه الاجتهاد وجها غير تخريجهم ، ووجها من الإعراب أيسر من وجوههم.<sup>2</sup>

ب- **صيغة التحذير والإغراء** : ترى اللجنة في مثل: النارَ ، أو إياك والنارَ ، أو النارَ النارَ : هو أسلوب والاسم منه مفتوح ، والاسمان مفتوحان أيضا ، وإنما توجه اللجنة العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال لا بتحليل الصيغ وفلسفة تخريجها .

ويعترض محمد الخضر على اللجنة في هذا الأمر من الجوانب الآتية:<sup>3</sup>

- إن تحليل اللجنة لهذه الصيغة يوقع التلميذ في التباس واضطراب ، فإذا قيل له : إن النار في نحو ( النار النار ) مفتوح ، وأخاك في نحو ( أخاك أخاك ) مفتوح ، يذهب ذهنه إلى أن

(1) ينظر: تيسير النحو التعليمي ، ص : 35

(2) ينظر: دراسات في العربية وتاريخها ، ص : 271 ، 272

(3) ينظر: المصدر نفسه ، ص: 272



هذه الكلمات تكملات من تكملات الجملة ، ويتشوف لمعرفة ركني الجملة ، فماذا يكون جواب المتكلم؟ أيقول له هذه صيغة لا موضوع لها ولا محمول ، أم ماذا يقول له ؟

- إن درس أسلوب الإغراء والتحذير يستدعي بيان معنى الصيغة ، وإذا استبان معناها ، كان من أسهل ما يلقنه التلميذ أن هذه الأسماء المفتوحة تكملات لفعل وفاعل ( موضوع ومحمول ) جرت العرب على حذفهما . والحق أنه لا يجد التلميذ في تقديرهما أدنى صعوبة .

ويحسن بنا قبل أن نغادر هذا الجزء من البحث أن نؤكد أن محمد الخضر حسين ناقش مقترحات هذه اللجنة الوزارية بكل موضوعية ، ورد على أفكارها المقترحة في تيسير الإعراب ، وفي استبدال بعض المصطلحات والأحكام النحوية ، فرآها قد تسرعت في قراراتها التي اتسمت بالخلل والتناقض والاضطراب ، مما جعله يرفض هذه المقترحات جملة وتفصيلا ، ويتمسك ويشيد بدقة ووجاهة وانسجام قواعد النحاة وأحكامهم من غير تعصب .

وكذلك رفض سعيد الأفغاني هذا المشروع إذ يعتبره في حاجة إلى منهج شامل يحكمه في تعديد القواعد وصوغها . أما نقل مسائل من باب إلى باب ، واستبدال المصطلح الواضح بالمصطلح المعقد ، أو نقل مصطلحات من نحو لغة أجنبية إلى العربية ، أو تفريق مجتمع في باب نحوي ، أو تجميع متفرق في باب آخر ، ثم تقديمه كمشروع أو محاولة إصلاح فهذا كله - يؤكد الأفغاني - مضيعة للوقت واشتغال في غير موضع العلة .<sup>1</sup>

ويرى عبد الرحمان الحاج صالح أن تجديد محتوى القواعد النحوية تجديدا بدون طائل ، فاختصار الوظائف النحوية من فعل وفاعل ومبتدأ وخبر إلى مسند ومسند إليه ، وتسمية جميع المفاعيل: التكملة ( Complément ) ، ثم تأليف الكتب في تيسير النحو ، فكل هذا لا يجدي نفعا ، لأن التيسير الناجع - في رأيه - هو في الطريقة التعليمية وكيفية تقديم النحو للمتعلم.<sup>2</sup> والحق يقال أن ما أراه - مثلا - في إعراب جملة: جاء محمد مسرعا : فعل وفاعل وحال، أسوغ وأحوظ وأحكم للصغار والكبار من قولنا : محمول وموضوع وتكملة لبيان الحالة.

(1) ينظر: مزاعم الصعوبة في لغتنا ، سعيد الأفغاني ، العيد الخمسيني لمجمع اللغة العربية ، بحوث ومحاضرات ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة ، دط ، 1989 ص : 89

(2) ينظر: التجديد اللغوي الشامل ، موقع الألوكة <http://www.alukah.net> تاريخ الدخول 2015/05/10- التاسعة صباحا )

---

وأن ما تراه اللجنة من اختصار واستبدال وتيسير على الطالب أراه تعسيرا على المعلم والمتعلم وعلى العلم ، وأن هذه التقسيمات والمصطلحات الجديدة التي جاءت في المشروع غير محكمة ، وقد جانبت التيسير، فضلاً على أثرها السلبي في قطع الصلة بالتراث العلمي بمرور الوقت .

وما ينبغي التنبيه إليه ، أن النحو جهاز كامل ، وأن أي حذف عشوائي (غير مدروس) لأي باب من أبوابه، أو جزء من أجزائه، سيؤدي دون شك إلى إفساده. وإن أزمة النحو التي تشكلت في الميدان التربوي التعليمي ، في المنظور الحديث ، لا تكمن في النحو ذاته من حيث هو علم، وإنما في تجاهل المناهج المدرسية للطرق الحديثة في الانتقاء والتخطيط والعرض والترسيخ ، وإهمال التمرس اللغوي، والجانب الترسخي المنظم في تعليم العربية، واقتصار أكثر المربين والمعلمين على الأنواع القليلة جدا من التمارين، لا سيما التحليلية ( التي تخص الإعراب ) . وفوق ذلك كله اتخاذ النحو والصرف في صورتيهما النظرية البحتة وسيلة مجردة من كل تكييف لإكساب المتعلمين الملكة اللغوية، وإعطاء هذا الجانب من القواعد النظرية، والتعليق عليها حصة الأسد<sup>1</sup>.

---

(1) ينظر: تيسير النحو في ضوء علم تدريس اللغات محمد صاري نقلا عن مقال : مشاكل اللغة العربية والبحوث الميدانية الحديثة ، عبد الرحمن الحاج صالح ، موقع رياض العلم : <http://www.riyadhalelm.com> ( تاريخ الدخول 2014/06/12- العاشرة صباحا )

---

خاتمة

حاولت في هذا البحث دراسة جهود محمد الخضر حسين اللغوية ، والوقوف عند أهم آرائه في إصلاح اللغة العربية ، وفي وسائل نموها واتساعها ، وفي تجديد نحوها وتيسيره ، مع مقارنة ذلك كله بآراء المحدثين وقرارات بعض الجامعات العلمية .

وقد وصل البحث إلى النتائج الآتية :

1- في القضايا العامة للغة :

- أكد محمد الخضر العلاقة الجوهرية بين اللغة والفكر ، وبيّن تأثير كل منهما في الآخر .
- وينتهي إلى أن الحكم في أصل نشأة اللغة الإنسانية أمر صعب لا يصل إلى نتائج مرضية حاسمة ، وأن إدخال هذه المسألة في علم الأصول من الفضول.
- كما يرى استحالة تأسيس لغة عالمية واحدة ( الأسبرنتو ) ، لاختلاف الأمم والشعوب من حيث العقليات ، وظروف المعيشة ، واختلاف الإحساس والتفكير ، والرؤية إلى العالم.
- ويؤكد محمد الخضر قوة الصلة بين اللغة والمجتمع ، فلا وجود لها من دونه ، ولا وجود له من دونها ، واللغة عنده من أبرز مقومات الأمة ، ومن أقوى عوامل وحدتها الوطنية ،

2- في إصلاح متن اللغة :

- في التخفيف من تضخم الألفاظ في العربية ، واستبعاد الكثير من المترادفات والمشارك اللفظي ، يقترح محمد الخضر وضع نوعين من المعجمات : معجمات متوسطة لجمهور المثقفين ، ومعجمات كبيرة مبسطة تورد فيها كل الألفاظ العربية الصحيحة .
- ويرى في إعدام الكلمات الحوشية إعداما للشعر والنثر الذي يحملها ، وفي حفظ المترادفات حفظا لأدب اللغة ، وحفظا لفوائدها . أما إعدام التضاد بحجة إفساده للغة وإبهامه للمعاني ، فيرد عليه الخضر : بأن صناع الفصاحة والبيان أعرف بما يقتضيه المقام وقرائنه المختلفة.
- وفي ضبط بنية الفعل الثلاثي يقرّ الخضر بهذه الصعوبة في الأفعال الستة ، ويرى بالإمكان تذليلها بإقرار التزام شكل الحروف ؛ أما الفعل الماضي ( فَعَلَ ) الذي لم يسمع مضارعه ، فإن شئت ضمنت ، وإن شئت كسرت ، إلا الحلقي العين أو اللام ، فالفتح للتخفيف وإلحاقا بالأغلب . وقد بحث مجمع اللغة العربية بالقاهرة أبنية الفعل الثلاثي ، ووضع لها قواعد تضبطها .

- وفي تنظيم باب المذكر والمؤنث يدعو محمد الخضر إلى احترام مقاييس اللغة المأخوذة من موارد الكلام الفصيح ؛ فبالنسبة إلى الهاء في راوية الشعر وعلاّمة ونسابة ونحوها يراها للمبالغة ؛ أما الأوصاف التي تختص بها الإناث مثل كاعب وناهد وطالق ، فيرى الخضر أن النحاة التزموا فيها حذف التاء اختصارا ، لظهور التأنيث من نفس الوصف ؛ والأوصاف المشتركة التي لا تختص بالإناث ، كأملود وضامر ، لا يمانع أن تلحقها التاء على وجه الجواز .

- ويرى الخضر أنه لا سبيل إلى معالجة صعوبة التفريق بين المذكر المجازي ، والمؤنث المجازي إلا بسلوك الطريق الذي سلكه أسلافنا من علماء العربية عندما ألفوا الكتب والرسائل في المذكر والمؤنث، وبينوا فيها ما هو مذكر من الأسماء وما هو مؤنث، وما روي فيه التذكير والتأنيث .

### 3- في دراسة العامية وإصلاحها :

يرى محمد الخضر أن الثنائية ظاهرة طبيعية في كل اللغات ، وأن العامية فصحي محرفة في ألفاظها وفي كثير من أساليبها ، فيجب إصلاحها وتخليصها من هذا الفساد الذي اعتراها ، ويقترح لذلك منهجا متكاملا يوضحه في النقاط الآتية :

- التنبيه في اللهجات الدارجة إلى وجود كثير من الألفاظ العربية المبتذلة في السنة العامة يتحاماها الكتاب والشعراء والمؤلفون ورد الاعتبار لها .
- على دارس اللهجات أن يذكر الكلمات التي دخلها التحريف ، ويبين وجه تحريفها ، وينبه على وجهها الصحيح ، ويدل على ما يقوم مقامها من الألفاظ العربية الفصيحة..
- رصد الكلمة المستعملة في غير معانيها المعروفة في معجمات اللغة ، والتنبيه على أنها استعملت في غير مواضعها، والإرشاد إلى الألفاظ التي يصح أن تستعمل مكانها.

### 4- وفي استعمال الكلمات غير القاموسية :

- في استعمال الكلمات غير القاموسية وضمها إلى معاجمنا الحديثة ، فإن محمد الخضر قبل أربعة أصناف منها ، وهي: الكلمات الموثقة في عصر الاحتجاج ، والمصطلحات العلمية التي وضعت على قياس العرب ومنهاجهم ، والألفاظ المعرّبة الدخيلة والحديثة في حال الحاجة والضرورة ، وبعد صقلها على منهاج العرب ، كما وافق على الأساليب المعرّبة بشرط موافقتها للنظم المألوفة للنحو العربي ، وعدم مخالفتها للذوق العربي السليم .

- وقد رفض الكلمات المولدة التي رويت بعد عصر الاحتجاج ، أو التي وضعها المحدثون على غير قياس ، بالإضافة إلى الألفاظ العامية ، هذه الأصناف الثلاثة يرفض ضمها إلى المعاجم خشية فساد اللغة وانتشار الفوضى فيها .

5- في فضل العربية وخصائصها :

يقدم محمد الخضر أمثلة واضحة عن شرف منزلة اللغة العربية وفضلها وتميزها بخصائص عن باقي لغات فصيلتها السامية ، وعن باقي اللغات الأخرى ، أهمها :

- فصاحة مفرداتها ومحكم وضعها ، فالعرب من طبعهم انتقاء الأجود واختيار الأوضح . كما يشيد محمد الخضر في بناء العربية بقاعدة الاعتدال: فإن أكثر كلماتها وضعت على ثلاثة أحرف.

- اتساع وضعها، ومن أبرز مظاهره : الترادف ، الذي يقوم بسداد الحاجة من أبنية الكلم وازيادة في حسن التعبير ، والتفريق في النوع ، فبعض اللغات خالية من علامة التمييز بين المذكر والمؤنث ، كاللغة الفارسية والتركية والإنجليزية ، ومن خصائص العربية التي يراها الخضر جمع التكسير ، وجمع الاسم الواحد على عدة أمثلة ، وهذا لا يشاركها فيه غيرها ، حتى العبرانية والسريانية .

- الإيجاز ومن أبرز مظاهره التي روعيت في كثير من المفردات العربية حال وضعها : وضع الضمائر لتتوب عن الأسماء الظاهرة ، وإقامة التنثية والجمع مقام العاطف والمعطوف ، والاستغناء بتغيير الكلمة في التصغير عن وصف المسمى بالصغر بعد ذكر اسمه ، وهو ما لا نجده في لغات كالإنجليزية والفرنسية ، وفي وضع أدوات الشرط ، وأدوات الاستفهام .

- ويعد محمد الخضر الإعراب من مزايا اللغة العربية، فبالإعراب استشعر العرب حاجتهم إلى التفرقة بين معان يبنني على تمايزها فهم المراد من الجملة ، كتمييز الفاعل والمفعول والمضاف إليه ، والمسند والمسند إليه. والإعراب يؤدي ما لا تؤديه اللغات المبنية في دقة التعبير ، والإيجاز، وتنوع المعاني بأقل قدر من الكلمات .

- ومن أبرز خصائص العربية ظاهرة الحذف ، وهي ظاهرة تشيع في كلام العرب ، وتهدف إلى التخفيف والإيجاز؛ كإضمار الكلمة ، والجملة ، مع التنبيه على المحذوف بقرينة المقال أو المقام.

## 6- وسائل نمو اللغة واتساعها :

- دعا محمد الخضر إلى الاستفادة من صور الاشتقاق المتعددة في توليد الألفاظ والأبنية، والتوسع في اللغة وتنميتها ، ومدّها بالحياة الدائمة ، والنمو المتواصل لتواكب مستجدات الحضارة المتزايدة ومختلف العلوم المتطورة ، ولم يكتف بالاشتقاق الصغير، بل دعا إلى التوسع في الاشتقاق من أسماء الأعيان توسعا واضحا في العلوم والحياة العامة ، ليكون أداة طيعة في أيدي العلماء والأدباء والتجار والصناعيين ، واستغلال المصدر الصناعي والنحت في توسيع اللغة ، والأخذ بهما في وضع مختلف المصطلحات العلمية .

- وفي باب المجاز سعة ، وأن فيه مجالا لتنمية العربية ، ولاسيما بالمصطلحات العلمية وأسماء المخترعات الحديثة ، مثل : القطار والهاتف والمسرح والبريد والحاجب والدارعة ، وغيرها كثير . ولعل فيما أثبتته محمد الخضر في بحثه يعطي صورة دقيقة لأثر المجاز في نمو اللغة العربية ، وفي عمله هذا تنبيه لجانب هام من جوانب التوسع والتطور في العربية .

- ويقف محمد الخضر حيال التعريب موقفا معتدلا ، فيجيز الاستعانة به في سد حاجة العربية من المفردات والمصطلحات، وذلك بعد استقاء الطرق الأخرى المتاحة كالترجمة والاشتقاق والنقل والنحت، ويشترط تنقيحه وسبكه في قالب عربي . وهذا الموقف تبناه مجمع القاهرة ، وقيده بالضرورة خشية أن تغمر لغتنا العربية بطوفان من الألفاظ الأجنبية قد تفقدها طابعها وخصائصها .

## 7- في وضع المصطلحات العلمية

- دعا محمد الخضر إلى الإفادة من منهج العرب القدماء في وضع مصطلحاتهم ، ثم انتهى إلى تأصيل قواعد موحدة للمصطلح العربي أهمها: وضع للمعارف الحديثة أسماء عربية، وهو أحسن الطرق وأفضلها ، اختيار الألفاظ المستأنسة والمستساغة ، المحافظة على المصطلحات القديمة قدر الإمكان ، تفضيل المصطلح المفرد على المصطلح المركب ، تجنب الترادف والمشتراك في وضع مصطلحات العلوم ، الأولوية في ترتيب وسائل وضع المصطلح . وهذه القواعد قد أقرتها المجامع العلمية ، ودعت إليها ، وعلى رأسها مجمع القاهرة ، والمجمع العلمي العربي بدمشق ، ومكتب تنسيق التعريب بالمغرب .

## 8- في مصادر القياس :

- يرى محمد الخضر أن مكانة القرآن الكريم المتناهية في الفصاحة والبلاغة تقضي بالاحتجاج به والقياس عليه في كل حال ، سواء ما وافق الاستعمال الجاري فيما وصل إلينا من شعر العرب ومنثورهم ، أو ما جاء على وجه انفراد به . وقد تباينت آراء المحدثين في القياس على القرآن عندما لا يوافق الاستعمال الجاري في لغة العرب.

- كما تصدى الخضر لموضوع الاستشهاد بالحديث في اللغة ، في بحث معمق قدمه إلى مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، أضاف فيه اللثام عن كل جوانبه ، ووصل في الأخير إلى نتيجة علمية مرضية فيه ، وقد أيده المجمع فيها ، وأصدر قرارا لتأكيدھا .

- وفي كلام العرب نجد الخضر قد سلك مسلك النحاة القدماء في صرامة التزام الفصاحة العربية المرتبطة بالزمان، والبعد عن اللحن معيارا علميا ضروريا لضمان صحة استقراء الشواهد، وسلامة بناء القواعد عليها ، وقد اعتمد هذا المنهج نظرية وتطبيقا .

## 9- في فوائد القياس وأنواعه :

- فالقياس عند محمد الخضر: طريق يسهل به القيام على اللغة ، ووسيلة تمكن الإنسان من النطق بآلاف من الكلم والجمل دون أن تفرغ سمعه من قبل ، أو يحتاج في الوثوق من صحة عربيتها إلى مطالعة كتب اللغة أو الدواوين لمنثور العرب ومنظومها ؛ ولو صح أن يضع الواضع لكل معنى لفظا يختص به لكان الحرج الذي تقع فيه اللغة أن تضيق المجلدات الضخمة عن تدوينها ، ويتعذر على البشر حفظ ما يكفي على اختلاف فنونها وتباين وجوهها .

- لم يسلك محمد الخضر طريق القدماء في درس القياس القائم على التفصيل والتشعب والتعقيد والالتواء ، بل ركز على ضربين أساسيين من القياس هما : الاستعمالي والنحوي ( ويسميها الأصلي والتمثيل ) ، وخصهما بدراسة نظرية وتطبيقية مستفيضة ، مبينا مفهوم كل منهما ، وموقعه وفروعه وأشكاله في الدرس اللغوي والنحوي ؛ مستشهدا بنصوص شعرية ونثرية لتدعيم طرحه ، مبينا الفروق بينها وبين طروحات النحاة واللغويين ، خاصة في قياس الاتصال بين الألفاظ وترتيبها ، والفصل بين الكلم ، والحذف ، وعوامل الإعراب ...



## 10- في قياس الصيغ والمشتقات :

وفي صيغ المفردات ومشتقاتها كصيغ المصادر، والأفعال، والمشتقات وغيرها يعرض فيها محمد الخضر آراء العلماء ويوازن بينها ، ويستنتج الأصول والقواعد التي يبني عليها هذا النوع من القياس .

وقد تفتن مجمع اللغة العربية في القاهرة لهذا النوع من القياس اللغوي ، ونظر في كثير من هذه القواعد والأقيسة التي صاغها النحاة ، فترخص في كثير منها، وفتح الباب واسعا أمام اللغة في استيعاب معاني التعامل مع أدوات الحضارة الحديثة ، ومستجدات العلوم والفنون . وأصدر فيها قرارات مهمة ، ومن أبرز القواعد التي توصل إليها محمد الخضر، وأقرها المجمع :

- قياس المصادر : فعالة للدلالة على حرفة ، وفعلان للدلالة على الاضطراب ، وفُعال للمرض...

- قياسية تعدية الفعل الثلاثي اللازم بالهمزة ، قياسية انفعال المطاوع للفعل الثلاثي المتعدي الدال على معالجة حسية ، قياسية فعّل للتكثير والمبالغة والتعدية والنسبة لسد الحاجة الشديدة .

- قياس حدوث الوصف من الصفة المشبهة، بتحويلها إلى صفة فاعل، نحو: حسن حاسن، وعفيف عاف ، وقياس الصفة المشبهة فعيل بشرط دلالتها على الثبوت ، ولم ندر كيف تكلمت فيها العرب بالاسم الدال على الذات وصفتها .

- قياسية صيغ المبالغة الخمس، فعّالا، ومفعالا، وففعولا، وففعيلا، وففعلا ، المأخوذة من فعل متعد ، وجواز صياغة فعّال قياسا من الفعلين المتعدي واللازم معا .

- التوسع في قياسية اسم الآلة إلى الأوزان السبعة : مِفْعَل ، مِفْعَلَة ، مِفْعَال ، فَعَّالَة ، فِعَال ، فَاعِلَة ، فَاعُول ، وجواز الاشتقاق من الفعل الثلاثي المتصرف اللازم والمتعدي دون الأفعال غير الثلاثية .

- التوسع في الاشتقاق من أسماء الأعيان عربية أو معربة توسعا واضحا في العلوم والحياة العامة ، مع قصره على صيغ معينة للأفعال هي : فععل ، فعل ومطاوعهما، ثم استفعل .

- تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها في المعاجم، وفي تكملة هذه المادة المهمة غاية ما ينتهي إليه القياس ، فيه تسد حاجة اللغة وتنمو، ويتسع استعمالها ، وتواكب مستجدات الحضارة.

ويضع محمد الخضر القاعدة الأساسية لهذه العملية على أساس التلازم بين المشتقات ، وقد عرضها على مجمع القاهرة ، فوافقه عليها ، وأصدر قراره فيها ، وأجاز المجمع في صوغ ما لم يذكر من مصدر أو فعل أو غيرهما على القياس المعروف لكل صيغة ، وقد قرر إعمالاً لهذا القرار أن يوضع في كل مادة لغوية في معاجمه جميع ألفاظها ومشتقاتها وأفعالها .

#### 11- في الرد على بعض ما جاء في إحياء النحو لإبراهيم مصطفى

- يرى محمد الخضر حسين أن إبراهيم مصطفى كان متعجلاً في إصدار حكمه على النحاة بتضييق مجال النحو وحصرهم له في أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً ، كما يؤكد بأن كثيراً من النحاة صرحوا وبوضوح بأن علم النحو يبحث عن أحوال الألفاظ من حيث دلالتها عن المعاني التركيبية ، كما بحثوا في أحكام تأليف الكلام ، من نحو: التقديم والتأخير، والذكر والحذف، واتصال بعض الكلم ببعض ، وانفصاله منه ، ولا يكاد باب من أبواب النحو يخلو من التراكيب من هذه الناحية . ويورد بعض أقوالهم ويعلق عليها .

- يرى محمد الخضر أن تصنيف الأدوات النحوية - كأدوات النفي وأدوات التوكيد - تصنيفاً معنوياً بغض النظر عن كيفية استعمالها ، وموضعها من التراكيب ، هو الذي يؤدي إلى تشتيت الأبواب النحوية وتمزيقها ؛ والبحث فيها إلى علم اللغة أقرب منه إلى النحو ، ولكن النحويين لاحظوا أن هذه الحروف روابط للتراكيب ، فتعرضوا لمعانيها عند الحال الذي يعرض لها عند التركيب، كالعمل، أو الإعراب ، أو البناء ، أو الزيادة .

- كما يرى أن أبا عبيدة بتأليفه مجاز القرآن لم يرد البحث عن قوانين النحو ، وإنما أراد بيان معنى ما قد يخفى فهمه من الآيات ، فكل مباحث الكتاب قد طرقها النحاة في أبحاثهم ومؤلفاتهم المتعددة .

- ومحمد الخضر حسين في نقده إبراهيم مصطفى يراه أنه لم يفهم غرض كلام عبد القاهر الجرجاني، الذي ساقه في كتابه دلائل الإعجاز، كما أنه أخلط بين اختصاص علمين مستقلين هما علم النحو وعلم البيان. فالكتاب لم يؤلف في علم النحو، ولا قصد مؤلفه أن يزيد في علم النحو مسألة.

## 12- مناقشة محمد الخضر حسين مقترحات اللجنة الوزارية المصرية :

- فلقد رد على أفكارها المقترحة في تيسير الإعراب ، وفي استبدال بعض المصطلحات والأحكام النحوية ، فأراها قد تسرعت في قراراتها التي اتسمت بالتناقض والاضطراب ، مما جعله يرفض هذه المقترحات جملة وتفصيلا ، ويتمسك ويشيد بدقة وانسجام قواعد النحاة وأحكامهم من غير تعصب .

- فما تراه اللجنة من اختصار واستبدال وتيسير على الطالب يراه تعسيرا على المعلم والمتعلم وعلى العلم ، وأن هذه التقسيمات والمصطلحات الجديدة التي جاءت في المشروع غير محكمة ولا موفقة ، وقد جانبت التيسير فضلاً على أثرها السلبي في قطع الصلة بالتراث العلمي بمرور الوقت .

وفي الأخير لن أكون مبالغاً إن قلت أنّ هذه الرحلة بما ميّزها من مشقة وعنت ووجر ، قد أخذت من جهدي الكثير ، إلا أنني لمست فيها من المتعة الشيء الكثير كذلك ، فالعناء في سبيل العلم لذة والتعب من أجل المعرفة سعادة ، وقد اجتهدت وحاولت الإحاطة بكل جوانب الموضوع ، فكان مبلغ محاولتي ما وصلت إليه من نتائج ، ليبقى الباب مفتوحاً للوصول إلى نتائج أعمق ، فإن قصرت فضعف منّي ساقه العجز ، وإن قاربت أو لمحت فذلك فضل ورحمة من الله . وحسبنا ما قاله العماد الأصفهاني : إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في غده : لو غير هذا لكان أحسن ، ولو زيد هذا لكان يستحسن ، ولو قدّم هذا لكان أفضل ، ولو ترك هذا لكان أجمل . وهذا من أعظم العبر ، وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .

---

## فهرس المصادر والمراجع

## القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم

### أولاً: الكتب المطبوعة

- 2- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي، محمد إبراهيم البنا ، دار البيان العربي، جدة، دط، دت
- 3- الإحكام في أصول الأحكام، ابن حزم أبو محمد علي بن أحمد، ت محمد علي النجار، مكتبة الخانجي، القاهرة، د ط، د ت.
- 4- إحياء النحو، إبراهيم مصطفى، دار الآفاق العربية، القاهرة، د ط، 2003.
- 5- إحياء النحو والواقع اللغوي، أحمد محمد عبد الراضي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط 1، 2007
- 6- أدب الكاتب، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري، شرح وتحقيق علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1988.
- 7- أساس البلاغة ، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله، ت محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1419 هـ - 1998 م
- 8- الاستشهاد والاحتجاج باللغة ، محمد عيد ، عالم الكتب، القاهرة ، د ط ، 1988.
- 9- أسرار العربية ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري، ت محمد بهجت البيطار، مطبوعات المجمع العلمي العربي، دمشق، د ط، د ت.
- 10- أسس علم الصرف ، رجب عبد الجواد إبراهيم، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط 1، 2008.
- 11- الاشتقاق ، عبد الله أمين ، لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، ط1، 1956 .
- 12- الاشتقاق والتعريب ، عبد القادر المغربي، مطبعة الهلال مصر، د ط ، 1908 .
- 13- الاشتقاق ودوره في نمو اللغة ، فرحات عياش، دم الجامعية الجزائر، د ط ، 1995.
- 14- إشكالية المصطلح في الخطاب النقدي الجديد، يوسف وغليسي، الدار العربية للعلوم ، بيروت، ط1، 2008.
- 15- إصلاح المنطق، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق بن السكيت، ت محمد مرعب، دار إحياء التراث العربي بيروت ط1، 2002
- 16- أصول التفكير النحوي، علي أبو المكارم، دار غريب القاهرة، ط1، 2006.
- 17- الأصول دراسة ابستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، تمام حسان، عالم الكتب القاهرة،

د ط ، 2000

- 18- الأصول في النحو، أبو بكر محمد بن السراج النحوي البغدادي، ت عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت ط3، 1996.
- 19- أصول النحو العربي، محمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية مصر، د ط ، 2002.
- 20- إعراب القرآن ، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج ، ت إبراهيم الأبياري ، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر، د ط ، 1965.
- 21- الإعراب في جمل الإعراب ولمع الأدلة، أبو البركات كمال الدين بن محمد الأنباري، ت سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، دمشق ، د ط . دت
- 22- الاقتراح ، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، المكتبة التوفيقية، مصر، دط، 2002
- 23- أنا واللغة والمجتمع أحمد مختار عمر، عالم الكتب القاهرة ، ط1، 2002
- 24- إنباء الرواة عن أنباء النحاة، جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف القفطي، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1982.
- 25- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، عبد الرحمان بن محمد ابن سعيد الأنباري، دار الفكر دمشق، دط، دت.
- 26- الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، دار إحياء العلوم، بيروت، ط 1، 1988.
- 27- البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، مصر، ط 8 ، 2003.
- 28- بحوث ودراسات في اللسانيات العربية، الحاج صالح عبد الرحمان، موفم للنشر الجزائر، د ط ، 2007.
- 29- البرهان في علوم القرآن الزركشي، ت محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة بيروت، دط، 1391 هـ
- 30- البلاغة العربية أسسها وعلومها وفنونها، عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق ، ط1، 1996.
- 31- بلاغة القرآن ، موسوعة الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر سوريا ، ط 1 ، 2010 ، المجلد الثاني

- 32- البيان والتبيين، عمرو بن بحر بن محبوب الكناني الجاحظ ، دار الهلال بيروت ، د ط ، 1423هـ.
- 33- تراجم الرجال ، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر سوريا، ط1 ، 2010، المجلد الثالث
- 34- تصحيح الفصيح وشرحه ، عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه ، تح محمد بدوي المختون، مطابع الأهرام التجارية ، القاهرة، د ط ، 1998.
- 35- تصريف الأسماء والأفعال ، فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط 2، 1988.
- 36- تصريف الأسماء ، محمد الطنطاوي ، مطبعة وادي الملوك، مصر، ط 5، 1955.
- 37- التعريب في القديم والحديث ، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي القاهرة، د ط، 1990.
- 38- التعريفات، علي بن محمد الشريف الجرجاني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط 1، 1983.
- 39- تفسير البحر المحيط، محمد بن يوسف أبو حيان الأندلسي، تح عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1، 2001.
- 40- التقريب لأصول التعريب، طاهر بن صالح الجزائري، المطبعة السلفية، مصر، د ط، د ت
- 41- تونس وجامع الزيتونة ، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر سوريا، ط1، 2010، المجلد الحادي عشر
- 42 - تيسيرات لغوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف، مصر، د ط ، د ت .
- 43 - تيسير النحو التعليمي قديما وحديثا مع نهج تجديده، شوقي ضيف، دار المعارف القاهرة، د ط ، 1986.
- 44 - تيسير النحو وبحوث أخرى، خديجة الحديثي، منشورات المجمع العلمي العراقي، العراق، د ط ، 2007.
- 45- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي، ت سمير النجاري، دار عالم الكتب ، الرياض، د ط ، 2003 ، ج 7
- 46- الجملة العربية تأليفها وأقسامها، فاضل صالح السامرائي، دار الفكر،الأردن، ط1، 2002.
- 47- الجملة العربية والمعنى، فاضل صالح السامرائي، دار ابن حزم، بيروت، ط1، 2000.

- 48- الجمهرة في اللغة، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، ت رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين بيروت، ط1، 1987.
- 49- جواهر البلاغة في أدبيات وإنشاء لغة العرب، أحمد بن إبراهيم الهاشمي، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت، ط1، 2008.
- 50- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ، أبو علي محمد بن علي الصبان الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1997.
- 51- حاضر اللغة العربية في الشام سعيد الأفغاني ، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة ، د ط ، 1962.
- 52- الحديث النبوي في النحو العربي، محمد فجال ، أضواء السلف، الرياض، ط2 ، 1997.
- 53- الحركات الاستقلالية في المغرب العربي علال الفاسي، القاهرة، د د ، د ط ، 1948.
- 54- حركة التعريب في العراق ، أحمد مطلوب ، معهد البحوث والعلوم ، بغداد، د ط ، د ت .
- 55- خزانة الأدب وغاية الأرب ، أبو بكر علي بن حجة الحموي ، دار الهلال ،بيروت ، ط1، 1987.
- 56- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي، ت عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، ط 4 ، 1997.
- 57- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط4، د ت.
- 58- خصام ونقد، طه حسين، دار العلم للملايين، لبنان، ط 12 ، 1985 .
- 59- خواطر الحياة، ديوان شعر، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر سوريا ، ط 1 ، 2010 ، المجلد السابع
- 60- دراسات في العربية وتاريخها، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر سوريا، ط 1 ، 2010 ، المجلد السادس
- 61- دراسات في علم اللغة ، كمال بشر، دار المعارف مصر، ط 9 ، 1986.
- 62- دراسات في الفصحى، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط 2 ، 1986..
- 63- دراسات في فقه اللغة ، صبحي الصالح ، دار العلم للملايين لبنان، ط 16 ، 2004
- 64- دراسات في فقه اللغة ، محمد الأنطاكي ، دار الشروق العربي بيروت ، ط 4 ، د ت.



- 65 - دراسات في اللغة ، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر سوريا، ط1، 2010 ، مج 6
- 66 - دراسات لغوية ، عبد الصبور شاهين، مؤسسة الرسالة ، ط2 ، 1986.
- 67 - الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين ، عبد الجبار جعفر القزاز، دار الآداب، بغداد، د ط ، 1979.
- 68 - درة الغواص في أوهام الخواص، القاسم بن علي بن محمد بن عثمان، أبو محمد الحريري البصري ، ت عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط1 ، 1998 م .
- 69 - الدفاع عن القرآن ضد النحويين والمستشرقين ، أحمد مكي الأنصاري ، دار المعارف مصر، د ط ، 1973.
- 70- دلائل الإعجاز عبد القاهر الجرجاني، شرح وتعليق محمد الثنجي، دار الكتاب العربي بيروت، ط3، 1999.
- 71- دلالة الألفاظ ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ط5 ، 1984.
- 72- دور الكلمة في اللغة، ستيفن أولمان، ت كمال بشر، مكتبة الشباب، مصر، د ط، 1975
- 73- ديوان بشار بن برد ، ت إحسان عباس ، دار صادر، بيروت ، ط1، 200
- 74- ديوان جرير، جرير بن عطية الخطفي ، دار بيروت للطباعة والنشر ، بيروت ، د ط ، 1986
- 75- ديوان عمر بن ربيعة ، ت فايز محمد ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط 2 ، 1996،
- 76- ديوان المتنبي ،أبو الطيب أحمد بن الحسين المتنبي، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، د ط ، 1983
- 77- رأي في بعض الأصول اللغوية والنحوية ، عباس حسن، مطبعة العالم العربي ، القاهرة ،
- 78- الرحلات، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر سوريا، ط1، 2010،  
مج 11 د ط ، دت
- 79- سر صناعة الإعراب، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي، دار الكتب العلمية، بيروت ، د ط ، 2000.
- 80- سر الفصاحة ، عبد الله بن محمد بن سنان الخفاجي ، دار الكتب العلمية، بيروت ، ط1،

. 1982

- 81- السعادة العظمى، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر سوريا، ط1، 2010 ، المجلد الثاني عشر
- 82- الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، خديجة الحديثي، مطبوعات جامعة الكويت، ط1، 1974.
- 83- شؤون لغوية محمود أحمد السيد، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر دمشق، ط1، 1989.
- 84- شذا العرف في فن الصرف ، أحمد الحملاوي، المكتبة الثقافية، بيروت، ط1 ، د ت .
- 85- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، بهاء الدين بن عبد الله بن عقيل، ت محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع ، القاهرة، ط1 ، د ت.
- 86- شرح أدب الكاتب، أبو منصور موهوب بن الجواليقي، دار الكتاب العرب، بيروت، ط1، دت.
- 87- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأشموني ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1419هـ - 1998م
- 88- شرح التسهيل ، جمال الدين محمد بن مالك الطائي ، ت عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر، مصر، ط1، 1990 .
- 89- شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الجرجاوي زين الدين الوقاد ، ت محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 2000.
- 90- شرح ديوان أبي تمام ، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى الأعمى الشنتمري ، ت إبراهيم نادن ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية . المغرب ، ط1 ، 2004
- 91- شرح الرضي على الكافية ، ت يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس بنغازي ليبيا ، ط2 ، 1996.
- 92- شرح الشافية، نجم الدين محمد بن الحسن الرضي الإستراباذي، ت محمد محي الدين عبد الحميد ، محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1975.
- 93- شرح شذور الذهب ، جمال الدين عبد الله بن هشام الأنصاري ، ت يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط1، 2003.

- 94- شرح الكافية الشافية ، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي، ت عبد المنعم أحمد هريدي ،  
جامعة أم القرى مكة المكرمة ، ط1 ، د ت .
- 95- شرح المفصل للزمخشري، موفق الدين بن يعيش الموصللي، ت إميل بديع يعقوب، دار  
الكتب العلمية،بيروت، ط1، 2001.
- 96- الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر  
حسين، دار النوادر سوريا، ط1، 2010، المجلد الرابع
- 97- الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، دار محمد  
علي بيضون، ط1 ، 1997.
- 98- الصاحح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حماد الجوهري، ت أحمد عبد الغفور  
عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط 4 ، 1407 هـ - 1987 م.
- 99- صحح لغتك ، ناصر لوحيشي ، دار الطليعة ، الجزائر، ط 3 ، 2004 .
- 100- ظاهرة قياس الحمل في اللغة العربية، عبد الفتاح حسن علي البجة ، دار الفكر، الأردن،  
ط 1 ، 1998 .
- 101- العامية العربية وصلتها بالفصحى، عبد المالك مرتاض، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ،  
الجزائر، د ط ، 1981 .
- 102- العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب يوهان فك ، ترجمة وتعليق د رمضان عبد  
التواب ، مكتبة الخانجي مصر، د ط ، 1980.
- 103- العربية لغة العلوم والتقنية ، عبد الصبور شاهين ، دار الاعتصام للطبع والتوزيع،  
القاهرة، د ط ، دت.
- 104- علم الدلالة العربي النظرية والتطبيق، فايز الداية ، د م ج الجزائر، د ط ، 1988.
- 105- علم اللغة ، حاتم صالح الضامن، منشورات جامعة بغداد ، د ط ، 1989.
- 106- علم اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، ط 8 ، 2002 ،
- 107- علم اللغة بين القديم والحديث، عبد الغفار حامد هلال، مطبعة الجلاوي، القاهرة ، د ط ،  
1986
- 108- علم اللغة الحديث، محمد حسن عبد العزيز، مكتبة الآداب ، القاهرة ، ط1، 2011.

- 109- علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، محمود السعران، دار النهضة العربية بيروت، د ط، د ت
- 110- علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي القاهرة ط 1997، 3
- 111- علم المصطلح أسسه النظرية وتطبيقاته العملية علي القاسمي، مكتبة الناشر، لبنان ، د ط ، 2008 .
- 112- علوم البلاغة ، أحمد مصطفى المراغي ، دار القلم بيروت، د ط، د ت.
- 113- فصول في علم اللغة العام، محمد علي عبد الكريم الرديني، دار الهدى ، الجزائر، د ط ، 2009.
- 114- فصول في فقه العربية ، عبد التواب رمضان، مكتبة الخانجي القاهرة ، ط 6 ، 1999.
- 115- فقه اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، دار نهضة مصر، القاهرة ، ط 7 ، 1972.
- 116- فقه اللغة ، مناهله ومسائله ، محمد أسعد النادري، المكتبة العصرية بيروت، ط 1، 2005.
- 117- فقه اللغة ، مفهومه موضوعاته وقضاياها ، محمد بن إبراهيم الحمد ، دار ابن خزيمة ، الرياض، ط 1، 2005 .
- 118- فقه اللغة العربية ، أحمد محمد قدور، دار الفكر، دمشق، ط 3، 2003 . 118
- 119- فقه اللغة العربية وخصائصها، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط 1،
- 120- فقه اللغة في الكتب العربية ، عبده الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت ، د ط ، د ت ، 1982 .
- 121- فقه اللغة وخصائص العربية ، محمد المبارك ، دار الفكر، دمشق، ط 7، 1981.
- 122- فقه اللغة وسر العربية ، أبو منصور بن محمد الثعالبي ، ت إملين نسيب ، دار الجيل بيروت ، ط 1 ، 1998.
- 123- في الأدب والنقد دراسات وبحوث ، محمود محمد الطناحي، دار الغرب الإسلامي، ط 1، 2002.
- 124- في أصول اللغة ، مجمع اللغة العربية في القاهرة، ضبط وتعليق محمد خلف الله ومحمد شوقي أمين ، الهيئة العامة للمطابع الأميرية ، القاهرة ، ط 1، 1999.
- 125- في أصول النحو، سعيد الأفغاني ، دار الفكر بيروت ، ط 2 ، 1971.
- 126- في حركة تجديد النحو وتيسيره في العصر الحديث، نعمة رحيم العزاوي ، دار الشؤون

الثقافية بغداد ، د ط ، 1995.

- 127- في الشعر الجاهلي، طه حسين، دار المعارف للطباعة والنشر، تونس، د ط ، د ت .
- 128- في فلسفة اللغة، كمال يوسف الحاج ، دار النشر للجامعيين، بيروت ، ط 1 ، د ت .
- 129- في علم اللغة ، غازي مختار طليمات ، دار طلاس للنشر، دمشق ، ط 2 ، 2000.
- 130- القرارات الجمعية في الألفاظ والأساليب، مجمع اللغة العربية في القاهرة، إعداد محمد شوقي أمين، وإبراهيم التزوي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، د ط، 1989
- 131- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، مكرم عبد العال ، المكتبة الأزهرية للتراث ، مصر، د ط ، 1995
- 132- قاموس رد العامي إلى الفصح، أحمد رضا ، دار الرائد العربي بيروت، ط 2 ، 1981.
- 133- قاموس اللسانيات ، عبد السلام المسدي، الدار العربية للكتاب، تونس، 1984.
- 134- القاموس المحيط ، مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، ت مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط 8 ، 1426 هـ 2005 م
- 135- القياس في اللغة العربية، محمد حسن عبد العزيز، دار الفكر العربي، مصر، ط 1، 1995
- 136- القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، سعيد جاسم الزبيدي، دار الشروق، عمان، ط 1، 1997.
- 137- الكافي في علوم البلاغة العربية ، عيسى علي الكاعوب وعلي سعد الشتيوي، منشورات الجامعة المفتوحة ، مصر، د ط، 1990.
- 138- الكامل في اللغة والأدب ، أبو العباس محمد ابن يزيد المبرد ، ت محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي، القاهرة، ط 3، 1417 هـ - 1997 م
- 139- الكتاب، أبو البشر عمرو ابن عثمان قنبر سيبويه ، ت عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت، د ط ، د ت
- 140- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، د ط ، 1407 هـ.
- 141- لحن العامة والتطور اللغوي، رمضان عبد التواب، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، ط 2، د ت.

- 142- لسان العرب ، محمد بن مكرم بن علي ، أبو الفضل ، جمال الدين بن منظور  
الأنصاري الإفريقي ، دار صادر ، بيروت ، ط3 ، 1414 هـ .
- 143- اللغة ، جوزيف فندريس ، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص ، مكتبة الأنجلو  
المصرية ، مصر ، د ط ، د ت .
- 144- اللغة بين القومية والعالمية ، إبراهيم أنيس ، دار المعارف ، مصر ، د ط ، د ت .
- 145- اللغة الشاعرة ، عباس محمود العقاد ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، د ط ، 1995 .
- 146- لغتنا الجميلة فروق شوشة ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، د ط ، 1999 .
- 147- اللغة العربية بين الأصالة والمعاصرة ، حسني عبد الجليل يوسف ، دار الوفاء ، مصر ،  
ط 1 ، 2007 .
- 148- اللغة العربية في العصر الحديث ، محمود فهمي حجازي ، دار قباء مصر ، 1998 .
- 149- اللغة العربية كائن حي ، جرجي زيدان ، دار الجيل ، لبنان ، ط 2 ، 1988 .
- 150- اللغة والنحو بين القديم والحديث ، عباس حسن ، دار المعارف ، مصر ، ط 2 ، د ت .
- 151- اللهجات وأسلوب دراستها ، أنيس فريحة ، دار الجيل بيروت ، ط 1 ، 1989 .
- 152- المثل السائر ، أبو الفتح ضياء الدين بن الأثير ، ت محمد محي الدين عبد الحميد ،  
المكتبة العصرية ، بيروت ، د ط ، 1995 .
- 153- مجمع اللغة العربية في خمسين عاما ، شوقي ضيف ، مطبعة المجمع ، مصر ، ط 1 ، 1984 .
- 154- مجموعة القرارات العلمية ، مجمع اللغة العربية في عيده الخمسيني ، إخراج محمد شوقي  
أمين ، وإبراهيم الترزي ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ، 1984 .
- 155- محاضرات في فقه اللغة زبير دراقي ، د م ج الجزائر ، ط 2 ، 1994 .
- 156- محمد رسول الله خاتم النبيين ، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين ، دار النوادر  
سوريا ، ط 1 ، 2010 ، المجلد الثالث
- 157- محمد الخضر حسين حياته وآثاره ، محمد مواعدة ، الدار التونسية للنشر تونس ، د ط ،  
1974 .
- 158- محمد الخضر حسين شيخ الأزهر الأسبق ، أبو القاسم محمد كرو ، دار المغرب العربي ،  
تونس ، ط 1 ، 1971 .

- 159- مختار الصحاح ، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي ، ت يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، بيروت، ط5، 1420هـ 1999م
- 160- المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي، ت خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت ، ط 1، 1417هـ- 1996م
- 161- المدخل إلى النحو والصرف، عبد العزيز عتيق، دار النهضة العربية لبنان، ط2، 1974
- 162- مزاعم الصعوبة في لغتنا، سعيد الأفغاني، العيد الخمسيني لمجمع اللغة العربية، بحوث ومحاضرات، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية القاهرة ، د ط ، 1989.
- 163- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، عبد الرحمان جلال الدين السيوطي، ت منصور فؤاد ، دار الكتب العلمية بيروت ، ط1، 1998.
- 164- المستقصى في علم التصريف، عبد اللطيف محمد الخطيب، دار العروبة الكويت، ط1، 2003 .
- 165- مصادر الشعر الجاهلي، ناصر الدين الأسد، دار الجيل ، لبنان ، ط 7، 1988.
- 166- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية ، بيروت ، د ط ، د ت .
- 167- المصطلحات العلمية العربية في القديم والحديث، مصطفى الشهابي، دار الفكر دمشق، د ط ، د ت.
- 168- ابن مضاء وموقفه من أصول النحو العربي ، عبد الكريم بكري، د م الجامعية ، الجزائر، د ط ، 1982.
- 169- معاني الأبنية ، إبراهيم فاضل السامرائي، دار عمار، الأردن، ط2، 2007.
- 170- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي، شركة العاتك لصناعة الكتاب، القاهرة، د ط ، د ت.
- 171- معجم الألفاظ العامية ذات الحقيقة والأصول العربية، عبد المنعم سيد عبد العال، مكتبة الخانجي، مصر، ط 2، د ت.
- 172- معجم الإملاء والإعراب، إميل بديع يعقوب، دار العلم للملايين، بيروت، ط2، 1985.
- 173- معجم علم النفس والتربية، مجمع اللغة العربية في القاهرة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة ، د ط ، 1984، الجزء الأول

- 174- المعجم الكبير، مجمع اللغة العربية في القاهرة، ط2000، 1، الجزء الخامس، حرف الخاء
- 175- معجم الكيمياء والصيدلة ، مجمع اللغة العربية، مطبعة المجمع القاهرة، د ط ، 1994.
- 176- معجم المذكر والمؤنث، أميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1، 1994.
- 177- المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية ، إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 1996،
- 178- معجم مقاييس اللغة، أبو حسن أحمد بن فارس، ت عبد السلام محمد هارون، دار الفكر بيروت ، 1979 .
- 179- المعجم الوافي في أدوات النحو العربي، علي توفيق الحمد، ويوسف جميل الزعبي، دار الأمل ، الأردن ، ط 2 ، 1993.
- 180- المعجم الوجيز، مجمع اللغة العربية، مطابع الدار الهندسية ، القاهرة ، ط1، 1980.
- 181- معجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مكتبة الشروق الدولية القاهرة، ط4، 2004.
- 182- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، جمال الدين بن هشام الأنصاري، ت مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت ، د ط ، 2007
- 183- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي ، ت عبد الرحمن بن سليمان العثيمين ، جامعة أم القرى مكة المكرمة ، ط1، 2007.
- 184- مقدمة، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، اعتناء أحمد الزعبي، دار الأرقم لبنان، د ط، د ت
- 185- مقدمة في علمي الدلالة والتخاطب، محمد محمد يونس علي، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط1. 2004.
- 186- مقدمة في علم المصطلح ، علي القاسمي، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، د ط، 1985.
- مقدمة لدراسة علم اللغة ، حلمي خليل ، دار المعرفة الجامعية ، مصر ، د ط ، 1999
- 187- المنصف في شرح التصريف، ابن جني أبو الفتح عثمان، دار إحياء التراث، بيروت، د ط ، 1954.
- 188- من الإرث الفكري للإمام، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر سوريا، ط 1، 2010، المجلد الثالث عشر
- 189- من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ط 6 ، 1978.



- 190- من أوراق ومذكرات الإمام محمد الخضر حسين، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين ، دار النوادر سوريا، ط1، 2010، المجلد الحادي عشر
- 191- الموجز في قواعد اللغة العربية سعيد الأفغاني، دار الفكر بيروت، د ط، 2003.
- 192- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث، خديجة الحديثي، دار الرشيد للنشر، العراق، د ط، 1981.
- 193- نحو اللغة العربية، أسعد النادري، المكتبة العصرية ، بيروت ، ط2 ، 1997.
- 194- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف، مصر، ط 5 ، 1975.
- 195- نحو وعي لغوي ، مازن المبارك ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، د ط ، 1979.
- 196- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، محمد أحمد عرفة، مطبعة السعادة، مصر، د ط، د ت
- 197- نشأة اللغة عند الإنسان والطفل ، علي عبد الواحد وافي، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة ، د ط ، 2003 .
- 198- نشأة المعاجم العربية ، ديزيره سقال ، دار الصداقة العربية ، بيروت ، ط1، 1995
- 199- نشوء اللغة العربية ونموها واكتهاؤها، الأب انستاس ماري الكرمل، المطبعة العصرية، مصر، د ط ، 1938.
- 200- النشر في القراءات العشر، محمد بن محمد بن يوسف شمس الدين ابن الجزري، ت محمد علي الضباع ، دار الكتاب العلمية. بيروت ، ط1، 2008.
- 201- نظريات في اللغة ، أنيس فريحة ، دار الكتاب اللبناني، بيروت ، ط2 ، 1981.
- 202- النقد العربي الحديث ومذاهبه ، محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة ، د ط ، 1975 .
- 203- نقض الإسلام وأصول الحكم ، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر سوريا ، ط1 ، 2010 ، المجلد التاسع
- 204- نقض في الشعر الجاهلي ، الأعمال الكاملة، محمد الخضر حسين، دار النوادر سوريا، ط 1 ، 2010 ، المجلد الثامن.
- 205- النهضة الإسلامية في سير أعلامها المعاصرين، محمد رجب البيومي، دار القلم دمشق، ط 1 ، 1995 .

- 206- الهداية الإسلامية، الأعمال الكاملة للإمام محمد الخضر حسين، دار النوادر سوريا، ط1 ، 2010، المجلد العاشر
- 207- هداية السالك إلى ألفية ابن مالك، صبيح التميمي، دار البعث، الجزائر، ط2، 1990.
- 208- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي، ت عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، د ط ، د ت.
- 209- الوضع اللغوي في الفصحى المعاصرة ، محمد حسن عبد العزيز ، دار الفكر العربي، القاهرة ، ط1 ، 1993.
- 210- وضع المصطلحات، محمد طبي، م و ف م الجزائر، د ط ، 1992.

#### ثانيا : الرسائل الجامعية

- 211- أحمد عبد الغفور العطار لغويا ، رسالة ماجستير ، تقديم ماجد هلال العصيمي ، إشراف مصطفى زكي التوني ، قسم الدراسات العليا العربية جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ، 1422 هـ
- 212- المصطلح اللساني في المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات ، نقد وتحليل ، فريدة ديب ، إشراف لبوخ بوجملين، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة الجزائر، 2012- 2013 .
- 213- منهج الشيخ محمد الخضر حسين في تفسير القرآن الكريم من خلال آثاره ، تقديم أنور ابن خليفة ، أطروحة دكتورا ، جامعة الزيتونة ، تونس ، 2005- 2006 .
- 214- موقف علم اللغة الحديث من أصول النحو العربي ، تقديم مطير بن حسين المالكي، رسالة ماجستير، إشراف سليمان بن إبراهيم العايد ، قسم الدراسات العليا العربية جامعة أم القرى المملكة العربية السعودية ، 1423 هـ

#### ثالثا : الدوريات

- 215- احتجاج النحويين بالحديث ، محمود حسيني محمود ، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني، العدد المزدوج 3 ، 4 ، 1979 .
- 216- أغراض البحث في الفصحى والعامية ، عباس محمود العقاد، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة،

ع 11، 1959.

217- اقتراح ببعض الإصلاح في متن العربية، أحمد أمين، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة،

ع 06 ، المطبعة الأميرية ، 1951

218- اقتراح المغربي وهذه الأصناف ، مجلة المجمع العلمي العربي، دمشق، المجلد 8 ، ج 1،

كانون الثاني ، 1928 .

219- الإمام الأكبر الشيخ محمد الخضر حسين ، محمد عمارة ، مجلة الدوحة ، قطر ، العدد

125 ، ماي ، 1986

220- بين الفصحى والعامية، شوقي ضيف، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع 89 ، 2000

221- تعريب التعليم بين القائلين به والمعارضين له ، جميل صليبا ، مجلة العربي، الكويت ،

ع 182 ، 1974.

222- جواب أحمد الإسكندري، مجلة المجمع العلمي، دمشق، المجلد 8، كانون الثاني 1928.

223- جواب أحمد أمين، مجلة المجمع العلمي ، دمشق ، المجلد 8، كانون الثاني 1928 .

224- جواب أحمد رضا، مجلة المجمع العلمي ، دمشق ، مجلد 9 ، كانون الثاني 1929 .

225- جواب إدوار مرقص، مجلة المجمع العلمي، دمشق ، مجلد 8 ، كانون الثاني 1928 .

226- جواب الجابري، مجلة المجمع العلمي، دمشق، مجلد 9 ، كانون الثاني 1929 .

227- جواب عارف النكدي، مجلة المجمع العلمي، دمشق، المجلد 8 ، كانون الثاني 1928 .

228- جواب سليمان ضامر مجلة المجمع العلمي، دمشق، مجلد 9، كانون الثاني 1929 .

229- العاميات العربية ولغة التخاطب الفصيحة عبد الرحمان الحاج صالح ، أعمال الملتقى

الدولي بالجزائر، الفصحى وعامياتها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية الجزائر، 2008

230- العامية الفصحى، محمود تيمور، مجلة مجمع اللغة القاهرة، ع 14 . 1963

231- العامية فصحى محرفة ، شوقي ضيف ، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، ع 91 .

232- العلامة فضيلة الشيخ الأكبر محمد الخضر حسين لغويا ، نصر الدين وهابي، مجلة

الخلدونية ، الجزائر ، العدد الثامن ، 2008

233- الغرض من قرارات المجمع والاحتجاج لها ، أحمد الإسكندري، مجلة مجمع القاهرة ،

ع 1، 1935

- 234- في أصول النحو، إبراهيم مصطفى، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ع 8 ، 1955.
- 235- الكلمات التي أقرها المجمع في شؤون الحياة العامة، علي الجارم، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ع 2 ، 1936.
- 236- الكلمات غير القاموسية ، شكيب أرسلان، مجلة المجمع العلمي بدمشق، مج13، 1933،
- 237- اللهجة العربية العامية، عيسى إسكندر المعلوف، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، ع 1، 1935.
- 238- اللهجة العربية العامية، عيسى إسكندر المعلوف، مجلة مجمع اللغة بالقاهرة، ع3، 1937
- 239- مبادئ في تيسير النحو، محمود خسارة، مجلة اللسانيات، مركز البحوث العلمية والتقنية لترقية اللغة العربية، الجزائر، ع 8 ، 2003.
- 240- مدرسة القياس في اللغة ، أحمد أمين ، مجلة مجمع القاهرة عدد 7 ، 1953 .
- 241- المرحوم الشيخ محمد الخضر حسين، محمد علي النجار، مجلة مجمع اللغة العربية، القاهرة ، ع 14 ، 1963 .
- 242- المرسوم الملكي لتأسيس المجمع ، الجزء الأول من مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، المطبعة الأميرية ، القاهرة ، ع 1 ، 1935
- 243- المصادر القياسية التي قرر المجمع قياستها، أحمد الإسكندري، مجلة مجمع اللغة العربية في القاهرة ، المطبعة الأميرية ، ع 1 ، 1935
- 244- المعجم اللغوي المنشود بين معاجمنا القديمة والحديثة، محمود فاخوري، مجلة المجمع العلمي بدمشق ، مجلد 77، ج 1 ، 2002.
- 245- وسائل نمو اللغة العربية، الشريف ولد أحمد محمود، مجلة علوم اللغة ، القاهرة ، دار غريب، مجلد 11، ع 1 ، 2008.
- 246- وسائل وضع المصطلح العلمي في العربية، محمد ضاري حمادي، مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، ع 45، ج 1، 1989 .
- 247- الوضع اللغوي وهل للمحدثين حق فيه، أحمد حسن الزيات ، مجلة مجمع القاهرة عدد8، 1955.

#### رابعاً : المواقع الالكترونية

- 248- التجديد اللغوي الشامل ، عبد الرحمان الحاج صالح ، مقال : موقع الألوكة  
<http://www.alukah.net> ( تاريخ الدخول 2015/05/10 - التاسعة صباحا )
- 249- تيسير النحو في ضوء علم تدريس اللغات محمد صاري، نقلا عن مقال : مشاكل اللغة العربية والبحوث الميدانية الحديثة، عبد الرحمن الحاج صالح موقع : رياض العلم  
<http://www.riyadhalelm.com> ( تاريخ الدخول 2014/06/12 - العاشرة صباحا )
- 250- فضائل ومميزات لغة القرآن، حسن محمد فؤاد: نقلا عن مجلة تراثيات"، مركز تحقيق التراث ، مصر، العدد الخامس، ذو الحجة 1425 - يناير 2005 ، موقع : ستار تايمز  
<http://www.startimes.com> ( تاريخ الدخول 2015/08/15 - التاسعة صباحا )
- 251- قالوا عن اللغة العربية ، موقع جامعة أم القرى ، نقلا عن كتاب اللغة العربية نذير حمدان، ص: 133  
<https://old.uqu.edu.sa/page/ar/173049>  
( تاريخ الدخول 2014/03/10 - العاشرة صباحا )

---

Cette recherche révèle les points de vue les plus importants de la langue Mohammed Khader Hussein, nous sommes arrivés à les plus importants les résultats suivants

1- Mohammed Khader a souligné la relation intrinsèque entre le langage et la pensée, et l'impact de chacun sur l'autre. En outre, il a conclu que l'arrêt dans l'origine de l'émergence du langage humain ne sont pas à la hauteur des résultats satisfaisants concluants. Il a également souligné l'impossibilité de la création d'un langage universel et un (Neo), les différentes nations et les peuples en termes de mentalité, les conditions de vie, et les différences de sensation, et la vision du monde.

2- Sur la réforme du conseil arabe, et l'atténuation des synonymes et commune verbale, Mohammed Khader suggère de mettre deux types de Almagamat: moyenne de Magamat à un public d'intellectuels, une grande Magamat joyeuse où répertorie tous les bons mots arabes. Elle appelle également au respect des mesures arabes dans le contrôle de la structure triple acte, l'organisation et la mesure de la porte du masculin et du féminin

3- Les Verts estiment que phénomène naturel bilatérale dans toutes les langues, et dans le classique vernaculaire déformée ajouter à leur libellé et dans beaucoup de leurs méthodes, ils doivent réparer, et proposent donc une approche intégrée.

4- Dans l'utilisation de mots est Alqamosah et annexé à Maajmna moderne, les greens sont quatre variétés d'entre eux avant: les mots documentés dans une ère de protestation, des termes scientifiques qui

---

ont été développés pour mesurer les Arabes et leur programme, et les mots arabisés et exotiques en cas de besoin et de nécessité, et a également approuvé les méthodes arabisés donné leur consentement systèmes familiers au sujet de la violation arabe et non arabe du goût .sens .

5 – parmi les verts préférés arabes, a appelé à l'exploitation des moyens de croissance et de largeur, Kalachtakkak, sculpture, la localisation et la métaphore, et introduites dans le développement de la terminologie scientifique. Il a également appelé à tirer profit de l'ancienne approche arabe dans le développement de la terminologie, puis a fini par l'enracinement des règles uniformes du terme arabe .

6– verts ont porté sur deux types de mesure de base sont: Alastamala et la grammaire, et \_khashma étudier les sources KSAG théoriques et pratiques, et le vocabulaire et les dérivés, et les actions, les produits dérivés et d'autres formats, où les Verts présente les points de vue des scientifiques et des soldes d'entre eux, et conclut que les règles sur lesquelles ce type de mesure.

7– La réponse des verts aux propositions du Comité ministériel égyptien: pour faciliter l'expression, et remplacer certains des termes et conditions grammaticales Il la vit ont sauté le pistolet dans les décisions qui ont marqué la contradiction et la confusion, l'obligeant à rejeter ces propositions sur la main, et de s'y tenir, et rend hommage à précision et l'harmonie règne grammairiens et leur jugement est l'intolérance .

---

# فهرس المحتويات



مقدمة :..... ( أ . ب . ت . ث - ج )

10	مدخل : ترجمة لحياة محمد الخضر حسين و أبرز آثاره
11	المبحث الأول : مراحل حياته.....
11	أولا : المرحلة التونسية .....
15	ثانيا : المرحلة السورية .....
18	ثالثا : المرحلة المصرية .....
22	المبحث الثاني : ملاح شخصيته و آثاره .....
23	أولا : الرجل العالم في علوم الدين .....
25	ثانيا : اللغوي الباحث .....
27	ثالثا : الشاعر .....
28	رابعا : المؤرخ .....
30	خامسا : الصحفي .....
32	سادسا : الناقد الناقض .....
34	سابعاً : الرجل المصلح .....
35	الفصل الأول : آراء محمد الخضر حسين في اللغة وفي إصلاح متن العربية
37	المبحث الأول : مفاهيم حول اللغة .....
37	1 - تعريف اللغة .....
39	2 - إنسانية اللغة .....
41	3- أصل نشأة اللغة .....
43	4 - علاقة اللغة بالفكر .....
47	5- تأثير اللغة في الحياة الاجتماعية .....
49	6 - إنشاء لغة عالمية .....
52	المبحث الثاني : رأي محمد الخضر حسين في إصلاح متن العربية
52	أولا : في التخفيف من تضخم الألفاظ في العربية.....
53	1- مقترحات أحمد أمين .....

55	..... رأي محمد الخضر حسين 2
58	..... ثانيا : ضبط أبنية الفعل الثلاثي المجرد.....
58	..... 1 - أبنية الفعل الثلاثي .....
60	..... 2 . مقترحات أحمد أمين .....
60	..... 3 . رأي محمد الخضر حسين . .....
63	..... ثالثا : تيسير المذكر والمؤنث في اللغة .....
63	..... 1 - المذكر والمؤنث في اللغة .....
64	..... 2 - مقترحات أحمد أمين .....
65	..... 3 - رأي محمد الخضر حسين .....
71	المبحث الثالث : رأي محمد الخضر حسين في دراسة العامية وإصلاحها
72	أولا : نظرة محمد الخضر حسين إلى ثنائية الفصحى والعامية .
72	..... 1 - العامية فصحى محرفة .....
73	..... 2 - الثنائية ظاهرة طبيعية .....
75	..... 3 . التحذير من الدعوة إلى العامية.....
76	..... ثانيا : منهج محمد الخضر حسين في دراسة العامية.....
82	..... ثالثا : موقف اللغويين المحدثين من إصلاح العامية .....
89	المبحث الرابع : رأي محمد الخضر حسين في استعمال الكلمات غير القاموسية
91	..... أولا : اقتراح عبد القادر المغربي .....
94	..... ثانيا : جواب محمد الخضر حسين عن المقترحات.....
106	<b>الفصل الثاني : فضل العربية ووسائل نموها واتساعها عند محمد الخضر حسين</b>
109	..... المبحث الأول : فضل اللغة العربية .....
112	..... 1 . تأثير الإسلام في اللغة العربية .....
115	..... 2 - فصاحة مفرداتها وإحكام وضعها .....
118	..... 3 - اتساع وضعها .....

123	.....	4 - طرق اختصارها
130	.....	5 - ميزة الإعراب
133	.....	6 - ارتقاء العربية مع المدنية
135	.....	المبحث الثاني : وسائل نمو اللغة واتساعها
136	.....	أولا : الاشتقاق
139	.....	1 . الاشتقاق من الأفعال والمصادر
140	.....	2 . الاشتقاق من أسماء الأعيان
141	.....	3 . المصدر الصناعي
142	.....	4 . النحت
145	.....	ثانيا : المجاز والنقل
146	.....	1 . قياسية المجاز
147	.....	2 . شروط صحة العلاقة في المجاز
148	.....	3 . مفهوم النقل وصوره.
151	.....	4 . أثر المجاز والنقل في نمو اللغة
153	.....	ثالثا : التعريب
153	.....	1 - مفهوم التعريب
155	.....	2 - رأي محمد الخضر حسين في التعريب
159	.....	المبحث الثالث : وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها
160	.....	أولا : الإفادة من التراث في وضع المصطلحات
164	.....	ثانيا : مبادئ وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها
164	.....	1 - وضع أسماء عربية للمعارف الحديثة
164	.....	2 - اختيار الألفاظ المستأنسة والمستساغة
165	.....	3 - المحافظة على المصطلحات القديمة
166	.....	4 - تفضيل المصطلح المفرد على المصطلح المركب .
166	.....	5 - تجنب الترادف والمشارك اللفظي في وضع المصطلحات

167	6 - ترتيب وسائل وضع المصطلح
170	<b>الفصل الثالث : القياس عند محمد الخضر حسين</b>
173	المبحث الأول : رأي الشيخ الخضر في المصادر اللغوية للقياس ....
173	أولا : القرآن الكريم وقراءاته .....
174	1- رأي محمد الخضر حسين في الاحتجاج بالقرآن الكريم
177	2- موقف المحدثين من القياس على القرآن وقراءاته .....
181	ثانيا : الحديث الشريف .....
181	1- رأي محمد الخضر حسين في الاحتجاج بالحديث .....
184	2- رأي المحدثين في الاحتجاج بالحديث .....
186	ثالثا : الاحتجاج بكلام العرب .....
186	1 - رأي محمد الخضر في الاحتجاج بكلام العرب .....
189	2 - موقف المحدثين من عصر الاحتجاج .....
190	3 - رأي مجمع القاهرة في الاحتجاج بكلام المولدين والمحدثين
193	المبحث الثاني : فائدة القياس وأنواعه عند محمد الخضر حسين .....
193	أولا : مفهوم القياس وفائدته .....
196	ثانيا : أنواع القياس عند محمد الخضر حسين .....
196	1- أنواع القياس وموقف المحدثين منها .....
200	2- أمثلة عن القياس الأصلي عند محمد الخضر .....
205	3- أمثلة في قياس التمثيل عند محمد الخضر .....
209	المبحث الثالث : آراء محمد الخضر حسين في قياس صيغ الكلمة ومشتقاتها
210	1- القياس في المصادر .....
214	2- القياس في الأفعال .....
220	3- القياس في اسم الفاعل والصفة المشبهة .....
221	4- القياس في صيغ المبالغة .....
224	5 - القياس في اسم المفعول .....

226	.....	6 - القياس في اسم الآلة
228	.....	7 - القياس في الاشتقاق من أسماء الأعيان
231	.....	8 - في تكملة فروع مادة لغوية لم تذكر بقيتها في المعاجم
234	.....	<b>الفصل الرابع : آراء محمد الخضر حسبن في إصلاح النحو وتيسيره</b>
237	.....	المبحث الأول : في موضوع علم النحو
237	.....	أولاً : آراء إبراهيم مصطفى في موضوع علم النحو
237	.....	1 - في مفهوم النحو عند النحاة
238	.....	2 - رأيه في دراسة الأدوات النحوية
239	.....	3 - الإشادة بأبي عبيدة و كتابه مجاز القرآن
240	.....	4 - الإشادة بعبد القاهر الجرجاني
241	.....	ثانياً : نقد محمد الخضر حسين لآراء إبراهيم مصطفى
241	.....	1 - في مفهوم النحو
244	.....	2 - في موضوع الدرس النحوي
248	.....	3 - في معاني الأدوات النحوية
252	.....	4 - في علل النحو
254	.....	5 - أبو عبيدة و كتابه مجاز القرآن
257	.....	6 - عبد القاهر الجرجاني و كتابه دلائل الإعجاز
260	.....	المبحث الثاني : رأي محمد الخضر حسين في تيسير النحو
260	.....	أولاً : مقترحات لجنة المعارف المصرية لتيسير النحو
261	.....	1- في باب الإعراب
261	.....	2- في الجملة
263	.....	3- في مصطلح التكملة
263	.....	4- متعلق الظرف وحروف الإضافة
263	.....	5- في إلغاء الضمير
264	.....	6- في الأساليب

---

265	.....	ثانيا : قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة في مقترحات اللجنة
268		ثالثا : نقد محمد الخضر حسين لهذا المشروع
268	.....	1 - في باب الإعراب
273	.....	2 - في الجملة
276	.....	3 - في مصطلح التكملة
277	.....	4 - متعلق الظرف وحروف الإضافة
278	.....	5 - في إغاء الضمير
280	.....	6 - في الأساليب
283	.....	- خاتمة
292	.....	- فهرس المصادر والمراجع
310	.....	- ملخص البحث بالفرنسية
313	.....	- فهرس المحتويات